العلاقات التركية - الايرانية

دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية

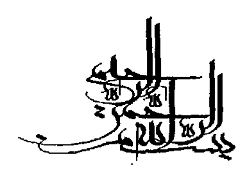
الدكتور
منهل الهام عبدال عقراوي

الدكتور
فراس صالح الجبوري

الدكتور
محمد حمزة الدليمي







العلاقات التركية – الايرانية

2003ـ1923

دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2014/7/3224)

عقراوي، منيل الهام عبد

العلاقات التركية الإيرانية 1923- 2003 دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية/ محمد حمزة الدليمي، منيل الهام عقراوي، فراس صالح الجبوري . - عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014

( ) ص

ر.إ: (2014/7/3224).

الواصفات:/ العلاقات الدولية/ تركيا/ ايران

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 978-9957-96-024-7



تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله مجمع العساف التجاري - الطابق الأول

تلفاكس: 5353402 6 962+ خلوي: 95667143 7 962+

ص.ب: 520946 عمان 11152 الأردن E-mail: darghidaa@gmail.com

العلاقات التركية – الايرانية

1923ـ2003

دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية

الدكتور

منهل الهام عبدال عقراوي

عميد المعهد التقني ـ عقرة

الدكتور

فراس صالح خضر الجبوري

جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية

الدكتور

محمد حمزة حسين الدليمي

جامعة الموصل / كلية التربية ـ الحمدانية

الطبعة الأولى

2015 م – 1436 هـ

الاهداء

الى..

من قال الله تعالى في حقهما

وبالوالدين احسانا

الفهرس

المقدمة 11

الباب الاول

العلاقات التركية الايرانية منذ قيام الجمهورية التركية حتى قيام الثورة الايرانية 1923- 1979

الفصــل الأول: الجذور التاريخية لنشأة العلاقات التركية ـــ الإيرانية حتى عام 1960 15

المبحث الاول: قيام الجمهورية التركية عام 1923وسياستها تجاه إيران حتى عام 1950 ...15

المبحث الثاني: العلاقات التركية ـــ الإيرانية (1950- 1953)................................33

1. موقف الحزب الديمقراطي في تركيا من العلاقات مع إيران.............................33

2. العلاقات التركية ـــ الإيرانية بعد الإطاحة بحكومة مصدق عام 1953.....................39

المبحث الثالث: أثر الأحلاف الدولية في العلاقات بين تركيا وإيران (1954 – 1960) ..42

1. حلف بغداد عام 1955...46

2. مبدأ إيزنهاور عام 1957 50

المبحث الرابع: موقف تركيا من المشكلات الحدودية بين العراق وايران 56

الفصل الثاني: تطور الأوضاع الداخلية في تركيا وإيران وأثرها في العلاقات بينهما 65

المبحث الاول: موقف إيران من انقلاب عام 1960 في تركيا.............................65

1. انقلاب 27 أيار 1960 في تركيا: الأسباب والنتائج 65

2. موقف إيران من الانقلاب 75

المبحث الثاني: تطور الأوضاع الداخلية في إيران وانعكاساتها على العلاقات التركية ـ الإيرانية 78

المبحث الثالث: القضية الكردية و أثرها في العلاقات التركية ـــ الإيرانية 91

1. القضية الكردية في تركيا...92

2. القضية الكردية في إيران.. 102

3. القضية الكردية وأثرها في العلاقات التركية ــ الإيرانية 107

الفصـــل الثالث: العلاقات التركية ــ الإيرانية (1971 ــ 1979) 115

المبحث الاول: العلاقات التركية ـــ الإيرانية بعد انقلاب عام1971 في تركيا 115

1.انقلاب 12آذار 1971 في تركيا 115

2. العلاقات التركية ـ الإيرانية بعد انقلاب عام 1971 في تركيا........................ 120

المبحث الثاني: بروز التيار الإسلامي في تركيا وأثره في العلاقات مع إيران 124

الفصـــــل الرابع: العلاقات الاقتصادية بين تركيا و ايران 139

المبحـث الاول: قيـام منظمـة التعـاون الإقليمـي للتنميـة عـام 1964 وأثرهـا في تطـور العلاقـات الاقتصادية بين تركيا وإيران 139

المبحث الثاني: العلاقات التجارية بين تركيا وايران 151

الباب الثاني

العلاقات التركية الايرانية 1979- 1989

الفصل الأول: طبيعة العلاقات التركية – الإيرانية 1979-1980 171

المبحث الاول: قيام الثورة الايرانية وتوجهات نظام الحكم الجديد على الصعيدين الداخلي والخارجي.. 171

اولاً: اسباب قيام الثورة واندلاعها.. 171

ثانياً: توجهات نظام الحكم على الصعيد الداخلي 178

ثالثاً: توجهات نظام الحكم على الصعيد الخارجي........................ 181

المبحث الثاني: موقف تركيا من قيام الثورة الإيرانية عام 1979........................ 186

المبحث الثالث: ازمة رهائن السفارة الامريكية في طهران وموقف تركيا منها 189
المبحث الرابع: ايران وانقلاب 12 ايلول1980 في تركيا.. 195
اولاً: انقلاب 12 ايلول 1980 في تركيا 195
ثانياً: موقف ايران من الانقلاب 199
الفصل الثاني:- تركيا والحرب العراقية –الايرانية 1980-1988 203
المبحث الاول: الحرب العراقية – الايرانية (الاسباب والدوافع)................................. 203
المبحث الثاني: موقف تركيا من الطرفين المتحاربين 211
المبحث الثالث: تركيا ومحاولات ايقاف الحرب 211
الفصل الثالث: المشكلات الأمنية والسياسية وتأثيرها في العلاقات التركية – الإيرانية 227
المبحث الاول: القضية الكردية واثرها في العلاقات التركية – الايرانية 227
اولاً: الاكراد وكردستان.. 227
ثانياً: القضية الكردية في تركيا.. 231
ثالثاً: القضية الكردية في ايران.. 237
رابعاً: القضية الكردية واثرها في العلاقات التركية – الايرانية................................. 242
المبحث الثاني: التدخلات الايرانية في سياسة تركيا الداخلية 247
الفصل الرابع:-العلاقات الاقتصادية التركية –الإيرانية 1979 -1989 254
المبحث الاول: العلاقات التجارية 254
المبحث الثاني: العلاقات في مجال النفط والغاز.. 268

الباب الثالث

حربي الخليج الثانية والثالثة واثرها في العلاقات التركية الايرانية

الفصل الاول: تركيا وايران وحرب الخليج الثانية 277

اولا: الموقف التركي الايراني من حرب الخليج الثانية 278

ثانيا: انعكاسات حرب الخليج الثانية على العلاقات التركية الايرانية 290

الفصل الثاني: تركيا وايران وحرب الخليج الثالثة 300

اولا: الموقف التركي الايراني من حرب الخليج الثالثة 301

ثانيا: التعاون التركي الايراني في حرب الخليج الثالثة 315

ثالثا: نتائج حرب الخليج الثالثة على تركيا واثرها في العلاقات التركية الايرانية 319

المصادر 323

المقدمة

حظيت دراسة موضوع العلاقات التركية – الايرانية بأهمية كبيرة بسبب الثقل الكبير الذي تمثله الدولتان من خلال موقعهما الاستراتيجي، ومقوماتهما السكانية، وقدراتهما العسكرية، فضلاً عن تأثيرهما السياسي في مجريات أحداث منطقة الشرق الأوسط، مما جعل منهما إحدى محددات الحركة في النظام الإقليمي لهذه المنطقة. كما أنها تُظهر صورة واضحة للسياسة الخارجية لكل من تركيا وايران، والمؤثرات التي دفعت البلدين لتعزيز علاقتهما بعد سلسلة طويلة من الحروب والصراعات التي تميزت بها علاقتهما طوال المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، إذ بدأت عوامل الانفراج والتطور في مجرى العلاقات بين تركيا وايران تتضح بعد انهيار الدولة العثمانية وقيام مصطفى كمال اتاتورك بتأسيس الدولة التركية الحديثة عام 1923، ومجيء رضا شاه للحكم في ايران عام 1925، ومهّدت تلك الظروف والمعطيات الدولية لعهد جديد من الصداقة والتعاون بينهما، والتي ارتكزت على المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة التي وضعت تلك العلاقات فيما بعد في إطار التحالف الغربي، مما عززها ودفعها باتجاه التنسيق والتعاون المشترك لتحقيق أهداف واستراتيجيات الدول الكبرى.

ومن الجوانب الأخرى لأهمية دراسة هذه العلاقات ما انطوت عليه الأخيرة من مضامين وأبعاد معقدة ومتشابكة قلَّ أن توجد في أية علاقات ثنائية أخرى، فعلى الرغم من ظهور الكثير من الخلافات بين تركيا وايران، كان مستوى ترابط المصالح بينهما يُذلل تلك العقبات بفعل التزام الطرفين تجاه بعضهما البعض. أو بعبارة أخرى إن الأساس الصلب للمصالح الثنائية قد أثبت بأنه مقاوم للازمات. وفي الوقت نفسه أظهر التعاون بين الطرفين مرونة بحيث سمحت له بتذليل كل العقبات ومعالجة الخلافات جميعها التي ظهرت بينهما، الأمر الذي أعطى لهذه العلاقات قوة وديمومة بشكل ملفت للنظر، استحقت أن تأخذ تلك الأهمية بالدراسة والتمحيص والبحث لمعرفة حقيقة وأبعاد تلك العلاقات وتطورها.

يُعدُّ جوار الدولتين للعراق وارتباطهما معه بروابط مختلفة، من العوامل المهمة التي دفعت باتجاه اختيار موضوع الدراسة، ولاسيما مع ندرة الدراسات التي تناولت موضوع العلاقات بينهما خلال القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، فأغلب الدراسات التي بحثت في المواضيع المتعلقة بتركيا وإيران، كانت قد تناولت السياسة الخارجية للدولتين أو النظام السياسي فيهما كل على انفراد، أو علاقاتهما مع الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو

الاتحاد السوفيتي أو غيرها من المواضيع الأخرى، دون التطرق إلى العلاقات بينهما، ونظراً لافتقار المكتبة العربية الى دراسة تأريخية سياسية اقتصادية بهذا الشأن، فقد وقع الاختيار على موضوع (العلاقات التركية – الإيرانية) وهي محاولة للإسهام في سد ثغرة في مجال الدراسات التاريخية، وإكمال ما بدأته الدراسات السابقة.

جرت كتابة الكتاب على وفق المنهج التاريخي التحليلي، الذي لا يقتصر على سرد الأحداث والوقائع التأريخية وربطها، بل حاول مناقشة الأحداث وتحليل الأسباب والنتائج وأثرها في العلاقات بين الدولتين.

وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية قوامها أنّ العلاقات التركية – الإيرانية قد امتازت بعدم الثبات والاستقرار، إذ أسهمت المتغيرات الداخلية والخارجية في التأثير على هذه العلاقات باتجاه تقدمها وتراجعها، وترتب على هذه الفرضية عدة تساؤلات حاولت الأطروحة الإجابة عنها، وعلى النحو الآتي:

1. ما أبرز المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في العلاقات التركية – الإيرانية؟
2. ما تأثير انضمام الدولتين الى منظمة التعاون الإقليمي للتنمية عام 1964 على العلاقات بينهما؟
3. ما تأثير بروز التيار الإسلامي في تركيا في العلاقات بين تركيا وإيران؟
4. ما تأثير الثورة الإيرانية عام 1979 في العلاقات التركية – الإيرانية؟
5. ما تأثير انقلاب عام 1980 في العلاقات بين الدولتين؟
6. ما تأثير الحرب العراقية الايرانية 1980–1988 في العلاقات بين الدولتين؟
7. ما تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في العلاقات بين البلدين؟

ولغرض الإجابة على ما طرحته الفرضية من تساؤلات اقتضت طبيعة الكتاب تقسيمها على ثلاثة ابواب. درس الباب الأول (العلاقات التركية الايرانية منذ قيام الجمهورية التركية حتى قيام الثورة الايرانية 1923–1979)، أمّا الباب الثاني فقد كُرِّس لدراسة (العلاقات التركية الايرانية 1979–1989)، أمّا الباب الثالث فقد كان بعنوان (حربَي الخليج الثانية والثالثة وأثرها في العلاقات التركية الايرانية).

المؤلفون

الباب الأول

العلاقات التركية – الإيرانية منذ قيام الجمهورية التركية حتى قيام الثورة الايرانية 1923– 1979

الفصل الأول

الجذور التاريخية لنشأة العلاقات التركية – الايرانية حتى عام 1960

المبحث الأول: قيام الجمهورية التركية عام 1923 وسياستها تجاه ايران حتى عام 1950

انتهت الدولة العثمانية[1] فعلياً بنهاية الحرب العالمية الأولى، وكانت هدنة مودروس[2] (Mudros) في 30 تشرين الأول 1918 بمثابة استسلام معلن لها، فقد تفككت أوصالها وانسلخت عنها ممتلكاتها وباتت تركيا ذاتها ـ بحدودها الحالية ـ خاضعة للحلفاء[3]. وتُعدُّ المرحلة الممتدة بين عقد الهدنة وإعلان الجمهورية التركية في 29 تشرين الأول 1923، حقبة

---

(1) عن نشأة الدولة العثمانية، ينظر: محمد فؤاد كوبريلي، قيام الدولة العثمانية، ترجمة: أحمد السعيد سليمان، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، د. ت؛ يلماز اوزتونا، تأريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، استانبول، مؤسسة فيصل للتمويل، 1988؛ احمد عبد الرحيم مصطفى، في اصول التاريخ العثماني، ط3، القاهرة، دار الشروق، 1998؛

Kemal H. Karpat, The Transformation of the Ottoman State, 1789- 1908, International Journal of Middle East Studies, Vol. 3, No. 3, 1972, PP. 243 – 281 ; Caroline Finkel, Osman's Dream, The Story of Ottoman Empire, 1300- 1923, London, John Murray, 2005.

(2) فرض الحلفاء في هدنة مودروس شروطهم على الدولة العثمانية، والتي تمثلت بفتح مضيقي الدردنيل والبسفور لسفن الحلفاء، ونزع سلاح الجيش العثماني وتسليم البوارج الحربية، واستسلام الحاميات العثمانية في الحجاز وعسير واليمن والعراق وسورية والموانئ العثمانية في شمال أفريقيا كافة، كما منحت الهدنة للحلفاء الحق في احتلال أية مواقع إستراتيجية في حال قيام أي وضع من شأنه ان يعرض أمن الحلفاء للخطر. للمزيد من التفاصيل عن هدنة مودروس وشروطها، ينظر:

H. Eroglu, Turk Inkilop Tarihi, Istanbul, 1982, SS. 90- 97;

إبراهيم خليل أحمد وخليل علي مراد، إيران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1992، ص ص 229-230؛ مجموعة من الباحثين السوفيت، تأريخ تركيا المعاصر، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، سليمانية، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، 2007، ص27.

(3) عبد شاطر عبد الرحمن المعماري، سياسة تركيا الإقليمية بين الحربين العالميتين، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1995، ص24.

حافلة بالأحداث التي ظهرت نتيجة تفاعل الأوضاع المحلية و الدولية، التي تمخض عنها تطورات مهمة انعكست على الأوضاع السياسية في تركيا[1] وكان أبرز هذه التطورات: احتلال جيوش الحلفاء للأراضي التركية[2]، ثم ظهور مصطفى كمال[3]، الذي اجتمعت في شخصيته مؤهلات

---

(1) للتفاصيل عن هذه الحقبة، ينظر: حنا عزو بهنان، التطورات السياسية في تركيا1919-1923، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1990، ص ص 20- 148.

(2) احتلت قوات الحلفاء استانبول في 13 تشرين الثاني 1918 وأقامت فيها ادارة عسكرية وذلك في 18 كانون الاول من العام نفسه، ثم أخذت قوات الحلفاء باحتلال مناطق متفرقة في تركيا، إذ احتلت القوات البريطانية مضيق الدردنيل ومدينتي ساسون وطرابزون، واحتلت القوات الفرنسية مدينتي كيليكيا وادنة، في حين دخلت القوات الايطالية مدينة انطاكية وكوشا داسي ثم قونية واسبارطة في عام 1919، وبعدها احتلت القوات اليونانية، بمساعدة قوات الحلفاء، مدينة ازمير في 15 آيار1919. للمزيد من التفاصيل، ينظر: Bernard Lewis,The Emergence of Modern Turkey, London, 1961, P. 234 ; عبد الجبار قادر غفور، تأريخ تركيا المعاصر1918-1980، في: إبراهيم خليل أحمد وآخرون، تركيا المعاصرة، جامعة الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1988، ص ص 25-26.

(3) مصطفى كمال: ولد في مدينة سيلانيك عام 1881 من عائلة من الطبقة المتوسطة، تلقى تعليمه الابتدائي في سيلانيك ثم دخل المدرسة الرشيدية العسكرية، والتحق في عام 1899 بالكلية الحربية وتخرج فيها عام 1905، نسب للعمل في الجيش الثالث في مقدونيا عام 1907، شارك في العمليات الحربية في البانيا ثم نقل الى القيادة العامة للجيش في استانبول عام 1911، واسهم في الحرب التركية –الايطالية في ليبيا عام 1911، وحروب البلقان 1912-1913، وفي عام 1913 عين ملحقاً عسكرياً في صوفيا. شارك في العمليات العسكرية خلال الحرب العالمية الاولى، وعين قائداً لأحدى فرق الفيلق التاسع عشر في تراقيا الشرقية، ثم لمجموعة من الفرق في جبهة الدردنيل، ونجح في صد هجمات الحلفاء في غاليبولي عام 1915 وفي عام 1916 عين قائداً للفيلق السادس عشر في ادرنة ورقي الى رتبة زعيم (عميد) ثم حصل على لقب باشا، نقل الى الجبهة الشرقية في عام 1917، واصبح قائداً للجيش الثاني في جبهة القفقاس، ثم قائداً للجيش السابع في فلسطين، وفي نهاية عام 1917 حصل على منصب مهم في البلاط وهو (ياوران) السلطان، وفي آب 1918 اعيد الى منصبه قائداً للجيش السابع في فلسطين، وبعد توقيع هدنة مودروس في 30 تشرين الاول 1918 عاد الى استانبول، ثم عُيّن قائداً للقوات العثمانية في شرق الاناضول عام 1919، قاد الحركة الوطنية في تركيا بعد احتلال الحلفاء لها على اثر انهيار الدولة العثمانية وتمكن من تحرير الاراضي التركية، واسس جمهورية تركيا الحديثة عام 1923، واصبح أوّل رئيس لها حتى وفاته عام 1938، أمّا لقب (اتاتورك) ومعناه ابو الأتراك، فقد منحه اياه المجلس الوطني التركي الكبير عام 1934. للتفاصيل، ينظر: حنا مينا مطر، اتاتورك بطل الشرق مصطفى كمال باشا او انتصار الأتراك في الاناضول وغيرها، مصر، مطبعة رعمسيس،

القيادة العسكرية الى جانب الزعامة السياسية، فاستطاع أن يقود بلاده لتحقيق نصر عسكري في حرب الاستقلال الوطنية ضد الارمن والقوات اليونانية [1]، فضلاً عن النصر الدبلوماسي الذي تحقق للأتراك في مؤتمر لوزان [2].

بعد أن استقرت الأوضاع للقيادة التركية الجديدة، أصدر المجلس الوطني التركي الكبير [3] قراراً في الأول من تشرين الثاني 1922 يقضي بإلغاء السلطنة، وعلى وفق هذا القرار تمّ تجريد

د. ت، ص ص 12- 21؛ أمين محمد سعيد و كريم خليل ثابت، سيرة مصطفى كمال باشا وتاريخ الحركة التركية الوطنية في الاناضول، القاهرة، 1922، ص ص 5- 11؛ مصطفى الزين، ذئب الاناضول، لندن – قبرص، رياض الريس للكتب والنشر، 1991، ص ص 17-59؛ مصطفى، المصدر السابق، ص ص 301-317؛ منصور عبد الحكيم، الصنم اليهودي الذي هوى مصطفى كمال اتاتورك ذئب الطورانية الاغبر، دمشق- القاهرة، دار الكتاب العربي، 2010، ص ص183-224.

(1) حققت القوى الوطنية بزعامة مصطفى كمال نصراً مهماً على القوات اليونانية في معركة اينونو الاولى في كانون الثاني 1921 و معركة اينونو الثانية في نيسان 1921، وقد توج هذا النصر بنصر حاسم آخر في معركة سقاريا في ايلول من العام نفسه، ثم تمكنت القوى التركية من تحرير ازمير في ايلول 1922. للمزيد من التفاصيل، ينظر:

Lewis, Op. Cit. ,PP. 245-248;

كارل بروكلمان، تأريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة: نبيه امين فارس ومنير البعلبكي، ط7، بيروت، مطابع دار العلم للملايين، 1977، ص692؛ أحمد ومراد، المصدر السابق، ص236.

(2) كان الاعتراف باستقلال تركيا السياسي وسيادتها على اراضيها اهم نصر احرزته تركيا في مؤتمر لوزان الذي بدأ اعماله في تشرين الثاني 1922 وانتهى بتوقيع معاهدة لوزان في 24 تموز 1923. للتفاصيل عن مؤتمر ومعاهدة لوزان، ينظر: محمد عزة دروزه، تركيا الحديثة، بيروت، مطبعة الكشاف، 1964، ص ص 58-59؛ أحمد ومراد، المصدر السابق، ص241؛ علي صبح، السياسات الدولية بين الحربين العالميتين 1914-1939، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2003، ص ص 68-69.

(3) تأسس هذا المجلس بموجب البيان الذي اصدره مصطفى كمال في 19 آذار 1920، وهو هيئة برلمانية مكونة من مجلس تشريعي واحد ينتخب كل اربع سنوات بواسطة الانتخاب العام والاقتراع السري، وقد ضم المجلس الوطني الكبير الأول (5) نواب عن كل منطقة ادارية، فبلغ بذلك مجموع اعضائه (350) عضواً، ضم (270) عضواً من ممثلي الولايات، و(68) من اعضاء مجلس المبعوثان السابق الذين انضموا الى الحركة الوطنية، و(12) عضواً من الذين اعتقلتهم سلطات الاحتلال ونفتهم الى جزيرة مالطة، فعدهم المجلس من ضمن اعضائه. امّا مهمة المجلس فهي ادارة شؤون البلاد العامة، وقد نجح في تشكيل أوّل حكومة تركية في آيار1920، برئاسة مصطفى كمال. للتفاصيل، ينظر: هـ أ. ل. فشر، تأريخ أوربا في العصر الحديث 1789–

حكومة استانبول من سلطتها السياسية، ولا سيما بعد أن قامت حكومة المجلس الوطني الكبير بتعيين حاكم عسكري واداري في استانبول بوصفها ولاية تابعة لحكومة انقرة[1].

بعد هذه الخطوة الجريئة التي أقدم عليها الزعماء الأتراك أدرك مصطفى كمال ضرورة ايجاد تنظيم سياسي يكون الركيزة الأساسية التي تدعم النظام الجديد وتحميه من معارضيه، فأعلن في أوائل كانون الاول 1922 عن عزمه تشكيل حزب سياسي باسم حزب الشعب[2]. إلاّ أنّ الحزب لم ينتظم بشكل فعلي حتى انعقاد مؤتمره التأسيسي في20 تموز1923 برئاسة مصطفى كمال الذي أعلن - بعد مناقشة اللوائح والموافقة عليها - أنّ جمعية الدفاع عن حقوق الاناضول والروميللي[3] قد حوّلت نفسها الى حزب الشعب[4].

أنّ وجود حزب الشعب بوصفه تنظيماً سياسياً يناصر القيادة التركية، ويؤيد خطواتها، الى جانب النصر الدبلوماسي بعد التوقيع على معاهدة لوزان في 24 تموز 1923، الذي حقق لها

1950، ترجمة: أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط7، القاهرة، مطابع دار المعارف، 1976، ص582؛ غفور، المصدر السابق، ص32؛ بهنان، المصدر السابق، ص63.

(1) أحمد ومراد، المصدر السابق، ص237؛ السوفيت، المصدر السابق، ص ص44-45.

(2) غفور، المصدر السابق، ص41؛ احمد ومراد، المصدر السابق، ص245. وللمزيد من التفاصيل، ينظر:
Hakan Yilmaz,The Kemalist Revolution and the Foundation of the One- Party Regime in Turkey: A Political Analysis, Ankara,Yetkin Yayinevi,2008,PP. 10 -14.

(3) ظهرت في اوائل مسيرة الحركة الوطنية التركية جمعيات الدفاع عن الحقوق، وقد عقدت هذه الجمعيات في عام 1918، مؤتمرات في ازمير وادنه وارضروم وطرابزون وغيرها من المدن التركية وفي عام 1919، عقد في سيواس مؤتمر لهذه الجمعيات على نطاق تركيا بأجمعها تمخض عن إنشاء جمعية واحدة سميت (**جمعية الدفاع عن حقوق الاناضول والروميللي**)، وقد اقر المؤتمر المذكور النظام الداخلي للجمعية وقيادة ادارتها، وعلى رأسها مصطفى كمال، ونجحت هذه الجمعية في قيادة النضال الوطني التركي من أجل الاستقلال حتى انعقاد المجلس الوطني في عام 1920. للمزيد من التفاصيل، ينظر: قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية 1923 -1928، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1985، ص28؛ بهنان، المصدر السابق، ص ص51-52؛ احمد ومراد، المصدر السابق، ص245.

(4) دروزة، المصدر السابق، ص162؛ ومن الجدير بالذكر ان كلمة (**الجمهوري**) تمّ اضافتها الى اسم حزب الشعب خلال انعقاد مؤتمر الحزب في 23 تشرين الثاني 1924، ولاسيما بعد الغاء السلطنة العثمانية وتحول النظام السياسي في تركيا الى النظام الجمهوري ليصبح باسم حزب الشعب الجمهوري للمزيد من التفاصيل، ينظر: الجميلي، المصدر السابق، ص66.

اعترافاً دولياً واسعاً باستقلال تركيا وتحقيق شرعية حكومتها الوطنية، وتمّ وفق المعاهدة أيضاً جلاء جيوش الحلفاء نهائياً عن استانبول في 6 تشرين الأول 1923، الأمر الذي دفع القادة الأتراك لاتخاذ قرار مهم تجسد في إعلان الجمهورية التركية وذلك في 29 تشرين الاول 1923، وانتخاب مصطفى كمال أوّل رئيس لها[1].

وشرع عصمت اينونو[2] بتشكيل أوّل وزارة[3] في العهد الجمهوري، وأعلن أمام المجلس الوطني التركي الكبير في 31 تشرين الاول 1923 عن سياسة حكومته قائلاً: "إنها ستعمل بثبات وعزيمة صادقة على استتباب النظام، والسعي نحو تقدم البلاد وتحقيق رفاهية الشعب

(1) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة: جعفر الخياط، بغداد، مكتبة دار المتنبي، 1964، ج1، ص162؛ بروكلمان، المصدر السابق، ص695؛

Bernard Lewis, From Babel To Dragomans, Interpreting The Middle East, London, Weidenfeld and Nicolson, 2004,P. 368 .

(2) عصمت اينونو: ولد عام 1884 من عائلة من الطبقة المتوسطة، دخل المدرسة العسكرية وتخرج فيها عام 1905، خدم في مناطق عدة من الدولة العثمانية، شارك في الحرب ضد اليونان، كان قائداً للجيش في هذه المعركة وهزمها في المعركة التي استمد لقبه من اسمها عام 1921. كان من اقرب المقربين الى مصطفى كمال، فأرسله على رأس الوفد المفاوض الى لوزان، واصبح رئيسا للوزارة خلال مدة حكم اتاتورك، كان من اشد المتحمسين الى دعم السياسات والإجراءات الادارية والثقافية الهادفة الى فصل الدين عن الدولة ومعارضة جميع المظاهر الدينية ومناهضة النزعات القومية غير التركية. بعدما توفي مصطفى كمال اصبح رئيساً للجمهورية عام 1938 حتى عام 1950، قاد المعارضة التركية ضد سلطة الحزب الديمقراطي التركي خلال المدة من 1950–1960، وبعد انقلاب عام 1960 شكل ثلاث حكومات ائتلافية حتى عام 1965، نحي عن رئاسة حزب الشعب الجمهوري عام 1972، توفي في انقرة عام 1973. للتفاصيل، ينظر: جاسم محمد عبد الحميد الشجيري، التطورات السياسية الداخلية في تركيا1960–1963، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية (سابقاً)، الجامعة المستنصرية، 1989، ص ص13–14؛ فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة: سلمان الواسطي وحمدي حميد الدوري، بغداد، بيت الحكمة، 2000، ص235.

(3) تشكلت الوزارة على النحو الأتي: عصمت باشا رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية، احمد فريد بك للداخلية، رسيد بك للعدل، وكاظم باشا للدفاع الوطني، وحسن فهمي بك للمالية، ومصطفى نجاتي بك للتعليم، واحمد مختار للاشغال العامة، وحسن حسني بك للتجارة، ورفيق بك للصحة، ومصطفى فوزي افندي للشؤون الدينية. ينظر: بهنان، المصدر السابق، ص144؛ احمد ومراد، المصدر السابق، ص243.

التركي[1]. وهكذا تكونت دولة تركيا الحديثة من بقايا الدولة العثمانية، وأصبحت محاددة اقليمياً لدول كانت تُشكّل جزءاً من الدولة العثمانية، مثل بلغاريا واليونان وسورية والعراق، فضلاً عن محاددتها جيران العثمانيين السابقين: بلاد فارس والاتحاد السوفيتي[2].

كان شعار مصطفى كمال المعروف (سلام في الداخل وسلام في الخارج)، محدد التحرك السياسي لتركيا في إقرار أوضاعها الداخلية والخارجية وإبعادها عن أية نزاعات خارجية مع أية جهة مالم تُفرض عليها[3].

فعلى الصعيد الداخلي قرر مصطفى كمال تحديث تركيا وجعلها دولة قومية على النمط الغربي[4]. واستهدفت عملية التحديث تطوير تركيا، والنهوض بواقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتوثيق علاقاتها مع الغرب، وعزل تركيا عن دائرة الحضارة العربية الاسلامية الشرقية وتقاليدها[5].

---

(1) نقلاً عن: سعاد حسن جواد، التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية في تركيا في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية 1929-1933، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989، ص6. وللمزيد من التفاصيل عن قيام الجمهورية التركية، ينظر:
Edward Mead Earle, The New Constitution of Turkey, Political Science Quarterly, Vol. 40, No. 1,1925,PP. 80-89 .

(2) المعماري، المصدر السابق، ص ص34-35.

(3) جوني عبد الرحمن السبعاوي، تركيا وقضايا المشرق العربي 1945-1967، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1991، ص14؛
Alexander Murinson, The Strategic Depth Doctrine of Turkish Foreign Policy, Middle Eastern Studies,Vol. 42,No. 6, 2006, P. 945; Sebnem Udum, Turkish Foreign And Security Policy In The Current Era, Turkey, Bilkent University, 2007, P. 3.

(4) المعماري، المصدر السابق، ص35؛ بشير موسى نافع، تركيا وايران: الاتفاق والاختلاف، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية بتاريخ 6 تشرين الثاني 2009، ومتاح على الموقع:
www. alasr. ws / index. cfrn.

(5) للمزيد من التفاصيل، ينظر: اسماعيل نوري حميدي الدوري، حركة التحديث في تركيا 1923-1938، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية الاولى، ابن رشد، جامعة بغداد، 1989، ص ص31-64. وعن النص الكامل لأول دستور في العهد الجمهوري والذي شرع ونشر في عام 1924، ينظر:
Early, Op. Cit. , PP. 89 – 100.

أمّا على الصعيد الخارجي، فقد أصبح هدف مؤسسي الجمهورية التركية، هو الذود عن كيانها، إذ أصبح الحفاظ على سلامتها وحمايتها غاية السياسة الخارجية منذ عام 1923[1].

كان قيام جمهورية تركيا الحديثة، بداية مرحلة جديدة من العلاقات التركية – الإيرانية، التي اتسمت بعدم الاستقرار بينهما، وقرّبت فيما بعد بينهما بحكم عوامل متعددة، كان على رأسها انشغالهما بمشكلاتهما الداخلية، وطبيعة

---

(1) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1975، ص22؛ صباح محمود محمد، وثائق السياسة الخارجية التركية، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية، سلسلة الارشيف والتوثيق، رقم 25، 1984– 1985، ص15؛

Mahmut Bali Aykan, The Turkey - U. S. - Israel Triangle: Continuity, Change and Implications For Turkey,s Post — Cold War Middle East Policy,Journal of South Asian and Middle Eastern Studies,Vol. XXII,No. 4,1999,P. 2; Idris Bal,Turkish Foreign Policy in Post Cold War Era,U. S. A. , Brown Walker Press, 2004, PP. 13-14.

التحديات والظروف الدولية التي أحاطت بهما [1]، وجاء تنصيب رضا بهلوي [2] شاهاً لإيران (1926 - 1941) فاتحة للعلاقات التركية - الإيرانية [3].

حاولت حكومة رضا شاه الفارسية التقرُّب من الأتراك، لإقامة علاقات جديدة بين البلدين تطوي صفحة التجاوزات السابقة، وتضع أسساً للتعاون المشترك بينهما، لتنتهي السلسلة الطويلة من الحروب والمشكلات الحدودية التي شهدها تأريخ العلاقات بين البلدين إبان العهود السابقة [4].

---

(1) حسن محمد جوهر ومحمد مرسي ابو الليل، ايران، القاهرة، دار المعارف، 1961، ص ص 60- 61؛ لنشوفسكي، المصدر السابق، ص232؛ اسعد محمد زيدان الجواري، سياسة إيران الخارجية في عهد احمد شاه 1909-1925، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1987، ص224.

(2) رضا بهلوي: ولد عام 1878 في قرية (الشت) في شمال طهران، مات والده بعد ثمانية اشهر من ولادته، فذهبت به والدته الى طهران في بيت خاله، ولما بلغ الخامسة عشر من عمره، الحقه خاله جندياً في فرقة القوزاق الفارسية، -تدرج في المراتب العسكرية لكفاءته والمامه بفنون الحرب حتى وصل الى رتبة جنرال عام 1920، وفي عام 1921قام بأنقلاب عسكري وتولى قيادة الجيش في حكومة ضياء طباطبائي، واستمر في مناوراته يمهد الطريق لنفسه ليصبح حاكم إيران وينهي بذلك حكم الاسرة القاجارية (1796 – 1925)، ويؤسس حكم الاسرة البهلوية التي حكمت إيران حتى عام 1979، تنازل على العرش لابنه محمد رضا في عام 1941، توفي في عام 1944. للمزيد من التفاصيل، ينظر:

R. K. Karanjia, The Mind Of A Monarch, Great Britain, W and Mackay Limited, Chatham, 1977, PP. 30-31;

محمد وصفي ابو مغلي، دليل الشخصيات الأتراك المعاصرة، جامعة البصرة، مطبعة جامعة البصرة، 1983، ص ص40-41؛ كمال مظهر احمد، دراسات في تأريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، مطبعة اركان، 1985، ص ص136-172؛ محمد كامل محمد عبد الرحمن، سياسة إيران الخارجية في عهد رضا شاه 1921 – 1941، جامعة البصرة، مطبعة العمال المركزية، 1988، ص ص33-34؛

Stephanie Cronin, The Making of Modern Iran, State and Society under Riza Shah,1921-1941, London and New York, Routledge, 2003, PP. 147- 148.

(3) جهاد صالح العمر واسعد محمد زيدان الجواري، إيران في عهد رضا شاه بهلوي 1925-1941، جامعة البصرة، مطابع التعليم العالي، 1990، ص20.

(4) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ص92-93. وللمزيد من التفاصيل عن العلاقات العثمانية – الفارسية، ينظر:

Clive Irving, Crossroads of Civilization, 3000 Years of Persian History, U. S. A. , Harper and Row Publishers, Inc. , 1979, PP. 181- 202;

عباس اسماعيل صباغ، تأريخ العلاقات العثمانية – الأتراك الحرب والسلام بين العثمانيين والصفويين، بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 1999؛ حسن كريم الجاف، الوجيز في تأريخ إيران دراسة في التاريخ

لقد أسهمت مجموعة من العوامل في تحسن العلاقات بين البلدين، منها تأثر شاه إيران[1]، وإعجابه الشخصي بمصطفى كمال، ورغبته في محاكاة إصلاحاته التي طوّر من خلالها بلاده، فضلاً عن ذلك، حاول الشاه تحرير اقتصاد مناطق شمال إيران من الاعتماد على الاتحاد السوفيتي من خلال إيجاد منفذ للأسواق الإيرانية عن طريق الموانئ التركية[2].

بدأت الحكومة الإيرانية بتطوير علاقاتها مع الحكومة التركية، بعد أن أقدمت على توقيع معاهدة للصداقة في 22 نيسان 1926، كانت بوساطة من حكومة الاتحاد السوفيتي وذلك بطلب من أنقرة. وركّزت تلك المعاهدة على عدم الاعتداء والحياد، وتضمنت أيضاً مبادئ أساسية تحكم علاقاتهما، فضلاً عن عدم السماح بالإخلال بالأمن والتصدي لعمليات التهريب على الحدود[3].

أسهم عقد المعاهدة بين البلدين في تخفيف روح الحذر والشكوك التي سادت العلاقات بينهما نتيجة العداء المستفحل بين الدولة الصفوية والعثمانية على مدى قرون طوال[4]، وأعقب توقيع تلك المعاهدة تطوُّر ملحوظ في العلاقات بين أنقرة وطهران، كان من نتائجه قيام وزير

السياسي منذ ظهور الدولة الصفوية الى نهاية الدولة القاجارية، بغداد، بيت الحكمة، مطبعة الزمان، 2005، ج3، ص ص44-47.

(1) غير رضا شاه في عام 1935 اسم البلاد من (بلاد فارس) إلى (إيران) وتعني موطن الآريين، ينظر: العمر والجواري، المصدر السابق، ص32.

(2) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص93؛ منير عبود جديع، العلاقات التركية- الأتراك1950-1960، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 2001، ص16. وللمزيد من التفاصيل عن طبيعة العلاقات الأتراك - السوفيتية في تلك المدة، ينظر: عودة سلطان عودة وجهاد صالح العمر، العلاقات الأتراك - السوفيتية 1917-1941، جامعة البصرة، مطابع دار الحكمةللطباعة والنشر، 1990، ص ص12-13؛ نزار أيوب حسن الطولي، العلاقات الأتراك- السوفيتية 1939-1947دراسة تاريخية تحليلية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2005، ص ص33 -42؛ فريد حاتم الشحف، العلاقات الروسية الأتراك وأثرها على الخريطة الجيوسياسية، دمشق، دار الطليعة الجديدة، 2005، ص ص 71- 104.

(3) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص93؛ طارق نافع الحمداني، العلاقات التركية الأتراك في عهد كمال اتاتورك ونظيره رضا شاه بهلوي، ارشيف مركز الدراسات التركية، 1989، ص ص7-9.

(4) المعماري، المصدر السابق، ص72.

البلاط الإيراني تيمور طاش[1] بزيارة لتركيا على رأس وفد حكومي في خريف عام 1926، ونتج عن الزيارة التوقيع على العديد من الاتفاقيات التي عزّزت العلاقات بين البلدين، وفي 22 كانون الثاني 1927 وقّع البلدان اتفاقية تجارية مؤقتة لتنشيط العلاقات الاقتصادية وتسهيل انتقال البضائع بينهما، وأقيم في شباط 1928 اتصالاً تلغرافياً بين أنقرة وطهران[2].

وعلى الرغم من تحسُّن العلاقات التركية - الإيرانية، إلاّ أنّها لم تكن تخلو من وجود بعض المشكلات، فالنشاطات الكردية المسلحة على جانبي الحدود، ولاسيما بعد قيام حركة الشيخ سعيد بيران[3]، التي انطلقت في الأراضي التركية عام 1925، ونتيجة للإجراءات والتدابير التي قامت بها الحكومة التركية في قمع تلك الحركة، اضطر عددٌ كبيرٌ من الأكراد الى اللجوء الى الحدود الأتراك، إذ كان اعتقاد الحكومة التركية أنّ هؤلاء المسلحين يتلقون الدعم من ايران، مما

---

(1) تيمورطاش: هو ابن احد ملاك الأراضي، كان يقيم في خراسان شمال شرق ايران، تخرج من الأكاديمية العسكرية في بطرسبورغ، وعمل خبيراً في وزارتي العدل والداخلية، وشغل منصب حاكم كيلان الأتراك، أدّى دوراً مهماً في أثناء حكم رضا شاه. ينظر: اروند ابراهيميان، إيران بين ثورتين، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، مجلس قيادة الثورة، 1982، ص173؛ عبد الرحمن، المصدر السابق، ص109.

(2) الحمداني، المصدر السابق، ص10؛ منهل الهام عبد آل عزو عقراوي، العلاقات التركية– الأتراك 1979–1989، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2008، ص7.

(3) الشيخ سعيد بيران: وهو من زعماء الاكراد البارزين في تركيا بعد الحرب العالمية الاولى واحد شيوخ الطريقة النقشبندية. قام الشيخ سعيد بيران في 13 شباط 1925 بثورة تُعدُّ الأكبر والأخطر في مرحلة تأسيس الدولة التركية، وذلك كرد فعل على إلغاء السلطنة والخلافة من قبل المجلس الوطني التركي الكبير، وكان من أبرز شعارات الثورة (اقامة كردستان مستقلة في ظل الحماية التركية واعادة حكم السلطان). وقد استطاع الجيش التركي القضاء على الثورة الكردية في نيسان 1925 بعد سلسلة من المعارك الدامية. للمزيد من التفاصيل عن هذه الثورة، ينظر: هادي الجاوشلي، القومية الكردية وتراثها التاريخي، بغداد، 1967، ص14؛ ديفيد مكدول، تأريخ الأكراد الحديث، ترجمة: راج آل محمد، بيروت، دار الفارابي، 2004، ص ص304–317؛ عبد الرحمن قاسملو، كردستان والاكراد دراسة سياسية واقتصادية، ترجمة: ثابت منصور، ط2، السليمانية، 2008، ص ص 66– 67.

اضطرها الى تحشيد قوات عسكرية في ولاياتها الجنوبية الشرقية في محاولة منها لمنع الأكراد من القيام بحركات مُسلَّحة أُخرى في المناطق الجبلية على الحدود مع إيران[1].

وعندما قامت حركة كردية مُسلّحة أُخرى بين عامي (1927– 1930)، وهي حركة (اغري داغ) أو (ارارات) تأزمت العلاقات التركية – الإيرانية مرة أُخرى، وذلك بعد أن اتخذ المسلحون الاكراد قواعد لهم داخل الأراضي الأتراك، وبسبب الخسائر الكبيرة التي تكبّدتها القوات التركية على أيدي المسلحين الأكراد، فقد اتخذت حكومة أنقرة موقفاً متشدداً من إيران، وتدهورت العلاقات بين البلدين وتبادل الطرفان الاتهامات بشأن إيواء هذه العناصر وتشجيعها للقيام بحركات مسلحة ضد الطرف الآخر[2].

ونتيجة لتأزم الوضع بين البلدين اضطرّ وزير الخارجية الإيراني محمد علي فروغي[3] الى زيارة تركيا عام 1928، لبحث هذا الموضوع مع المسؤولين الأتراك، لكن استمرار الأكراد في حركاتهم المسلحة، واتخاذ هذه الحركات مدى أعمق من السابق، أنعكس سلباً على العلاقات بين البلدين، لذلك عقد مجلس الوزراء التركي جلسة غير عادية لبحث الحركات الكردية المُسلّحة، وعلاقة إيران بتلك الحركات وتقديمها المساعدات الفعلية لها[4]. وعلى أثر تلك الجلسة قدّمت الحكومة التركية انذاراً شديد اللهجة للحكومة الإيرانية، اتهمت فيه الأخيرة بالسماح

---

(1) سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005، ص ص 20–21؛ حسن علي خضير علاوي العبيدي، تركيا ودول الجوار الشرق اوسطي 1988–1998دراسة في العلاقات السياسية، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2010، ص49.

(2) المعماري، المصدر السابق، ص73. للمزيد من التفاصيل عن حركة (اغري داغ) واثرها على العلاقات التركية- الأتراك، ينظر: نيزيار نعمان الباجلوري، الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان تركيا 1927–1931 دراسة تأريخية سياسية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة دهوك، 2006، ص ص149–161.

(3) محمد علي فروغي: ولد في طهران عام 1878، وتلقى تعليمه فيها، كان من رجال السياسة والأدب والعلم، عمل بالتعليم اولاً، ثم انتخب عضواً في البرلمان، ثم سفيراً، ثم قاضياً، ثم رئيساً للبرلمان عدة مرات، كما شغل منصب رئيس الوزراء لعدة مرات ايضاً، له مؤلفات في التاريخ والأدب والفيزياء والكيمياء والفلسفة، توفي عام 1942. ينظر:عقراوي، المصدر السابق، ص ص7–8.

(4) المعماري، المصدر السابق، ص 73.

للحركات الكردية الانطلاق من أراضيها، فضلاً عن قيام بعض المؤسسات الإيرانية بتسليحها، وتقديم المساعدات الأخرى لها[1].

وفي الواقع لم يقدّم الإيرانيون للأكراد المساعدات التي أشارت إليها تركيا للقيام بعملياتهم ضد الاخيرة، بل أنّ سياسة مصطفى كمال اتاتورك المعادية لكل ما هو كردي، وشنّه الحرب ضدهم هي التي دفعتهم الى حمل السلاح ضد حكومته، لأنّ إيران لم يكن من مصلحتها دعم أكراد تركيا، لكونها تضمُّ أعداداً غير قليلة من الاكراد الذين قد ينسقون عملياتهم مع الأكراد الآخرين وبالتالي يواجهون حكومات المنطقة بأسرها، وأنّ هؤلاء الأكراد يتلقون الدعم والمساعدة من قبل أكراد إيران القاطنين في المناطق الحدودية، والحقيقة أنّ الاتحاد السوفيتي كانت له مصلحة في عدم استقرار المنطقة ومنع تطور العلاقات بين الإيرانيين والأتراك بشكل ايجابي إذ أنّ تطورها كان يصب بمصلحة بريطانيا في تلك المدّة.

وكان من الطبيعي بعد كل ذلك أن يصف تقرير رسمي العلاقات التركية – الإيرانية بأنّها (تمتاز بالخمول والتراجع)، على الرغم من تأكيدات المسؤولين الأتراك بأنّ مسائل الحدود بينهما قد سُوِّيت، في محاولة لإضفاء طابع ايجابي على علاقاتهما التي لم تكن كذلك[2].

وعلى الرغم من كل ذلك استطاعت الحكومة التركية أن تحصل على موافقة نظيرتها الأتراك عام 1931 للسماح لقواتها باجتياز الحدود الأتراك لمطاردة المسلحين الأكراد، والقضاء على تحركاتهم في المنطقة الحدودية المشتركة بين البلدين، فكان من نتائج ذلك الاتفاق، القضاء على الحركة الكردية قضاءً مؤقتاً، وساهم ذلك الموقف الإيراني بشكل ايجابي في تحسن العلاقات بين البلدين[3].

شهدت الحقبة التي أعقبت الحركة الكردية التي قامت في منطقة (اغري داغ) تطورات ملموسة في مستوى العلاقات بين البلدين، ففي 17 كانون الثاني 1932 ترأس وزير الخارجية التركي توفيق رشدي اراس وفد بلاده لزيارة العاصمة طهران، وكانت مهمة الوفد البحث في المشكلات الحدودية المعلقة بين البلدين، ووضع أسس متينة لعلاقات ايجابية بينهما[4]. وقد

---

(1) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ص8-9؛ المعماري، المصدر السابق، ص 73.

(2) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص94.

(3) جديع، المصدر السابق، ص19.

(4) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص94.

تمخضت المباحثات التي أجراها وزير الخارجية التركي مع نظيره الإيراني محمد علي فروغي عن التوصل الى[1]:

1. وضع أسس الاتفاق التجاري والاقتصادي الذي نصَّ على منح تسهيلات كبيرة للتجار والعاملين الأتراك في ايران.
2. الموافقة على مدِّ خط سكة حديد يربط تبريز بطرابزون مروراً بمنطقة أرضروم.
3. الموافقة على مرور البضائع الأتراك عبر الخط الحديدي بطريق الترانزيت.
4. اعادة النظر في معاهدة الصداقة التركية – الإيرانية لعام 1926، وتطوير بنودها على وفق مقتضيات المرحلة المستقبلية بشكل يتفق مع تطور العلاقات الايجابية بين الطرفين.

وانسجاماً مع ذلك وقَّع البلدان في 23 كانون الثاني 1932 أوّل اتفاقية حدودية، نصَّت على إنهاء النزاع الحدودي الذي استمر بينهما قروناً طويلة، وصيغت هذه الاتفاقية بما يرضي الأتراك، إذ نصَّت على تغييرات في خط الحدود في منطقة(أغري داغ) [2]. فحصلت تركيا وفق تلك الاتفاقية على قسم من المنحدرات الشمالية الشرقية في المنطقة التي كانت تطالب بها مقابل مساحات صغيرة من الأراضي التي منحها الأتراك لإيران[3].

أنَّ تلك الاتفاقية كانت الأساس لبناء علاقات جديدة في المنظور الإيراني تجاه تركيا، وشملت الاتفاقية جوانب سياسية واقتصادية وعسكرية[4]، وقد وضعت موضع التنفيذ بعد مصادقة المجلس الوطني التركي الكبير عليها في 6 حزيران 1932، وتبادل الطرفان الوثائق المصدقة بين البلدين في 5 تشرين الثاني من العام نفسه[5].

وكان من الطبيعي أن يتخذ التقارب التركي – الإيراني مدى أبعد على أثر الزيارة التي قام بها رضا شاه لأنقرة في 2حزيران 1934، والتي دفعت مسار العلاقات بين البلدين الى مديات

---

(1) جديع، المصدر السابق، ص ص19-20.

(2) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص94؛ السوفيت، المصدر السابق، ص ص174-175.

(3) روبرت اولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية –الايرانية، ترجمة: محمد احسان رمضان، اربيل، دار آراس للطباعة والنشر، 2001، ص38؛ مكدول، المصدر السابق، ص323.

(4) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص94.

(5) جديع، المصدر السابق، ص ص20-21؛ عقراوي، المصدر السابق، ص8.

أوسع تطوراً، لا بسبب طول المدة التي استغرقتها الزيارة فحسب، بل لطبيعة المواضيع التي بُحثت خلالها، والنتائج المهمة التي تمخضت عنها[1]، وكان رضا شاه معجباً بشخصية اتاتورك وتتبع خطواته الإصلاحية[2]، وقد استغرقت الزيارة شهراً كاملاً، وتمخض عنها اتفاقيات توصل اليها الطرفان[3]، وفي أثناء الزيارة ألقى رضا شاه كلمة بحضور اتاتورك، أوضح فيها ما نصته: أن الشيء الذي يفرحني خلال زيارتي الحالية حقيقة انني اصبحت قادراً على أن ارى وألمس بنفسي وجود مشاعر الوحدة والأخوة بين الامتين التركية والايرانية، ايها الإيرانيون يجب عليكم منذ الآن وصاعداً أن تُعدُّوا تركيا وطنكم الثاني، وان الأتراك اخوانكم وان تقيموا بينكم وبينهم علاقات الود والالفة... كما أنني اشير بفرح كبير، بأن الخلافات القديمة، التي نشأت بسبب الجهل والخرافات الدينية، قد ولت الى غير رجعة ومنذ الآن فصاعداً فأنني على امل كبير بأن الأمتين ستعيشان سوية في جو من الصداقة الحميمة والثقة المتبادلة، وسنبقى يداً بيد من أجل المضي على الطريق الذي يحقق السعادة والرخاء للناس"[4].

أمّا أبرز ما دار في المباحثات التي جرت بين الجانبين، فقد ركّزت على عدة مواضيع مهمة هي[5]:

1. تسوية قضايا الحدود وحسمها وتثبيتها بصورة نهائية.
2. عقد اتفاقية لتجارة الترانزيت الإيرانية عن طريق تبريز- طرابزون، والاتفاق على أن يكون لهذه الاتفاقية صفة مؤقتة، ريثما يتم إنشاء سكة حديد تربط البلدان الأخرى بالموانيء الإيرانية.
3. عقد تحالف عسكري بينهما لمواجهة الحركات الكردية المسلحة على الحدود المشتركة بينهما.

---

(1) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ص94-95؛ الحمداني، المصدر السابق، ص17.

(2) عبد السلام عبد العزيز فهمي، تأريخ إيران السياسي في القرن العشرين، القاهرة، مطبعة المركز النموذجي، 1973، ص76.

(3) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص95.

(4) نقلاً عن: الحمداني، المصدر السابق، ص14.

(5) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص95؛ المعماري، المصدر السابق، ص75.

وقد حاولت تركيا الهيمنة على تجارة إيران الخارجية، وعلى جيشها بتحويل تجارة الترانزيت الأتراك عبر الاراضي التركية بدل مرورها عبر الاراضي العراقية، وجعل تدريب الجيش الإيراني يتمُّ على أيدي بعثات عسكرية تركية تُقيم في إيران بشكل دائم[1].

ونظراً لطبيعة المباحثات ولسريتها فانَّ التكهنات ازدادت بشأن المواضيع التي تمَّ التباحث بشأنها، وقد أشارت صحيفة الديلي تلغراف (Daily Telegraph) اللندنية في عددها الصادر في 19 حزيران 1934 الى أنَّ المباحثات بين رضا شاه، واتاتورك[2]، تهدف الى اقامة ميثاق لدول الشرق الأوسط على غرار الحلف الذي عقدته تركيا مع دول البلقان عام 1934[3]، والذي يهدف الى مواجهة التهديدات الايطالية تحديداً[4].

والقى عصمت اينونو رئيس الوزراء التركي في 5 تموز 1934 خطاباً لمناسبة انتهاء الدورة الثالثة من اجتماع المجلس الوطني التركي الكبير، الذي تطرَّق فيه الى العلاقات بين تركيا وايران، قائلاً: "عندما احاول البحث عن مناسباتنا الخارجية اريد ان ابدأ بذلك مظهراً ماهية علاقاتنا بالدولة الإيرانية المستندة على الثقة الحقيقية والصداقة ان منح حضرة الشاهنشاه لبلادنا شرفاً وفخراً لوجوده فيها خير وسيلة سعيدة لي في هذا الشأن. ان حضرة الشاهنشاه الذي تتمثل

---

(1) ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً 1894– 1974، ط2، بيروت، مطبعة دار الكتب، 1975، ص252. للمزيد من التفاصيل عن الاتفاق الذي تمَّ بين الجانبين بشأن التنسيق المشترك في جميع الأمور السياسية والعسكرية، ينظر: د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 718 / 311، تقرير المفوضية الملكية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في 3/ 7/ 1934، الوثيقة رقم 25، ص132.

(2) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص95.

(3) حلف البلقان: هو الحلف الذي تمَّ التوقيع عليه في 9 شباط 1934، وضم تركيا واليونان ورومانيا ويوغسلافيا، وبموجبه تعهدت الدول الأربع بضمان الحدود وتأمين السلام بينها، والتشاور في حالة وقوع أي تهديد للسلم في البلقان. واعتمدت مشاريع تعاون ثقافي واقتصادي لتعزيز روح الوحدة فيما بينها. للتفاصيل، ينظر: ج. ب. ديروزيل، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين 1919-1945، ترجمة: خضر خضر، بيروت، 1985، ج1، ص ص 215-216.

(4) جديع، المصدر السابق، ص22.

في شخصيته العالية سياسة الامن بين دولتينا قد سحر الأمة التركية بأوصافه الجديرة بكل احترام ولنا الامل الاكيد بأن ستبدأ دورة علاقات جديدة من جميع الوجوه بين تركية وايران"[1].

انعكست آثار الزيارة التي قام بها رضا شاه الى تركيا ايجابياً على العلاقات بين البلدين، ففي أثناء الدورة الخامسة عشر، للجمعية العمومية لعصبة الأمم في ايلول 1934، سحبت إيران ترشيحها لإشغال أحد المقاعد غير الدائمة في مجلس العصبة لصالح تركيا، التي ربطت انضمامها الى المنظمة الدولية بشرط حصولها على المقعد المذكور، وفي أثناء الخلاف الحدودي الذي وقع بين إيران وافغانستان عام 1934، أدّت تركيا دور الوسيط لحل المشكلات الحدودية بينهما [2].

كما شهد البلدان حركة واسعة من التبادل التجاري والنشاط الثقافي الملحوظ. ولم يكن من قبيل الصدفة أن تُرجِّح الحكومة الإيرانية طريق تركيا لنقل بضائع الترانزيت، ومباشرتها بتعبيد القسم الإيراني من الطريق الذي يصل تبريز بطرابزون مروراً بِرنَد مُقلِّصاً المسافة بين المدينتين، وتمَّ توقيع عدة اتفاقيات في طهران، تتعلق بصيانة الحدود والتعاون القضائي وتبادل المجرمين، فضلاً عن اتفاقيات أُخرى شملت البرق والهاتف والكمارك والاقامة في البلدين[3].

والجدول التالي يبين حجم التبادل التجاري التركي- الإيراني خلال المدة (1924 – 1955)[4].

السنة	الصادرات التركية الى إيران بـ (الآف الدولارات)	الواردات التركية من إيران بـ (الآف الدولارات)	العجز أو الفائض بـ (الآف الدولارات)	حجم التبادل التجاري التركي – الإيراني بـ (الآف الدولارات)
1924	113	435	322 -	548
1930	34	521	487 -	555
1935	13	57	44 -	70

(1) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 718 / 311، تقرير المفوضية الملكية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في 7/ 7/ 1934، الوثيقة رقم23، ص127.

(2) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ص95– 96.

(3) المصدر نفسه، ص96.

(4) نقلاً عن: وصال نجيب العزاوي و رواء زكي يونس الطويل، العلاقات الاقليمية لتركيا، مجلة دراسات استراتيجية، ع 34، 2002، ص88.

1940	11	27	-16	38
1945	ـــ	7	- 7	7
1950	19	4.548	- 4.529	4.567
1955	10	252	-242	262

ونلحظ من هذا الجدول، أنَّ الميزان التجاري كان لصالح إيران خلال الأعـوام (1924-1955)، إذ توثقت العلاقات التركية- الإيرانية بعد دخول البلـدين في ميثـاق سـعد آبـاد[1] عـام 1937، الى جانب العراق وافغانستان الذي يُعـدُّ مـن أبـرز الأحـداث والتطـورات الـسياسية في تأريخ العلاقات بين البلدين[2]، وعلى الرغم مـن أنَّ الميثـاق لم يـسهم بـدور كـبير في العلاقـات الدولية، إلاّ أنَّ ذلك لا يمنع من تأكيد أهميتـه الـسياسية بوصـفه أوّل تنظـيم اقليمـي في العـصر الحديث بين مجموعة من الدول الـشرق أوسـطية الـتي أسـهم انـضمامها اليـه في تقاربهـا ودفـع علاقاتها باتجاهٍ أكثر تطوراً، كما هو الحال بالنسبة لإيران وتركيا[3].

أخذت العلاقات التركية- الإيرانية تسير وفق مبادئ ميثاق سعد آبـاد أكثـر مـن الـدول الأخرى التي انضمت إليه، ولاسيما في مجال عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما البعض والاتفاق بشأن عدم السماح بانتقال المسلحين الاكراد عبر حدودهما المشتركة [4].

---

(1) ميثاق سعد اباد: وهو ميثاق للدفاع المشترك ضم كلاً من العراق وايران وتركيا وافغانستان، تمَّالتوقيع عليه في قصر سعد اباد الخاص برضا شاه في 8 تموز 1937 من قبل وزراء خارجية الدول الاربعة، وقد نص الميثاق على عدم الاعتداء والتعاون المشترك بين الدول الأعضاء، ولاسيما في شؤون الدفاع. للمزيد من التفاصيل، ينظر: دانكورات روستو، السياسة الخارجيـة للجمهوريـة التركيـة، في: روي مكريـدس واخـرون، منـاهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة: حسن صعب، بيروت، دار الكتاب العربي، 1966، ص ص 581-582؛ صبحي ناظم توفيق، تركيا والتحالفات السياسية ميثاق سعد آباد معاهدة الصداقة السوفيتية في وثائق المثليات العراقية في استانبول وانقرة 1930-1953، بغداد، بيت الحكمة، 2002، ص ص39-168.

(2) دونالد ولبر، إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة: عبد النعيم محمد حسنين، ط2، القاهرة، مطبعة نهـضة مـصر، 1985، ص182؛ طارق نافع الحمداني، العلاقات الأتراك- التركية وانعكاساتها على الامن الوطني العراقي منذ عشرينيات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، أوراق تركية معاصرة، ع19، 2003، ص28.

(3) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص208.

(4) عقراوي، المصدر السابق، ص10.

ولعل من أبرز ملامح تطور العلاقات التركية - الإيرانية، اعلان البلاط الشاهنشاهي الحداد لمناسبة وفاة مؤسس دولة تركيا الحديثة مصطفى كمال في تشرين الثاني 1938 لمدة شهر كامل، وإيقاف جميع الدعوات والمناسبات الرسمية وتنكيس الأعلام، وعقد البرلمان الإيراني جلسة خاصة لهذا الغرض ألقى فيها رئيس البرلمان خطاباً أشاد فيه بدور اتاتورك في بناء تركيا الحديثة، وأثره في تعزيز العلاقات التركية - الإيرانية [1].

أيدت تركيا إيران في موقفها الحيادي من الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، وطلبت الحكومة التركية من نظيرتها الإيرانية عدم السماح للقوات السوفيتية بدخول أراضيها لطرد الرعايا الألمان منها. وكانت تركيا تخشى نزول القوات السوفيتية في الأراضي الإيرانية، لأنَّ ذلك من شأنه أن يهدد حدودها الشرقية[2]، ولكن بريطانيا والاتحاد السوفيتي ق أمّا باحتلال الأراضي الإيرانية في آب 1941، وأجبرا رضا شاه على التنازل عن الحكم لابنه محمد رضا[3]، الذي كان يبلغ من العمر اثنين وعشرين عاماً[4].

لقد أدّى وصول محمد رضا شاه (1941- 1979) لسدّة الحكم في إيران الى تحقيق نوع من التنسيق السياسي في الاتجاهات الخارجية للطرفين، ولا سيما أنَّ الدولتين كانتا تسيران في

---

(1) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص96.

(5) Mehmet Saray, Turk- Iran iliskieri, Ataturk Arastrma Merkezi, Ankara, 1999، S. 122.

(3) محمد رضا: ولد في 26 تشرين الثاني1919 بمدينة طهران، تلقى تعليمة الابتدائي في طهران، وانهى تعليمة الثانوي في سويسرا خلال المدة 1931-1936، وبعد عودته الى إيران التحق بالكلية العسكرية والخرط في صنف المدفعية، وتخرج منها عام 1938، عين مفتشاً ع امّا في الجيش الإيراني برتبة ملازم، تولى عرش إيران في 16 أيلول 1941، واستمرفي حكمه لايران حتى شباط 1979، بعدها اضطر الى ترك إيران بعد قيام الثورة، واستقر في مصر حتى وفاته في 26 آب 1980. للمزيد من التفاصيل، ينظر: ابو مغلي، المصدر السابق، ص ص44-48؛ طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية في إيران 1941-1951، بغداد، بيت الحكمة، 2002، ص ص53-54.

(4) اميرة اسماعيل العبيدي، العلاقات التركية- الأتراك 1945-1996، مجلة دراسات اقليمية، س2، ع4، 2005، ص2. وللمزيد من التفاصيل عن اوضاع إيران خلال الحرب العالمية الثانية، ينظر: عبد الهادي كريم سلمان، إيران في سنوات الحرب العالمية الثانية، جامعة الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1986، ص ص47-81؛ محمد كامل محمد، الاوضاع العامة في إيران عشية سقوط رضا شاه بهلوي، مجلة دراسات إيرانية، مجلد/ 1، ع1، 1987، ص ص133-118.

فلك الدول الغربية لحاجتهما الى المساعدات الاقتصادية، وذلك بسبب تدهور أوضاعهما الاقتصادية الناجمة عن قيام الحرب العالمية الثانية وما رافقها من كساد تجاري كبير، انعكس بشكل سلبي على أوضاعهما الاقتصادية[1].

شهدت السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تنسيقاً سياسياً في مواقف كلا البلدين تجاه الاتحاد السوفيتي وضرورة الوقوف بوجه امتداد نفوذه الى بلادهما، وكان ذلك متزامناً مع الرغبة الغربية في تقديم المساعدات الاقتصادية للأتراك والإيرانيين بشرط مكافحة الشيوعية[2]، وجاء ذلك منسجماً مع سياسة الحكومتين التركية والإيرانية حتى عام 1950 الذي شهد وصول حزب جديد للحكم في تركيا، وأثره على علاقات الأخيرة بإيران[3].

المبحث الثاني: العلاقات التركية - الإيرانية (1950 – 1953).

شهدت العلاقات التركية- الإيرانية خلال المدة (1950- 1953)، الكثير من التطورات، بسبب الأوضاع الداخلية في كل منهما، التي تركت بصماتها الواضحة على السياسة الخارجية لكلا البلدين، وكشفت جوانب مهمة من تأريخ العلاقات بينهما.

1. موقف الحزب الديمقراطي في تركيا من العلاقات مع إيران:

اقترن استلام الحزب الديمقراطي[4]، الحكم في تركيا عام 1950 بمحاولة التقرُّب من دول المشرق الإسلامية التي تضمُّ فضلاً عن البلدان العربية كلاً من إيران وافغانستان، إذ أعلن جلال

---

(1) جديع، المصدر السابق، ص27.

(2) لنشوفسكي، المصدر السابق، ص ص192-194؛ النعيمي، المصدر السابق، ص ص103-104. وللمزيد من التفاصيل، ينظر: محمد طه علي الجبوري، تأريخ الحزب الشيوعي الإيراني توده 1941-1963، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية (الملغى)، الجامعة المستنصرية، 1988، ص ص95-100؛ لقمان عمر محمود احمد، العلاقات التركية - الامريكية 1960 -1974 دراسة تأريخية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2000، ص ص26-32.

(3) النعيمي، المصدر السابق، ص82.

(4) الحزب الديمقراطي: تأسس في 7 تشرين الثاني 1946 بزعامة جلال بايار، وانتشرت فروعه في جميع الولايات التركية، خاض الحزب انتخابات عام 1950، وفاز باغلبية الأصوات (53٪) من مجموع الأصوات، وأصبح له (369) مقعدا من مجموع (487) مقعداً في المجلس الوطني التركي الكبير، وبقي في السلطة حتى عام 1960، عندما أطاح به الجيش في انقلاب 27 آيار 1960. للتفاصيل عن التطورات السياسية في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية، ينظر: ابراهيم الداقوقي، الأحزاب السياسية والتجاهات السياسة في تركيا الحديثة،

بايار[1]، رئيس الجمهورية التركية خلال افتتاحه المجلس الوطني التركي الكبير في 1 كانون الأول 1950، في معرض حديثه عن علاقات تركيا الخارجية:"إن علاقاتنا مع الجارة إيران تتميز بالصداقة، وان اقتصادنا مع الإيرانيين يزداد متانة لتشابه السياسة الاقتصادية لبلدينا، واننا نسعى الى ان تتطور علاقاتنا في المجالات كافة، ولا تقتصر على مجال واحد فقط"[2].

وكتبت صحيفة ظفر (Zafer) التركية الناطقة باسم الحزب الديمقراطي في 4 نيسان 1951 داعية الى تعزيز العلاقات التركية- الإيرانية، لأنَّ من شأن ذلك أن يحقق تضامناً بين دول الشرق الأوسط التي يمكن أن تقف بوجه المد الشيوعي وأن تتصدى له[3]. وبذلك لم يختلف الديمقراطيون عن الجمهوريين في موقفهم من ايران، ودعوا إلى تعاون أفضل وعلى المستويات جميعها.

و أمّا عن موقف تركيا من تأميم النفط الإيراني في عام1951 فقد صادق مجلس النواب الإيراني في 15 آذار من العام نفسه على قرار تأميم عمليات شركة النفط الانكلو- ايرانية (Anglo- Iranian Oil Compainy)، وبعد خمسة أيام من ذلك صادق مجلس الشيوخ عليه [4]،

الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، د. ت، ص23؛ محسن حمزة حسن العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946-1960، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989، ص ص99-108؛ احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا1945-1980، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1990، ص ص45-99.

(1) جلال بايار: ولد عام 1884 في مدينة بورصة، شارك مع مصطفى كمال في حرب الاستقلال، عين وزيراً للاقتصاد عام 1922، وبعد معاهدة لوزان عين وزيراً للإنشاءات ثم وزيراً للاقتصاد في عام 1932، وترأس مجلس الوزراء خلال الأعوام 1937- 1939. أخذ يعارض سياسات حزب الشعب الجمهوري في أواخر عام 1939، وفي عام 1946 ساهم في تأسيس الحزب الديمقراطي وانتخب اميناً ع امّا له. في عام 1950 انتخب رئيساً للجمهورية التركية، تُماعتقاله اثر الانقلاب العسكري في عام 1960، وحكم عليه بالإعدام، ولكن خفف الحكم عليه لكبر سنه ثم أطلق سراحه عام 1961. ينظر: العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا، ص66.

(2) نقلاً عن: جديع، المصدر السابق، ص ص 35- 36.

(3) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 2739/ 311، تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية، رقم س/ 3/ 877 في 5/ 4/ 1951، الوثيقة رقم 108، ص196.

(4) حميد حضري، النفط يستعبد ايران، ترجمة: عبد الرزاق الصافي، بغداد، مطبعة سلمان الاعظمي، 1970، ص99؛ محمد سالم احمد الكواز، النفط والعلاقات البريطانية- الأتراك 1948-1954، رسالة ماجستير، (غير

وأصبح هذا القرار نافذ المفعول بعد أن وقّعه محمد رضا بهلوي في 1 آيار من العام نفسه، وتزامن ذلك مع إنشاء شركة النفط الإيرانية التي تُعرف اختصاراً بـ (N.I.O.C.) لتقوم بعمليات استخراج وتصدير النفط الإيراني[1].

تزامن تأميم النفط الإيراني مع وصول الدكتور مُصدّق[2] الى رئاسة الحكومة الإيرانية، فأصبح منذ 29 نيسان 1951 رئيساً للوزراء، وكان عليه وضع قانون تأميم النفط موضع التنفيذ للإفادة من إيرادات النفط لتحسين أوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية[3].

لذلك دخلت حكومة مُصدّق في صراع مع الحكومة البريطانية، بسبب إقدامها على قرار التأميم، لأنّ الشركة الانكلو- ايرانية لم تكن شركة تجارية فحسب، وإنّما كانت تمثّل

منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2003، ص ص97-100؛ غلام رضا نجاتي، التاريخ الإيراني المعاصر إيران في العصر البهلوي، ترجمة: عبد الرحيم الحمراني، قُم، مؤسسة دار الكتاب الاسلامي، 2008، ص70.

(1) جواد العطار، تاريخ البترول في الشرق الأوسط 1901- 1972، بيروت، الاهلية للنشر والتوزيع، 1977، ص100؛ آراء جاسم محمد المظفر، موقف الولايات المتحدة الامريكية من تأميم النفط في إيران 1951- 1953، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة البصرة، 2001، ص46.

(2) مُصدّق: هو محمد هدايت أشتياني ولد عام 1879 في قرية احمد آباد، أكمل تحصيله العالي فدرس العلوم السياسية في باريس ثم درس القانون في سويسرا وحصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية. وقف بشدة ضد تنصيب رضا خان على العرش الإيراني عام 1925، واعتقل مرتين في عهده، وأطلق سراحه في عهد محمد رضا شاه، انتخب نائباً في مجلس النواب لدورات عدة. قاد حركة التأميم ضد بريطانيا وأصبح رئيساً للوزراء للمدة (1951-1953). قام الجنرال زاهدي بانقلاب عسكري أطاح بحكومة مُصدّق في 19 اب 1953، وتمّ القاء القبض عليه وقدم الى المحاكمة التي حكمت عليه بالسجن ثلاث سنوات. فلما خرج من السجن عام 1956 نفي الى احمد آباد، ووضع في منزله تحت الإقامة الجبرية حتى توفي في عام 1965. ينظر: ابو مغلي، المصدر السابق، ص ص107-111.

(3) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 4957/ 311، تقرير من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية في 7/ 5/ 1951، الوثيقة رقم 40، ص7؛حضري، المصدر السابق، ص99. وللمزيد من التفاصيل، ينظر: شارل عيسوي و محمد يجانه، اقتصاديات بترول الشرق الاوسط، ترجمة: محمد علي زيد وابراهيم الشيخ واحمد فراج، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، 1966، ص ص266-283؛ لقمان عبد الله محمد، الجبهة الوطنية ودورها في السياسة الداخلية الأتراك 1949- 1979 دراسة تأريخية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2008، ص ص 65- 84.

مصالح الحكومة البريطانية داخل إيران، وخاضت صراعاً مع حكومة مُصدّق امتد بين عامي (1951 حتى 1953) ونجم عنه سقوط الحكومة المذكورة وفشل خطوة التأميم التي أقدمت عليها حكومة مُصدّق[1].

كان للحكومة التركية موقفها من هذه التطورات التي شهدتها إيران، إذ أنّها في بداية النزاع النفطي بين إيران وبريطانيا التزمت جانب الحياد، ولكنها بمرور الوقت بدأ موقفها ينحاز الى جانب بريطانيا[2]، ويمكن القول أنّ السبب الذي غيّر الموقف التركي هو أنّ الأتراك لديهم مصالح مع الدولتين، ولم ترد إثارتهما، ولكن كانت لتركيا مصالح أقوى مع بريطانيا، لذلك انحازت الى جانبها في النهاية.

أكّدت الصحافة التركية على ضرورة حل هذه المسألة بشكل سلمي ومستعجل، لكي لا يتوسع النزاع ويتطور الى الحد الذي قد يستغله الاتحاد السوفيتي، ويتخذ من ذلك ذريعة للتدخل في شؤون إيران الداخلية، ومحاولة التغلغل في منطقة الشرق الأوسط، مما يؤدي ربما إلى حرب عالمية ثالثة[3].

لقد تميّز موقف الحكومة التركية بانحيازه الى الحكومة البريطانية وإن تظاهر بالحياد، فعلى الرغم من وجود عدد قليل من السياسيين الأتراك من أعضاء وقياديي الحزب الديمقراطي الذين ساندوا إيران في نزاعها مع بريطانيا، مدعين أنّ الإيرانيين في موقفهم هذا إنّما يحاولون أن يحققوا لإيران ما حققه مصطفى كمال في تركيا[4]، إلاّ أنّ معظم قادة الحزب الديمقراطي كانوا

---

(1) حربي محمد، تطور الحركة الوطنية في إيران من سنة1890 حتى سنة1953، بغداد، مطابع دارالثورة، 1972، ص ص65-68؛ الكواز، المصدر السابق، ص235. وللمزيد من التفاصيل عن الاوضاع الداخلية في إيران خلال هذه المدة، ينظر: جورج كيرك، الشرق الأوسط في اعقاب الحرب العالمية الثانية، ترجمة: سليم طه التكريتي و برهان عبد التكريتي، بغداد، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، 1990، ج1، ص ص 23-25؛ فوزية صابر محمد، التطورات السياسة الداخلية في إيران 1951-1963، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1993، ص ص66-202.

(2) جديع، المصدر السابق، ص38.

(3) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 2739/ 311، تقرير السفارة العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية، المرقم س/ 5/ 402 في 22/ 10/ 1951، الوثيقة رقم3، ص4.

(4) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 2739/ 311، تقرير السفارة العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية، المرقم س/ 6/ 506 في 25/ 10/ 1951، الوثيقة رقم 7، ص8.

يساندون بريطانيا في موقفها من النزاع النفطي مع إيران، وكان المبرر لهم في اتخاذ هذا الموقف هو أنَّ قضية النفط الإيراني تمسُّ بشكل أساس السلم العالمي، الذي كان يعنيها بوصفها دولة ديمقراطية، ومن هنا انصبَّ اهتمامها على محاولة التوفيق بين الإيرانيين والبريطانيين، ولذلك فأنَّ مساندة الحكومة التركية لبريطانيا في هذه القضية أمر يهمُّ العالم بأسره، لأنه يهدف الى المحافظة على السلم العالمي[1].

إنزعجت الحكومة الأتراك من موقف نظيرتها التركية، فقدّم سفير إيران في تركيا مذكرة احتجاجية الى وزارة الخارجية التركية لموقف تركيا المساند لبريطانيا، على الرغم من وجود علاقات سياسية واقتصادية جيدة بين البلدين[2]، وصرّح وزير الخارجية الإيراني في مجلس الشيوخ قائلاً: "أنَّ موقف الحكومة التركية المساند لبريطانيا ليس له ما يبرره على الاطلاق، وهو موقف لا ينسجم مع اسس الصداقة الموجودة بين تركيا وايران"، وأعرب عن أمله في: "أن تقوم الحكومة التركية باتخاذ الاجراءات المناسبة بحق الصحف التي تحاول الاساءة الى العلاقات التاريخية التي تربط الشعبين التركي والايراني"[3].

كما أيّدت الحكومة التركية الموقف الأمريكي المساند لبريطانيا بضرورة الاطاحة بحكومة مُصدّق،لأنّها كانت ترى أنَّ مصالح الغرب في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن ضمانها مع وجود حكومة أقدمت على قرار التأميم، وتسعى للمجابهة مع بريطانيا، الأمر الذي قد يستغله الاتحاد السوفيتي لمدِّ نفوذه الى إيران كخطوة أولى باتجاه توسّعه نحو الدول الأخرى، لذلك كانت وجهة نظر الحزب الديمقراطي الحاكم في تركيا تتفق تم امّا مع الاتجاه الغربي لإزاحة مُصدّق، والمجيء بحكومة تعمل على التراجع عن قرار التأميم، وتسعى لدعم المخططات الغربية الرامية لتحويل المنطقة الى منطقة مقفلة بوجه المد الشيوعي، فضلاً عن التقارب التركي- الامريكي الكبير وتوافق السياسات والمصالح بينهما[4].

---

(1) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 2739/ 311، تقرير السفارة العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية، المرقم س/ 6/ 506 في 25/ 10/ 1951، الوثيقة رقم 7، ص8.

(2) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 2739/ 311، تقرير السفارة العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية، المرقم س/ 7/ 607 في 30/ 10/ 1951، الوثيقة رقم 14، ص18.

(3) المصدر نفسه، الوثيقة رقم 31، ص33.

(4) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 4964/ 311، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية في 2/ 3/ 1953، الوثيقة رقم 46، ص94؛ المظفر، المصدر السابق، ص137. وللمزيد من التفاصيل عن

وعلى الرغم من أنّ حكومة مُصدّق قد سعت لتوثيق علاقاتها مع الحكومة التركية، فضلاً عن وقوف الرأي العام الى جانب بعض الاجراءات التي اتخذتها حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا، ولاسيما في مجال بناء المساجد والتراجع عن بعض الاجراءات العلمانية التي شهدتها تركيا في المرحلة السابقة[1]، إذ أبدت الحكومة الإيرانية ارتياحها بشأن توجه تركيا نحو المحيط الاسلامي الذي انقطعت عنه مدة طويلة سبقت وصول الحزب الديمقراطي الى السلطة في تركيا، وتمثّل هذا الارتياح الإيراني بحضور رئيس الجمهورية التركية جلال بايار الى اجتماع الدول الاسلامية الذي عُقد في مدينة كراتشي الباكستانية في 8 آيار 1951[2].

كانت شركة النفط الانكلو- إيرانية أوّل من اقترحت خطة الاطاحة بمُصدّق، ووضعت مُسوّدتها، وذلك بعد طردها من إيران نتيجة لفشل كل المحاولات لإقناع مُصدّق بالعدول عن قرار التأميم، وكان الدافع الأساس لها لإسقاطه هو الرغبة في استعادة احتكارها للنفط الإيراني[3].

وبدأ التخطيط لعملية الاطاحة بمُصدّق أثر الاتفاق بين الحكومتين الامريكية والبريطانية، واشتراك وكالات المخابرات التابعة لهما في 25 حزيران 1953[4].

طبيعة العلاقات التركية – الأمريكية خلال مدة حكم الحزب الديمقراطي في تركيا،ينظر: نغم عبد الهادي مهدي حسن شبع، العلاقات التركية- الامريكية خلال حكم الحزب الديمقراطي 1950– 1960دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2004، ص ص 57- 75؛

Mehmet Kalkan, B. A. , The Relations of The United States And Turkey During The Menderes, Administration and Coup D' Etat, M. A. Thesis Submitted to the Graduate Faculty of Texas Tech University, 2007.

(1) جديع، المصدر السابق، ص48. وللمزيد من التفاصيل عن اجراءات الحزب الديمقراطي في تركيا بعد تسلمه الحكم، ينظر: العبيدي التطورات السياسية الداخلية في تركيا، ص ص114–118.

(2) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 2739/ 311، تقرير السفارة العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية، رقم 7/ 2/ 325 في 11/ 5/ 1951، الوثيقة رقم 5، ص18.

(3) المظفر، المصدر السابق، ص139.

(4) المصدر نفسه، ص139. للتفاصيل عن عملية الاطاحة بحكومة مُصدّق، ينظر:

K. Roosevelt, Counter Coup,The Struggle for the Control of Iran, U. S. A,1979, PP. 1-3; Scott A. Koch, "Zendebad, Shah": The Central Intelligence Agency and the Fall of Iranian Prime Minister Mohammed Mossadeq, August 1953, Washington DC, 1998.

وهكذا تمت عملية الإطاحة بحكومة مُصدّق بانقلاب 19 آب 1953، الذي كشف عن الجهود التي بذلتها الحكومة الأمريكية في إفشال محاولة تأميم النفط، للحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط، وذلك لخشيتها من وقوع إيران ذات الموقع الاستراتيجي المهم تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن سعيها للحصول على حصة من النفط الإيراني، كما أنّها كانت تسعى لتحجيم الدور البريطاني في إيران، لتصبح بعد سقوط حكومة مُصدّق الدولة ذات التأثير الأكبر في السياسة الإيرانية [1].

2. العلاقات التركية- الإيرانية بعد الإطاحة بحكومة مُصدّق عام 1953:

تسلّم الجنرال فضل الله زاهدي[2] رئاسة الحكومة الإيرانية في أواخر آب 1953، بعد عودة الشاه الى ايران[3] في 22 آب 1953، وأثر تسلّمه منصبه بدأ بمحاولة تسوية القضية النفطية مع بريطانيا، ولاسيما أنّ الخزينة الإيرانية كانت فارغة، والاقتصاد الإيراني كان في حالة يرثى لها، لذلك سعى زاهدي للحصول على الدعم المالي الغربي، وفي مقدمته الدعم الأمريكي،

---

(1) المظفر، المصدر السابق، ص ص144-145؛ الكواز، المصدر السابق، ص233. وللمزيد من التفاصيل، ينظر:
Mary Ann Heiss, National Interests and International Concerns: Anglo – American Relations and the Iranian Oil Crisis, Journal of Iranian Research and Analysis, Vol. 16, No. 2,2000, PP. 30-36 ; Mansour Bonakdarian, U. S. - Iranian Relations, 1911- 1951;
بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية، ومتاح على الموقع:
.www. iranchamber. com / history/ articles/ pdfs/ us-ir-1911-1951. pdf

(2) فضل الله زاهدي: ولد عام 1890، تلقى تعليمة في همدان، ثم دخل الكلية الحربية عام 1916، وعمل في الخدمة العسكرية لمدة طويلة، وكان من اكثر الجنرالات الذين رافقوا رضا شاه في حكمه ومن المقربين له، واحد مشاركيه في ميله للألمان، وبعد أن احتلت قوات الحلفاء إيران في 25 آب 1941، القت القوات البريطانية القبض عليه وأرسلته الى سجون فلسطين وبقي فيها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وبعد عودته الى إيران اصبح في عام 1949 وزيراً للداخلية، ثم اشترك بعد ذلك بالإطاحة بمصدق، ليصبح رئيساً للوزراء خلال المدة (1953-1955)، وقد كافاه الشاه بمبلغ (600) الف دولار على عمله. إلاّ أنّه أدرك أنّ زاهدي يطمع بالعرش فأبعده الى الخارج، توفي زاهدي عام 1963 عن عمر ناهز 79عاماً. ينظر: ابو مغلي، المصدر السابق، ص ص71-72.

(3) كان محمد رضا شاه قد هرب مع زوجته من إيران الى بغداد، ومنها الى روما بطائرته الخاصة قبل احداث الانقلاب الذي اسفر عن الاطاحة بمصدق. للتفاصيل، ينظر: ابراهيميان، المصدر السابق، ص394؛ الكواز، المصدر السابق، ص228.

فضلاً عن انتهاجه سياسة خارجية قائمة على التقرُّب من الغرب، ومن الحكومة التركية التي كانت تنتهج سياسة خارجية مشابهة للسياسة الإيرانية في عهد رئاسة زاهدي للحكومة الإيرانية [1].

وبسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة التي كانت إيران تعاني منها، إذ كانت بحاجة الى أكثر من (300) مليون دولار، لاجتياز أزمتها المالية، لذلك أوفدت الحكومة التركية الى طهران البروفيسور باورز أباظان، الأستاذ في جامعة انقرة بصحبة خبير اقتصادي امريكي، والتقيا مع وزير المالية الإيراني في 25 تشرين الثاني 1953، وتباحثا معه بشأن الأسلوب المناسب لإصلاح النظام المالي والاداري في إيران، وما يمكن الأخذ به من النُظم التركية والأساليب الاصلاحية التي اتبعتها الحكومة التركية في المجالين المالي والاداري [2].

وشهدت العلاقات التركية- الإيرانية تطوّراً ملحوظاً في عهد حكومة زاهدي، إذ كانت الترتيبات جارية من أجل ضمُ إيران الى مشروع الحلف التركي- الباكستاني، لإيجاد حزام أمني لمواجهة الاتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط، وكان الهدف من هذه التوجهات هو مسايرة التوجهات الغربية، فقد سعت لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في المنطقة، ولاسيما أنّ الشاه كان مديناً للغرب بالحفاظ على عرشه من السقوط بعد تنامي الدور الوطني للحركات الإيرانية المعارضة للوجود الغربي [3].

وضمن هذا السياق، أذاع راديو طهران في 8 كانون الأول 1953 تصريحاً للجنرال عباس ترسي رئيس أركان الجيش الإيراني جاء فيه: "إنّ إيران على استعداد للدخول في حلف غربي مع تركيا والباكستان إذا ما حصلت على المساعدات الأمريكية على غرار ما قدّمته الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا [4]. وبالفعل فقد حصلت إيران على مساعدة مالية بلغت

---

(1) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 4967/ 311، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية في 8/ 9/ 1953، الوثيقة رقم 14، ص ص23-24؛ جديع، المصدر السابق، ص54.

(2) محمد جواد علي، العلاقات الامريكية- الأتراك 1942-1987، في: مجموعة مؤلفين، العلاقات الدولية لإيران، جامعة بغداد، مركز دراسات العالم الثالث، مطبعة التعليم العالي، 1988، ج1، ص ص196-197؛ جديع، المصدر السابق، ص55.

.(96) Roosevelt, Op. Cit. , P. 199

(4) نقلاً عن: جديع، المصدر السابق، ص ص55-56.

(45) مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن مبلغ (23) مليون دولار كمعونة لتحسين أوضاعها الاقتصادية[1].

ولتعزيز العلاقات الأتراك مع تركيا، عيّنت الحكومة الإيرانية علي منصور[2]، سفيراً لها في انقرة، والمعروف عنه أنّه من دُعاة التقارب مع تركيا، وكان يدعو لإقامة تحالف إيراني- تركي يقوّي من مركزهما الدفاعي في الشرق الأوسط لمواجهة المخططات السوفيتية في المنطقة، ويقف بوجه المد الشيوعي الذي يستهدف زعزعة نظامها السياسي[3]، ولاسيما أنّ الحكومة الإيرانية عثرت على منشورات شيوعية كان يوزعها أعضاء الحزب الشيوعي الإيراني(توده)، الذي كان يدير نشاطات التنظيمات الشيوعية في إيران وتركيا، وتمّ إخبار الحكومة التركية بمضمونها وطبيعة تحركات الشيوعيين الأتراك لغرض الحد منها[4].

ومما تقدّم يمكن القول أنّ موضوع مكافحة الشيوعية في كل من إيران وتركيا كان له أثر مهمّ في العلاقات بين البلدين في تلك المدة، لأنّ كلاً البلدين كانا يُعدّان الشيوعية خطراً على توجهاتهما، ولاسيما أنّ الاتحاد السوفيتي كان يدعم الحركة الشيوعية العالمية، ويُعدُّ الأحزاب الشيوعية في بلدان الشرق الأوسط أدوات لتنفيذ سياسته التوسعية في المنطقة التي كانت من بين ما يسعى إليه لضرب المصالح الغربية في المنطقة القريبة من حدوده[5].

---

(1) علي، المصدر السابق، ص197.

(2) علي منصور: ولد بطهران عام 1887، اكمل دراسته في مدرسة العلوم السياسية. عمل في وزارة الخارجية، ثم اصبح وزيراً للخارجية عام 1921، ثم وزيراً للداخلية. أختير رئيساً للوزراء اواخر اذار 1950، ثم استقال في حزيران 1950، واصبح سفيراً في روما، توفي عام 1973. ينظر: لجاني، المصدر السابق، ص68؛ محمد، الجبهة الوطنية، ص55.

(3) جديع، المصدر السابق، ص56.

(4) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 4967/ 311، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية في 20/ 12/ 1953، الوثيقة رقم 10، ص11.

(5) الشجيري، المصدر السابق، ص ص47-48؛ الجبوري، المصدر السابق، ص ص79-82. للمزيد من التفاصيل عن الاهداف الاستراتيجية الخارجية للاتحاد السوفيتي في الشرق، ينظر:

Roy C. Macridis, (ed.), Foreign Policy in World Politics, 3rd ed. , U. S. A. , Englewood Cliffs, 1967, PP. 156 – 214 ;

المبحث الثالث: أثر الأحلاف الدولية في العلاقات بين تركيا وإيران (1954- 1960).

تُعدُّ الحرب العالمية الثانية (1939- 1945) منعطفاً تأريخياً هامّا في مسار السياسة الدولية، نتجت عنها متغيرات دولية كبيرة ومهمة، أحدثت تغييراً جوهرياً في شكل النظام الدولي ورسم مساراً جديداً للعلاقات الدولية، وكان من أبرز نتائج تلك الحرب غياب دور كل من بريطانيا وفرنسا وانسحابهما من مصاف الدول الرئيسة في الصراع والتوازن الدولي إلى دور من الدرجة الثانية، وتلاشي سريع للنظام الاستعماري القديم الذي كان قائماً قبل الحرب[1].

وبالمقابل أفرزت الحرب العالمية الثانية نتائج أخرى على صعيد القوى العظمى الفاعلة في السياسة العالمية، إذ ظهرت كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية بوصفهما قوتين منفردتين لهما القدرة على التأثير في الشؤون السياسية الدولية بل أنهما احتكرتا وحدهما القدرة على تقرير مصير العالم، وأصبحت الخارطة السياسية في العالم منقسمة بين هاتين القوتين العظميين[2].

وقد شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية، توتراً حاداً بين المعسكرين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي من جهة، والغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أُخرى في إطار ما سُميَ بالحرب الباردة[3]، وظهر ذلك جلياً في محاولة بسط سيطرتهما على مناطق النفوذ وتقاسمها، وانطلاقاً من حرص كلا القطبين على مواجهة الآخر وتحديد نفوذه، قامت الولايات

جمال محمود حجر، القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989، ص ص 106-112.

(1) مؤيد محمود حمد، سياسة الأحلاف الغربية وانعكاساتها على الوطن العربي 1945- 1958، مجلة سُرَّ مَن رأى، س6، المجلد/ 6، ع22، 2010، ص ص 97- 98.

(2) بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة: مالك البديري، ط2، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص593.

(3) الحرب الباردة:(Cold War)، اصطلاح شاع استعماله في السياسة الدولية المعاصرة في المدة التي تلت الحرب العالمية الثانية، لوصف حالة التوتر الدولي الناجمة عن الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في الأمم المتحدة، بشأن عدد من المشاكل الدولية، كمشكلة توحيد المانيا ومشكلة كوريا، وقد ترتب عليها انقسام العالم الى معسكرين، معسكر الدول الغربية ومعسكر الدول الشرقية، ومحاولة كل منهما ادخال اكبر عدد ممكن من الدول في احلافه العسكرية او في نطاق سياسته. ينظر: ياسين صلاواتي، الموسوعة العربية الميسرة والموسعة، المجلد/ 4، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، 2001، ص1491.

المتحدة الامريكية بهدف تطويق الاتحاد السوفيتي والحدّ من امتداد النفوذ الشيوعي بتشجيع ودعم اقامة الأحلاف العسكرية الدفاعية مع الدول الحليفة لها. ووفقاً لهذه السياسة شكّلت الولايات المتحدة الامريكية أوّل أحلافها العسكرية[1]، وهو حلف شمال الاطلسي[2] عام1949(الناتو(N.A.T.O) (The North Atlantic Treaty Organization) وكان هذا الحلف بمثابة الحلقة الأولى في (سياسة التطويق) الأمريكية الموجهة ضد الاتحاد السوفيتي[3].

وحفاظاً من الولايات المتحدة الأمريكية على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، ولأهمية هذه المنطقة اقتصادياً واستراتيجياً، عمدت الى دعم الدول الصديقة لها اقتصادياً وعسكرياً مثل: تركيا وإيران، لكي تكون قادرة على مواجهة التغلغل الشيوعي، ولتأمين استقرار

---

(1) عبد المناف شكر جاسم، العلاقات العراقية – السوفيتية 1944– 8 شباط 1963، بغداد، مديرية مطبعة الحكم المحلي، 1980، ص ص 81–82.

(2) تشكل هذا الحلف بموجب معاهدة وقعت في واشنطن في 4نيسان 1949 من قبل ممثلي اثني عشرة دولة هي: فرنسا، بلجيكا، لوكسمبورغ، ايطاليا، البرتغال، الدنمارك، النرويج، بريطانيا، ايسلندا، كندا، الولايات المتحدة، هولندا، ثم انضم الى الحلف كل من اليونان وتركيا عام 1952، والمانيا الاتحادية عام 1955. وتوصف معاهدة شمال الأطلسي بأنها معاهدة دفاعية ضرورية ولدت نتيجة الحاجة وهي تُعدُّ حقيقة تأريخية للمحافظة على مستقبل دول الغرب أمام الخطر السوفيتي نحو اوربا. للمزيد من التفاصيل، ينظر: محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، الكويت، مطابع اليقظة، 1978، ص ص 34–56؛ احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، الأردن، المطبعة الوطنية، 1981، ص ص 16–23؛ وبالمقابل كان رد الاتحاد السوفيتي على معاهدة حلف شمال الاطلسي هو قيامه بالتوقيع في وارشو يوم 14 ايار 1955 على ميثاق دفاعي متبادل لمدة (20) عام، ضم كلاً من الاتحاد السوفيتي وبلغاريا والبانيا وجيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية وهنغاريا وبولندا ورومانيا. وقد منح حلف وارشو الاتحاد السوفيتي القدرة على تقوية القبضة السوفيتية على الدول المحيطة من أجل تحقيق الهدف الاخر وهو مواجهة السياسة الأمريكية وحلف الناتو. وبذلك كان حلف وارشو رداً مناسباً من الاتحاد السوفيتي على السياسة الأمريكية، فضلاً عن انه حقق للاتحاد السوفيتي هدفاً اخر إذ جعله يفرض هيمنته وسيطرته على دول اوربا الشرقية المنظوية في هذا الحلف. للمزيد من التفاصيل عن حلف وارشو، ينظر: شكري، المصدر السابق، ص ص 72–83.

(3) جاسم، المصدر السابق، ص82؛ النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص17.

المنطقة، فقد أصدرت البيان الثلاثي عام 1950 [1]، الذي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله التدخل في شؤون الدول العربية، وتنظيم علاقات بريطانيا مع تلك الدول، بعد أن شهدت توتراً فيما بينها بسبب الموقف البريطاني الداعم لـ (اسرائيل) [2].

وبعد فشل البيان الثلاثي بسبب معارضة الدول العربية له، ولاسيما مصر وسورية استمرت مساعي الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة مشاريع الأحلاف التي تمكّنها من التدخل في الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه تكون حاجزاً أمام امتداد النفوذ الشيوعي الى المنطقة[3].

حرصت الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس ايزنهاور[1](Eisenhower)، على أن تولي مسألة الأمن القومي في الحقلين العسكري والعلاقات

(1) اتفقت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا على إصدار البيان الثلاثي عام 1950، والذي اعترفت فيه الدول الثلاث بحق الدول العربية و(اسرائيل) بالحفاظ على مستوى معين من التسليح للحفاظ على امنها الداخلي والدفاع عن المنطقة ضد أي تهديدات خارجية. للتفاصيل، ينظر: فؤاد دواره، سقوط حلف بغداد، مصر، دار القاهرة للطباعة، 1958، ص101.

(2) المصدر نفسه، ص ص 101-102.

(3) أيدت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة إنشاء مشروع(**قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط**) التي طرحتها بريطانيا عام 1951. وشمل هذا المشروع كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وتركيا، ودعت هذه الدول مصر الى الاشتراك فيه، وتضمن المشروع، إنشاء منظمة عسكرية قادرة على الدفاع عن الشرق الأوسط، ومساعدة دول الشرق الأوسط في الدفاع عن المنطقة، وتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم اللازم للدفاع عن المنطقة. لكن الحكومة المصرية رفضته، كونه لم يُشِر الى جلاء القوات البريطانية من السويس. ومن الجدير بالذكر أنّ شاه إيران قد أيّد تلك المشاريع على الرغم من أنّ إيران لم تكن جزءاً أو عضواً فيها، وكان تأيدها نابعاً من منطلق تأييد السياسة الأمريكية في المنطقة. كما قامت بريطانيا في عام 1952، بطرح فكرة إنشاء مشروع (**منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط**)، ولم يختلف هذا المشروع في أهدافه عن المشروع الذي سبقه، وكان نصيبه الفشل ايضاً بسبب معارضة مصر وسورية له. للمزيد من التفاصيل عن هذه المشاريع، ينظر: النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص ص 183-184؛ محمد وصفي ابو مغلي، العلاقات الأتراك – الأمريكية وأثرها في الخليج العربي 1941- 1979، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 1982، ص 17؛ محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، إيران وقضايا المشرق العربي 1941- 1979، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2005، ص ص 135- 136.

الخارجية الاهتمام الأول، وضرورة تقوية دول منطقة الشرق الأوسط ضد أي عدوان سوفيتي محتمل، ولاسيما بعد اخفاقها وبريطانيا في إقامة حلف أو منظمة دفاعية في الشرق الأوسط، نتيجة لمعارضة مصر[2].

ووفقاً لسياسة الإدارة الأمريكية الجديدة، قام وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس[3] (John Foster Dulles) بزيارة لبعض دول الشرق الأوسط عام 1953، وكان يحمل معه فكرة إنشاء (مشروع الحزام الشمالي) (Northern Tier) الذي كان الهدف من إنشائه تحقيق سياسة تطويق الاتحاد السوفيتي، وتأمين الحدود الشمالية للدول المشمولة بهذا المشروع وهي تركيا، وإيران، وباكستان، كما أعلن دالاس استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم المساعدات الكافية لتلك الدول حال موافقتها على الانضمام الى المشروع، ابتداءً من المساعدات الاقتصادية، وانتهاءً بالمساعدات العسكرية[4] إلاّ أنّ انضمام باكستان الى حلف جنوب شرق آسيا[5] (السياتو .S.E.A.T.O) عام 1954، وتوقيعها مع انقرة معاهدة دفاع مشترك[1] في العام

---

(1) دوايت ديفيد ايزنهاور: (1890– 1969)، الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية، ولد في ولاية تكساس في 14 تشرين الاول 1890 ولكنه تربى ونشأ في ولاية كنساس. وفي غضون الحرب العالمية الثانية تقدم في سلك الخدمة العسكرية بسرعة حتى وصل الى رتبة جنرال. وفي عام 1952 انتخب رئيساً للولايات المتحدة كمرشح للحزب الجمهوري، واستطاع أن يتوصل الى حل لحرب كوريا ولكنه واصل سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي التي بدأها سلفه ترومان. جدد انتخابه لمدة رئاسية ثانية عام 1956. بعد حرب عام 1956 بين العرب و (اسرائيل) والعدوان الثلاثي على مصر، طرح مشروع ايزنهاور. توفي عام 1969. ينظر:عبد الوهاب الكيالي و كامل زهيري، الموسوعة السياسية، بيروت، مطبعة المتوسط، 1974، ص101.

(2) النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، ص185؛ العبيدي، إيران وقضايا المشرق العربي، ص136.

(3) جون فوستر دالاس: (1888 – 1959)، وزير الخارجية الامريكية في عهد الرئيس ايزنهاور خلال المدة الواقعة بين الاعوام (1953 – 1959). كان مستشاراً لشؤون السياسة الخارجية في الحزب الجمهوري لسنوات طويلة. اشتهر بشدة عدائه للشيوعية ولسياسة عدم الانحياز التي كانت تلقى تأييداً واسعاً في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية. ابتكر سياسة حافة الهاوية. وادى دوراً كبيراً في إنشاء الاحلاف العسكرية. ينظر: الكيالي وزهيري، المصدر السابق، ص ص 262-263.

(4) النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص232؛ النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، ص ص184-185.

(5) وقعت على معاهدة حلف جنوب شرق آسيا او حلف مانيلا، ثمانية دول هي: استراليا، وفرنسا، ونيوزيلندا، وباكستان، والفلبين، وتايلند، وبريطانيا، والولايات المتحدة الامريكية، وجاء تشكيل هذا الحلف لمواجهة

نفسه، عُدَّ بمثابة القضاء على فكرة الحزام الشمالي، وأساساً ـ فيما بعد ـ لتشكيل حلف بغداد عام 1955[2].

1. حلف بغداد عام 1955:

بعد أن فشلت مشاريع الدفاع الغربية التي طرحتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، لإقامة منظومة دفاعية في منطقة الشرق الأوسط، خلال المدة (1950- 1953)،أخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها دعوة الحكومتين التركية والعراقية الى التوقيع على معاهدة دفاعية تكون نواة لتشكيل حلف دفاعي في المنطقة[3].

ودخلت الحكومتان التركية والعراقية في مباحثات لعقد اتفاقية ثنائية منذ أواخر عام 1954، وانتهت تلك المحادثات في العراق في شباط عام 1955 بالتوقيع على اتفاقية التعاون والدفاع المتبادل بين الدولتين عُرفت بحلف بغداد[4] (Baghdad Pact)' وقد نصَّت المادة الخامسة من هذا الحلف، على السماح للدول التي يهمها السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط من الخطر الشيوعي الانضمام الى هذا الحلف[5].

القوة الصينية الشيوعية الجديدة، وليكون حلفاً دفاعياً عن منطقة جنوب شرق آسيا. للتفاصيل، ينظر: شكري، المصدر السابق، ص ص56-64.

(1) للمزيد من التفاصيل عن الحلف التركي – الباكستاني، ينظر: سليم طه التكريتي، الحلف التركي الباكستاني والدفاع المزعوم عن الشرق الاوسط، بغداد، مطبعة اسعد، 1954، ص ص39-46.

(2) العبيدي، إيران وقضايا المشرق العربي، ص137.

(3) دواره، المصدر السابق، ص107.

(4) مؤيد ابراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944- 1958، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1992، ص210؛ وئام شاكر غني عطره، موقف الاقطار العربية من ميثاق بغداد 1955-1958، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2002، ص24؛ غانم محمد الحفو، صفحات من تأريخ التكتلات الاقليمية في الشرق الأوسط العراق أنموذجاً 1946- 1959، جامعة الموصل، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، 2005، ص30.

(3) Philip Robins, Suits and Uniforms, Turkish Foreign Policy since the Cold War, Glasgow, Bell and Bain Ltd. , 2003, P. 99;

دواره، المصدر السابق، ص113.

ولدعم هذا الحلف، وتوسيع قاعدته، انضمت اليه بريطانيا في نيسان عام 1955، أمّا باكستان فانضمت إليه في تموز من العام نفسه[1].

جاء الموقف الإيراني من حلف بغداد، على لسان شاه إيران الذي أبدى ترحيبه بهذا الحلف قائلاً: "من الآن فإني أرحب شخصياً بالاتفاقية العراقية– التركية"[2].

وقام رئيس الجمهورية التركية جلال بايار بزيارة ايران، لغرض تشجيعها على الانضمام الى حلف بغداد، وأخذت الصحف التركية تشير في مقالاتها الى أهمية موقع إيران من الناحية الإستراتيجية الذي يسعى الاتحاد السوفيتي للسيطرة عليه، بغية الوصول الى المياه الدافئة لشبهه بموقع تركيا، لحثّ إيران للانضمام الى حلف بغداد[3].

وقد أدرك شاه إيران وبعض ساسته أهمية انضمام إيران الى حلف بغداد، من منطلق الإفادة من المساعدات العسكرية والاقتصادية والضمانات الدفاعية من قبل الدول الغربية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية لدول الشرق الأوسط[4].

أبلغت الحكومة الإيرانية، الحكومة العراقية في 11 تشرين الثاني 1955، رغبتها بالانضمام الى حلف بغداد، وبهذه المناسبة ألقى محمد رضا شاه خطاباً أمام البرلمان الإيراني قال فيه: "أنّ على إيران أنّ تلتفت الى دفاعها، وأنّه من غير الممكن الوقوف على الحياد في عالم اليوم"[5].

---

(1) عطره، المصدر السابق، ص ص25–28.

(2) نقلاً عن: العبيدي، إيران وقضايا المشرق العربي، ص139.

(3) المصدر نفسه، ص140.

(4) لنشوفسكي، المصدر السابق، ص278.

(5) نقلاً عن: العبيدي، إيران وقضايا المشرق العربي، ص140.

وتقدّم رئيس الحكومة الإيرانية حسين علاء[1]، بمرسوم الانضمام الى حلف بغداد للبرلمان الإيراني، ومما جاء فيه: "لما كانت هذه الاتفاقية هي دفاعية محضه وليس للعدوان، ولما كانت إيران لا تريد أن تبقى بعيدة عن كتلة الشرق الأوسط وأحداثه، لذا نرجو المجلس العمل على تصديق هذا المرسوم بصورة عاجلة"[2]. وقد أيّد البرلمان الإيراني بالإجماع قانون انضمام إيران الى حلف بغداد، وصادق عليه شاه إيران في 26 تشرين الثاني1955 تماشياً مع السياسة التركية[3]. وهذا يؤكد توافق السياسة التركية والإيرانية في الانتماء الى الأحلاف الغربية بغية الحفاظ على علاقات جيدة بين الدولتين.

وقد رحّبت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بانضمام إيران الى حلف بغداد، لكونها تُمثّل حلقة التحالف في منطقة الشرق الاوسط، إذ ربطت إيران بانضمامها الى حلف بغداد بين حلفي الأطلسي والسياتو، من خلال عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، وعضوية الباكستان في حلف السياتو[4].

وعلى الرغم من أنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت صاحبة فكرة إنشاء الحلف والراعي الأول في تشكيله، لكنها لم تنظم اليه، واكتفت بالمشاركة في لجنتيه الاقتصادية والعسكرية، ولجنة(مكافحة الافكار والانشطة الهدامة)، وممارسة دور المراقب في الحلف، وتركت لبريطانيا مهمة قيادة الحلف، مع بقاء دور تخطيط إستراتيجية الحلف الدفاعية للولايات المتحدة الامريكية[5].

---

(1) حسين علاء: ولد في طهران عام 1882، اكمل دراسته بلندن، عين سفيراً لإيران فيها أيام الثورة الدستورية، انضمَّ الى الوفد الإيراني المرسل الى مؤتمر الصلح في باريس عام 1919. وبعد انقلاب عام 1921 عُيّن سفيراً لإيران في باريس، ثم أصبح مديراً للبنك الوطني، ثم وزيراً للتجارة في عهد رضا شاه، وفي نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح سفيراً لبلاده في الأمم المتحدة. تولى رئاسة الحكومة لمدة قصيرة (11 اذار 1951 ولغاية 26 نيسان 1951)، عين بعدها وزيراً للبلاط الملكي، توفي عن عمر ناهز الـ (82) عاماً. ينظر: محمد، الجبهة الوطنية، ص64.

(2) نقلاً عن: العبيدي، إيران وقضايا المشرق العربي، ص 141.

(3) لنشوفسكي، المصدر السابق، ص278؛ العبيدي، إيران وقضايا المشرق العربي، ص 141.

(4) المصدر نفسه، ص141.

(5) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ط6، بيروت، منشورات مكتبة اليقظة العربية، 1982، ج9، ص241.

قام شاه إيران محمد رضا بهلوي في 14 آيار 1956، بزيارة لتركيا لإجراء مباحثات في اطار حلف بغداد، فضلاً عن العلاقات الثنائية بين البلدين، وقد صرّحَ الشاه خلال الزيارة قائلاً: "إنني باسمي وباسم بلادي وشعبي أحيي الأمة التركية... وأشير الى الصداقة المتينة القائمة بيننا على الأسس التي وضعها رضا شاه بهلوي وكمال اتاتورك، والتي زادت رسوخاً بانضمامنا الى حلف بغداد وتعاوننا يداً بيد، وإنني مطمئن بأنّ عملنا المشترك سيسفر عن استقرار الامن والسلام في هذا الجزء من العالم، كما سيعود بفوائد كبيرة على بلادنا[1]".

وقد أكّدت هذه الزيارة على الروابط بين البلدين، وأنّها دليل على ما بينهما من وفاق تام، وأنّ التفاهم الحقيقي سائد بينهما، مع هدف مشترك هو صون الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط، ومما لا شك فيه أنّ هذه الزيارة أدّت الى تعزيز حلف بغداد وأهدافه في توطيد السلام على أوسع نطاق في هذا الجزء الحسّاس من العالم[2].

وأشار الشاه في برقيته الى رئيس الجمهورية التركية بعد مغادرته العاصمة التركية الى: "أنّ هذه الحفاوة والمودة التي شهدتُها من الشعب التركي والحكومة التركية ستزيدان من أواصر الصداقة والاخوة القائمة بين الشعبين والحكومتين". واستطرد قائلاً: "إنني ليغمرني السرور العظيم بأني لمست أثناء محادثاتي مع فخامتكم وحدة الرأي في جميع المسائل، وآمنت بأنّ مصير بلدينا هو واحد، وأنّ العلاقات التاريخية قد اوجدت منا وحدة متماسكة الى درجة اصبح معها ليس بالإمكان لأي حادث أن يفصل بين البلدين... ولما كان البلدان عضوين في حلف بغداد، فالواجب يقضي علينا بذل اقصى الجهد والسعي في تعزيزه وتقويته ليتسنى لنا احراز التوفيق التام في الترفيه عن حال شعبينا والمنطقة، الأمر الذي سيؤدي الى تعزيز السلام التام[3]".

وصرّح وزير الخارجية الإيراني المرافق للشاه في هذه الزيارة بعد عودته الى طهران قائلاً: لقد مهّدت هذه الزيارة لعقد اتفاقيات مع الحكومة التركية، كما أنّه قد اتفق على مبادىء

---

(1) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 2745/ 311، كتاب السفارة العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية، المرقم د/ 4/ 127 في 21/ 5/ 1956، الوثيقة رقم 56، ص144.

(2) جديع، المصدر السابق، ص83.

(3) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 4977/ 311، تقرير من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية، المرقم 2/ 1/ 472 في 9/ 7/ 1956، الوثيقة رقم 30، ص73.

هذه الاتفاقيات" وأضاف: "بأنّه كما جاء في برقية جلالة الشاه لرئيس الجمهورية، فقد اتفقنا في الرأي على جميع الامور"[1].

وفي مجال التعاون بين تركيا وإيران، وصل الى طهران في 7 حزيران 1956، عارف اميل وزير المواصلات والاشغال في الحكومة التركية في زيارة رسمية، التقى خلالها وزير الطرق الإيراني، إذ بحث معه المشاريع الخاصة بمدّ خط سكك الحديد الإيراني حتى الحدود التركية، وصرّح الوزير التركي للصحفيين في مطار طهران قائلاً: "على أثر قيام الشاه بزيارة تركيا، تمّ الاتفاق بين الحكومتين التركية والايرانية على وصل الخطين الحديدين التركي والإيراني عند الحدود" وأضاف: "أنّ الحكومة التركية مستعدة لمد خط سكة الحديد من آخر محطة في تركيا حتى الحدود الإيرانية"[2].

شهدت العلاقات التركية - الإيرانية تطوراً كبيراً، ولاسيما بعد زيارة الشاه الى تركيا، كما شهد التنسيق الاقتصادي بين إيران ودول حلف بغداد خطوات جديدة، إذ اجتمعت اللجنة الاقتصادية للحلف في طهران برئاسة أمير ابتهاج وزير المالية الإيراني في 24 حزيران 1956، لدراسة القضايا الخاصة بالمشاريع الاقتصادية، ومن بينها مشروع تأسيس مصنع لصهر الحديد برأسمال تركي- إيراني، والمشروع الإيراني التركي المشترك بشأن ايصال خط سكة الحديد من اذربيجان إيران الى خط سكة الحديد التركي، فضلاً عن إنشاء طريق ترانزيت بين البلدين[3].

2. مبدأ ايزنهاور عام 1957:

أنّ تقلص النفوذ البريطاني في منطقة الشرق الاوسط، ولا سيما منطقة شرق السويس، وفي الوقت نفسه ازداد النفوذ السوفيتي في المنطقة، بعد التهديد الذي أطلقه خروشوف[4]

---

(1) نقلاً عن: جديع، المصدر السابق، ص84.

(2) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص85.

(3) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 4977/ 311، كتاب السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية، المرقم 2/ 1/ 471 في 8/ 7/ 1956، الوثيقة رقم 60، ص116.

(4) نيكيتا سيرغيفتش خروشوف: (1894- 1971)، زعيم روسي شيوعي. كان صانع أقفال. انضم للحزب الشيوعي عام 1918، أصبح السكرتير الأول للمجلس الإقليمي للحزب بموسكو للمدة(1935-1938) و(1949-1953)، وللحزب الشيوعي الاوكراني للمدة(1938-1947). عُيّن سكرتيراً أوّل للجنة المركزية للحزب الشيوعي بعد وفاة ستالين. اصبح له تأثير كبير في الشؤون السوفيتية وفي سياستها الخارجية. انتقد في عام 1956 سياسة ستالين الدكتاتورية. برز في أثناء الصراع الداخلي بالحزب عام 1957 زعيماً سوفيتياً

(Khrushchev) ضد الدول الثلاث المشتركة في العدوان ضد مصر عام 1956 وهي كل من بريطانيا وفرنسا و(اسرائيل) وقد أثارت هذه التطورات مخاوف الادارة الامريكية من أن تؤدي هذه الأحداث الى الإضرار بالمصالح الغربية في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط[1]، فبادرت إدارة الرئيس الأمريكي ايزنهاور، الى طرح مشروع ايزنهاور (Eisenhower Doctrine)، لملء الفراغ الذي أحدثه انحسار النفوذ البريطاني في المنطقة[2]، كما أعلنت وزارة الخارجية الامريكية بياناً في 29 تشرين الثاني1956، جاء فيه: "أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية أيدت حلف بغداد منذ أنشائه، وكذلك مبادئ وأهداف الأمن الجماعي التي قام عليها، وقد اظهرت بواسطة اتفاقياتها الثنائية مع الدول أعضاء الحلف في منطقة الشرق الأوسط وعضويتها الفعلية في بعض لجانه استعداداً في إجراءات تعزيز أمن تلك الشعوب. وتعيد الولايات المتحدة تأكيد تأييدها للجهود الجماعية لتلك الشعوب لصيانة ذلك الاستقلال. واذا حدث أي تهديد للسلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لكل من إيران وباكستان وتركيا فانَّ الولايات المتحدة ستنظر اليه بأقصى الخطورة"[3].

قوياً، أصبح رئيساً للوزراء عام 1958 بدلاً عن بولجانين. يعد أوّل من جمع بين رئاسة كل من الحزب والحكومة منذ وفاة ستالين. ينظر: صلاواتي، المصدر السابق، ص1605.

(1) فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى دراسة في العلاقات العربية- العربية والعربية- الدولية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص ص115-117؛ العبيدي، إيران وقضايا المشرق العربي، ص147.

(2) أنَّ الزيادة الهائلة في القوة البحرية السوفيتية في مياه البحر المتوسط وانتشار السمعة الحسنة للاتحاد السوفيتي في الوطن العربي التي اتضحت بعد الانهيار الانكلو- فرنسي في ازمة السويس عام1956، أدّت الى اضطرار الولايات المتحدة الامريكية الى القيام بدور سياسي وعسكري أكبر في الشرق الاوسط، واخذت على عاتقها مسؤولية ملء فراغ القوة الناشئ بعد إحداث السويس. للمزيد من التفاصيل، ينظر: جرجس، المصدر السابق، ص118؛ كريم مطر حمزة، سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا 1945- 1960، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1999، ص ص 173- 174.

(3) نقلاً عن: النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص ص246-247.

وكان رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس[1]، قد عقد مؤتمراً صحفياً في أنقرة بتأريخ 5 كانون الثاني 1957، تحدث فيه عن مبدأ ايزنهاور، ومما جاء في حديثه: "أنَّ تركيا مقتنعة بأنها ستمثل مركزاً مرموقاً في مبدأ ايزنهاور الخاص بالشرق الأوسط، ولذلك وافقت عليه، وتقدمت بالشكر الخالص لرئيس جمهورية الولايات المتحدة لتقديمه هذا المبدأ... وأنَّ التصريحات التي أعلنها ايزنهاور وبرنامجه ما هي الا اعمال جديرة بالشكر والثناء"[2].

لذا فعندما وجّه الرئيس الأمريكي ايزنهاور رسالة الى الكونغرس في 5 كانون الثاني عام 1957، بغية تقديم المساعدة لدول الشرق الأوسط[3]، اجتمع بعد مدة قليلة رؤساء وزراء كل من تركيا وإيران وباكستان والعراق في 19 كانون الثاني من العام نفسه، إذ رحّبت الدول

---

(1) عدنان مندريس: (1899 – 1961)، ولد في مدينة آيدن غرب تركيا عام 1899، اكمل دراسة الحقوق في الكلية الأمريكية في أزمير، وكان من كبار ملاكي الاراضي ومزارع القطن في ضواحي ازمير، دخل عالم السياسة في عام 1930 بانتمائه الى حزب الجمهوريين الاحرار الذي لم يستمر طويلاً. وعندما أغلق هذا الحزب انتقل مندريس الى حزب الشعب الجمهوري وبقي فيه الى أن تمَّ طرده في عام 1945، دعاه جلال بايار ليكون أحد مؤسسي الحزب الديمقراطي، وطلب منه ان يتولى منصب رئيس الوزراء عام 1950، أُبعد عن الحكم عام 1960 بالانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال جمال كورسيل. بلغت المعارضة المتزايدة لسياسة مندريس قمتها أثر تأسيسه هيئة برلمانية خاصة من أعضاء حزبه للتحقيق في نشاطات الحزب الجمهوري المعارض لسياسته. سجن مع غيره من الزعماء السياسيين في جزيرة (ياسيادا) الواقعة في بحر مرمرة، ثم قدم للمحاكمة بتهمة تعطيل الدستور وتأليفه حكومة الحزب الواحد. نُفّذ فيه حكم الإعدام عام 1961. للتفاصيل، ينظر: صلاواتي، المصدر السابق، المجلد / 7، ص3332؛ شبع، المصدر السابق، ص49.

(2) نقلاً عن: النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص ص 248-249.

(3) تضمن المشروع:

أ: مساعدة دول الشرق الأوسط التي ترغب في تنمية اقتصادها بما يضمن صيانة أمنها القومي.

ب: تقديم المساعدات العسكرية لأية دولة ترغب في ذلك.

ت: استخدام القوات المسلحة الأمريكية لحماية سلامة واستقلال أيّة دولة تطلب المساعدة الامريكية ضد العدوان القادم من أيّة دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية. للتفاصيل، ينظر: روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية 1941-1973، ترجمة: علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي، جامعة البصرة، مطبعة جامعة البصرة، 1984، ص300.

الأربعة بمبدأ ايزنهاور وذلك من أجل مجابهة الخطر الشيوعي، كما عدّوا هذا المشروع جزءاً من التدابير لمواجهة التطورات الخطيرة في المنطقة[1].

أرسل الرئيس ايزنهاور مبعوثه الخاص جيمس ريتشاردز (James P.Richards) الى أنقرة في منتصف آذار 1957، وذلك لشرح المبادئ الخاصة بمشروعه، واجتمع مع رئيس الوزراء مندريس وبعد انتهاء المباحثات بينهما أصدرت الحكومة التركية بياناً جاء فيه: "أنّ الحكومة التركية تكرر مساندتها لاقتراح الولايات المتحدة من أجل دعم الاستقلال السياسي لدول الشرق الأوسط، وضمان سلامتها الإقليمية ضد تهديد الشيوعية الدولية"[2].

أمّا في إيران فقد لقي مشروع ايزنهاور ترحيباً كبيراً من قبل الحكومة hgYdvhkdm والرأي العام الإيراني سواء أكان ذلك من قبل الصحافة أم من قبل أعضاء مجلسي النواب والشيوخ الإيرانيين. وأدلى وزير الخارجية الإيراني الدكتور اورلان ببيان للصحفيين أعرب فيه عن رأيه في المشروع قائلاً: "إني اعتقد ان رئيس الجمهورية الأمريكية قد أعلن في خطابه هذا هدفه الحقيقي، ألا وهو تأمين السلام القائم على أساس العدل"، وأضاف: "إننا مسروورون غاية السرور من خطاب الجنرال ايزنهاور الأخير، ولاسيما قوله أنّ الحكومة الامريكية ستتخذ جميع التدابير للاستجابة للطلبات المرفوعة اليها من بلدان الشرق الأوسط"[3].

أمّا صدى مشروع ايزنهاور في مجلس النواب الإيراني، فقد ظهر جلياً في جلسته التي عُقدت في 10 كانون الأول 1957، إذ تكلم فيه عدد من النواب، وفي مقدمتهم نائب رئيس المجلس عماد شريفي الذي ترأس الجلسة، واثنوا في خطبهم على المشروع، كما أثنت خطب النواب على الرئيس ايزنهاور وسياسته الخارجية، وتعهده الصريح في الدفاع عن بلدان الشرق الأوسط عند حصول أي تهديد من الاتحاد السوفيتي[4].

---

(1) المصدر نفسه، ص300.

(2) نقلاً عن: النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص248.

(3) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 4978/ 311، كتاب من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية، المرقم س/ 1/ 14 في 8/ 1/ 1957، وثيقة رقم71، ص ص 119-120.

(4) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 4978/ 311، كتاب من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية، المرقم س/ 1/ 18 في 15/ 1/ 1957، وثيقة رقم 57، ص ص98-99.

واهتمت الصحف الإيرانية بالمشروع، فنشرت صحيفة (كيهان) في عددها الصادر في 7 كانون الأول 1957، افتتاحية تحت عنوان (تعليق على خطاب الجنرال ايزنهاور)، ومما جاء فيها: "إننا نعتقد أنّ الخطاب يحتوي على أمور جديدة، بل أنه تأكيد وتأييد للسياسة التي سارت عليها الحكومة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وأنّ العالم الجديد لا ينوي أن يبقى محايداً في الشؤون التي لها مساس بالعالم القديم"[1].

انعكس مبدأ ايزنهاور ايجابياً على العلاقات التركية- الإيرانية، فكلا الجانبين رحبا بالمشروع، لأنه سيقدم المساعدات الاقتصادية المطلوبة لمواجهة التغلغل الشيوعي، وسيجعل من بلديهما سداً منيعاً بوجه الاتحاد السوفيتي ورغبته في النفاذ الى منطقة الشرق الاوسط، وشهدت عاصمتا البلدين العديد من الزيارات، من أجل توثيق علاقاتهما في المجالات كافة، إذ زار طهران في9 أيار 1957، وفد برلماني تركي مؤلف من (12) عضواً برئاسة رئيس المجلس الوطني التركي الكبير رفيق كورالتان[2]، وذلك بدعوة من الحكومة الإيرانية، وقد استقبل الوفد في مطار طهران استقبالاً حافلاً من أعضاء البرلمان الإيراني وبعض الوزراء ومدير الشرطة العام وأركان السفارة التركية، وأُقيم للوفد حفل استقبال في البرلمان الإيراني، وتبادل الجانبان الكلمات الترحيبية، ومما جاء في كلمة رئيس المجلس الوطني التركي الكبير قوله: "توجد بين إيران وتركيا من ناحية العادات والتقاليد والتاريخ والآداب وحدة تامة، وانهما يؤديان اليوم دوراً ه امّا في الموقف الدولي السياسي وحفظ الامن في الشرق الاوسط"[3]. ودُعِيَ الوفد لحضور جلسة مجلس النواب الإيراني، فألقى رئيس المجلس الوطني التركي الكبير في جلسة علنية، كلمة استعرض في مستهلها الصلات التأريخية والدينية القائمة بين البلدين منذ أقدم العصور، ونقل للنواب الإيرانيين تحيات النواب الأتراك وتمنياتهم الطيبة، وتطرّق في كلمته الى نهضة كل من تركيا وإيران الحديثة،

---

(1) نقلاً عن: جديع، المصدر السابق، ص95.

(2) رفيق كورالتان: ولد في ديريفي عام 1891، وكان قاضياً ومحامياً مرموقاً ومن قيادي حزب الشعب الجمهوري، انتخب نائباً عن مقاطعة ايتيل. ينظر:

.Geoffery L. Lewis, Turkey, London, 1969, P. 127

(3) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 4978/ 311، كتاب من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية، المرقم 9/ 15/ 254 في 29/ 5/ 1957، الوثيقة رقم 6، ص8.

والأدوار التي أدّاها كل من اتاتورك ورضا شاه في نهضة بلديهما، واستمرت زيارة الوفد التركي مدة(17) يوماً، بعد أن كان مقرراً لها أن تكون (12) يوماً[1].

وعلى صعيد آخر، التقى سهام بيات المدير العام لشركة النفط الوطنية الأتراك مع نظيره التركي في انقرة في 14 كانون الأول 1957 للتباحث بشأن إمكانية استخراج النفط من قُم وتصديره الى الأسواق الاجنبية بأنابيب تمتد من قُم الى ميناء الاسكندرونة الواقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وتمّ التباحث أيضاً بشأن كيفية تنفيذ هذا المشروع الذي سيعزز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ويسهم في زيادة مواردهم المالية[2]. لذلك يمكن القول أنّ التأييد التركي - الإيراني لمبدأ ايزنهاور قد عزّز العلاقات السياسية بين الدولتين بشكل واضح وملموس من خلال قبولهما للمشروع، والتشجيع على دعمه ضد التهديد الذي كان السوفيت يُلوِّح به في تلك المدة.

---

(1) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 4978/ 311، كتاب من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية، المرقم 9/ 15/ 254 في 29/ 5/ 1957، الوثيقة رقم 8، ص10.

(2) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 4978/ 311، كتاب من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية، المرقم 3/ 8/ 622 في 26/ 12/ 1957، الوثيقة رقم 41، ص65.

المبحث الرابع: موقف تركيا من المشكلات الحدودية بين العراق وإيران

كانت مشكلات الحدود بين تركيا وإيران والعراق، هي القاسم المشترك الذي حدد علاقات هذه الدول عبر مرحلة تأريخية طويلة، شغلت القرن العشرين برمته نسبياً، ولم يكن عند قيام خلاف بين بعضها البعض، من الطرف الثالث إلاّ اتخاذ موقف معين، يرتبط الى حد ما بمصالحه، وعمّق علاقاته مع أحد طرفي الخلاف[1].

بعد حدوث التغيير في إيران عام 1925، وتسلم رضا شاه العرش الإيراني عام 1926، إلاّ أنّ ذلك لم ينعكس ايجابياً على العلاقات بين العراق وإيران، على الرغم من الاهتمام الذي أولاه العراقيون لهذا التغيير على المستويين الرسمي والشعبي، الذي أصبح سبباً مساعداً في تغيير السياسة الإيرانية تجاه العراق فيما بعد، وذلك لأسباب تتعلق بشخصية الشاه الجديد، وأسلوبه في الوصول إلى أهدافه وعلاقته مع بريطانيا[2]. إذ إتجه رضا شاه الى اتباع الأساليب الدبلوماسية في علاقاته مع العراق سعياً وراء تحقيق أهدافه في الحصول على مكاسب على حساب العراق،

---

(1) للتفاصيل عن مشاكل الحدود بين تركيا وايران والعراق، ينظر: شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران، بغداد، دار منشورات البصري، 1966؛ حسن مجيد الدجيلي، إيران والعراق خلال خمسة قرون، بيروت، دار الاضواء للطباعة والنشر والتوزيع، 1999؛ مريم عزيز فتاح، تحليل العوامل التي رسمت الحدود العراقية – التركية، السليمانية، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

(2) موسى محمد طويرش، العلاقات العراقية- الأتراك 14تموز 1958- 8 شباط 1963، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1997، ص19.

وذلك من خلال التفكير بالاعتراف به، ولاسيما عقب إلغاء الاتفاقية العدلية [1]، التي كانت احد أسباب توتر العلاقات بين البلدين[2].

تميزت المدة التي تلت عام 1929، وهو تأريخ اعتراف إيران بالعراق، بعلاقات جيدة في أغلب الأوقات بين البلدين، وذلك انطلاقاً من عدة حقائق، أهمها قناعة الحكومة الأتراك بأنّ أسلوب المواجهة مع العراق، المدعوم من بريطانيا، قد لا يحقق الأهداف التي ترجوها في الحصول على مكاسب إقليمية على حساب الاراضي والمياه العراقية. لذلك قررت اللجوء الى الأسلوب الدبلوماسي، مع ممارسة الضغوط، من خلال استغلال الظروف الداخلية، وخلق المشكلات على الحدود، كان الهدف منها اقناع الملك فيصل الأول[3] والحكومة العراقية بإعطاء تنازلات إقليمية لإيران[4].

---

(1) امتعضت الحكومة الأتراك من الاتفاقية العدلية المنعقدة بين العراق وبريطانيا في 25 أذار 1924. إذ جاء في المادة الأولى منها: (**تطلق لفظة الاجنبي على رعايا الدول الاوربية والامريكية التي كانت تستفيد من أحكام الامتيازات الأجنبية في تركيا سابقاً، والتي لم تتنازل عن تلك الامتيازات. . . والدول الاسيوية التي لها الآن ممثل دائم في مجلس عصبة الأمم**). وقد استثنى هذا التعريف الإيرانيين القاطنين في العراق من حكم الاتفاقية المذكورة فكان هذا الاستثناء في مقدمة أسباب الجفاء بين العراق وإيران. للتفاصيل، ينظر: الضابط، المصدر السابق، ص103؛ وللاطلاع على النص الكامل للاتفاقية العدلية المعقودة بين العراق وبريطانيا، ينظر: الحسني، المصدر السابق، ج1، ص ص324-326.

(2) الضابط، المصدر السابق، ص105؛ الدجيلي، المصدر السابق، ص ص210-211.

(3) الملك فيصل الاول: (1883 – 1933)، هو فيصل بن الشريف حسين، ولد في مدينة الطائف عام 1883، شارك في الثورة العربية الكبرى التي اندلعت في 10 حزيران 1916، وقاد القوات الشمالية وحرر كل من دمشق وحمص وحماة وحلب، وعمل على إنشاء دولة مستقلة فيها بعد رفع علم الثورة العربية في دمشق في 30 تشرين الاول 1918، الا انه طرد من قبل الفرنسيين في تموز 1920 بعد معركة ميسلون، وفي اذار 1921 رُشّح من قبل بريطانيا لتولي عرش العراق في مؤتمر القاهرة، وتُوّج ملكاً على العراق في 23 اب 1921، واستمر في حكم العراق حتى وفاته في ايلول 1933. للمزيد من التفاصيل، ينظر: عبد المجيد كامل عبد اللطيف التكريتي، فيصل الاول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921 – 1933، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1991، ص15.

(4) علي خوير مطرود الحجامي، العلاقات السياسية العراقية– الأتراك 1968-1979، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة واسط، 2006، ص ص13-14.

كان موضوع الحدود، هو المنطقة الرخوة في العلاقات بين البلدين، إذ أنَّ أي توتر بينهما على الصعيد السياسي أوّل ما تظهر بوادره في موضوع الحدود، ولاسيما أنَّ الطرف الإيراني كان يستخدم هذا الموضوع في الأوقات التي يتبع فيها العراق سياسة لا توافق عليها إيران[1].

أمّا موقف تركيا من الخلاف العراقي- الإيراني بشأن الحدود بينهما، الذي كانت إيران تثيره بين مدة وأُخرى، بتجاهلها ونقضها للمعاهدات السابقة، التي على أساسها نُظّمت الحدود بين البلدين، فقد شهد عام 1934 عدم استقرار على الحدود العراقية - التركية [2]. فدُعيت الحكومة التركية من قِبل الحكومة العراقية لتكون وسيطاً في حلِّ هذا الخلاف، وقد صرّحَ توفيق رشدي آراس وزير خارجية تركيا في عام 1934 قائلاً: أنَّ تركيا على استعداد لأن تكون حكماً في الخلاف العراقي- الإيراني على غرار ما فعلت بين إيران والافغان لتكون هذه الدول متآزرة [3].

اتفق الجانبان العراقي والايراني على عرض القضية أمام مجلس عصبة الأمم للبت فيها، وحاول العراق الحصول على دعم تركيا، ويبدو أنَّ تركيا كانت تفضل الحوار المباشر بين الطرفين، لذا ففي جلسة 14 كانون الثاني 1935 لمجلس العصبة، التي كان يرأسها المندوب التركي توفيق رشدي آراس، طلب من الطرفين العراقي والإيراني اجراء مفاوضات مباشرة بينهما[4].

وبناءً على ذلك، دخل الطرفان العراقي والايراني في مفاوضات مباشرة في كل من روما وطهران، لكن دون التوصل الى اتفاق، بسبب إصرار الجانب الإيراني على تغيير الحدود في شط العرب، واستمرت تركيا في مساعيها الدبلوماسية لحث وتشجيع الطرفين للتوصل الى تسوية سلمية للمشكلة[5].

نشطت الحكومة التركية في تهيئة الظروف الملائمة لحل النقاط المختلف عليها كلها بين العراق وإيران، إذ بذلت وزارة الخارجية التركية وممثلوها في كل من بغداد وطهران جهوداً كبيرة لإنجاح المفاوضات بين الطرفين. ونتيجة للمساعي التركية تمَّ اصدار بيان رسمي في بغداد في 29

(1) طويرش، المصدر السابق، ص55؛ الدجيلي، المصدر السابق، ص411.

(2) الضابط، المصدر السابق، ص ص 117-122.

(3) نقلاً عن: المعماري، المصدر السابق، ص122.

(4) المصدر نفسه، ص123.

(5) الحسني، المصدر السابق، ج4، ص349؛ المعماري، المصدر السابق، ص123.

حزيران 1937، أعلن فيه التوقيع على معاهدة الحدود الجديدة بين العراق وايران، وبحضور الوفد التركي تمّ في طهران التوقيع النهائي على المعاهدة العراقية- الأتراك في 4 تموز 1937 [1].

وقد حصلت إيران بموجب هذه المعاهدة على مكاسب جديدة في شط العرب على حساب الحقوق الوطنية للعراق[2].

يتضح مما تقدّم، أنّ تركيا بتوسطها في قضية الحدود العراقية – الإيرانية، لم تكن تحمل افكاراً، أو اقتراحات محددة، وإنّما كانت عامل حث ومتابعة، لجهود الطرفين العراقي والإيراني، بضرورة الإسراع لإنهاء الخلاف وعقد معاهدة جديدة بين الدولتين[3].

ولم يكن يهم تركيا أن يحصل العراق على حقوقه أو لا، بل كان همها الوحيد تأمين مصالحها في عقد ميثاق سعد آباد لتأمين حدودها الجنوبية، لذلك سعت الى إنهاء الخلاف بأي

---

(1) الحسني، المصدر السابق، ج4، ص350؛ المعماري، المصدر السابق، ص124؛ وهي المعاهدة التي وضعت حداً لنزاع طويل بين البلدين. وقد تكونت المعاهدة من ست مواد الحق بها برتوكول من خمس مواد، والتي عالجت مشكلة شط العرب. وتُعدُّ هذه المعاهدة أهم معاهدة أبرمتها الحكومتان العراقية والايرانية (لتوثيق عرى الصداقة الاخوية وحسن الجوار بين الدولتين). وللمزيد من التفاصيل عن هذه المعاهدة والإتفاقيات الأخرى المعقودة بين العراق وايران، ينظر: خالد العزي، مشكلة الانهار الحدودية المشتركة بين العراق وايران، بغداد، مطبعة شفيق، د. ت، ص12؛ مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب دراسة وثائقية، البصرة، مطبعة الموانيء العراقية، 1974، ص ص249-298؛ الجمهورية العراقية، وزارة الخارجية، النزاع العراقي – الإيراني ملف وثائقي، بغداد، 1981، ص ص309-312؛ جابر ابراهيم الراوي، مشكلات الحدود العراقية الأتراك والنزاع المسلح، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1989، ص ص243-255.

(2) عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية التركية 1932- 1958، جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، 1986، ص49؛ تنازل العراق عن منطقتين من مياهه في شط العرب، الأولى أمام المحمرة على طول خط وسط مجرى الماء (خط التالوك)، بطول سبع كيلو مترات وخمسة وعشرين متراً، والثانية أمام عبادان على الخط نفسه، بطول سبع كيلومترات وخمسة وسبعون متراً، كما نصت الفقرة الثالثة من البروتوكول الملحق بالمعاهدة على أنّ الاجازة التي يمنحها أحد الفريقين المتعاقدين لسفينة حربية اجنبية لدخول موانيه، تُعدُّ كأنها منحت من قبل الفريق الآخر. ونصّت المادة الخامسة من المعاهدة على عقد اتفاقية ثنائية بشأن شؤون الملاحة وصيانة النهر، في حين أنّ العراق هو وحده صاحب الحق في ذلك. ينظر: الراوي، المصدر السابق، ص ص 419- 421.

(3) السبعاوي، العلاقات العراقية التركية، ص49.

شكل من الاشكال حتى لو لم يحصل العراق على حقوقه المشروعة في حدوده البرية والبحرية، وكان سعيها ينحصر في إزالة العقبة الاخيرة أمام مساعيها تلك[1].

وفي 14 تموز 1958، أعلن عن سقوط النظام الملكي في العراق[2] فوضعت البلاد على أعتاب مرحلة جديدة من مراحل تأريخها السياسي والاجتماعي والثقافي[3]، من هنا عَدَّت الحكومة الإيرانية أنَّ التغيير الذي حصل في العراق، والسياسة الجديدة التي اتبعتها الحكومة العراقية في مختلف الشؤون الداخلية والخارجية تُعدُّ تهديداً مباشراً لأمنها، ودعماً للقوى الوطنية الإيرانية التي تناهض الشاه داخل إيران وخارجها. ولما وجدت أنَّ حلف بغداد بصيغته الحالية غير قادر على حماية الأنظمة المشتركة فيه، عملت على تدعيم علاقاتها وتحالفها مع الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية[4].

لقد كان شط العرب، وأطماع إيران فيه المدخل للازمة الجديدة في العلاقات، إذ ابلغت الحكومة الأتراك العراق، بمذكرتها في 7 آيار 1959، بوصف ميناء (خسرو آباد) ميناءً بحرياً ايرانياً، على الرغم من أنَّ المياه المقابلة للميناء المذكور تُعدُّ مياه عراقية، حسب معاهدة عام

---

(1) المصدر نفسه، ص50.

(2) نجحت مجموعة من الضباط بزعامة عبد الكريم قاسم بقيادة ثورة 14 تموز 1958، التي استهدفت إسقاط النظام الملكي في العراق واعلان النظام الجمهوري، وقد قُتل في أثناء الثورة الملك فيصل الثاني ورئيس وزرائه نوري السعيد، فضلاً عن عدد اخر من الساسة العراقيين. للمزيد من التفاصيل عن ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ينظر: ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1979.

(3) الحجامي، المصدر السابق، ص18.

(4) طويرش، المصدر السابق، ص15؛ ان انسحاب العراق من حلف بغداد في 24 اذار 1959، وتوقيع إيران لاتفاقية عسكرية مع الولايات المتحدة الامريكية في5 اذار من العام نفسه، فضلاً عن عقد العراق لاتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي في 16 ايار 1959، كل ذلك جعل البلدين على طرفي نقيض في سياستهما الخارجية، مما أدّى الى ظهور حالة التوتر في العلاقات بين العراق وايران، والتي بدأت بالحملات الصحفية، وانتهت الى تحشيد القوات العسكرية. للتفاصيل، ينظر: مصطفى عبد القادر النجار، التجاوزات الأتراك على العراق بعد الحرب العالمية الأولى، في: نزار عبد اللطيف الحديثي واخرون، الحدود الشرقية للوطن العربي دراسة تأريخية، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1981، ص ص268-269؛ طويرش، المصدر السابق، ص55.

1937 بين البلدين، الأمر الذي عَدَّه العراق خرقاً للمعاهدات المعقودة بين الطرفين وللقواعد الدولية، وأعلن رفضه لهذا الاجراء، مما أدّى الى أن تنتهك السفن الإيرانية قوانين الملاحة في شط العرب، وتسيير تلك السفن الى الميناء المذكور دون الاستعانة بإدلاء من ادارة ميناء البصرة[1].

وبحكم كون تركيا دولة حليفة لإيران ضمن المعاهدة المركزية[2]، ودولة جارة للعراق ومحاددة له، فقد اهتمت الاوساط التركية وصحافتها، اهتم أمّا كبيراً بأسباب الخلاف العراقي- الإيراني، إذ نشرت الصحف التركية، طوال شهر كانون الأول 1959، وعلى صدر صفحاتها الأولى تفاصيل الخلاف الذي اقلق تركيا، للأسباب السابقة[3].

كان التخوف التركي ناجماً عن امكانية امتداد الخلاف الى اطراف أخرى، لأنَّ العراق كانت تسانده دول الكتلة الشرقية، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي، في حين كان نظام الشاه مدعوماً من قبل الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية، لذلك حاولت تركيا حصر الخلاف بين طرفيه الاساسيين، ومنعه من أن يتسع، فأهتمت بأصل المشكلة الخاصة بشط العرب، ولاسيما وأنَّ الأتراك لديهم تصورات وخلفية واسعة عن مشكلة شط العرب، التي ورثها العراق أصلاً نتيجة الصراع العثماني- الفارسي قبل قيام الدولة العراقية الحديثة[4].

كما تناولت صحيفة حريت (Hurriyet) التركية، أصل القضية المتنازع بشأنها، فأشارت الى: أنَّ العراق التزم الصمت ازاء قضية حدوده مع إيران أبان الحرب العالمية الثانية، إلاّ أنّه بعد أن خرج من حلف بغداد في أعقاب ثورة 14تموز، وجد الفرصة متاحة له، فطلب من جديد من الجانب الإيراني الساحل المطل على شط العرب، وأضافت: أنَّ الواجب يحتم على

---

(1) مصطفى عبد القادر النجار وآخرون، تأريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، البصرة، مطبعة جامعة البصرة، 1984، ص ص326-328.

(2) فقد حلف بغداد أهميته الاستراتيجية بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 في العراق على اثر انسحاب العراق منه، وتغير اسم الحلف الى منظمة المعاهدة المركزية (سنتو Cento)، التي اصبحت امتداداً لحلف بغداد، وضمت كل من تركيا وايران وباكستان وبريطانيا، إلاّ أنَّ دور المنظمة انتهى على أثر انسحاب الباكستان منها عام 1971، ومن ثم انسحبت إيران منها عام 1979، وانسحبت تركيا في عام 1979. ينظر: مراد، تركيا والمنظمات الدولية، ص218.

(3) د. ك. و، ملفات مجلس السيادة، التسلسل 288/ 411، تقرير السفارة العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية، المرقم د/ 7/ 1/ 11 في 10/ 1/ 1960، الوثيقة رقم19، ص110.

(4) جديع، المصدر السابق، ص115.

تركيا الاهتمام من جديد بهذه المسألة، والعمل على حل الخلاف بالطرق الودية، لأنَّ ذلك يُعدُّ أمراً حيوياً وه أمّا بالنسبة لعلاقة تركيا مع هذين البلدين الجارين"[1].

وأسهب الكُتّاب الأتراك في مقالاتهم مبينين الأسباب التي أدّت الى بدء المشكلات الحدودية بين إيران والعراق، في مثل هذا الظرف الذي كانت تمر به منطقة الشرق الأوسط، فعزا قسم منهم ذلك الى التطورات الداخلية التي كان يمر بها العراق آنذاك[2]، في حين ذهب بعض الكُتّاب الأتراك لتفسير ما يجري بين إيران والعراق على أساس أنَّ الأخير يطمح في استغلال مياه نهر (السيبة) وحده، دون اشتراك إيران معه، وتساءل البعض الآخر من الكُتّاب عن مدى وجود علاقة بين ما يجري بين إيران والعراق، بالحملة التي يشنّها الاتحاد السوفيتي ضد إيران، ولاسيما بعد توقيع الأخيرة معاهدة ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1959[3].

وعلى الرغم من أنَّ تركيا حاولت ألاّ تتطور الأمور بين العراق وايران إلى حدِّ الحرب، إلاّ أنَّ صحافتها كانت تنشر بين الحين والآخر الأخبار التي تدعم وجهة نظر إيران في هذا الخلاف مع العراق، فعلى سبيل المثال، نشرت صحيفة جمهوريت (Gumhuriyet) التركية في عددها الصادر في 17 كانون الأول 1959، موضوعاً عن قيام إيران: "باتخاذ الاجراءات اللازمة للرد على تصرفات عبدالكريم قاسم وخرقه للجانب الذي لإيران في شط العرب، وقتل مزارع إيراني في المنطقة المحصورة بين الشط وبين مصافي النفط في عبادان"[4].

وعادت صحيفة جمهوريت، لتشير إلى أنَّ هناك: "حرب أعصاب بين إيران والعراق"، وأصبح الخلاف الإيراني- العراقي على منطقة شط العرب من المواضيع التي تناولتها الصحافة الايرانية، وردد بعض المسؤولين الأتراك، ما ذكرته الصحافة الايرانية من أنَّ القضية تحولت إلى حرب أعصاب[5].

---

(1) د. ك. و، ملفات مجلس السيادة، التسلسل 288/ 411، تقرير السفارة العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية، المرقم د/ 7/ 1/ 11 في 10/ 1/ 1960، الوثيقة رقم19، ص110.

(2) المقصود هنا محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في عام 1959. للتفاصيل، ينظر: الزبيدي، المصدر السابق، ص ص498-508.

(3) طويرش، المصدر السابق، ص ص58-59؛ جديع، المصدر السابق، ص ص116-117.

(4) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص118.

(5) د. ك. و، ملفات مجلس السيادة، التسلسل 288/ 411، تقرير السفارة العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية، المرقم د/ 7/ 1/ 11 في 20/ 1/ 1960، الوثيقة رقم29، ص122.

ومن جانب آخر، أفادت الصحف الايرانية أن تركيا، رغبت في حل هذا الخلاف بالطرق السلمية، (وهي من الدول المعروفة بالتروّي في الموضوع، وعدم الميل الى التصعيد بالعمل العسكري)[1].

يتضح مما سبق أنّ الصحافة التركية كانت مؤيدة لوجهة النظر الإيرانية، ونقلتها إلى الراي العام التركي على أنها أقرب إلى الصحة من وجهة النظر العراقية، وكان ذلك نابعاً بالدرجة الأولى من كون البلدين يجمعهما حلف المعاهدة المركزية، وإذا كانت الحكومة التركية تحاول أن تظهر بمظهر الوسيط الذي يسعى لحل النزاع بالطرق السلمية، فأنّ صحافتها كانت تصعد الموقف بتوجيه من حكومتها، الأمر الذي يدلل على أنّ الأتراك لم يكونوا محايدين في موقفهم هذا، وإنّما كانوا في حقيقة الأمر منحازين إلى الجانب الإيراني[2].

حاولت بعض الأوساط السياسية التركية، أن تُلقي تبعة ما يجري بين العراق وإيران على عاتق الاتحاد السوفيتي، الذي كان يحرّض العراق لكي يتغلغل في منطقة الخليج العربي، فتساءل بعض الكُتّاب الأتراك الذين يكتبون في الصحف التركية عن سبب طلب العراق أراضٍ من إيران، والعمل على تعكير صفو العلاقات العراقية- الإيرانية، في الوقت الذي يوجد هناك من يحاول النفوذ إلى امّارات الخليج العربي[3].

وأشارت بعض الصحف التركية الى مطالبة إيران بالبحرين، في حالة مطالبة العراق بحقه في شط العرب، فقالت صحيفة جمهوريت: "إنّ تركيا وإيران والعراق قد أعلنوا عند التوقيع على معاهدة (سعد آباد) عام 1937، بعدم المطالبة بأي شيء من الآخر، ولهذا فأنّ أوّل مخالفة لروح هذه المعاهدة، كانت قد بدرت من العراق في الشهر الأخير من عام 1959، ويجب الاّ ننسى أنّ إيران تطالب بحقها في البحرين"[4].

وهكذا يتبين مما تقدّم، أنّ الأتراك حاولوا في الموقف الذي اتخذوه من الخلاف العراقي- الإيراني، أن يصوروا للإيرانيين أنّهم يقفون الى جانبهم، بالتعاون مع حلفائهم

(1) المصدر نفسه، ص122.

(2) جديع، المصدر السابق، ص118.

(3) المصدر نفسه، ص119.

(4) د. ك. و، ملفات مجلس السيادة، التسلسل 288/ 411، تقريرمن السفارة العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية، المرقم د/ 7/ 1/ 11 في 20/ 1/ 1960، الوثيقة رقم31، ص122.

الامريكان والبريطانيين، في الوقت الذي حاولوا فيه ألاّ يخسروا صداقة العراق كونه جاراً لهم، فصوروا له انهم يسعون لحل خلافه مع إيران بالطرق السلمية بعيداً عن اللجوء الى القوة العسكرية، لكنهم لم يكونوا جادين في موقفهم هذا، لأنّ علاقتهم بإيران كانت أوثق من علاقتهم مع العراق، في أثناء هذه المدة، لذلك كان من الطبيعي أن تهتم تركيا بالخلاف الإيراني – العراقي، مثلما اهتمت إيران بالتطورات التي شهدتها تركيا خلال تلك المدة.

الفصل الثاني

تطور الأوضاع الداخلية في تركيا وإيران وأثرها في العلاقات بينهما 1960 -1970

المبحث الأول: موقف إيران من انقلاب عام 1960 في تركيا

1. انقلاب 27 أيار 1960 في تركيا: الأسباب والنتائج

شهدت تركيا صبيحة يوم 27 أيار 1960 أوّل انقلاب عسكري في تأريخها المعاصر[1]، وكان الانقلاب مفاجأة للكثيرين ومنعطفاً خطيراً في تطور الأحداث في البلاد، مع أنّ الأوضاع السياسية والاقتصادية التي كانت تسود تركيا في النصف الثاني من عقد الخمسينيات كانت تنذر، منذ أمدٍ بعيد بتحرك ما من قبل الجيش[2].

أثار نجاح الانقلاب العسكري تساؤلات عديدة داخل تركيا وخارجها، فالحياة البرلمانية التي تبنتها هذه البلاد والتي ترسخت بنظام تُعدُّ د الأحزاب بعد الحرب العالمية الثانية، كانت تفترض توفر ضمانات دستورية لمنع حدوث مثل هذا التطور في الحياة السياسية. والغريب أنّ حركة الجيش هذه لم تلقَ أيّة معارضة تذكر في جميع أنحاء البلاد، إذ سيطرت القوات المسلّحة

---

(1) سيار الجميل، العرب والاتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة الى العلمنة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص200؛ ياسر احمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2006، ص75؛ احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، عمان، الجنان للنشر والتوزيع، 2010، ص194.

(2) عماد احمد الجواهري، المبادىء الاتاتوركية والعمل الحزبي في تركيا 1923- 1960، مجلة دراسات عربية، ع8- 12، 1982، ص108؛ عبد الجبار قادر غفور، انقلاب 1960 في تركيا: تحليل دوافعه الاقتصادية والسياسية، مجلة دراسات تركية، ع1، 1991، ص1؛ العيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا، ص165.

على السلطة خلال ساعات معدودة، مما يدل على عدم استعداد أحد للدفاع عن نظام عدنان مندريس[1].

أنّ جذور الحركة التي أدت إلى قيام انقلاب 27 ايار 1960 في تركيا ترجع برأي بعض الكتاب[2] الى عام 1946، عندما حاول عشرة من كبار ضباط الجيش أقناع العميد فخري بلن، قائد منطقة غاليبولي آنذاك، لترأس كتلة تأخذ على عاتقها الإطاحة بنظام الحكم. وكان هدف هؤلاء الضباط من ذلك، هو العمل على معالجة أوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية، والوقوف بوجه التهديد الخارجي وصده، وكانوا يقصدون به التهديد السوفيتي، إلاّ أنّ العميد فخري بلن نصحهم بعدم اللجوء إلى العنف والقوة لتغيير الأوضاع، وطلب منهم التريث لمعرفة ما ستؤول إليه الأوضاع في البلاد وفق التوجهات الجديدة لعصمت اينونو آنذاك. ويبدو أنّ أولئك الضباط قد اقتنعوا بنصائح العميد فخري بلن. وجاءت الأحداث اللاحقة كقيام تُعدُّد الأحزاب، وزوال الخطر الخارجي بعض الشيء، وضمان تأييد الغرب لتركيا لتؤكد قناعة الضباط بانتفاء الحاجة الى الانقلاب لتحقيق تغيير في الأوضاع الداخلية والخارجية التي كانت تعاني منها الحكومة التركية[3].

---

(1) غفور، انقلاب عام 1960 في تركيا، ص1. وللتفاصيل عن دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية، ينظر: جون نورتن، الدور السياسي للجيش التركي، ترجمة: صلاح سليم علي، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية (التركية سابقاً)، د. ت، ص ص1-9؛ وصال نجيب عارف العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية دراسة في الدور السياسي1960-1980، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية (الملغى)، الجامعة المستنصرية، 1988؛ معتز محمد سلامة، الجيش والسياسة في تركيا، مجلة السياسة الدولية، س34، ع131، 1998، ص ص123-127؛ عبد الوهاب القصاب، دور المؤسسة العسكرية التركية في صياغة مدركات الأمن القومي التركي، مجلة دراسات سياسية، س1، ع2، 1999، ص ص52-60؛ عقيل محفوض، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة في تركيا دراسة في جدليات المجتمع والدولة والسياسة الخارجية، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2006، ص ص235-248؛

Feroz Ahmad, From Empire To Republic,Essays on the Late Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol. One, Istanbul, Istanbul Bilgi University Press, 2008, P. 38.

(2) George S. Harris, The Causes of the 1960 Revolution in Turkey, Middle East Journal, Vol. 24, No. 4, 1970, PP. 442-443; Lewis,Turkey,P. 141.

(3) Ibid, P. 141

العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا، ص165.

وعلى الرغم من حرص الحزب الديمقراطي على تطبيق ما آمن به وأعلنه في برنامجه العام الذي أصدره عام 1947، والذي تضمن نواحٍ عديدة منها اشاعة الديمقراطية وحرية الاجتماع وتحقيق العدالة، وضمان انتخابات حرة ونزيهة كما يدعي، إلاّ أنّه ظل يهاجم حزب الشعب الجمهوري ويتهمه بالدكتاتورية. ومع تسلمه السلطة عام 1950، بدأ بانتهاج سياسة اسكات المعارضة، موجهاً اليها مختلف الاتهامات المعادية للاتاتوركية[1]. فشن الحزب الديمقراطي حملته العدائية ضد حزب الشعب الجمهوري منذ 13 كانون الأول 1950، وصرح آغا أوغلو نائب رئيس الوزراء ووزير العدل قائلاً: "أنّ حزب الشعب الجمهوري قد سقطت هيبته أمام الجماهير وأتهمه باختلاق الأكاذيب ضد الحكومة وباختلاس أموال الدولة أبان مدة حكمه"[2]، وبهذه الطريقة تمكّن الحزب الديمقراطي عبر أساليب متعددة من التأثير على شعبية حزب الشعب الجمهوري من خلال اتهامه بالوقوف أمام تحقيق البرنامج الحكومي الذي أعلنه الحزب الديمقراطي.

كانت هناك العديد من الأسباب والدوافع التي أدّت الى حدوث هذا الانقلاب، والتي تراكمت عبر المدّة الماضية وفي المجالات كافة، السياسية والاقتصادية والعسكرية، إذ حصلت مجموعة من التغيرات السياسية والاجتماعية التي صاحبت حكم مندريس، وبشكل خاص تلاشي أجماع النخبة العريضة التي رافقت مدّة وجود مصطفى كمال، فالنخبة الجديدة لم تتبن سياسات من شأنها تخفيف حدّة التوتر الذي صاحب تجميع السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تلت العودة الى الديمقراطية، وتحوّل الفلاحون الى قوة سياسية فعالة. وبدلاً من ذلك أظهرت النخبة الجديدة انعدام الإحساس بالإحباط الذي أصاب المجموعات النخبوية التي كانت ما تزال تحتفظ بمقدار كبير من السلطة والتي أوجدت من خلال معارضتها للحكومة (الاستقطاب في المجتمع)، وزاد من حدة التوترات الى درجة باتت معها شبح الحرب الأهلية ماثلاً للعيان في كل لحظة[3].

(1) العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا، ص122.

(2) نقلاً عن: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960-1980 دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية جامعة الموصل، 2002، ص 34.

(3) نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ 1945، دمشق، مطبعة الصباح، 1986، ص ص 32-33.

كما خلقت سياسة مندريس حساسيات تجاه الجيش كان مؤداها التركيز على كسب جماهيرية بين الأغلبية الشعبية في المناطق الريفية ورفع أسعار السلع الزراعية، مما أثر بشكل واضح على دخول افراد الجيش بوصفهم من أصحاب الدخول الثابتة. هذا فضلاً عن شعور ضباط الجيش تجاه الحزب الديمقراطي كأول حزب نشأ بزعامة شخصيات غير عسكرية بعد أن ارتبطت الزعامة السياسية لأعوام طويلة بقيادات عسكرية وهو ما كان يثير لدى العسكريين الإحساس بالوصاية على إصلاحات اتاتورك[1].

ويرجع أحد الكُتّاب قرار الجيش بالتدخل إلى حقيقة أنّ ه على النقيض من حقبة اتاتورك، حينما كان الجيش ساكناً والقطاع المدني ناشطاً، فانّ فاعلية الجيش في الخمسينيات لا يمكن مقارنتها مع فاعلية القطاع المدني، إذ أدّى تراجع دور الجيش في الحياة السياسية الى اختلال في الأداء العام للجيش وتحوّل عدم الرضا عن تلك الأوضاع الى إحباط واضح لدى قادة الجيش[2]. بينما يرى كاتب آخر أنّ القادة العسكريين قد شعروا برابطة وثيقة تشدهم إلى النخب الحكومية والمثقفة وشاركوا هؤلاء قلقهم من سياسات الحكومة، إذ تبدو وكأنها تتنافى ومبادئ إتاتورك، واخذوا يفقدون الثقة بحكومة مندريس بشكل متزايد، وهي الحكومة التي لم يكن للقادة العسكريين أي تأثير على ما تصدره من قرارات[3].

كما أنّ تفاقم الوضع الاقتصادي بشكل بدا معه عجز النظام الحاكم عن تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، ويرجع ذلك إلى الاتجاه الذي تبناه مندريس نحو مزيد من الحرية الاقتصادية، إذ نتج عن ذلك عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات وارتفاع الأسعار بشكل كان يقلق النخب السياسية والعسكرية على حد سواء[4].

---

(1) Kemal H. Karpat, The Military and Politics in Turkey, American Historical Review, Vol. 75, No. 6, 1970,PP. 1663-1665.

(2) Richard D. Robinson, The First Turkish Republic: A Case Study in National Development, Harvard University Press, 1963, P. 241;

الجميل، المصدر السابق، ص199.

(3) حيدري، المصدر السابق، ص ص33-34.

(4) إبراهيم خليل احمد، الأحزاب السياسية في تركيا، في: احمد وآخرون، المصدر السابق، ص157؛ مشرف وسمي الشمري، تدخل الجيش في السياسة التركية بعد الحرب العالمية الثانية دراسة في الاسباب، بحث مقدم الى المؤتمر الأول للدراسات التركية، نظمة مركز الدراسات التركية بجامعة الموصل، 30-31آيار ولغاية 1حزيران، 1989، ص9.

واستمرت هذه الأوضاع الاقتصادية المتدهورة لتصبح أسوأ خلال الأعوام الأخيرة من الخمسينيات، ومنذ عام 1958 وما بعدها بدأ هذا الوضع يؤثر في أعداد كبيرة من السكان، ولاسيما في المدن[1].

كما قامت حكومة مندريس باتخاذ سلسلة من الإجراءات القمعية ضد المعارضة، فقد أمرت بغلق الصحف المنتقدة للحكومة، وزجت بالصحفيين المعارضين والمنتقدين للحكومة في السجون، وطردت العديد من المثقفين البارزين من الجامعات، وفرضت قيوداً على الاجتماعات العلنية[2].

كما أنَّ لجوء الحكومة إلى القوات المسلّحة في معاركها ضد المعارضة سواء في وقف الحملات الدعائية لحزب الشعب الجمهوري أم في قمع المعارضة الطلابية. ففي 28و29 نيسان 1960 تظاهر مئات الطلاب في استانبول وأنقرة مطالبين بالحرية، فتصدت لهم القوات المسلحة واستعملت الغازات المسيلة للدموع والأسلحة النارية مما أدّى إلى سقوط خمسة قتلى وعدد من الجرحى. وأُعلنت حالة الطوارئ في البلاد، وصرّح مندريس قائلاً: "أنَّ هذه التظاهرات عبارة عن مناورة سياسية من قبل المعارضة"[3].

أنَّ تناقضات مرحلة مندريس، ولاسيما سياسته الاقتصادية والتراجع الكبير الذي شهده مبدأ الدولتية[4]، والتنازلات التي أعطيت للاتجاهات الدينية في البلاد، وزعزعة مبدأ

---

(1) بيرج بيير بير اوغلو، تركيا في أزمة من رأسمالية الدولة الى الاستعمار الجديد، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1983، ص ص121-122.

(2) Feroz Ahmed, The Turkish Experiment in Democracy, 1950-1975, London, 1977, PP. 52-53;

الطائي، المصدر السابق، ص ص34-35.

(3) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ص 39-40.

(4) الدولتية: وتعني تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية لمصلحة المواطنين، والتصدي للآثار المدمرة للحرب العالمية الأولى. للمزيد من التفاصيل، ينظر: الجميل، المصدر السابق، ص119.

العلمانية[1]، كانت حافزاً أساسياً في دفع بعض الضباط للتفكير في عمل شيء ما لحماية التقاليد الاتاتوركية في البلاد، والتي أصبحت مهددة في نظرهم[2].

حاول الفريق جمال كورسيل[3]، قائد القوات البرية ورئيس جمعية الاتاتوركيين السرية[4] اقناع حكومة مندريس بالتخلي عن سياستها القمعية، ولما لم يُجدِ ذلك نفعاً، أرسل كورسيل في 3 آيار 1960، مذكرة الى وزير الدفاع، أوضح فيها وضع البلاد المتفاقم، وحالة

---

(1) العلمانية: وتعني الأ يكون للدين أي تأثير في امور الدولة وشؤون الدنيا وحرية الدين الوحدانية التي هي من اهم الحقوق العامة ينبغي ان تضمن على أوسع شكل وأتمه. للتفاصيل، ينظر: احمد، الأحزاب السياسية في تركيا، ص ص160-161.

(2) لقد وقف الضباط الكماليون الى جانب حزب الشعب الجمهوري المعارض، وكانوا غير مقتنعين بسياسة الحزب الديمقراطي الحاكم وعدوا إجراءاته ارتداداً عن المبادئ الاتاتوركية، ولا سيما مبدأ الدولتية والعلمانية. أمّا صغار الضباط فكانوا غير راضين عن معظم سياسات الحزب الديمقراطي الحاكم الداخلية والخارجية، وكانوا يعارضون بشدة ارتباطات تركيا مع الدول الغربية. أمّا الفئة الثالثة من الضباط، فكانوا مع حكومة الحزب الديمقراطي في سياستها الداخلية والخارجية، إلاّ أنّهم كانوا يطالبون بأجراء اصلاحات جذرية لمعالجة الازمات التي نشأت في البلاد في أواخر الخمسينيات. للمزيد من التفاصيل، ينظر: اوغلو، المصدر السابق، ص ص155-156؛ العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا، ص165.

(3) جمال كورسيل: ولد جمال كورسيل من اسرة جميع افرادها يحترفون العسكرية، قاتل مع مصطفى كمال في حرب الاستقلال، كما شارك بالحرب ضد اليونانيين، اصطدم مع عدنان مندريس عام 1960، قبل وقوع الانقلاب بأشهر وقدم استقالته احتجاجاً على سياسة الحكومة، فأكسبه ذلك تاييداً واحتراماً من قبل الجيش، وبعد الانقلاب رُشِّح لمنصب رئيس الجمهورية وبقي يشغل منصبه حتى وفاته عام 1966. ينظر: طالب مشتاق، مذكرات سفير عراقي في تركيا الجزء الثاني من كتاب أوراق ايامي 1958- 1965، بيروت، 1969، ص210؛ محمد خليفة، الجيش والسياسة في بلاد اتاتورك، مجلة اليوم السابع، س6، ع289، 1989، ص9.

(4) جمعية الاتاتوركيين السرية: وهي الجمعية التي اسسها في عام 1955 العميد دويندير سيهان مساعد اركان الحرب في الكلية الحربية في استانبول، واصبح سكرتيراً لها، وكان هدف الجمعية اصلاح الجيش. أسست لها فروع في مدن أُخرى، منها الفرع الذي تأسس في انقرة في بداية عام 1956، بزعامة طلعت ايدمير، وكان العميد سيهان قد اقتنع في النهاية بأنّ اصلاح الجيش لا يؤدي الى اصلاح الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وأنّ الثورة اصبحت ضرورية. ينظر: العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا، ص166.

الجيش المتردية، وأنّ الحكومة قد زاغت عن نهجها الذي خطّه اتاتورك [1]. كما تضمنت المذكرة ثلاث عشرة نقطة من ضمنها استقالة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وتشكيل حكومة جديدة في البلاد لإنقاذها من أزماتها الاقتصادية والسياسية، كما طالب بأطلاق سراح الطلبة والصحفيين المعتقلين، وإلغاء لجنة التحقيق البرلمانية [2]. ولما لم تؤدِ مذكرته الى نتيجة تذكر، قرر تقديم استقالته في 21 ايار 1960، بعدها غادر أنقرة الى أزمير حيث لزم منزله [3].

وسرعان ما انتشرت التظاهرات الطلابية في العاصمة أنقرة، كما شملت استانبول وأزمير وقونية وملاطيا ومدن أخرى [4]. وفي يوم 21 ايار 1960، خرج طلبة الأكاديمية العسكرية في انقرة بتظاهرات سلمية، وانضمّت اليهم أعداد كبيرة من المدنيين المناوئين للحكومة، ووصل المتظاهرون القصر الجمهوري وهم يرددون الأناشيد العسكرية[5]. لكن الحكومة لم تعرِ أي

---

(1) فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا الاحزاب السياسية والجيش، ترجمة: يوسف ابراهيم الجهماني، دمشق، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص ص60-61؛ الطائي، المصدر السابق، ص39.

(2) شكل مندريس لجنة برلمانية في 18نيسان 1960 مؤلفة من خمسة عشر عضواً للتحقيق فيما يسمى بالنشاط الهدام لحزب الشعب الجمهوري، مما دفع اينونو الى انتقادها وعدّها عملاً غير دستوري وخرقاً للديمقراطية مما أثار حفيظة الحزب الحاكم ونوابه داخل المجلس، وعلى أثر ذلك تقرر منع اينونو من حضور اجتماعات المجلس الوطني التركي الكبير. ينظر: لوسيل دبليو بيفسنر، أزمة السياسة التركية الخلفية ووجهات النظر واحتمالات التقدم والنجاح1950-1984، ترجمة: حسن نعمة سعدون، بغداد، د. ت، ص41؛ صحيفة الاخبار، ع5431، 2 حزيران 1960؛ النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ص122-123.

(3) رضا هلال، السيف والهلال تركيا من اتاتورك الى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي، القاهرة، مطابع الشروق، 1999، ص112؛ ف. إ. دانيلوف، الجيش في تركيا سياسة وانقلابات (1960، 1971، 1980)، ترجمة: يوسف ابراهيم الجهماني، دمشق، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص ص39-40.

(4) غفور، تأريخ تركيا المعاصر، ص ص49-50؛ السوفيت، المصدر السابق، ص398.

(5) غفور، انقلاب عام 1960 في تركيا، ص23؛ بيفسنر، المصدر السابق، ص41؛ العزاوي، المصدر السابق، ص ص60-62.

اهتمام لهم، وبعد ستة أيام وفي الساعة الثالثة من صباح يوم 27 آيار تمكّن الجيش من الاطاحة بحكومة عدنان مندريس[1].

وضع الانقلابيون نهاية لحكومة عدنان مندريس التي استمرت لعقد كامل (1950-1960)[2]. وكانت أولى خطوات قادة الانقلاب هي حلُّ المجلس الوطني التركي الكبير، واعلان تشكيل لجنة الوحدة الوطنية بزعامة جمال كورسيل، التي سيطرت على السلطة في تركيا[3]، وأصدرت اللجنة بياناً أكّد على: (النظام والقانون وأمن البلاد وحظر جميع أشكال النشاط الحزبي والنشرات والاجتماعات العمالية لحين صدور أوامر أخرى)[4].

ولما كانت مبررات الانقلاب هي خرق الدستور، وانزلاق البلاد الى حالة من الفوضى المادية والمعنوية، فقد كان من الطبيعي أن يعلن قادة الانقلاب، منذ البداية عن مدة انتقالية تعود بعدها الحياة الدستورية الى البلاد، وهذا ما أكّده جمال كورسيل في تصريح له عقب الانقلاب في 27 ايار 1960 جاء فيه:إنّ ثورة القوات المُسلّحة ليست مثل ثورات الشرق الأوسط الأخرى، فبينما تهدف تلك الثورات الى إقامة دكتاتوريات، فأنّ ثورتنا قامت لترسيخ الديمقراطية، وستسلم السلطة الى الحزب الفائز في منتصف تشرين الأول 1961،إذ ستعطى جميع الاحزاب

---

(1) اسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر، تأريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر 1492-1980، الرياض، دار المريخ للنشر، 1995، ج1، ص221؛ اندرو فنكل ونوكهت سيرمان، تركيا المجتمع والدولة، ترجمة: حمدي حميد الدوري، بغداد، بيت الحكمة، 2002، ص71؛ رواء زكي يونس الطويل ووصال نجيب العزاوي، تركيا دراسات في السياسة والاقتصاد، بغداد، 2002، ص13؛ كريم محمد حمزة ودهام محمود علي الجبوري، القوى الفاعلة في المجتمع التركي، بغداد، بيت الحكمة، 2002، ص22؛ محمود حسين علي، التطور التاريخي للنظام السياسي في تركيا 1923-1980، مجلة اوراق تركية معاصرة، ع19، 2003، ص15.

(2) اعتقل الجيش رئيس الجمهورية جلال بايار ورئيس الحكومة عدنان مندريس ورئيس المجلس الوطني التركي الكبير رفيق كورلتان وجميع الوزراء وثلاثمائة نائب من الحزب الديمقراطي، كما اعتقل قائد الجيش وعدداً كبيراً من كبار الضباط في الجيش والشرطة، كما شملت الاعتقالات العديد من كبار التجار ورجال الأعمال ممن كانت لهم صلة بمندريس ووزرائه، كما شمل بعض الولاة، وبلغ عدد المعتقلين (592) شخصاً. للتفاصيل، ينظر: غفور، تأريخ تركيا المعاصر، ص50؛ صحيفة الاستقلال، ع455، 29آيار1960.

(3) احمد، صنع تركيا الحديثة، ص284؛ الداقوقي، المصدر السابق، ص24.

(4) Kenneth Mackenzie, Turkey Under The Generals, Conflict Studies, No. 126, 1981, P. 30;

العزاوي، المصدر السابق، ص83.

السياسية الحق في المشاركة في الانتخابات التي ستكون حرة ونزيهة وأنا سأضمن شخصياً حرية هذه الانتخابات[1]

تشكلت أوّل وزارة بعد الانقلاب في 28 آيار 1960 تولى جمال كورسيل تأليفها على وفق الصلاحيات التي يتمتع بها، والتي كان أعضاؤها جميعهم لا ينتمون الى أي حزب سياسي، وقد ضمت أربعة وزراء من القوات المسلحة التركية، وثلاثة وزراء من مؤسسة القضاء وثلاثة من أساتذة الجامعة، وستة وزراء يمثلون الجانب الحكومي وثلاثة من الخبراء المستقلين[2].

وفي 31 آب 1960 استقالت الحكومة وأعقبتها حكومة أخرى برئاسة كورسيل ايضاً استمرت حتى 15 تشرين الأول 1961[3]، عندما حلت لجنة الوحدة الوطنية نفسها وأجريت الانتخابات العامة بعد الانقلاب لإعادة الحكم الى المدنيين[4].

كان لهذا الحدث الداخلي التركي- انقلاب 27 ايار 1960- أثره الكبير على السياسة الخارجية التركية، وفي مسار علاقاتها الدولية لأن ضعف سياستها في المجال الخارجي كان احد الأسباب التي أدت الى حدوث ذلك الانقلاب[5].

قدّمت الحكومة التركية في 11 تموز 1960 برنامجها العام، الذي جاء شاملاً لمختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان مبنياً على جملة من المبادئ، أظهرت رغبة قادة لجنة الوحدة الوطنية في المحافظة على العدالة والحرية، والعمل على إبقاء الاقتصاد

---

(1) نقلاً عن: النعيمي، النظام السياسي في تركيا، ص194.

(2) غفور، تأريخ تركيا المعاصر، ص50؛ الطائي، المصدر السابق، ص50.

(3) العزاوي، المصدر السابق، ص73.

(4) بدأ بانتخابات عام 1961 وحتى التدخل العسكري الثاني في آذار 1971، مرت تركيا بسلسلة من الازمات السياسية الداخلية نتيجة لعدم وجود نظام سياسي متماسك، وقد تعاقبت خلال هذه المدة تسع الوزارت أولها كانت حكومة 28 ايار 1960، ترأسها كورسيل الذي انتخب في 26 تشرين الأول 1961 رئيساً للجمهورية لمدة سبع سنوات (1961-1966). للمزيد من التفاصيل بشأن التطورات السياسية الداخلية في تركيا خلال المدة (1961-1971)، ينظر: الشجيري، المصدر السابق، ص ص145-186؛ الطائي، المصدر السابق، ص ص63-95؛

Erik J. Zurcher, Turkey A Modern History, 3rd ed. , London, I. B. Tauris, 2005, PP. 244-258.

(5) محمود علي الداود، العلاقات العربية – التركية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة المستقبل العربي، المجلد/ 5، ع45، 1982، ص64.

التركي ناشطاً وذا طبيعة شمولية، والإبقاء على دور تركيا في المحافل الدولية من خلال الالتزام بسياسة متزنة تجاه المشكلات الإقليمية والدولية[1].

ففي مجال السياسة الخارجية، جاء البرنامج الحكومي معبّراً عن جدارة تركيا باحترام وثقة الشعوب الأخرى، وأنّ تركيا ستمد يدها لكل من يبدي الرغبة الصادقة في إقامة العلاقات الودية معها. لذلك أكّد البرنامج تطلع تركيا الى تعزيز أواصر الصداقة مع الدول المجاورة. ويلاحظ عدم حصول أي تغيير جذري تجاه الأحلاف الغربية[2]، وهو ما جاء في تصريح سليم ساربر وزير خارجية تركيا بعد تشكيل الحكومة الذي اشار فيه: أننا أعلنا منذ صبيحة 27 ايار ارتباطنا بحلفي الأطلسي والمعاهدة المركزية وسائر المواثيق والمعاهدات الدولية، وان من أهدافنا عدم الاخلال بها[3]. وهذا الالتزام يعزز العلاقات مع دول الجوار ومنها إيران التي كانت عضواً في حلف المعاهدة المركزية.

كان الموقف التركي واضحاً بعد الانقلاب، إذ أنّ الذين تسلموا مقاليد السلطة في تركيا بذلوا ما في وسعهم لاستتباب الأمن والنظام في الداخل من خلال أدخال توجهات جديدة في سياسة تركيا الخارجية التي برزت بشكل واضح في اتجاهين، أولهما رغبة القادة الجدد في تبني سياسة تُعنى بالمصالح التركية الوطنية أولاً، وثانيهما العمل على تعزيز العلاقات مع دول الجوار، واتباع سياسة تضمن حسن العلاقات مع هذه الدول، أي التأكيد على المبدأ الذي نادي به أتاتورك(السلم في الداخل، والسلم في الخارج) [4].

---

(1) دانيلوف، الجيش في تركيا، ص55.

(2) حيدري، المصدر السابق، ص111. وللمزيد من التفاصيل ينظر:

Hikmet Ozdemir,The Turkish- American Relations Toward 1960 Turkish ((Revolution)), PP. 160-181;

بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية، ومتاح على الموقع:

http: // dergiler. ankara. edu. tr/ dergiler/44/671/8549. pdf ; Cihat Goktepe, 1960 ((Revolution)) in Turkey and the British Policy Towards Turkey, PP. 140-189;

بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية، ومتاح على الموقع:

.http: // dergiler. ankara. edu. tr/ dergiler/44/670/8531. pdf

(3) نقلاً عن: النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص151.

(4) المصدر نفسه، ص297. للمزيد من التفاصيل عن دور المؤسسة العسكرية في سياسة تركيا الخارجية، ينظر:

Ilhan Uzgel, Between Praetorianism and Democracy: The Role of the Military in Turkish Foreign Policy;

من المؤكد أنَّ الانقلاب التركي ترك أثراً واضحاً في العلاقات مع دول الجوار، ولاسيما مع إيران، خاصة وأنَّ الانقلاب سبقته ثورة 14 تموز 1958 في العراق التي كان من أهم نتائجها انسحاب العراق من حلف بغداد، مما انعكس على ضرورة تقوية العلاقات بين أعضاء الحلف الباقين إيران وتركيا وباكستان.

2. **موقف إيران من الانقلاب:**

عدّت إيران انقلاب 27 آيار 1960 في تركيا حدثاً مهماً في العلاقات بين البلدين، فعلى الرغم من ترحيب الشاه بالانقلاب في البداية، بسبب انزعاجه الشديد من الزيارة التي كان ينوي رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس القيام بها الى الاتحاد السوفيتي في تموز 1960[1]. إلاّ أنَّ المخاوف سرعان ما ساورت الشاه، لأنَّ قيام ثورة 14تموز 1958 في العراق، وأعقبها الانقلاب العسكري في تركيا بعد عامين، والبلدان يجاوران إيران، جعلا الشاه يضع في حساباته احتمال حدوث انقلاب عسكري في إيران، ولاسيما أنَّ بعض الصحف الإيرانية أشارت الى وجود اتصالات سرية بين بعض الضباط الإيرانيين ودبلوماسيين امريكيين وبريطانيين، كل تلك التطورات زادت من قلق الشاه اتجاه الانقلاب التركي الذي بدا حذراً من حدوث مثله في ايران[2].

كما أدّى الانقلاب العسكري الى غلق الحدود التركية- الإيرانية بصورة مؤقتة، وأثار ذلك قلقاً ايرانياً من امتداد هذا التأثير على علاقاتهما داخل الحلف المركزي وعلى العلاقات

بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية، ومتاح على الموقع:

http:// dergiler. ankara. edu. tr/ dergiler/ 44/ 674/ 8590. pdf

(1) Gokhan Cetinsaya, Essential Friends and Natural Enemies: The Historic Roots of Turkish _ Iranian Relations, Middle East Review of International Affairs, Vol. 7, No. 3,2003, P. 126.

لقد طرا تغيير على سياسة مندريس تجاه الغرب بصورة عامة، والولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة في السنوات الأخيرة من حكمه، والدليل على ذلك قرار مندريس زيارة الاتحاد السوفيتي قبل مدة قصيرة من وقوع الانقلاب. ومن البديهي أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لا ترضى عن تحوّل سياسة احدى حليفاتها نحو الاتحاد السوفيتي، كما أنّها لا بُدَّ ان تاخذ موقفاً حازماً ضد هذه السياسة عن طريق بعض الفئات التي تساند وتعزز مكانتها في هذه الدول. ينظر: كمال المنوفي، تطور العلاقات السوفيتية التركية، مجلة السياسة الدولية، س7، ع24، 1971، ص120؛ النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص149.

(2) محمد، التطورات السياسية الداخلية في ايران، ص286.

التركية- السوفيتية وعلى السياسة الأتراك الداخلية [1]، لكن الرد الذي بعث به كورسيل الى خروشوف في 8 تموز 1960 أدّى الى إزالة خشية إيران من توجهات النظام الجديد، فقد بعث خروشوف برسالته في 28 حزيران 1960 الى رئيس الوزراء التركي كورسيل، ذكر فيها: "سيكون، حالما تنتهج تركيا جادة الحياد، من دواعي سرورنا العميق أن تتطور العلاقات بين بلدينا الجارين"[2]. لقد رُفضت دعوة الحياد تلك صراحة من قبل كورسيل في رده على رسالة خروشوف، إذ أوضح في تلك الرسالة قائلاً: "أنّ تركيا ستحافظ على التزاماتها الدولية، وبالذات تلك التي تنطلق من حقيقة وجودها في حلف الأطلسي والحلف المركزي"[3].

أدّت مخاوف شاه إيران من توجهات النظام الجديد في تركيا، وبسبب رغبته في التعرُّف على السياسة الخارجية التي ستنتهجها تركيا بعد وصول العسكريين إلى الحكم الى قطع زيارته التي كان يقوم بها الى أوربا والمرور بأنقرة في 31 أيار 1960، فالتقى بقائد الانقلاب كورسيل، وتباحث معه ومع بقية القادة بشأن العلاقات الثنائية بين بلاده وتركيا، واتفق الجانبان على ضرورة تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين [4].

انعكست آثار الزيارة ايجابياً على العلاقات التركية – الإيرانية، وعلى موقف إيران من نظام الحكم الجديد في تركيا، فبعد عودة الشاه إلى طهران وجّه وزير خارجيته باستدعاء السفير التركي في طهران، وأبلغ الأخير اعتراف إيران بالنظام الجديد، وتمنّى للقائمين بالانقلاب النجاح في قيادة تركيا نحو آفاق جديدة، وترسيخ أُسس التعاون بين البلدين[5].

وجاءت تأكيدات رئيس الوزراء التركي كورسيل لتؤكد تعزيز العلاقات التركية – الإيرانية عندما صرّحَ بأنَّ بلاده ستلتزم بالاتفاقيات الدولية التي وقّعتها الحكومة السابقة، فضلاً

---

(1) رمضاني، المصدر السابق، ص342؛ سعد ارزيج ايدام سعيد، العلاقات التركية - الإيرانية 1979- 2006 الواقع والمستقبل، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008، ص50.

(2) نقلاً عن: النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، ص323.

(3) نقلاً عن: علي قره عثمان أوغلو، سياسة تركيا الامنية التواصل والتحول، ترجمة: صلاح سليم علي، مركز الدراسات الاقليمية (التركية سابقاً)، الارشيف، د. ت، ص51.

(4) Michael B. Bishku, Turkey and Iran During the Cold War, Journal of Third World Studies, Vol. 16, No. 1, 1999, P. 23.

(5) Ibid. P. 24 .

عن التزام تركيا بجميع تعهداتها في الحلف المركزي والدول المشاركة فيه، الأمر الذي دفع إيران لعدّ الانقلاب مرحلة عزّزت علاقاتها مع تركيا[1].

ومنذ منتصف عام 1962 بدأت العلاقات التركية- الإيرانية تشهد تطوراً ملحوظاً، انعكس في تبادل الزيارات رفيعة المستوى بين البلدين، وحثّت على تفعيل العديد من المشاريع وتنشيطها[2]، وهذا ما أعلنه رئيس الوزراء الإيراني أسد الله علم[3] في 2 كانون الثاني 1964، قائلاً: لن أكتفي بمجرد الاهتمام بتطوير العلاقات بين إيران وتركيا، وإنما سأجعل من تحقيق ذلك مبدأ سياسياً لي"[4].

انعكس هذا التصريح سريعاً على العلاقات التركية- الإيرانية، ففي 1 شباط 1964 تمّ التوقيع على اتفاقية لتجارة الترانزيت بين البلدين، وذلك لزيادة حجم التبادل التجاري بينهما[5]. وقد وصلت العلاقات ذروتها في تأسيس منظمة للتعاون الاقتصادي والثقافي والتقني أطلق عليها تسمية منظمة التعاون الإقليمي للتنمية في 21 تموز 1964[6]. وتعبيراً عن عمق

---

(1) النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص149؛ رمضاني، المصدر السابق، ص342.

(2) Cetinsaya, Op. Cit. , P. 126.

(3) اسد الله علم: ولد عام 1929 في مدينة بيرجند الواقعة في محافظة خراسان، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في مسقط رأسه، ثم التحق بكلية الزراعة في كرج بالقرب من طهران، اكمل دراسته بجامعة اكسفورد في بريطانيا، كان أوّل عمل حكومي تولاه في وزارة الزراعة، وفي عام 1944 عمل مفتشاً في وزارة الداخلية. ثم عُيّن حاكماً عاماً في اقليم بلوخستان وفي عام 1949 اختير وزيراً للداخلية، وفي عام 1951 عُيّن ناظراً على الأموال الملكية وبقي في هذا المنصب حتى عام 1957. قام بتأسيس حزب الشعب (حزب مردم) بايعاز من الشاه وتولى منصب السكرتير العام، وفي 19تموز 1962 شكّل اسد الله علم الوزارة، قدم استقالته عام 1964، وبعدها تولى منصب رئيس جامعة شيراز حتى عام 1966، ثم بعد ذلك عمل في البلاط الملكي وزيراً للبلاط، واستقال من منصبه الاخير عام 1977 لمرضه بالسرطان، توفي في فرنسا عام 1978. ينظر: ابو مغلي، دليل الشخصيات الأتراك، ص ص89-90؛ علي ناغي علي خاني، الشاه وأنا المذكرات السرية لوزير البلاط الإيراني اسد علم، ترجمة: فريق من الخبراء العرب، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2011، ص ص45-52.

(4) نقلاً عن: الحمداني، العلاقات الأتراك- التركية، ص30.

(5) سعيد، المصدر السابق، ص51.

(6) Cetinsaya, Op. Cit. , P. 128;

وللتفاصيل عن هذه المنظمة، ينظر: الفصل الرابع من الباب الاول.

العلاقات التركية- الإيرانية قام رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل[1] بزيارة الى طهران في6 ايار1967، وأعلن فيها عن رغبته في استمرار التعاون بين البلدين، كما تمَّ بحث إمكانية إقامة حلف دفاعي يضم كلاً من تركيا وايران وباكستان[2].

وأدّت تركيا دور الوسيط في الصراع الإيراني- العراقي عام 1969[3]، وشرح المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية وجهة نظر حكومته قائلاً: "أنَّ تركيا ترغب صادقة بانتهاء الصراع بين صديقتها وحليفتها إيران وجارتها العراق، لا بُدَّ من فهم الموضوع وحلّه قبل أن يؤدي الى حدوث مخاطر جمة"[4].

المبحث الثاني :تطور الأوضاع الداخلية في إيران وانعكاساتها على العلاقات التركية- الإيرانية.

أصبح نظام الشاه في عام 1960 في موضع حرج، بسبب الفساد الذي أفرزه التكالب على ثروات البلاد، الى جانب عدم الاستفادة من المساعدات الاقتصادية الامريكية البالغة

---

(1) سليمان ديميريل: ولد عام 1924 في شمال غربي الاناضول، حصل في عام 1949 على درجة البكالوريوس في الهندسة من جامعة استانبول، شغل منصب مدير عام هيأة اشغال الدولة ولُقّب بملك السدود وبقي في هذا المنصب حتى عام 1960، انظمَّ الى حزب العدالة عام 1961 كعضو، ثم تولى رئاسة الحزب عام 1964، استمر في زعامة الحزب حتى تمَّ حلّه في أعقاب انقلاب 1980، عمل رئيساً للوزراء للمدد (1965- 1971) و(1975- 1977) و(1979- 1980)، انتخب رئيساً للجمهورية التركية عام 1993. ينظر: جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية- التركية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص34؛ الطائي، المصدر السابق، ص99.

(2) الحمداني، العلاقات الإيرانية – التركية ص30؛ سعيد، المصدر السابق، ص51.

(3) بعد تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في العراق عام 1968، جرت محاولة للدخول في مفاوضات مع إيران بهدف تسوية الخلافات القائمة بين البلدين. وفي عام 1969قدم الجانب العراقي مشاريع اتفاقيات لتنظيم العلاقات وحل الخلافات بين الدولتين. وأعلن نائب وزير الخارجية الإيراني إلغاء حكومته معاهدة 1937 من جانب واحد، وأخذت السفن الإيرانية تبحر في شط العرب تحت حراسة السفن الحربية والطائرات المقاتلة وهي ترفع العلم الإيراني، خلافاً للقوانين والمعاهدات الدولية. وقد ترتب على كل ذلك تأزم العلاقات بين البلدين، وأصبح الموقف يهدد بوقوع صدام مسلح بينهما. للمزيد من التفاصيل، ينظر: احمد و مراد، المصدر السابق، ص ص199-200.

(4) نقلاً عن: سعيد، المصدر السابق، ص51.

(567) مليون دولار، فضلاً عن مساعداتها العسكرية [1]، ورافق ذلك نهب عائدات النفط الإيراني[2] التي انعكست على الاوضاع الاقتصادية في البلاد، مما أصبح ينذر بوقوع ازمة اقتصادية، لعدم سيطرة الدولة على الفساد الإداري والمالي في الأجهزة الحكومية[3]، كما حدثت بعض الوقائع المهمة في البلدان المجاورة لإيران، إذ سقط النظام الملكي في العراق، كما انهارت حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا بفعل الانقلاب العسكري الذي أشرنا اليه[4].

---

(1) قدمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيران ما قيمته (1,337,900,000) مليار دولار من المعدات العسكرية على شكل منح وقروض في العام 1953 حتى العام 1969، وهو العام الذي حلت فيه المبيعات المباشرة لإيران بدلاً عن المنح والقروض. للمزيد من التفاصيل، ينظر: انيس محمد حسن مصطفى الكليدار، المؤسسة العسكرية الأتراك دراسة عسكرية سياسية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية (سابقاً)، 1988، ص ص85- 89؛ احمد ومراد، المصدر السابق، ص213.

(2) زادت عوائد إيران النفطية أثر تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح عام 1954، إذ ارتفعت قيمة عائدات النفط للمدة (1953- 1968)، من (34) مليون دولار لتصل الى (19) مليار دولار. للتفاصيل، ينظر: غانم باصر حسين البديري، الدور السياسي للبازار في التطورات الداخلية الأتراك 1963- 1979، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2006، ص75.

(3) ما أن انتهى العقد الخامس من القرن العشرين حتى أصبحت الأمور السياسية كافة بيد الشاه، بالمقابل ترك القاعدة الاجتماعية لنظامه من دون أي اهتمام، الأمر الذي أدّى الى ظهور أزمة اجتماعية- اقتصادية فيما بعد، قادت بدورها الى نمط اقتصادي مشوش ومبهم لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على حدٍّ سواء، وسرعان ما تركت اثاراً سلبية كبيرة على الهياكل الاساسية للاقتصاد الإيراني، وحددت معدلات وأنماط النمو فيها. ومنها الفشل الذي أصاب الخطة التنموية السباعية الثانية (1955- 1962)، على الرغم من المبالغ التي رصدت لها والتي بلغت اكثر من (181) مليون دولار، فضلاً عن المساعدات والقروض الأمريكية، كل ذلك كان كفيلاً بزيادة حدة الازمة الاقتصادية، ويعود السبب في ذلك الى سوء التوزيع غير المتكافئ للثروة وللموارد المالية على مختلف القطاعات، وللنفقات العسكرية العالية الكلفة غير المنتجة التي كلفت الاقتصاد مبالغ كبيرة، والتي افرزت ظاهرة سلبية تمثلت بالرشوة والفساد الإداري، وأدّت الى استمرار تلك الأزمة الاقتصادية. للمزيد من التفاصيل، ينظر: روبرت جراهام، السياسة الاقتصادية لإيران في ظل حكم الشاه، ترجمة: أمين سلام، في: مركز دراسات الخليج العربي، إيران في المحنة، جامعة البصرة، مطبعة جامعة البصرة، 1983، ص ص39-58؛ البديري، المصدر السابق، ص ص40-41.

(4) رمضاني، المصدر السابق، ص ص339-340؛ نجاتي، المصدر السابق، ص157.

شكلّ علي أميني[1] حكومته في 9حزيران 1961، ولم يكن محمد رضا شاه سعيداً لتبوء أميني منصب رئاسة الوزراء وذلك لكفاءته وكثرة أتباعه[2]، ولذلك فما أن تسلم أميني رئاسة الوزراء حتى صرّحَ قائلاً: أنا حريص على خدمة الشاه، ذلك لأني أعتقد بضرورة وجود الشاه في هذا البلد، وعليه أن يثق بي في تحقيق آماله، ولا يتدخل بصورة مباشرة في شؤون الدولة[3].

وبعد أن شكّل أميني حكومته ألقى خطاباً في 9 حزيران 1961 أُذيع في أنحاء البلاد كافة، ووجّه انتقاده للنهج الذي اتبعته الحكومات السابقة والعمليات والممارسات التي قام بها جهاز السافاك[4]، كما أكّد على ضرورة اطلاق الحريات بما فيها حرية الصحافة والتجمعات، كما تطرق الى ضرورة البدء بمشاريع الحكومة الجديدة وفي مقدمتها الإصلاحات الزراعية ومحاربة الفساد، وتحسين الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في إيران[5].

وجاء في خطاب أميني أيضاً قوله: إنّه لمن المرعب ان أميط اللثام عن الانتهاكات التي حدثت في السنوات الأخيرة لبيت المال وثروات البلاد والممتلكات العامة... كانت كل حكومة

---

(1) علي أميني: ولد عام 1905، درس الابتدائية في طهران، وتخرج في جامعة باريس، ثم التحق بالوظائف الحكومية عند عودته الى ايران، إذ عمل في وزارة العدل، والمالية، والاقتصاد. عين الدكتور أميني وزيراً للاقتصاد الوطني في حكومة علي منصور عام 1950. وعيّن وزيراً للاقتصاد الوطني أيضاً في حكومة مُصدّق عام 1952. وعُيّن وزيراً للمالية في حكومة زاهدي عام 1953، وقام بوضع بنود اتفاقية النفط مع اتحاد النفط العالمي عام 1954. اختير رئيساً للوزراء عام 1961، ولكنه استقال في بداية 1962، ثم ترك البلاد وعاش في اوربا مدة من الزمن ثم عاد ليعيش في طهران بعيداً عن السياسة. انضمَّ أميني الى المعارضة في أثناء الاحداث الأتراك 1978-1979، التي اطاحت بالنظام الشاهنشاهي في إيران، ولكنه عُدَّ من المعارضين المعتدلين جداً. ولذلك حاول الشاه أن يعهد إليه بتشكيل وزارة مدنية تخلف حكومة الجنرال أزهاري العسكرية ولكنه اعتذر عن ذلك. ينظر: ابو مغلي، دليل الشخصيات الأتراك، ص ص21- 22.

(2) نجاتي، المصدر السابق، ص ص191- 192.

(3) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص192.

(4) أسسه الشاه في عام 1957، وكان بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل)، وهو جهاز للشرطة السرية عُرف باسم سافاك (SAVAK). ينظر: احمد ومراد، المصدر السابق، ص185.

(5) نجاتي، المصدر السابق، ص193؛ البديري، المصدر السابق، ص46.

تأتي تخدع الشعب، وعليه لم يعد الوضع الاقتصادي في إيران يتحمل كل هذه التكاليف الباهضة باسم التنمية والعمران[1].

ويذكر انّ أميني قد أدلى بتصريح آخر للإيرانيين في 20 حزيران 1961، أشار فيه الى ان ديون إيران بلغت أكثر من (500) مليون دولار حتى عام 1961، وجاء في التصريح فيما يلي نصّه: إنّ الخزينة فارغة، والحكومة الإيرانية تواجه أزمة اقتصادية ومالية حقيقية، ولا أجرؤ على الكلام بمزيد من الصراحة خوفاً من أن اخلق الذعر في البلاد وبين أوساط رجال الأعمال والمستثمرين[2].

كان المحور الرئيس في المشروع الإصلاحي لحكومة أميني التركيز على الإصلاحات الزراعية وتوزيع الأراضي على الفلاحين[3]، لذلك أصدرت حكومة أميني في كانون الثاني 1962، لائحة تعديل لقانون الإصلاح الزراعي[4]، التي أيّدها عدد من أبناء الفئات البرجوازية الوطنية وأبناء الفئات الوسطى وتجلى ذلك التأييد بخروجهم في تظاهرة مؤيدة للحكومة لتطبيقها تلك الإصلاحات في 10 شباط 1962[5].

استطاع أميني أن ينفذ عدة برامج أدّت الى تخفيف حدة الأزمة في إيران، ومن بين تلك البرامج، تطبيقه قانون الإصلاح الزراعي، أمّا الشاه فقد كانت قوته ونفوذه قد تقلصا، وكان يرى في رئيس وزرائه أميني شخصاً غير مطيع، لذلك بدأ يفكر ويخطط لعزله لكي يتظاهر بكونه هو صاحب هذه الإصلاحات[6].

---

(1) نقلاً عن: نجاتي، المصدر السابق، ص193.

(2) نقلاً عن: البديري، المصدر السابق، ص47.

(3) نجاتي، المصدر السابق، ص198.

(4) تضمن القانون المعدل تسعة فصول وثمانية وثلاثين مادة وعدداً من الملاحظات، حدد نوع الملكية وكيفية بيع الاراضي الزراعية التابعة للملاكين وكبار تجار المدن الى الفلاحين، ويُعدُّ القانون من خلال بعض تفاصيله بمثابة اعلان الحرب على الاقطاع وكبار الملاكين، إلاّ أنّه من الواضح ان تُعدُّ اد مثل هؤلاء الملاكين قليل جداً، وعليه فالقانون يُعدُّ نهاية لعصر الاقطاع في ايران. للتفاصيل، ينظر: نجاتي، المصدر السابق، ص199؛ البديري، المصدر السابق، ص48.

(5) البديري، المصدر السابق، ص48.

(6) جلال الدين المدني، تأريخ إيران السياسي المعاصر، ترجمة: سالم مشكور، طهران، مطبعة سبهر، 1993، ص22.

اختلف أميني مع الشاه بشأن ميزانية الجيش وقوى الأمن الداخلي، وبعد (14) شهراً من إجراءات الحكومة الواسعة لتطبيق برنامجها الاصلاحي، أجبر أميني على تقديم استقالته في 18 تموز 1962، وخضع للإقامة الجبرية بإشراف جهاز السافاك[1].

أتاحت استقالة أميني الفرصة للشاه لتسلم زمام الأمور بيده، فنصب شخصاً مطيعاً له، ليصبح رئيس وزراء شكلي. لذلك أصدر الشاه أمره في 19 تموز 1962 بتنصيب أسد الله علم رئيساً للوزراء[2].

وبمجيء أسد الله علم، قضي على جميع محاولات أميني لإعطاء الحريات والسماح بممارسة نشاطات سياسية محدودة، وعادت من جديد سياسة الكبت الشديد، وتوسعت نشاطات أجهزة الأمن والمخابرات، وضيق على الشخصيات الوطنية والمعارضة. وقد سعى الشاه بدعم من رئيس وزرائه أسد الله علم الى تثبيت هيمنته وترسيخها على جميع شؤون الدولة، وممارسة الدكتاتورية بأقصى حدودها، وقد واصل أسد الله علم برنامج أميني للإصلاح الزراعي، كما سعى الى اقتلاع جذور أية قوة معارضة وساعد على ترسيخ أسس الدكتاتورية في ايران[3]، وفي ظل هذه الظروف فانَّ محمد رضا شاه، بالاعتماد على الإدارة الأمريكية والدعم الذي حصل عليه في زيارته لواشنطن في ربيع عام 1962، وبصفته رائد العملية الإصلاحية الاجتماعية والسياسية، قرر مواصلة المشروع الإصلاحي الذي بدأه أميني بعد أن منحه عنوان ثورة الشاه والشعب [4].

---

(1) نجاتي، المصدر السابق، ص208.

(2) المدني، المصدر السابق، ص22؛ نجاتي، المصدر السابق، ص209.

(3) المدني، المصدر السابق، ص23.

(4) ان مشروع ثورة الشاه والشعب أو الثورة البيضاء يتألف من ست مواد، هي:

1- الغاء نظام الإقطاع، مع المصادقة على مشروع الإصلاح الزراعي على أساس لائحة اصلاح قانون الإصلاح الزراعي المصادق عليها في 10كانون الثاني 1962.

2- المصادقة على لائحة تأميم الغابات في أنحاء البلاد كافة.

3- المصادقة على مشروع بيع اسهم المعامل الحكومية كرصيد للإصلاح الزراعي.

4- المصادقة على مشروع مشاركة العمال في ارباح المعامل.

5- اللائحة الإصلاحية لقانون الانتخابات.

أمّا الثورة البيضاء التي اعلنها الشاه فقد كان يظن أنّها ستجعل منه الزعيم المقتدر الفذ الواعي والتقدمي، ولاسيما بعد أن تخلص من المعارضين له من الاقطاعيين ورجال الدين المتنفذين الذين كانوا يشكّلون حجر عثرة في طريقه، وبالتالي تمكن من إخماد صوت القوى المعارضة التي كانت تطالب بالحرية والديمقراطية[1].

تمّت المصادقة على برنامج الشاه الإصلاحي في استفتاء شعبي جرى في كانون الثاني 1963، لكن ذلك البرنامج الاصلاحي اخفق في ايجاد الحلول للأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد، كما أنّ بعض نقاط البرنامج أثارت معارضة رجال الدين، ولاسيما البند الخاص بتحرير المرأة ومنحها حق الانتخاب[2].

6- مشروع تشكيل اللجان العلمية بهدف تنفيذ التعليمات العامة والالزامية.

للمزيد من التفاصيل، ينظر: محمد رضا بهلوي، الثورة البيضاء، ترجمة: صادق نشأت، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، 1968، ص ص29- 111؛ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأزمة الأتراك وانعكاساتها الدولية، مجلة السياسة الدولية، س15، ع 55، 1979، ص ص 8- 12.

(1) احمد مهابة، إيران بين التاج والعمامة، القاهرة، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، 1989، ص ص105- 107؛ آمال السبكي، تأريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906- 1979، الكويت، 1999، ص174؛ Ervand Abrahamian, A History of Modern Iran, UK, Cambridge University Press, 2008, P. 140.

(2) احمد و مراد، المصدر السابق، ص188.

لقد حصل تحوّل خطير في موقف المؤسسة الدينية[1] من إصلاحات الشاه، لاسيما وأنّ المؤسسة الدينية وباقي اقطاب المعارضة الإيرانية كانت تراقب الأحداث بحذر شديد، وخاصة بعد اعلان الشاه أن للمرأة حق الانتخاب والترشح، فضلاً عن تجاهله موقف المؤسسة الدينية والكيانات السياسية في إيران من الإصلاحات، لذلك أمر رجال الدين بإغلاق الأسواق والمحال التجارية في 21 آذار 1963، وخرجت بعد هذا التأريخ التظاهرات في مدن (تبريز، وقُم، وطهران، وشيراز، ومشهد)، ورفع المتظاهرون شعارات نددوا فيها بقانون الإصلاح الزراعي، على الرغم من تأييد بعضهم في بادئ الأمر عند تطبيقه، ولكن بسبب التعديلات التي أجريت على بعض بنوده، التي طالت أراضي الوقف الخاصة بالمؤسسة الدينية، والتي نصت على شمول تلك الأراضي بقانون الإصلاح الزراعي التي لم يتناولها الإصلاح في المرحلة الأولى في حكومة اميني[2].

وفي خضمّ تلك الأحداث ظهر على الساحة الداخلية بعض رجال الدين، كان في مقدمتهم الإمام الخميني[3]، الذي تزامن نشاطه مع تدهور الأوضاع الداخلية في إيران بصورة

---

(1) كان الشاه يعيش حالة من الاقتدار السياسي والعسكري آنذاك، إذ استطاع تصفية القوى المعارضة كافة وطردها من الميدان، وبخاصة من التيار الديني، وكان يهم بالقضاء على هذا التيار. ويذكر أنّ الشاه لم يحصل أن اشتبك مع التيار الديني طيلة حكمه خلال (22) عاماً، بل حاول مهادنة العلماء والمراجع والمؤسسة الدينية بشتى الطرق، إذ كان يتظاهر بالتدين واداء الشعائر الاسلامية ليحظى بمساندتهم وتأييدهم. ففي ذروة الاحداث من أجل تأميم النفط وقضية مواجهة مُصدّق في كانون الاول 1953 كان آية الله السيد ابو القاسم الكاشاني، وعلى ضوء نفوذه الواسع في المؤسسة الدينية قد ساند الشاه، كما بارك آية الله البروجردي عودة الشاه الى إيران بعد انقلاب 19 آب 1953. ينظر: نجاتي، المصدر السابق، ص230. وللمزيد من التفاصيل عن المؤسسة الدينية في ايران، ينظر: رعد عبد الجليل مصطفى ومحمد كاظم علي، المؤسسة الدينية في إيران وأحزاب المعارضة، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1988، ص ص9- 11.

(2) احمد ومراد، المصدر السابق، ص188؛ البديري، المصدر السابق، ص ص51-52.

(3) الخميني: ولد الخميني في بلدة صغيرة تسمى خمين عام 1902 واليها نسب، وهو روح الله بن مصطفى بن احمد الموسوي. درس في أثناء طفولته في خمين على يد عدد من المعلمين، وفي سن السادسة عشرة ذهب الى بلدة أراك لمتابعة دراسته في مجلس الشيخ الحائري. ثم انتقل مع الحائري الى قُم عام 1923، إذ اكمل تعليمه ودراسته هناك وحصل على درجة علمية تسمى مرحلة السطوح العالية. عمل الخميني في التدريس منذ عام 1928، وانتقل من مدرسة الى أخرى حتى عام 1945، عندما عمل في المدرسة الفيضية بقُم. وفي عام 1979

خطيرة، ففي 5 حزيران 1963 الذي صادف بداية شهر محرم (1383هـ)، انطلقت مسيرات ضخمة من مختلف شرائح المجتمع الإيراني في طهران تحمل الشعارات المعادية للنظام، والمنددة بدكتاتورية الشاه، وكانت هذه المسيرات بتوجيه من الخميني، وهذا أوّل نشاط له في المجال السياسي ومعارضة السلطة[1].

تمكّن الشاه من السيطرة على الأحداث، ومنع امتداد الاضطرابات الى مناطق أبعد، وتمّ اعتقال أعضاء الجبهة الوطنية[2] وأمر بإلقاء القبض على الخميني في 6حزيران 1963[3]. جُوبِهَ نبأ اعتقال الخميني، بموجة استنكار عارمة من مختلف أبناء الشعب، إذ سارت التظاهرات في مختلف المدن الإيرانية، وهي تطلق الشعارات المناصرة للخميني، والمطالبة بإطلاق سراحه من الاعتقال[4].

ظلت القوات المسلحة الإيرانية وفيّةً للشاه، إذ قضت على التمرد والشغب في طهران وسائر المدن الإيرانية الأخرى[5]. وعَدّ الشاه انتفاضة 6حزيران 1963، تمرداً دبرته العناصر

استطاع الخميني قيادة الثورة في إيران والإطاحة بنظام الشاه، وعاد الى إيران في 1شباط 1979، وقاد إيران الى عام 1989، إذ توفي ودفن في مقبرة جنة الزهراء. للمزيد من التفاصيل، ينظر: ابو مغلي، دليل الشخصيات الأتراك، ص ص58-60.

(1) نجاتي، المصدر السابق، ص ص237-238؛ البديري، المصدر السابق، ص52.

(2) بعد سبع سنوات من سقوط حكومة مُصدّق في 19 آب 1953، وانتهاء دور الجبهة الوطنية الأولى، عادت الجبهة من جديد في دورها الثاني وهي التي سميت الجبهة الوطنية الثانية، إذ قام بعض انصار مُصدّق القدامى بتكوينها من جديد في 21 تموز 1960، وذلك عندما اعلن المحامي حسن نزيه في اجتماع ضم الف شخص تقريباً استئناف نشاط الجبهة التي ضمت جميع التنظيمات السياسية الوطنية ماعدا الشيوعيين (حزب توده، والتجمع الاشتراكي). وأعلنت مبادئ الجبهة في أوّل اجتماع عقده زعماؤها في نهاية كانون الاول 1962. للمزيد من التفاصيل، ينظر: محمد وصفي ابو مغلي، الأحزاب والتجمعات السياسية في إيران 1905-1981، ط2، جامعة البصرة، مطبعة جامعة البصرة، 1983، ص ص33-36؛ مصطفى و علي، المصدر السابق، ص ص79-81.

(3) فريدون هويدا، سقوط الشاه محمد رضا بهلوي، ترجمة: مركز دراسات الخليج العربي، ط2، جامعة البصرة، مطبعة جامعة البصرة، 1982، ص87؛ نجاتي، المصدر السابق، ص238.

(4) للمزيد من التفاصيل عن أحداث 6 حزيران 1963 (انتفاضة 15 خرداد)، ينظر: المدني، المصدر السابق، ص ص99-114.

(5) البديري، المصدر السابق، ص55.

الرجعية وحزب توده، وتحدث عنه قائلاً: "انّ أحداث 15 خرداد عام 1962 أفضل نموذج على تواطىء الجناح الرجعي مع المد الأحمر المُخرِّب، الذي حصل بتمويل الإقطاعيين الذين تضرروا بقانون الإصلاح الزراعي"[1].

وعلّقت مجلة التايم الأمريكية (Time) في عددها الصادر في 14 حزيران 1963، في إطار إشادتها بالشاه، وإشارتها لجهوده الرامية الى تحويل إيران من بلد متخلف الى آخر حضاري مزدهر قائلة: إنّ أعداء الشاه الأشداء عبارة عن الفاسدين من أصحاب الدواوين والإقطاع المتنفذين، والملالي الذين يحكمون بكفر مشاريعه في منح المرأة حق التصويت، وتأجير القرى الموقوفة للفلاحين[2].

تزامنت هذه التطورات مع تأزّم الوضع الداخلي بسبب سياسة النظام الذي حاول استغلال الوضع لفرض سيطرة كاملة على الأوضاع الداخلية فقد أكملت حكومة حسن علي منصور[3] مشروع قانون الحصانة القضائية[4]، وقدّمته بتاريخ 10 نيسان

(1) نقلاً عن: نجاتي، المصدر السابق، ص239.

(2) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص241. مثلت انتفاضة 6 حزيران 1963 نقطة الافتراق الحقيقية في العلاقة بين الشاه والمؤسسة الدينية، وعلى الرغم من حجم التحديات والمخاطر، إلاّ أنّ انتفاضة 6 حزيران لم تكن مجرد انتفاضة محافظة راديكالية أو ديمقراطية، بل كانت انتفاضة شعبية ضد النظام وشخص محمد رضا شاه، ضمت جميع الاتجاهات الدينية والسياسية والواقع ان الانتفاضة كانت عفوية ومفاجئة ليس لها تنظيم سياسي وتخطيط يتناسب مع الظروف الاجتماعية الأتراك، وليست منسجمة مع أهداف وتطلعات طبقات المجتمع كافة. ومما لاشك فيه أنّ كل انتفاضة شعبية، محكومة بالفشل مالم تستند الى مشروع مسبق معين على الرغم من خصائصها الشعبية والدينية، وبالتالي كانت ثورة غاضبة ازاء جيش غاشم، فهي محكومة بالفشل منذ قيامها. لقد كان دافع الجماهير النفور من النظام الاستبدادي الذي هيمن على البلاد لأعوام عديدة، ولا سيما عقب انقلاب 19 آب 1953، فمارس أقسى أساليب القمع بحق قوى المعارضة كافة، ولا يُعدُّ هذا الدافع كافياً لتحقيق النصر في مواجهة مصيرية ليست متكافئة. ينظر: البديري، المصدر السابق، ص ص55-56.

(3) حسن علي منصور: ولد في طهران عام 1911، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في إيران، سافر إلى باريس لدراسة القانون، تولى عدة مناصب حكومية بعد عودته من فرنسا. تولى منصب رئاسة الوزراء بعد عزل أسد الله علم في عام 1963. وتمّ اغتياله في عام 1965. ينظر: المدني، المصدر السابق، ص162.

(4) تعود البدايات الأولى لتطبيق قانون الحصانة القضائية (Capitulation) في إيران إلى عام 1828، والذي فرض على إيران اثر هزيمتها في حربها مع روسيا، معاهدة تركمان جاي، والتي منحت بموجبها إيران الرعايا

1964 الى المجلس النيابي الإيراني بهدف المصادقة عليه، وهي الخطوة الأولى التي قطعتها الحكومة على طريق ترسيخ أركانها، التي تزامنت مع إطلاق سراح الخميني في 7 نيسان 1964، في خطوة جديدة لتهدئة غضب المعارضة[1].

أمّا موقف الشعب الإيراني من قانون الحصانة القضائية فقد تمثّل بالرفض الواسع ومن مختلف شرائح المجتمع[2]. وفي 26 تشرين الأول 1964، خطب الخميني في حشد كبير من الناس ليعرب عن رفضه وشجبه لقانون الحصانة[3].

شعرت الدولة بالقلق حين سماعها خطاب الخميني الذي طُبع ووزع سراً في طهران وسائر المدن الإيرانية، وفي 30 تشرين الأول من العام نفسه، ألقى رئيس الوزراء حسن علي منصور كلمة في المجلس النيابي عدّ فيها خطاب الخميني تحريضياً، ثم دافع عن قانون حصانة المستشارين العسكريين الامريكيين وسائر الرعايا الأمريكان[4].

قامت القوات الأمنية في منتصف ليلة 4 تشرين الثاني 1964 بمحاصرة بيت الخميني في قُم، فاعتقلته ونقلته الى طهران، إذ كانت طائرة تنتظره في مطار مهر آباد لنقله الى منفاه في تركيا[5]، وإزاء ذلك الإجراء الذي اتخذته الحكومة الإيرانية انطلقت التظاهرات في طهران والعديد من المدن الإيرانية الأخرى احتجاجاً على نفي الخميني، وتدفقت البرقيات والبيانات

الروس الحصانة القضائية، وتمّ إلغاءها في عام 1927. عاد الشاه محمد رضا بهلوي وحكومته بعد (36) ع امّا فمنحها للأمريكان العاملين في إيران، وتمت المصادقة عليها في 12 تشرين الأول 1964، وجاء في المادة الأولى منها: (**للحكومة الحق في إعطاء الحصانة لرئيس وأعضاء اللجان الاستشارية للولايات المتحدة الأمريكية في إيران الذين يستخدمون من قبل الحكومة بموجب الاتفاقيات المعقودة بينهم**)، وقد تمّ إلغاء العمل بقانون الحصانة القضائية في إيران بتاريخ 13 أيار 1979، بعد انتصار الثورة وقيام الجمهورية الإسلامية. للتفاصيل، ينظر: نجاتي، المصدر السابق، ص289؛ البديري، المصدر السابق، ص 69.

(1) المدني، المصدر السابق، ص ص137-141.

(2) البديري، المصدر السابق، ص70.

(3) المدني، المصدر السابق، ص141.

(4) نجاتي، المصدر السابق، ص ص296-297.

(5) محمد رضا بهلوي، مذكرات شاه إيران المخلوع محمد رضا بهلوي، ترجمة: مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، مطبعة جامعة البصرة، 1980، ص71؛ نجاتي، المصدر السابق، ص297.

والرسائل على السفارة التركية في طهران، والكثير منها كان موجهاً الى الرئيس التركي والحكومة التركية، منددة بقبول تركيا عملية نفي الخميني إلى أراضيها[1].

كما وجّهت المعارضة الإيرانية احتجاجات شديدة اللهجة الى تركيا بسبب قبولها الخميني منفياً لديها، وأثار قرار الحكومة التركية بالتعاون مع إيران وقبولها قرار النفي شجب القوى الوطنية الأتراك ضدها[2].

وقد انتقد الخميني بشدة نظام الحكم في تركيا بعد خروجه منها الى العراق في عام 1965، إذ تحدّث قائلاً: "أنّ الفساد الذي يخيم على بلدنا يعود بجذوره الى اليوم الذي التقى فيه رضا خان مؤسس سلالة بهلوي بمصطفى كمال أتاتورك، ولولا هذا اللقاء المشؤوم لما كان رضا خان يتجرأ على كشف الحجاب في إيران، إنـي أعتقد بأنّ اتاتورك كان مظهراً من مظاهر الشيطان، فهو لم يقضِ على الخلافة الإسلامية فحسب، بل حاول محو الدين بأكمله، وبعد أن أمر بكشف حجاب النساء، ومنع الصوم، كما أوصى بترجمة الصلوات والأذان الى اللغة التركية، ونرى اليوم الآثار التي خلّفها اتاتورك وراءه، فساد وفحشاء وشعب ذليل ونظام عميل لأمريكا. واشكر الله انّ أيام توقفي في تركيا لم تكن طويلة، ونُقلت بعونه تعالى الى جوار ضريح جدي الإمام علي، ولولا ذهابي الى العراق لهلكت من مشاهدة الفساد الذي حلَّ بالشعب التركي[3].

شهدت العلاقات التركية- الإيرانية خلال عقد الستينيات المزيد من التنسيق المشترك بين البلدين، لاسيما وأنّ كلا البلدين يرتبطان بالحلف المركزي. وقد بدا ذلك واضحاً في عام 1962، إذ انّ إيران كانت حليفة لتركيا، فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية، قد شعرت بالاطمئنان عندما علمت بقرار الولايات المتحدة الأمريكية سحب صواريخ جوبيتر (Jupiter)

---

(1) المدني، المصدر السابق، ص152.

(2) لذلك قرر نظام الشاه مفاتحة الحكومة العراقية بشأن قبول الخميني منفياً على أراضيها، وفي المقابل اشترطت الحكومة العراقية الاّ تأخذ إقامة الخميني في العراق صفة النفي، والاّ تتدخل إيران في مصير الخميني، أو في تحديد مدة وجوده وحريته في العراق. وفي عام 1965 وصل الخميني الى مدينة النجف الاشرف قادماً من منفاه في تركيا التي لم يبقَ فيها أكثر من أحد عشر شهراً فقط. للتفاصيل، ينظر: المصدر نفسه، ص ص153-154.

(3) نقلاً عن: عقراوي، المصدر السابق، ص113.

من الأراضي التركية[1]،إذ كانت المفاوضات التركية –الأمريكية بصدد إزالة هذه الصواريخ قد بدأت بوقت مبكر من نيسان 1962، وكانت معروفة للزعماء الإيرانيين الذين كانوا يعملون بتقارب مع القادة الأتراك داخل وخارج إطار الحلف المركزي. وقد أعلن وزيرا خارجية كلا البلدين في بيانهما المشترك في 22 تموز 1962 عن: "تطابق وجهات نظر تركيا وايران بصدد تقييم الوضع الدولي، وكانت المباحثات التركية – الايرانية ودية ومثمرة جداً"[2]. وهذا الموقف الإيراني –التركي بشأن رفع الصواريخ الأمريكية الموجهة نحو الاتحاد السوفيتي أكّد تطابق وجهات النظر والمواقف فيما بينهما بشأن السياسة الدولية في تلك المدة.

كما كان لزيارة الشاه تركيا في 29 تشرين الأول 1962 دور مهم في تبديد تخاوف تركيا من المذكرات المتبادلة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن أزمة الصواريخ السوفيتية في كوبا عام 1962 [3]، إذ انَّ المسؤولين الأتراك لم يولوها كثيراً من الأهمية نظراً لتاثير زيارة الشاه إلى تركيا في تلك الأثناء[1].

---

(1) وافق اعضاء حلف شمال الاطلسي في نهاية عام 1957على نشر صواريخ متوسطة المدى مزودة برؤوس نووية. وكانت حكومة مندريس الوحيدة التي أظهرت حماساً شديداً في نصب هذه الصواريخ على اراضيها. وايدت ذلك كل من بريطانيا وايطاليا. وعلى الرغم من الدعاية الصاخبة لموقف الاتحاد السوفيتي المعارض بشدة لهذه الفكرة، إلاّ انَّ تركيا مضت قدماً في نصب هذه الصواريخ نوع جوبيتر على اراضيها، إذ عقدت اتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة بهذا الشأن عام 1960، للتفاصيل؛ ينظر: رمضاني، المصدر السابق، ص342؛ احمد، العلاقات التركية– الامريكية، ص53.

(2) نقلاً عن: رمضاني، المصدر السابق، ص342.

(3) كشفت طائرات (U-2) التجسسية الأمريكية في 16 تشرين الأول 1962، قواعد للصواريخ السوفيتية في كوبا، وفي 22 تشرين الأول من العام نفسه جرى إعلام (43) دولة بما فيها الاتحاد السوفيتي بفرض الحصار على كوبا، وقال الرئيس الأمريكي كينيدي: **"إنَّ أي تعرض أو هجوم سوفيتي قد تتعرض له الولايات المتحدة من كوبا سوف يُعدُّ هجوماً سوفيتياً عليها وسيرد عليه بالمثل"**. إزاء هذا التطور في الأحداث، جاء الرد السوفيتي الرسمي من خلال المذكرات التي بعث بها خروشوف الى الرئيس كينيدي لتنهي الأزمة. ومما جاء في المذكرة الثانية التي بعث بها خروشوف الى كينيدي بتاريخ 27 تشرين الأول 1962، **"كوبا ليست قريبة من أمريكا بقدر قرب تركيا من الاتحاد السوفيتي، وتركيا لها حدود مشتركة طويلة مع الاتحاد السوفيتي، انتم تطالبوننا برفع أسلحتنا من كوبا ولا تطبقون الشيء نفسه عليكم بشأن أسلحتكم في تركيا، لذلك نقترح عليكم ما يلي: نرفع أسلحتنا من كوبا ونعلن ذلك مقابل رفع الأسلحة نفسها التابعة لكم والموجودة في تركيا"**. وبعد تبادل المذكرات وفي 29تشرين الأول 1962، بدأت المحادثات بين ممثلي الاتحاد

وعلى الرغم من العلاقات الجيدة بين تركيا وإيران خلال عقد الستينيات، إلاّ أنّه كانت هناك العديد من القضايا التي عكّرت العلاقات بين البلدين خلال هذه المدة المشار اليها.

استمر الشاه في التعبير عن عدم رضاه تجاه الحلف المركزي، على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومات التركية بعد عام 1963، ولا سيما حكومة سليمان ديميريل، التي سعت من أجل تعزيز علاقاتها مع الحكومة الإيرانية منذ تشكيلها عام 1965، ارضاءً للشاه[2].

لكنَّ الأحزاب اليسارية في تركيا والرأي العام أيضاً، ظلت قلقة بشكل كبير من توجهات الشاه الدكتاتورية، وكانت المقالات التي تنتقد نظام الشاه، والتي نشرتها مختلف الصحف التركية مصدر إزعاج شديد وعدم ارتياح للشاه[3]، وكان هناك قلق Yيراني بسبب الأعداد الكبيرة من الطلاب الإيرانيين المعارضين لنظام الشاه الموجودين في تركيا، والذين كانوا يتلقون مساعدة الأحزاب اليسارية التركية[4].

كانت الخلافات السياسية قد زادت من حدة الكراهية وتبادل الاتهامات في الصحافة التركية والإيرانية على حد سواء[5]. كما شكلت مسألة الأفيون وتجارته إحدى نقاط الخلاف بين تركيا وإيران، فعندما كانت تركيا تبيع الأفيون الطبي[6] تحت أشراف برنامج الأمم المتحدة[1]،

السوفيتي والولايات المتحدة وكوبا، والغى الاتحاد السوفيتي مواقع صواريخه وسحب أسلحته. وفي 31 تشرين الثاني 1962ألغي الحصار البحري الأمريكي على كوبا، وفي 7كانون الأول 1962 انتهت الأزمة الكوبية. للمزيد من التفاصيل عن الأزمة الكوبية، ينظر: ج. ب. دروزيل، التاريخ الدبلوماسي من 1957 إلى 1978، ترجمة: نور الدين حاطوم، دمشق، دار الفكر، 1987، ج2، ص ص30-38؛ هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة: مالك فاضل البديري، المملكة الأردنية الهاشمية، الأهلية للنشر والتوزيع، 1995، ص288؛ احمد، العلاقات التركية- الأمريكية، ص ص53-60.

(1) احمد، العلاقات التركية- الأمريكية، ص57.

(2) Abdullah Karakoc, Turkey's Relations with Iran and the United States: A Shift in Alignment?, M. A. Thesis Submitted to the Naval Postgraduate School, California, 2009, P. 43.

(3) Cetinsaya, Op. Cit. , P. 127 .

(4) Karakoc, Op. Cit. , P. 43 .

(5) Cetinsaya, Op. Cit. , P. 128 ; Karakoc, Op. Cit. , P. 44 .

(6) تعود جذور زراعة الأفيون في الأناضول التركية إلى مدة طويلة، وتحديداً الى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، إذ تطورت زراعة هذه المادة فيما بعد حتى أصبحت من المواد التجارية المهمة مع بداية القرن التاسع عشر، ولاسيما بعد تنافس السفن التجارية البريطانية والأمريكية على نقل هذه المادة إلى ميناء كانتون في

وبسعر (10) دولارات للكيلوغرام الواحد، بدأت إيران ببيع الأفيون بنصف السعر، وذلك محاولة منها لإجبار تركيا على إيقاف إنتاج الأفيون. إذ قدّرت السلطات الإيرانية أنّ هناك (400) ألف إيراني مدمن على الأفيون، فضلاً عن (10) آلاف مدمن على الهيروين في إيران، وإنّ أكثر من نصف المخدرات التي يستعملوها كانت تأتي بصورة غير شرعية من تركيا[2].

ومما تقدّم، نجد أنّ كلاً من تركيا وإيران كانتا تتعاونان فيما بينهما فقط عندما تتلاقى مصالحهما، ولكن محمد رضا شاه كان يحاول دائماً تجاوز تركيا في علاقاته مع الغرب، بما يحقق أهدافه في جعل إيران الدولة الأهم والأقوى في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثالث: القضية الكردية وأثرها في العلاقات التركية – الإيرانية

تُعدُّ القضية الكردية من أكثر القضايا تأثيراً في الشأن السياسي والعلاقات بين دول المنطقة، ولاسيما بين تركيا وإيران، إذ تُعدُّ من اشدها تعقيداً، فكانت تلقي بتأثيراتها على سياسات هذه الدول داخلياً في إطار تعاملها مع هذه القضية، وخارجياً في إطار سياساتها تجاه الدول الأخرى التي يتواجد فيها الأكراد، مثل العراق وسورية، ولاسيما إذا علمنا أنّ الأكراد أقلية عرقية كبيرة الحجم نسبياً، ويتواجدون في مناطق حدودية متلاصقة جغرافياً تمنحهم حرية

الصين، وغدت الأناضول العثمانية المصدر الأول في إنتاج هذه المادة. ثم ورثت الجمهورية التركية زراعة هذه المادة وأصبحت أحد مصادر دخلها القومي، وغدت أكثر من (100) ألف عائلة تركية تعتمد على زراعة الأفيون لكسب عيشها، وأكثر مزارعي هذه المادة يبيعون محاصيلهم في الأسواق المسموح بها، وقليل منهم يتعاملون مع المهربين في السوق السوداء. وقد بلغ إنتاج تركيا من الأفيون حوالي (119) طناً عام 1965، و (125) طناً عام 1968، و (128) طناً عام 1969. وتحتاج تركيا الى الأفيون لإنتاج مادتي المورفين والكودائين (مشتقات الأفيون) التي تستعمل طبياً وتباع في سوق الأدوية الطبية المنتشرة في كل انحاء العالم. للتفاصيل، ينظر: أحمد، العلاقات التركية – الأمريكية، ص ص196–197.

(1) عقدت اتفاقية الأمم المتحدة للسيطرة على العقاقير المخدرة في عام 1961،

(The United Nation Convention to Control on Narcotic Drugs)

والتي انضمت اليها تركيا ودخلت حيز التنفيذ في 13 كانون الأول 1964. وقد فرضت هذه الاتفاقية الدولية تعهدات صارمة على تركيا بعدّها أحد البلدان المنتجة للأفيون لمنع تحويل المخدرات بطرق غير قانونية، كما فرضت على تركيا التزامات أخرى. للتفاصيل، ينظر: المصدر نفسه، ص ص198–199.

(2) Bishku, Op. Cit. , P. 26.

الحركة عبر هذه الحدود بين الدول التي أشرنا إليها، والتواصل مع بعضهم بعض ثقافياً وإنسانياً في مواجهة التأثير والسيطرة التي تمارسها دولهم سياسياً ولغوياً وثقافياً[1].

1. القضية الكردية في تركيا:

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، كان الأكراد في حالة من التشتت والإحباط بسبب فشل جميع الحركات الكردية في تحقيق هدفها في التخلص من السيطرة العثمانية وانجاز استقلالها ووحدتها[2].

---

(1) للتفاصيل عن أصل الأكراد وإعدادهم ومواطنهم، ينظر:
C. I. A. , The Kurdish Minority Problem, ORE 71-48, 1948, PP. 1-17;
ف. ف. مينورسكي، الاكراد ملاحظات وانطباعات، ترجمة: معروف خزنه دار، بغداد، مطبعة النجوم، 1968، ص ص12-50؛ اسماعيل بيشكجي، تأملات حول هوية الكرد وكردستان، ترجمة: زهير عبد الملك، مجلة سردم العربي، س1، ع2، 2003، ص ص5-22؛ شذى فيصل رشو العبيدي، تركيا وقضايا المشرق العربي 1967- 1988، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2005، ص72؛ محمد امين زكي، خلاصة تأريخ الكرد وكردستان من اقدم العصور التاريخية حتى الان، ترجمة: محمد علي عوني، ط2، بغداد، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، 2005، ج1، ص ص66-70.

(2) إبراهيم الداقوقي، اكراد تركيا، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، 2003، ص152؛ قبل عام 1514، تعاقبت على أدارة القسم الأعظم من المنطقة المعروفة بأسم كردستان الأنظمة التي كانت تحكم ايران. وكانت هذه هي الحال منذ عهد البويهيين في القرن العاشر الميلادي، عندما كانت المنطقة تعرف بأسمها الحالي ورسمت حدودها الجغرافية في أطار الحدود المتغيرة للدولة. وفي عام 1514 فقدت الدولة الصفوية (1501-1722) حديثة التأسيس القسم الأعظم من أراضيها الكردية لجارتهاالقوية الدولة العثمانية في معركة جالديران، ويبقى هذا التقسيم الذي اقر في معاهدة زهاب عام 1639 ساريا حتى تفكك الدولة العثمانية في عام 1918. لقد عزز العثمانيون في تلك المدة النظام الإقطاعي السائد أصلاً في المناطق الكردية، مما أدّى الى قيام عدد من الإمارات الكردية منها(**إمارة سوران، وإمارة بهدينان، وإمارة بوتان، وإمارة هكاري، وامارة بتليس، وامارة بابان**). تأثر الأكراد كغيرهم من شعوب الدولة العثمانية، تدريجيا بالفكرة القومية، لذلك قاموا بعدد من الانتفاضات ذات الطابع القومي الواضح. وتعد حركة الشيخ عبيد الله النهري(1880- 1882)، اهم الحركات الكردية في القرن التاسع عشر، والتي كان شعارها (**تحرير كردستان تركيا وايران**)، وتشكيل دولة كردية تحت الوصاية العثمانية. للمزيد من التفاصيل، ينظر:
C. I. A. , National Foreign Assessment Center, The Kurdish Problem in Perspective, Secret, PA79- 10330D, 1979, p. 6;

وبعد الحرب العالمية الأولى جرت تطورات عديدة للنظم السياسية في المنطقة تطلع الأكراد من خلالها بأمل كبير، لتحقيق طموحاتهم بالاستقلال، ولاسيما بعد إعلان مبادئ الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون[1] (Woodrow Wilson) التي أكّدت على حق تقرير المصير للشعوب. وبعد نجاح الأتراك في تحرير أراضيهم المحتلة بعد الحرب[2]، جاءت معاهدة لوزان عام 1923 لتعترف بالدولة التركية الحديثة التي أعلنها مصطفى كمال، وأهملت الوعود التي أعطيت للأكراد[3]، وبذلك حصل مصطفى كمال على اعتراف دولي بحكومته وبدولته الجديدة، فسارع الى القيام بعدة إجراءات لتقوية وتطوير هذه الدولة، وبدأ بانتهاج سياسة تتريك البلاد وإلغاء كل الهويات الأخرى، ومنهم الأكراد الذين مُنعوا من التحدث بلغتهم أو إقامة شعائرهم

وصال نجيب عارف العزاوي، القضية الكردية في تركيا دراسة في التطور السياسي للقضية الكردية منذ بدايتها وحتى عام1993، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994، ص20؛ صلاح سالم زرنوقة، القومية الكردية المنشأ والعلاقة مع القوميات المجاورة، مجلة السياسة الدولية، س35، ع135، 1999، ص88؛ فالح عبد الجبار وهشام داود، الاثنية والدولة الأكراد في العراق وايران وتركيا، ترجمة: عبد الاله النعيمي، بغداد- بيروت، الفرات للنشر والتوزيع، 2006، ص78.

(1) وودرو ويلسون: (1856- 1924)، الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية، ترأس جامعة برنستون عام 1902، وأصبح حاكماً لولاية نيوجيرسي عن الحزب الديمقراطي عام 1910، ثم انتخب لرئاسة الولايات المتحدة عام 1912، واعيد انتخابه عام 1916. سعى لابقاء بلاده على الحياد في الحرب العالمية الأولى، لكنه عاد وأعلن الحرب عام 1917. أصدر نقاطه الأربع عشرة في مطلع عام 1918، لكي تكون أساساً للتسوية السلمية العادلة في أعقاب الحرب. ينظر: الكيالي وزهيري، المصدر السابق، ص583.

(2) عن موقف الأكراد من حرب الاستقلال التركية. ينظر: قادر سليم شمو، موقف الكورد من حرب الاستقلال التركية 1919- 1922، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2007، ص ص87-128.

(3) عثمان علي، حزب العمال الكردستاني ومستقبل المسألة الكردية في تركية، مجلة قراءات سياسية، ع 3(1)، 1993، ص48؛ خليل علي مراد، القضية الكردية في تركيا 1919 – 1925، في: خليل علي مراد وآخرون، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار، جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، 1995 ص7؛ خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص53؛ كانت معاهدة سيفرعام 1920، قد اعطت أملاً للأكراد بتحقيق طموحاتهم، إذ نصت المواد(62، و 63، و 64) في المعاهدة على تشكيل لجنة دولية تتولى الاشراف على اقامة منطقة كردية ذات حكم ذاتي برعاية عصبة الأمم في جنوب تركيا وشرق نهر الفرات. للتفاصيل، ينظر: اولسن، المصدر السابق، ص12.

الخاصة، أو ارتداء زيهم التقليدي، وبدأ منذ عام 1925 الصدام بين الأكراد والحكومة[1]، وأخذت القضية الكردية تشكّل هاجساً امنياً وسياسياً متصاعداً للحكومات التركية المتعاقبة، وأصبحت مصدر قلق دائم لها[2].

كان رد فعل الأكراد تجاه السياسة التركية هو محاولة مواجهة هذه الإجراءات والتمرد ضد الحكومة، فكانت انتفاضة الشيخ سعيد بيران عام 1925، هي الانطلاقة الأولى للحركة الكردية ضد الجمهورية التركية الحديثة[3]، وجاء ردها عنيفاً لإنهاء الانتفاضة التي أوضحت بما لا يقبل الشك سياسة الحكومة التركية بعدم اعترافها بأي مُكوّن قومي آخر في البلاد، وتأكيداً لذلك اصدر رئيس الوزراء عصمت اينونو بياناً في عام 1925جاء فيه: "نحن قوميون بصراحة والقومية عنصر تماسكنا والعناصر الأخرى لا تأثير لها أمام الأغلبية التركية، ويجب تتريك سكان هذا البلد بأي ثمن كان وسوف نبيد كل من يعارض الأتراك[4]، إلاّ أنّ الأكراد لم يصمتوا على هذا الوضع، فقاموا بالاستعداد هذه المرة، وتزودوا بالعتاد والعُدّة العسكرية المطلوبة، وتدربوا

---

(1) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998، ص72.

(2) تقرير من السفارة الأمريكية في انقرة الى وزير الخارجية الأمريكية في 10ايلول1979، في: سلسلة وثائق وكر الجاسوسية (41)، تدخلات أميركا في البلدان الإسلامية - تركيا، بيروت، منشورات الوكالة العالمية، 1991، ص138؛ خليل علي مراد، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على العلاقات مع العراق 1984-1999، في: قبيس سعيد عبد الفتاح وآخرون، العلاقات العراقية- التركية الواقع وافاق المستقبل، جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، 1999، ص1؛ أ. ف. اندرييف، المشكلة الكردية في العلاقات الدولية الإقليمية، في:مجموعة باحثين روس وعرب، العلاقات الدولية في الشرقين الأدنى والأوسط وسياسة روسيا على عتبة القرن الحادي والعشرين، ترجمة: دار المساعدة السورية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 2002، ص ص132- 133؛ محسن مراديان براورد استراتزيك تركية(سرزميني- دفاعي- اقتصادي- اجتماعي)، تهران، مؤسسة فرهنكي مطالعات وتحقيقات، 1385، ص73.

(3) مكدول، المصدر السابق، ص304؛ الداقوقي، اكراد تركيا، ص ص190- 191. وللمزيد من التفاصيل عن ثورة عام1925، ينظر: حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة 1991، القاهرة، مطبعة اطلس، 1992، ص ص 359-366؛ بله ج شيركوه، القضية الكردية ماضي الكرد وحاضرهم، ط2، اربيل، مطبعة اراس، 2011، ص25.

(4) نقلاً عن: محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 1997، ص95.

على الأسلحة تحت إمرة حركة الاستقلال[1] (خويبون)، وأطلقوا انتفاضتهم الثانية التي أطلق عليها انتفاضة (آغري داغ) عام 1930 التي تمّ إجهاضها [2]، وأعلن اينونو بعد القضاء على الانتفاضة قائلاً: "أنّ للأمة التركية وحدها الحق في المطالبة بالحقوق العرقية في هذا البلد وليس لأي عنصر آخر هذا الحق"[3]، إلاّ أنّ الإجراءات التركية لم تمنع الأكراد من مواصلة مقاومتهم للإجراءات الحكومية، فقاموا عام 1937 بانتفاضة (درسيم)، إلاّ أنّها فشلت هي الأخرى وأُعدم قادتها[4]، وغُيّر اسم منطقة درسيم الى تونجلي عقاباً لأهلها[5]، وألقى مصطفى كمال على أثر ذلك خطاباً قال فيه: "إنّي سعيد بأن أعلن أننا لم ولن نسمح بأي فرصة لخلق عراقيل تحول دون مضي أمتنا في تحقيق أعلى مستوى من المدنية والسعادة الذي تستحقه"[6].

لقد عكست الانتفاضات الكردية السابقة، موقف السلطات التركية منها، والسياسة الكمالية في إدارة الدولة التي اتخذت من الطابع الأمني والفكري وسيلة لتحقيق أهدافها في بيان ماهية القضية الكردية، التي عدّتها مشكلة (عصاة خارجين عن القانون)، لا بُدَّ من استعمال

---

(1) حركة الاستقلال: تمّ تشكيلها بعد فشل ثورة الشيخ سعيد بيران في ديار بكر وإلحاق الهزيمة بالحركة، مما كان له مردود سلبي على معنويات الشعب الكردي في كردستان تركيا. وقد دفعت هذه الهزيمة المثقفين الكرد للتفكير والمداولة فيما بينهم لجمع شملهم وتوحيد صفوفهم بغية الوقوف بوجه سياسة التتريك بحق شعبهم الكردي. وفي عام 1927 عقد مؤتمر للمثقفين الكرد في لبنان، حيث كان ايذانا بميلاد حركة قومية تمثل آمال وطموحات الشعب الكردي في تلك المرحلة. وقد حضر مؤتمر (خويبون) رؤوساء أربع منظمات كردية وهي: أ- منظمة تقدم كردستان ب- منظمة كردستان ت- منظمة الأمة الكردية ث- جمعية الاستقلال. وقد تمّ في هذا المؤتمر توحيد هذه المنظمات في حركة واحدة باسم حركة الاستقلال (خويبون). للمزيد من التفاصيل، ينظر: عبد الستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن 1908-1958، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1989، ص ص63- 84.

(2) حنا عزو بهنان، الحركة الكردية في تركيا 1927- 1938، في: مراد، القضية الكردية في تركيا وتاثيرها على دول الجوار، ص ص52- 69؛ ميخائيل م. جونتر، الأكراد ومستقبل تركيا، ترجمة: سعاد محمد إبراهيم خضر، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص 14.

(3) نقلاً عن: بهنان، الحركة الكردية في تركيا، ص59.

(4) مكدول، المصدر السابق، ص ص324- 328؛ عيسى، المصدر السابق، ص370.

(5) الداقوقي، أكراد تركيا، ص 205؛ خليل علي مراد، الموقف الإقليمي من الحركة الكردية المسلحة في تركيا 1984- 1998، مجلة دراسات إقليمية، س2، ع3، 2005، ص33.

(6) نقلاً عن: اولسن، المصدر السابق، ص28.

القوة لردعهم، وكذلك أتباع وسائل فكرية وعقائدية لإلغاء الحقوق الثقافية للأكراد، حتى وصل الأمر إلى منعهم من استعمال الاسماء الكردية[1].

وشهدت كردستان تركيا خلال الحرب العالمية الثانية مزيداً من التفاقم في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، فالعواقب اللاحقة لسياسة الحكومة التركية بعد القضاء على حركة عام 1937، تجلّت في شتى مجالات حياة الأكراد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد شجّعت ظروف الحرب العالمية الثانية ونشاط الحركة الكردية المسلحة في العراق[2] بزعامة الملا مصطفى البارزاني[3] الاكراد في تركيا على التحرّك ضد السلطات التركية بقيادة الشيخ

---

(1) الداقوقي، أكراد تركيا، ص ص203- 204؛ نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص ص96- 97؛ عزة عبد الرحمن الصاوي، المسألة الكردية من وجهة نظر المؤسسة العسكرية التركية، مجلة السياسة الدولية، س35، ع135، 1999، ص ص150- 151؛ محمد نلجي، أزمة الهوية في تركيا طرق جديدة للمعالجة، في: علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، بيروت، مطابع الدار العربية للعلوم، 2009، ص 98؛ سعد ناجي جواد، الأكراد في تركيا، في: مراد، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار، ص ص 96- 97.

(2) للمزيد من التفاصيل عن الحركة الكردية في العراق، ينظر: احمد السيد تركي، القضية الكردية في العراق، مجلة السياسة الدولية، س35، ع 135، 1999، ص ص117- 122؛ احمد تاج الدين، الأكراد تأريخ شعب وقضية وطن، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2001، ص ص127- 131؛ علي بابا خان، كورد العراق، ترجمة: نجاة حميد احمد، مجلة فه يلي، ع10، 2006، ص ص4-7؛ مصطفى درباش، المسألة الكردية، مجلة فه يلي، ع10، 2006، ص ص14- 15.

(3) الملا مصطفى البارزاني: هو ابن الشيخ محمد بن الشيخ عبد السلام البارزاني، من عائلة دينية معروفة، ولد عام 1903 في قرية بارزان التابعة لمحافظة اربيل، وفي عام 1919 قاد البارزاني مجموعة من المقاتلين وذهب الى السليمانية لغرض مؤازرة الشيخ محمود الحفيد، كما ذهب الى مدينة درسيم لغرض مساعدة الشيخ سعيد بيران في انتفاضته ضد الأتراك، قاد انتفاضات كردية عام 1931 الى عام 1946، وشارك في تأسيس جمهورية مهاباد سنة 1946، وفي عام 1946 أيضا أسس الحزب الديمقراطي الكردستاني، وفي عام 1947 وبعد سقوط جمهورية مهاباد سافر إلى الاتحاد السوفيتي وبقي حتى عام 1958، إذ رجع الى العراق بعد سقوط النظام الملكي، وفي عام 1961 أعلن حركته ضد حكومة بغداد، وفي عام 1970 اتفق مع الحكومة العراقية وأعلن عن بيان آذار في 11 آذار 1970، وفي عام 1975، أبرمت اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران وعلى أثرها بدأ القتال بين البارزاني والحكومة العراقية، وانسحب البارزاني الى ايران، توفي البارزاني في 1 آذار

سعيد بيروكي وذلك في عام 1943، وشهدت المنطقة الحدودية التركية – العراقية نشاطاً مسلحاً للحركة الكردية، ولكن سرعان ما تحركت القوات التركية، واستطاعت خلال أسبوعين القضاء على الحركة واعتقال قادتها[1].

وفيما عدا تحرُّك الشيخ سعيد بيروكي لم تقم الحركة الكردية في تركيا بنشاط ملحوظ خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، إلاّ أنها لم تكن بعيدة عن التطورات السياسية التي حدثت في كردستان إيران وكردستان العراق، إذ لم تتمكن السلطات التركية من عزل أكراد تركيا تم أمّا عن الأحداث التي جرت في الاجزاء الأخرى من كردستان، فقد كان لعدد من القوميين الأكراد في كردستان تركيا صلات بالتنظيمات السياسية الكردية، مثل جمعية انبعاث كردستان[2] في كردستان إيران، وجمعية الأمل في كردستان العراق[3].

وخلال السنوات العشر التي حكم فيها الحزب الديمقراطي تركيا، انضمّت تركيا الى حلف بغداد عام 1955، وعلى الرغم من أنّ الحلف الأخير كان يهدف الى الحد من التغلغل الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط، وتطويق الاتحاد السوفيتي في تلك المدة، إلاّ أنه أثار الأوساط الكردية التي وصفت الحلف بأنّه مُعادٍ للحركة الكردية، وأنّ المادة الأولى من الحلف التي نصت على: (التعاون والدفاع عن امن وسلامة الأطراف المتحالفة) موجهة أساساً لقمع الحركة الكردية في المنطقة، وقدموا الدليل على ذلك بأنّ هناك بروتوكول تركي – عراقي، تعهدت به كلا الدولتين على تنسيق جهودهما في محاربة (العناصر التخريبية) العاملة ضد سياسة البلدين[4].

1979. للتفاصيل، ينظر: فاضل البراك، مصطفى البارزاني الأسطورة والحقيقة، ط2، بغداد، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، 1989، ص ص91- 143.

(1) عيسى، المصدر السابق، ص ص 370- 371.

(2) جمعية انبعاث كردستان: تأسست هذه الجمعية في مدينة مهاباد عام 1942، وكان عدد الأعضاء المؤسسين للجمعية ما يقارب الـ (15) شخصا، وكانت عضوية هذه الجمعية متاحة لكل كردي، وبدأت تنتشر وتتوسع ويزداد عدد أعضائها على شكل خلايا سرية، ثم أصبحت للجمعية لجنة مركزية منتخبة وكان واضحا ان عبد الرحمن زبيحي ومحمد ياهو هم أبرز الأعضاء في القيادة. للمزيد من التفاصيل عن هذه الجمعية، ينظر: شريف، المصدر السابق، ص ص215- 233.

(3) الداقوقي، أكراد تركيا، ص209.

(4) العزاوي، القضية الكردية في تركيا، ص ص81- 82.

وبعد قيام ثورة 14 تموز 1958 في العراق، نشأت ظروف أكثر ملاءمة لأكراد العراق، إذ تمّ التأكيد على مبدأ الشراكة العربية – الكردية، مما أدّى إلى إشعال روح الحماس القومي لدى أكراد تركيا الذين بقي وضعهم كما كان سابقاً، فقامت مجموعة من المثقفين الأكراد بتنظيم حملات إعلامية تطالب بالتغيير والتقدم الاقتصادي في الشرق، وأصدرت صحيفة باسم (البلد المتقدم) عام 1958 باللغة التركية، ركّزت على مواضيع التخلف الاقتصادي والاجتماعي في كردستان تركيا[1]. وفي عام 1959 شنت حكومة الحزب الديمقراطي حملة اعتقالات واسعة النطاق، تمّ إلقاء القبض على ناشري الصحف الكردية والمثقفين الاكراد الذين بلغ عددهم (49) كردياً، وصفتهم الأجهزة الأمنية التركية باسم (Kurtculuk) أي العاملين من أجل القومية الكردية[2].

وبعد انقلاب 27 ايار 1960 في تركيا، والإطاحة بحكومة الحزب الديمقراطي وتشكيل لجنة الوحدة الوطنية، تمّ إعلان الأحكام العرفية في انقرة واستانبول، وحظر النشاط الحزبي بأشكاله كافة[3]، وأكّد قائد الانقلاب جمال كورسيل في تصريح لصحيفة (اسويجة) في 16 تشرين الأول 1960 قائلاً: "إذا لم يركن أتراك الجبال (أي الأكراد) المنحرفون، إلى الهدوء، فأنّ الجيش لن يتردد في قصف مدنهم وقراهم وتدميرها، وسيكون عندها حوض من الدماء يغرقون فيه هم وبلادهم"[4]. كما أعلنت لجنة الوحدة الوطنية (أنّ الأكراد والأتراك هم من عرق ودم واحد، وأنّ اللجنة تستعد لإصدار قانون يعاقب كل من يطلق تسمية الأكراد على سكان المناطق الشرقية)[5]. واتخذت لجنة الوحدة الوطنية إجراءات عدة تجاه القضية الكردية، هي[6]:

أ. قامت السلطات التركية الجديدة باعتقالات واسعة بين صفوف الأكراد، فقد جرى اعتقال (244) شخصية كردية بتهمة (التحضير لمؤامرة ضد أمن الدولة)، تمّ إرسالهم الى معسكرات الاعتقال في سيواس.

---

(1) الداقوقي، أكراد تركيا، ص216؛ العزاوي، القضية الكردية في تركيا، ص83.

(2) الداقوقي، أكراد تركيا، ص217.

(3) مكدول، المصدر السابق، ص608؛ الداقوقي، أكراد تركيا، ص ص221- 222.

(4) نقلاً عن: نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص97.

(5) وليد رضوان، العلاقات العربية – التركية، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006، ص178.

(6) العزاوي، القضية الكردية في تركيا، ص ص84- 87.

ب. اصدرت لجنة الوحدة الوطنية في 17 تشرين الأول 1960، فضلاً عن قانون الاستيطان رقم (2510)، القانون الجديد رقم (105)، الذي تمّ بموجبه تهجير العوائل الكردية من المناطق الشرقية الى مناطق متفرقة في أنحاء تركيا.

ت. وتنفيذا للقانون رقم (105) تمّ تهجير (55) شخصية كردية في كانون الأول 1961 من الولايات الشرقية الى الولايات الغربية في تركيا.

ث. التأكيد على عملية تتريك اسماء المدن والقرى الواقعة في الولايات الشرقية من تركيا، ففي 24 تشرين الأول 1961 توجّه جمال كورسيل الى الأكراد في مدينة ديار بكر وتحدث قائلاً: "لا وجود للأكراد، أنّ ما الجميع أتراك والذين يسعون الى الفصل بيننا، إنّما يبذرون بذور الفرقة والانفصال"[1].

ج. بدأ العمل بالدستور الجديد لتركيا في 9 تموز 1961، ولم يكن يختلف في شيء عن الدستور السابق في مجال السياسة القومية[2]، إذ لم يبين وجهة نظر المؤسسة السياسية التركية تجاه القضية الكردية وباقي الأقليات القومية فيها، وإنّما حصل العكس، إذ أكد على أنّ الدولة التركية بوطنها وشعبها وحدة تامة غير مجزأة، لغتها الرسمية التركية.

وقد أصبح واضحاً، بعد إعلان وتطبيق الدستور الجديد أنّ الحقوق القومية للأكراد لا يمكن أن تجد لها حيزا من التنفيذ في ظل السلطة القائمة، وأبدى الأكراد استياءهم من الإجراءات العسكرية التي نفذتها الحكومة التركية بعد الانقلاب. وبعد تطبيق القانون المذكور ظهرت في المناطق الكردية حركات من بين الأوساط الشعبية، أطلق عليها اسم (الأنصار)، وانتشرت على نطاق واسع في المناطق الكردية، ورفعت شعارات (نحن لسنا اتراكاً، نحن أكراد) و (على الحكومة التركية الاعتراف بحقوقنا القومية)، وقد بادر كورسيل الى استدعاء الجيش، وتمكّن من إخماد الحركة والقضاء عليها بسرعة[3].

---

(1) نقلاً عن: العزاوي، القضية الكردية في تركيا، ص80.

(2) ينظر الدستور التركي لعام 1961:

Constitution of The Turkish Republic, Translated for the Committee of National Unity by: Sadik Balkan, Ahmet E. Uysal and Kemal H. Karpat, Ankara, 1961, PP. 3-47.

(3) العزاوي، القضية الكردية في تركيا، ص86.

كان عقد الستينيات مضطرباً سياسياً بسبب التعبئة اليسارية في تركيا، وانضم الكثير من الأكراد الناشطين سياسياً الى اليسار التركي بحثاً عن حقوقهم القومية، وعلى أثر ذلك تأسست تنظيمات وأحزاب كردية كان في مقدمتها الحزب الديمقراطي الكردستاني[1] عام 1963[2]،وكان هدف الحزب هو الاعتراف بحقوق الأكراد وإقرار الثقافة واللغة الكردية في المناطق ذات الاغلبية الكردية [3]. وشكّل عام 1968 نقطة تحوّل في تأريخ القضية الكردية في تركيا، إذ بدأت فيها اجتماعات الشرق الجماهيرية التي نظمها الأكراد، وخطب فيها الخطباء لأول مرة باللغة الكردية [4].

وبسبب المناخ الديمقراطي الذي ساد تركيا في عام1961 من جهة، ونظام تعدد الأحزاب من جهة أخرى، أصبح للصوت الكردي أهميته في الانتخابات النيابية، فعندما جرت الانتخابات في 12 تشرين الأول 1969، فاز حزب العدالة بـ (46.6٪) من اصوات الناخبين، في حين فاز منافسه حزب الشعب الجمهوري اليساري بـ (27.4٪) من الأصوات، وبذلك حملت

---

(1) الحزب الديمقراطي الكردستاني التركي: جرت المحاولات الأولى لتأسيسه منذ عام 1956، ثم تأسس وبشكل سري في 11 تموز 1963 من قبل المحامي فائق بوجاك (نائب مدينة اورفة)، والذي انتخب اميناً عاماً للحزب وكذلك سعيد الجي (محاسب في ديار بكر) اللذين اعتمدوا في تنظيمهما على الأحزاب القومية الكردية في كل من العراق وسورية، وكان تأثير اكراد العراق واضحا في الشعار الذي رفعه الحزب (الحكم الذاتي الإداري والثقافي للشعب الكردي في كردستان تركيا ضمن اطار الجمهورية التركية). للمزيد من التفاصيل، ينظر: جواد، الأكراد في تركيا، ص99؛ الداقوقي، اكراد تركيا، ص231.

(2) العزاوي، القضية الكردية في تركيا، ص112؛ وتذكر بعض المصادر أن الحزب الديمقراطي الكردستاني- تركيا، تأسس عام 1965 بمنطقة سلوبي الواقعة قرب الحدود العراقية التركية، ينظر: عيسى، المصدر السابق، ص376؛ هنري باركي واخرون، القضية الكوردية في تركيا، ترجمة: هفال، اربيل، مطبعة مؤسسة ئاراس، 2007، ص27؛ وتأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران عام 1945، والحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق عام 1946، والحزب الديمقراطي الكردستاني في سورية عام 1957، والحزب الديمقراطي الكردستاني في لبنان عام 1960. ينظر: شريف، المصدر السابق، صفحات متفرقة؛ العزاوي، القضية الكردية في تركيا، ص123.

(3) جواد، الأكراد في تركيا، ص99؛ لي نورجي. مارتين، جهره جديد امنيت در خاورميانه، ترجمة: قدير نصري، تهران، انتشارات بزوهشكده مطالعات راهبردي، 1383، ص225.

(4) Azat Zana Gundogan, The Kurdish Political Mobilization In The 1960s: The Case of " The Eastern Meetings", M. A. Thesis Submitted to the Graduate School of Sciences of Middle East Technical University, 2005, P. 75.

هذه الانتخابات إلى البرلمان التركي (71) نائباً كردياً من مجموع (450) نائباً[1]. إنّ تلك المشاركة في الانتخابات وما حققه الأكراد من مكاسب في وصولهم إلى البرلمان التركي عدّته الحكومة تحقيقاً لأهداف الأكراد السياسية والثقافية.

لقد حققت الحركة الكردية تقدماً كبيراً في الوصول الى أهدافها لنيل الأكراد حقوقهم القومية، وإسماع صوتها على الصعيد السياسي والاجتماعي في تركيا، الأمر الذي أكّده حزب العمال التركي خلال المؤتمر الرابع للحزب الذي عقد للمدة29- 31 تشرين الاول 1970عندما تبنّت القيادة الجديدة للحزب قراراً بشأن القضية الكردية نصّ على (أنّ الأكراد شعب موجود في شرق تركيا)، وقد دفع هذا الاعتراف السياسي بالوجود الكردي في تركيا الحركة الكردية الى المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية التركية[2].

(1) وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، حلب، دار النهج للدراسات والنشر والتوزيع، 2008، ص194.

(2) Gundogan, Op. Cit , PP. 49- 56;

رضوان، موقف التيار الإسلامي، ص195.

2. القضية الكردية في إيران:

عانت إيران منذ أوائل القرن العشرين من حركة كردية مُسلّحة[1] ساهمت في تفاقم مشكلاتها الداخلية، فمع نهاية الحرب العالمية الأولى وتفكك الدولة العثمانية، التي جرى على أثرها تقسيم كردستان، بدأت الحركة القومية الكردية تعمل على تأكيد وجودها وهويتها القومية، واتخذت طابعاً مُنظّماً ومُسلّحاً بكردستان إيران في محطتها الأولى خلال المدة (1920- 1930)، قادها إسماعيل أغا شكاك[2] المعروف بسمكو ضد السلطات الأتراك مستغلا ضعف القوات الحكومية [3]، واستطاع سمكو السيطرة على المدن الكردية غرب بحيرة أورمية

---

(1) تختلف تجارب الاكراد والقبائل الكردية في إيران عنها في الدولة العثمانية، فالتحالف السياسي- العسكري الذي عقده العثمانيون مع الاكراد بعد عام 1514 كان مبعثه ردع الدولة الصفوية. فعلى أثر معركة جالديران اتبع السلطان سليم الاول (1512-1520) ازاء الاكراد سياسة تسامح اختلفت تماماً عن النهج الذي سلكه الشاه اسماعيل الصفوي(1501-1524)، إذ انّ الأخير زجّ في السجون زعماء الاكراد الذين جاءوا مؤكدين له ولاءهم، ولم يكتف بذلك بل نصب عليهم حكاماً اخريين. في حين أبدى السلطان العثماني سليم الاول قسطاً كبيراً من بعد النظر في تعامله مع الاكراد. ولم يشأ الصفويون ولا القاجار(1796-1925) من بعدهم تكرار مثل هذه التجربة، لذا قامت بتدمير الامارات الكردية الصغيرة واضعافها وترتب على ذلك ان اخضعت القبائل الكردية لسيطرة سياسية صارمة. وكان الغرض الرئيس من هذه السياسة ضمان ولاء القبائل الكردية في المناطق المتاخمة للحدود مع الدولة العثمانية سياسياً وعسكرياً والحيلولة دون قيام ائتلافات قبلية في كردستان الأتراك. للتفاصيل، ينظر: اولسن، المصدر السابق، ص33؛ سعد ناجي جواد، القضية الكردية وموقف العرب والايرانيين منها، في: عبد العزيز الدوري واخرون، العلاقات العربية- الإيرانية الاتجاهات الراهنة وافاق المستقبل، بحوث مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص550؛ منى احمد سلطان، تأريخ الاكراد في ايران، القاهرة، دار الاحمدي للنشر، 2008، ص ص 480-486.

(2) اسماعيل اغا شكاك: ولد عام 1859، عمل على توطيد علاقاته بالحركة القومية الكردية، وبعد وفاة والده تسلم زعامة عشيرة شكاك ثاني أكبر عشيرة كردية في كردستان إيران، اغتيل عام1930من قبل الحكومة الإيرانية. ينظر: عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، ط2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص25.

(3) مازن بلال، المسألة الكردية الوهم والحقيقة، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، 1993، ص163؛ ثناء فؤاد عبد الله، اكراد إيران بين الصراع الداخلي وصيغة التوازنات الاقليمية، مجلة السياسة الدولية، س35، ع 135، 1999، ص105.

والحصول على اعتراف حكومي بإدارة معظم مناطق كردستان إيران بشكل ذاتي، وفي عام 1922 أعلن سمكو من جانبه تأسيس دولة كردية وتمّ رفع العلم الكردي[1]، ولكن رضا شاه استطاع بقواته قمع الحركة، واضطر عندها سمكو الانسحاب نحو تركيا، وفي عام 1930 أعلن رضا شاه العفو عن قائد الحركة سمكو، وعندما عاد الى إيران أقدمت القوات الحكومية على اغتياله في تموز 1930، وبذلك طويت أوّل تجربة من تجارب الحركة الكردية الأتراك للمطالبة بالاستقلال، وتأسيس دولة كردية[2].

لم تنته ثورات الأكراد بمقتل سمكو، بل اندلعت في عام 1931 ثورة أخرى ضد حكومة الشاه في منطقة همدان، جنوب كردستان إيران، إلاّ أنّه سرعان ما تمّ القضاء عليها، ولم تشهد السنوات اللاحقة حركات مسلحة كردية في ظل سطوة رضا شاه وحكمه الدكتاتوري الذي امتد حتى عام 1941[3].

وبعد سقوط رضا شاه في أثناء الحرب العالمية الثانية، ومجيء ابنه محمد رضا عام 1941، استغل الاكراد الظروف الداخلية في إيران بسبب السيطرة البريطانية على جنوب ايران، وسيطرة السوفييت على المناطق الشمالية، وبسبب تلك الظروف سيطرت العشائر الكردية على المناطق الشمالية الغربية من إيران، وأحكمت سيطرتها على مقاليد الأمور هناك[4]، وقد حاولت الحكومة الإيرانية التعامل مع ذلك الوضع عسكرياً أكثر من مرة، لكنها لم تتمكن من حسم الامور لصالحها، وانتهى الأمر بتدخل بريطاني للوساطة بين الجانبين انتهى بتعيين حمه رشيد خان حاكماً على المنطقة الممتدة بين بانه وسردشت[5].

أمّا في المجال السياسي فقد اغتنم أكراد منطقة مهاباد ظروف الحرب العالمية الثانية فأسسوا في 16 أيلول 1942 أوّل منظمة سياسية كردية اطلقوا عليها اسم (جمعية انبعاث

(1) زرنوقة، المصدر السابق، ص92؛ عيسى، المصدر السابق، ص ص388- 389.

(2) لوقا زودو، المسألة الكردية والقوميات العنصرية في العراق، بيروت، 1969، ص84؛ عبد الله، المصدر السابق، ص105؛ زرنوقة، المصدر السابق، ص92.

(3) عيسى، المصدر السابق، ص392.

(4) البكاء، المصدر السابق، ص113، عيسى، المصدر السابق، ص ص395- 396.

(5) البكاء، المصدر السابق، ص114.

كردستان)، وهي ذات أهداف قومية بحتة، وقاد هذه المنظمة مثقفون أكراد تخرجوا من المعاهد المتوسطة في المدينة، وأصدرت الجمعية في أيار 1943 مجلة (الوطن)[1].

تمكّنت الجمعية في صيف عام 1943 من تأسيس تنظيماتها في معظم انحاء كردستان إيران، ولاسيما بعد أن حصلت على تأييد عدد من الملاكين ورؤساء العشائر، واستطاعت قيادة الجمعية اقناع الشخصية الكردية المعروفة قاضي محمد[2] بالانضمام اليها في اواخر عام 1944[3]، وكان انضمام قاضي محمد الى الجمعية قد وسّع من قاعدتها في كردستان بصورة ملحوظة، ولاسيما أنّ تلك التطورات جاءت بعد سقوط رضا شاه مباشرة. بدأ القاضي بالتجوال بين عشائر كردستان إيران، وجمع في أواخر كانون الأول 1941 عدداً كبيراً من رؤسائها في مهاباد في مؤتمر استمر لعدة ايام بذل خلالها جهوداً كبيرة لجمع شملهم وتوحيد كلمتهم، من أجل الخروج بجهود موحدة لتحقيق استقلال كردستان إيران[4].

وفي شهر آب 1945 تشكّل حزب جديد في إيران باسم (الحزب الديمقراطي الكردستاني)[5] وكان امتداداً شرعياً لجمعية انبعاث كردستان[6].

---

(1) احمد، دراسات في تاريخ ايران، ص ص257- 258؛ شريف، المصدر السابق، ص ص 216- 219؛ م. س. لازاريف، المسألة الكوردية 1923-1945النضال والإخفاق، ترجمة: عبدي حاجي، اربيل، مطبعة مؤسسة ئاراس، 2007، ص338.

(2) قاضي محمد: ولد في ايار 1900 في مدينة مهاباد، أنهى دراسته الأولية في إحدى المدارس الدينية في مهاباد. بدأ نشاطه السياسي في عام 1915، عندما انضمَّ الى صفوف المقاومين في مهاباد ضد القوات العثمانية، وبعد وفاة والده عام 1931 شغل منصب قاضي مدينة مهاباد، أسس الحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1945، وبعدها أصبح رئيساً لجمهورية كردستان عام 1946. للتفاصيل، ينظر: هوزان سليمان الدوسكي، جمهورية كوردستان دراسة تأريخية- سياسية، اربيل، دار سبيريز للطباعة والنشر، 2005، ص35.

(3) زرنوقة، المصدر السابق، ص92؛ البكاء، المصدر السابق، ص117.

(4) احمد، دراسات في تاريخ ايران، ص ص258- 259.

(5) الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني: عقد مؤتمره الأول في 25- 28 تشرين الأول 1945 في مدينة مهاباد. وكان تأسيس الحزب نقطة تحوُّل في تأريخ الشعب الكردي في كردستان ايران. وأكّد منهاج الحزب الذي اقرّه المؤتمر التأسيسي على تمتع الشعب الكردي في كردستان إيران بحكومة ذاتية تدير اموره الادارية وشؤونه القومية الأخرى، وقد انتخب المؤتمر الأول قاضي محمد رئيسا للحزب. للمزيد من التفاصيل، ينظر: شريف، المصدر السابق، ص ص234- 246.

(6) احمد، دراسات في تاريخ ايران، ص259.

أعلن في 22 كانون الثاني 1946 خلال اجتماع جماهيري كبير عُقد في مهاباد عن تأسيس (جمهورية كردستان الديمقراطية ذات الحكم الذاتي)[1] والتي عرفت باسم (جمهورية مهاباد)، وانتخب القاضي محمد رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني بالإجماع رئيساً للجمهورية[2]. وقد أكّد قاضي محمد، أنّ حركته لا تستهدف الانفصال، بل تهدف الى وضع نهاية لسياسة الشاه العنصرية تجاه أكراد إيران، وضمان الحكم الذاتي لهم[3].

لجأت حكومة الشاه الى إجراءات مختلفة من أجل القضاء على الحركة الكردية في مرحلتها الجديدة. وبالفعل دخل الجيش الإيراني الى مهاباد في 17 كانون الأول 1946، دون أية مقاومة مُسلّحة[4].

بعد القضاء على جمهورية مهاباد أضحت الحركة الكردية في إيران بين مدٍ وجزر، وفي الوقت نفسه لم يطرأ أي تغيير في سياسة الدولة تجاه الشعوب غير الفارسية في عهد محمد رضا شاه، وعلى الرغم من زيادة واردات النفط ظلت المنطقة الكردية تعاني من فقر مدقع، ومن وضع ثقافي وصحي واجتماعي مزرٍ[5].

أمّا موقف تركيا من قيام جمهورية مهاباد في شمال إيران، فقد اتسم بالحدّة والتوجس، وقد تجسّد ذلك في الاجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية، عندما حشدت الجيش الثاني المؤلف من (8) فرق عسكرية على الحدود التركية – الأتراك، واتخذت القوات التركية مدينة وآن الكردية مقراً لها[6]، وأرادت تركيا من هذا التحشيد تحقيق غايتين[7]:

---

(1) للمزيد من التفاصيل عن ظروف تأسيس جمهورية مهاباد والقضاء عليها، ينظر: نبيل زكي، الأكراد الأساطير والثورات والحروب، القاهرة، مطابع دار اخبار اليوم، 1991، ص ص 67-68؛ باسيل نيكتين، الكرد، منشورات مجلة 'ASO'، 1993، ص195؛ الدوسكي، المصدر السابق، ص ص81-175.

(2) عيسى، المصدر السابق، ص ص398- 399؛ محمد حرب، الأكراد في تركيا، مجلة السياسة الدولية، س35، ع135، 1999، ص125؛ مكدول، المصدر السابق، ص373.

(3) احمد، دراسات في تأريخ ايران، ص261.

(4) الدوسكي، المصدر السابق، ص 227.

(5) عيسى، المصدر السابق، ص 412؛ محمد صلاح محمود، اشكالية الكرد في السياسة الأتراك، مجلة دراسات اقليمية، س6، ع16، 2009، ص427.

(6) الدوسكي، المصدر السابق، ص160.

(7) المصدر نفسه، ص160.

أ. مجابهة حالة الطوارىء المحتمل وقوعها من قبل الجيش السوفيتي.

ب. منع أي اتصال يمكن أن يحدث بين اكراد تركيا وإيران.

وقد تلقت القوات التركية المرابطة على الحدود التركية – الإيرانية أوامر صارمة من مقر قيادتها بتنفيذ الاعدام رمياً بالرصاص دون أي محاكمة على كل كردي يجتاز الحدود ويدخل الأراضي التركية. ويبدو من هذا أنَّ الحكومة التركية كانت قلقة من تطور الحركة الكردية في كردستان ايران، فبعد تأسيس جمهورية مهاباد، صرّحَ رئيس الوزراء التركي سراج اوغلو قائلاً: "أنَّ الحركة الأخيرة لأكراد إيران هي حركة مذهبية وليست لها أهداف سياسية وقومية"[1]. كما حاولت الحكومة التركية التقليل من شأن جمهورية مهاباد ككيان سياسي قائم، وكثيراً ما كانت تشير الى أنَّ الجمهورية يطوّقها السوفيت من جميع الجهات، كما أنها في الوقت نفسه كانت تضخّم من حجم العلاقات بين جمهورية مهاباد والاتحاد السوفيتي، بهدف اثارة المخاوف لدى الدول الغربية للتدخل في الشؤون الايرانية ومساعدتها في القضاء على جمهورية مهاباد[2]. ونشرت صحيفة جمهوريت الرسمية في عددها الصادر في 5 شباط 1946، مقالاً أكّدت فيه التهديدات السوفيتية للمنطقة، ومما جاء فيه: "ان السياسة السوفيتية التي كشفت القناع عن وجهها في إيران، أصبحت تهدد تركيا... وأنّ احتلال القوات السوفيتية لشمال إيران، وتأسيس حكومة موالية لها، يُعدُّ خطراً حقيقياً يستهدف أمن تركيا"[3].

وظهر اتجاه جديد في سياسة إيران تجاه القضية الكردية، ركّز على محاولة احتوائها للتقليل من انعكاساتها الداخلية، وذلك بعد ثورة 1958 في العراق. ويؤشر كمال مظهر احمد رد الفعل القوي من جانب الحكومة الإيرانية قائلاً: "بلغ الرعب لدى الحكومة الإيرانية مبلغاً جعلها تتخذ إجراءات لم يسبق لها مثيل، فقامت الحكومة الإيرانية بإرسال فرق دعائية في سائر أنحاء كردستان، أعقبتها بتخصيص سبعة ملايين دولار لتعمير المنطقة، واشتدت فعاليات الدعاية الرسمية، وخصصت سبع موجات للإذاعة باللغة الكردية"[4].

---

(1) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص160.

(2) المصدر نفسه، ص ص 160–161.

(3) نقلاً عن: السبعاوي، العلاقات العراقية التركية، ص 138.

(4) نقلاً عن: احمد، دراسات في تأريخ ايران، ص ص264– 265.

لم يكن بوسع السياسة الجديدة التأثير على واقع الحركة الكردية في إيران، الأمر الذي انعكس في انتفاضة جديدة اندلعت في شتاء عام 1967، ولم تستطع السلطات الإيرانية القضاء عليها إلاّ بعد مرور(18) شهراً على قيامها [1].

وعلى الرغم من نجاح محمد رضا الشاه في القضاء على الثورات والانتفاضات الكردية عسكرياً فقد استمر الأكراد في مجابهة السلطة المركزية سياسياً وفكرياً بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني[2]. وقد علّق الزعيم الكردي عبد الرحمن قاسملو قائلاً: "ما لم يتم إسقاط نظام الشاه، سوف لن يكون هناك تقرير مصير او حرية إرادة للأكراد، وسوف لن تكون هناك ديمقراطية في إيران"[3].

3. القضية الكردية و اثرها في العلاقات التركية – الإيرانية:

لقد كانت القضية الكردية عاملاً رئيساً في تقارب الأتراك والإيرانيين، خلال المدة (1960–1970) تارة، وتعكير العلاقات بين البلدين تارة أخرى.

وقد ظهرت بوادر تعاون الحكومة التركية مع إيران والعراق في عام 1963 على وجه الخصوص، وكانت أنقرة أولى المحطات التي وضعت فيها الخطط الأولية لضرب الحركة الكردية المُسلّحة في كردستان العراق عام 1963[4]، إذ اجتمعت وفود من تركيا وإيران والعراق لوضع خطة مشتركة تساعد الحكومة العراقية في القضاء على الحركة الكردية في كردستان العراق، وقد حظيت تلك الإجراءات بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الغربية [5].

---

(1) عيسى، المصدر السابق، ص416.

(2) المصدر نفسه، ص 416.

(3) نقلاً عن: سعيد، المصدر السابق، ص165.

(4) قام الجيش العراقي بشن حملة عسكرية ضد الأكراد في 10 حزيران 1963، وقد اصدرت الحكومة العراقية بياناً جاء فيه: (**بيان الحكومة العراقية بقيام الحركات العسكرية اتهمت فيه مطالب البارزانيين بأنها تدور حول مطلب انفصالي. . . هدفه تهديد استقلال العراق ووحدته الوطنية، واعلنت أنها قررت المباشرة بتطهير المناطق الشمالية من البارزانيين. كما قرر البيان عد المناطق الشمالية كافة منطقة حركات فعلية وانذر البارزانيين بضرورة القاء السلاح خلال أربعة وعشرين ساعة من إذاعة هذا البيان**). ولكن الأكراد لم يلقوا السلاح، واستؤنفت المعارك بينهم وبين الجيش العراقي. ينظر: عيسى، المصدر السابق، ص207.

(5) ته لار علي أمين عزيز، موقف تركيا من القضية الكردية في العراق 1937–1975 دراسة تأريخية، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2009، ص233. وعن موقف الولايات المتحدة

أكّدت ذلك صحيفة الحقائق القاهرية، التي نشرت في عددها الصادر في 11 نيسان 1963، معلومات عن عقد عدد من الاجتماعات على مستوى ممثليات دول تركيا وإيران والعراق في بغداد، بهدف مناقشة الخطط العسكرية النهائية لضرب الحركة الكردية في المنطقة ومحاولة تحجيم دورها. ولم تغفل هذه الدول دور سورية في هذه الاتصالات، وذلك لتكثيف الجهود المشتركة وتطويق الحركة الكردية وعدم السماح بتكوين دولة كردية ومنع اتصالها بالاتحاد السوفيتي[1].

أبدت تركيا وايران قلقهما بشأن مجرى الأحداث[2]، لذا اتخذت تدابير عسكرية مشتركة للقضاء على الحركة التي كانت تطالب بالحكم الذاتي، إذ كان هذا المطلب يشكل خطراً على تركيا وإيران، لذا سارعتا إلى ارسال كتيبة مشاة ومجموعة من الطيارين للمشاركة في الحرب ضد الأكراد، ومعاونة الجيش العراقي الذي لم يستطع وحده السيطرة على الحركة الكردية المسلّحة عسكرياً، وظهر ذلك في برقية وزير الدفاع العراقي صالح مهدي عماش[3] الذي طلب من تركيا

الامريكية من القضية الكردية خلال هذه المدة، ينظر: وريا ره حماني، ميزووى به يوه نديبه كاني كورد وئه مريكا، هه ولير، 2012، ل ل100-163.

(1) عزيز، المصدر السابق، ص233.

(2) وهذا يتناقض مع وصف مسؤول إيراني رفيع المستوى في أيار 1963 للموقف الذي تمت بلورته في طهران بشأن الوضع الكردي في العراق، إذ تحدث قائلاً: "**إننا نتعامل مع التمرد الكردي في العراق كفرصة لا تعوض، وعلى الرغم من ذلك وبسبب الأقلية الكردية الإيرانية، وبسبب علاقتنا مع تركيا، لا نستطيع تأييدهم علناً فنحن لم نكن نرغب في أن يتطور التمرد، كي يصبح دولة كردية كبيرة**". وقال مسؤول إيراني آخر: "**نحن نرغب في استمرار لهيب التمرد الكردي في العراق، شريطة أن لا يتحول هذا اللهيب الى حريق كبير**". ينظر: شلومو نكديمون، الموساد في العراق ودول الجوار انهيار الآمال الاسرائيلية والكردية، ترجمة: بدر عقيلي، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1997، ص94.

(3) صالح مهدي عماش: ولد في بغداد عام 1925، أكمل دراسته الابتدائية والإعدادية فيها، ثم دخل الكلية العسكرية، انضم الى حزب البعث العربي الاشتراكي عام 1952، وانضمَّ الى تنظيم الضباط الأحرار عام 1956، شارك في ثورة14 تموز 1958، وعيِّن ضابط ركن في قيادة القوة الجوية، وبعد انقلاب 8 شباط 1963 عين وزيراً للدفاع، إلاّ أنّه لم يستمر طويلاً في منصبه، وشغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية بعد 17 تموز 1968، ومن ثم نائباً لرئيس الجمهورية(1970-1971)، ثم عين بعد ذلك سفيراً للعراق في موسكو، توفي في هلسنكي عام 1985. ينظر: حنا بطاطو، العراق، ترجمة: عفيف الرزاز، ط3، الكويت، منشورات دار القبس، 2003، الكتاب الثالث، ص283.

وإيران تقديم المساعدة اللوجستية من أجل السيطرة على المنطقة المتداخلة بين الدول الأربع المتجاورة [1].

وبشأن التنسيقات والتدابير المشتركة بين هذه الدول، ذكر تقرير حكومي أنه: "سبقت العمليات العسكرية في كردستان العراق مفاوضات سرية أجرتها الحكومة العراقية مع أنقرة وطهران، وهذا ما اكدته، برقية وزير الدفاع العراقي الموجّهة الى القطعات العسكرية، حذرتهم فيها بأنه سمح للطائرات التركية والإيرانية بالدخول الى الأجواء العراقية في مناطق سرسنك وعقرة لغرض استكشاف مراكز تجمع القوات الكردية، كما أكّدت البرقية أنّ ضابطين احدهما من الجيش التركي والآخر من الجيش الإيراني سيصلان الى العراق لإعداد خطط الهجوم المشتركة على المناطق الكردية ومراكز المقاتلين الأكراد، وقد وصل الضابطان ومعهما مرافقة فنية الى العراق، استقرت الأولى في الموصل، والثانية في كركوك لتأمين التعاون مع الجيش العراقي"[2].

بدأ الجيش العراقي بالعمليات العسكرية، وشملت كل مناطق كردستان، ومن جهتها كثفت السلطات التركية جهودها على الحدود العراقية، وكانت تراقب الاوضاع بحذر شديد، ولاسيما بعد اندلاع الحركة الكردية في كردستان تركيا في تموز عام 1963. لذا سارعت الحكومة التركية الى احتواء الموقف خوفاً من انتشار الحركة، وألقت القبض على المتقفضين عليها، وحكم على (25) من قادتهم بالإعدام بتهمة العمل على تشكيل دولة كردية مستقلة[3].

بدأت الحكومة التركية بالتخطيط لعملية مشتركة واسعة النطاق، ولاسيما بعد أن قدّمت الحكومة العراقية طلباً رسمياً الى المجلس الدائم لحلف المعاهدة المركزية للتصدي للحركة الكردية في العراق[4]، ففي أحد اجتماعات حزيران 1963 لأعضاء حلف المعاهدة المركزية بمدينة أزمير التركية، وضع مخطط لمشروع سري للتدخل في العراق عسكرياً، وسُمّيت تلك الخطة بـ (عملية

---

(1) عزيز، المصدر السابق، ص233.

(2) نقلاً عن: عزيز، المصدر السابق، ص237.

(3) احمد عبد الباقي احمد، الدور السياسي للقوميات في تركيا الأكراد دراسة حالة، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1989، ص113؛ مارتن فانْ بروينسن، الأغا والشيخ والدولة البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان، ترجمة: امجد حسين، اربيل، معهد الدراسات الإستراتيجية، 2007، ج1، ص77؛ عزيز، المصدر السابق، ص ص237-238.

(4) كردستان العراق تقاطعات الداخل والخارج، مجلة قضايا دولية، س7، ع351، 1996، ص13؛ عزيز، المصدر السابق، ص238.

دجلة)، تضمّنت زحف القوات التركية نحو مدينة الموصل، وزحف القوات الإيرانية نحو مدينة السليمانية واحتلالها، وذلك بموافقة الحكومة العراقية، وبالفعل تمّت المباشرة بتنفيذها خلال الأيام الأولى من بدء العمليات العسكرية في 10 حزيران 1963، إذ أغلقت كل من تركيا وإيران وسورية حدودها مع كردستان العراق بالتعاون مع الحكومة العراقية[1].

وقد أشارت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية (New York Times)، إلى الصراع القائم بين المعسكرين الغربي والشرقي في العراق، بشأن القضية الكردية، من حيث دعمها أو الوقوف ضدها، قائلة: "يمكن أن تكون الحرب الكردية من أجل الاستقلال، وتشكيل دولة كردية بمساندة ودعم من الاتحاد السوفيتي... أن يخلق المشاكل وعدم الارتياح لتركيا وايران، وهذه الدول تُعدُّ في الوقت الحاضر من أصدقائنا وحلفائنا"[2].

ولكن تمكّن وكلاء الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني من كشف تفاصيل هذه الخطة السرية، وقاموا بأعلام الاتحاد السوفيتي بتفاصيل (عملية دجلة)، والتي كشفت تورط تركيا وإيران وسورية بالشؤون الداخلية العراقية[3].

لقد اعتقد الاتحاد السوفيتي أنَّ ما يجري في العراق يهدد الأمن والسلام في الشرق الأوسط، لذلك أعلن بشكل ينمُّ عن التهديد، بأنه لن يقف مكتوف الأيدي إزاء ذلك، لذا تمَّ استدعاء السفير العراقي في موسكو من قبل وزير الخارجية السوفيتي أندريه غروميكو[4] (A. Gromyko) وسلّمه رسمياً مذكرة اعتراض واحتجاج الاتحاد السوفيتي بشأن الأحداث الأخيرة

---

(1) ميهفان محمد حسين البامرني، موقف الاتحاد السوفيتي من القضية الكوردية في العراق 1945-1968دراسة تأريخية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2006، ص143.

(2) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص144.

(3) Edgar O'Ballance, The Kurdish Struggle, 1920-1994, Great Britain, Antony Rowe Ltd, 1996, P. 71.

(4) اندريه غروميكو: سياسي ورجل دولة سوفيتي، ولد في روسيا البيضاء عام 1909، درس الاقتصاد والهندسة الزراعية، وانضم خلال دراسته الى الحزب الشيوعي، التحق عام 1939 بوزارة الخارجية السوفيتية، ثم عمل مستشاراً أوّل في سفارة الاتحاد السوفيتي في واشنطن، وفي عام 1956 أصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، عينه خروشوف وزيراً للخارجية في عام 1957، وفي عام 1958 أصبح رئيساً لمجلس السوفيت الأعلى، أي رئيساً للدولة. ينظر: جودت جلال كامل عبد اللطيف التكريتي، موقف الاتحاد السوفيتي من التطورات السياسية في العراق 1958-1968، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012، ص ص226-227.

التي تجري تجاه الشيوعيين في العراق والشعب الكردي في كردستان العراق. وشجب الاتحاد السوفيتي بشدة تدخل الدول الإقليمية في العمليات العسكرية ضد الأكراد، ففي 9 تموز 1963 نشرت الحكومة السوفيتية بياناً بشأن هذه المسألة، كان موجهاً الى الحكومات العراقية والتركية والإيرانية والسورية معاً، وكان بمثابة انذار من قبلها[1]، وجاء في هذا البيان: "ترى الحكومة السوفيتية أنه من الضروري توجيه أنظار الحكومة العراقية إلى الخطر الذي نشأ بسبب تدخل الدول الأخرى في الأحداث الجارية في شمال العراق... أنَّ تدخُّل الحكومات الأجنبية في الأحداث الجارية على الساحة العراقية لا يخص العراق فقط، وأنَّ انجرار قوى ودول أخرى إلى الصراع وإفساح المجال لقوى خارجية ذات ارتباطات بأحلاف سياسية وعسكرية عدوانية بالقرب من الحدود السوفيتية، أنَّ كل هذا يهدد أمن العديد من الدول بما فيها الاتحاد السوفيتي "[2].

ولذلك قامت الحكومة التركية، بشكل رسمي، في 10 تموز 1963، بإنكار أية نية لها في التدخل العسكري في شؤون العراق الداخلية، مما أدّى إلى إلغاء العملية، وكانت الحكومة الإيرانية تشاركها هذا الراي بعدم ادخال المنطقة في حرب تشترك فيها الدول الكبرى[3].

لم تتراجع تركيا وإيران عن مخططاتهما في القضاء على الحركة الكردية، ففي اجتماع آخر للدول الأعضاء في حلف المعاهدة المركزية، عُقد في مدينة أزمير في 10 كانون الأول 1963، وضعت خطة أخرى للتدخُّل العسكري في كردستان العراق عُرفت بـ (عملية النمر)، وطبقاً للخطة كان على الجيش العراقي أن يهاجم الأكراد ويطردهم الى الحدود التركية – الإيرانية، وهناك تقوم القوات الجوية التركية والإيرانية بقصفهم، وبهذا يتمُّ القضاء على الحركة الكردية[4].

---

(1) البامرني، المصدر السابق، ص152.

(2) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص153. للمزيد من التفاصيل، ينظر: اليكسي فاسلييف، روسيا في الشرقين الادنى والاوسط من الرسولية الى البراجماتية، ترجمة: المركز العربي للصحافة والنشر – موسكو، القاهرة، مكتبة مدبولي، د. ت، ص84؛ عثمان علي، الكورد في الوثائق البريطانية، اربيل، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2008، ص ص532-534.

(3) O'Ballance, Op. Cit. , P. 71.

(4) Ibid, P. 71;

عزيز، المصدر السابق، ص248.

ويعتقد عدد من الباحثين أنّ (عملية دجلة) و (عملية النمر) هما خطة عسكرية واحدة، وقد فشلت بسبب تهديد الاتحاد السوفيتي للدول التي شاركت في وضع الخطة[1]، وقد أدّى ذلك الى قيام حكومات تركيا وايران والعراق باتخاذ إجراءات صارمة، من أجل القضاء على التمرد الكردي في المنطقة، إذ قامت الحكومة التركية بمضاعفة جهودها من أجل منع تهريب الأسلحة عبر حدودها مع العراق لقوات البارزاني، ولكنها لم تنجح بذلك بشكل كامل[2].

ومن ناحية أخرى، فأنّ القضية الكردية كانت عاملاً أساسياً في تعكير العلاقات التركية- الإيرانية، وقد برز ذلك في عام 1965، إذ شعرت تركيا بقلق شديد تجاه الدعم الإيراني لأكراد العراق[3]، وكانت تركيا قد حذّرت الشاه مرات عدة من النتائج السلبية المحتملة لسياسته تجاه أكراد العراق، والتي قد تنعكس على تركيا وإيران، في الوقت الذي كانت فيه العلاقات العراقية

---

(1) المصدر نفسه، ص248.

(2) O'Ballance,Op. Cit. ,P. 71 .

(3) ان الأزمة التي اعترت العلاقات العراقية- الأتراك في 22 حزيران 1964، وتطلعات العراق للوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة التي تبناها الرئيس عبد السلام عارف، فضلاً عن مطالبة العراق بعدُ الاحواز عربية، الى جانب فشل مساعي الحكومة العراقية في محاولة التوصل الى حل للقضية الكردية من خلال البيان الصادر في 10 شباط 1964 من الرئيس عارف والملا مصطفى البارزاني، والذي دعا الى وقف القتال في شمال العراق، وعودة القتال مجدداً في نيسان 1965، كلها كانت عوامل دفعت الحكومة الإيرانية الى تغيير موقفها باتجاه التدخُّل في القضية الكردية في العراق، والذي جاء في بادئ الأمر من خلال دورها كحلقة وصل بين قادة المعارضة الكردية والسفارة الأمريكية في طهران، من أجل حصول الأكراد على الأسلحة الثقيلة من الولايات المتحدة الأمريكية. ثم أخذ التدخُّل الإيراني ينحو منحىً اخر من خلال الدعم المباشر الذي قدمته إيران الى المعارضة الكردية والمتمثل بالأسلحة، فضلاً عن أنّ الأراضي الإيرانية قد أصبحت ملاذاً آمناً للمعارضة الكردية، جراء الهجمات التي يتعرضون لها من القوات العراقية. للتفاصيل، ينظر: م. ع. ع، العراق، الملا مصطفى البارزاني، ع-1 / 1901؛

C. I. A, National Foreign Assessment Center, Op. Cit. , P. 8;

أسامة مخيمر، علاقة الأكراد بالولايات المتحدة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، س35، ع135، 1999، ص134؛ راضي داوي طاهر الخزاعي، العلاقات العراقية- الإيرانية 1963-1975 دراسة تأريخية سياسية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2007، ص ص56-57.

– التركية[1] آنذاك قد تحسنت بشكل كبير، وأنّ الذي دفع الى تطوّر العلاقات بين الطرفين بشكل إيجابي هو حاجة كل من العراق وإيران الى الوساطة التركية لحسم الخلافات الحدودية بينهما ولاسيما موضوع (شط العرب)[2].

كانت تركيا قلقة من المحاولات التي يقوم بها محمد رضا شاه لتقديم الدعم والمساندة لأكراد تركيا[3]، إذ ذكر تقرير سري: "أنّ السلطات الأتراك وبتوجيه من الشاه قامت بأرسال مبعوثين الى الأناضول التركية، وهي منطقة تواجد الأكراد في تركيا، وذلك من أجل تحريضهم ضد الحكومة التركية"[4]، وهذا يخدم أهداف الشاه في تعريض استقرار تركيا للاضطراب، ويضعف دورها الإقليمي، وبالتالي يؤدي الى تقوية وبروز الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط على حساب تركيا.

يتضح مما تقدم، أنّ مخاوف كلا البلدين من القضية الكردية خلال المدة (1960–1970)، كانت من العِظَم ما جعل الدولتين لا تريدان أن تتعرض مصالحهما الإستراتيجية للخطر، من خلال دعم الحركات الكردية، أو تحريض الأكراد على الثورة، حتى في عام 1965 حين بدا واضحاً أنّ إيران كانت تزوّد الملا مصطفى البارزاني بالأسلحة، وترسل المبعوثين الإيرانيين الى تركيا لإثارة الأكراد ضد الحكومة التركية، كانت إيران تلوذ بالإنكار دائماً، كما هو شائع ومعروف عنها في علاقاتها مع تركيا أو العراق، ولكن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها أنّ الحركة الكردية كانت تُستعمل ورقة ضغط في تحديد العلاقات مع الغرب ومصالحها الاستعمارية،

---

(1) عن طبيعة العلاقات العراقية– التركية خلال هذه المدة. ينظر: مهدية صالح حسن العبيدي، العلاقات العراقية– التركية من عام 1968 حتى عام 1980، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1986؛ عبد القادر عبد الرزاق احمد السامرائي، السياسة الخارجية التركية تجاه العراق 1958–1967، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2004.

(2) Emir Salim Yuksel, Turkish- Iranian Relations in the Post – Cold War Era: 1991-1996, M. A. Thesis Submitted to the Graduate School of Social Sciences of the Middle East Technical University, 1998,P. 45; Karakoc, Op. Cit. , P. 44 ; Cetinsaya, Op. Cit. , P. 128.

(3) Karakoc, Op, Cit. , P. 44.

(4) Quoted in: Cetinsaya, Op. Cit. , P. 128;

وهذا يخالف ما ذهب إليه روبرت اولسن الذي اكّد على أنه لم تقدم إيران أي دعم للحركات الكردية في تركيا منذ عام 1932وحتى قيام الثورة الأتراك عام 1979. ينظر: اولسن، المصدر السابق، ص42.

لذلك حين أقدم العراق بعد انقلاب شباط 1963 إلى توثيق علاقاته مع الأطراف العربية لتحقيق الوحدة الثلاثية مع مصر وسورية ـ علماً أنّ ذلك لم يَرُق للغرب ولدول الجوار، ولاسيما إيران وتركيا فأثيرت المشكلة الكردية فيه لدفعه إلى إعادة علاقاته مع الدول الغربية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فضلاً عن محاولة تحجيم علاقات العراق مع الاتحاد السوفيتي على المستويين السياسي والاقتصادي.

الفصل الثالث

العلاقات التركية ـ الإيرانية (1971ـ1979)

المبحث الأول : العلاقات التركية - الأيرانية بعد انقلاب عام 1971 في تركيا

1. انقلاب 12 آذار1971 في تركيا

منذ أواسط الستينيات من القرن الماضي، أصبحت المؤسسة العسكرية في تركيا ترى أنّ هنالك خطرين رئيسين يتربصان بتركيا هما: الشيوعية والفوضى، وقد أصدر رئيس اركان الجيش التركي الجنرال جمال تورال أمراً يلزم القوات المسلحة التركية قراءة كتاب عنوانه (Methods of Combating Communism)، أي طرق محاربة الشيوعية[1]، وفي عام 1967 قام الجنرال تورال بإشعار الجيش بوجوب استعدادهم لاتخاذ الاجراءات اللازمة ضد العناصر التي تهدد أمن البلاد[2]. ونتيجة لتلك الاجراءات، حدث اضطراب سياسي كبير، وانتقدت اجراءاته التي اتخذها بوصفها تهديداً لحرية التعبير والديمقراطية، لكن سليمان ديميريل ساند تورال[3]، وفي

---

(1) العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، ص105.

(2) أثارت الازمة القبرصية موجة من التوترات السياسية، ولاسيما بعد كشف مضمون الرسالة السرية التي وجهها الرئيس الأمريكي جونسون (Johnson) في 5 حزيران 1964 الى رئيس الوزراء عصمت اينونو، والتي تمنع تركيا من التدخل العسكري في قبرص، فقد قيل لاينونو أنّ الاسلحة التي جهزتها واشنطن لا يمكن أن تستعمل إلاّ بموافقتها، وأنّ الحلف لن يأتي لمساعدة تركيا (ضد الاتحاد السوفيتي اذا ما اتخذت تركيا خطوة تؤدي إلى تدخل الاتحاد السوفيتي في تركيا بدون رضا وتفهم حلفائها في حلف شمال الاطلسي بشكل تام). وعلى أثر ذلك ثارت المعارضة ضد الحكومة التركية متهمة اياها بالتخاذل والتبعية الاجنبية. للمزيد من التفاصيل، ينظر: وليد محمود احمد، المشكلة القبرصية وتأثيرها في العلاقات التركية ـ اليونانية (1960- 1974)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل، 1999، ص ص30- 45؛ أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص ص314-317؛ حسين حافظ وهيب العكيلي، العلاقات التركية- (الاسرائيلية) واثرها على الأمن القومي العربي للفترة من (1980-1996)، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2001، ص63.

(3) قامت حكومة ديميريل بتقديم مشروع قرار باسم(قانون حماية النظام الدستوري) الى المجلس الوطني التركي الكبير يتضمن اجراءات شديدة ضد الحركة الديمقراطية في البلاد، مما أثار انتقاداً شديداً من قبل الرأي العام

الوقت نفسه طالب المجلس الوطني التركي الكبير الحكومة بوضع حدٍّ للانتقادات التي كانت توجّه الى رئاسة القوات المُسلّحة والى الاجراءات الجديدة التي اتخذتها لمكافحة الفوضى، وقد دافع الجنرال تورال عن موقفه، إذ برر ذلك بأنَّ من واجب الجيش أن يقوم بايقاظ الأمة عندما يتطلب الأمر ذلك[1].

من أبرز الظواهر في السنوات الأخيرة من عقد الستينيات من القرن الماضي، شدة المعارضة التي أظهرها الشباب الأتراك، ففي أيار 1968 طالب عدد من طلبة الجامعات الحكومية بحل المشكلات الحالية واصلاح نظام التعليم العالي، واصلاح ملكية الاراضي، وطالبوا أيضاً بانهاء التحالف مع الغرب الذي كان حسب اعتقادهم يقيد حرية وطنهم، وقد تجسدت هذه المطالبات عندما أخذ الطلبة يتظاهرون ضد زيارة الأسطول السادس الأمريكي، أو غيرها من زيارات كبار المسؤولين الأمريكان لتركيا[2]. ولاسيما بعد تولي حزب العدالة[3] السلطة أثر فوزه في انتخابات تشرين الأول 1969، قدّم سليمان ديميريل برنامج حكومته للمجلس الوطني التركي الكبير، الذي أغفل فيه حلَّ المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلاد، مما أثار استياء الاحزاب السياسية المعارضة التي بدأت بتوجيه الاتهامات الى حكومة ديميريل[4].

التركي وهاجمه العديد من زعماء الاحزاب السياسية وعدُّوه اداة لتقييد الحريات في البلاد، مما دفع الحكومة الى سحبه. للمزيد من التفاصيل، ينظر: غفور، تأريخ تركيا المعاصر، ص57.

(1) العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، ص ص105-106.

(2) غفور، تاريخ تركيا المعاصر، ص59؛ العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، ص ص106-107.

(3) حزب العدالة: قام راغب كموش بالا، وهو جنرال متقاعد، بتأسيس حزب العدالة في 11 شباط 1961، الذي أجيز رسمياً من لجنة الوحدة الوطنية، وقد ضمَّ الحزب بين صفوفه معظم تنظيمات الحزب الديمقراطي المنحل، ومنها الفئات الدينية. عقد الحزب مؤتمره الأول في اواخر كانون الاول1961، إذ انتخبت الهيئة الادارية للحزب وحددت اهدافه في **(المحافظة على الوحدة القومية التركية في اطار نظام ديمقراطي، وضمان حرية الفرد بما يحقق السعادة للجميع)**. للمزيد من التفاصيل، ينظر:

Erkin Topkaya, Adalet Partisi Tuzugn Ve Adalet Partisi Porgram, Ankara, 1970, SS. 103-127;

فاضل كاظم حسين، الاحزاب السياسية في تركيا دراسة في اتجاهاتها ومواقفها من المشكلات التركية 1970-1980، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1988، ص57.

(4) بيفسنر، المصدر السابق، ص55؛ الطائي، المصدر السابق، ص107.

وأسهمت عمليات التفجير التي حصلت في المنشآت النفطية، وحوادث الاغتيال السياسي في دفع القيادة العامة للقوات المسلحة الى اصدار بيان، ذكر فيه اعتقال اثنين من الزعماء العسكريين بتهمة تحريض القوات المسلحة على القيام بانقلاب عسكري، مما يدلل على وجود تذمر في صفوف الجيش[1].

استمرت الفوضى في تركيا بدعم من اتحاد النقابات العمالية الثورية ومشاركة الطلاب في تلك الاضطرابات، ولا سيما في جامعات أنقرة واستانبول وأزمير وديار بكر[2]. وعلى أثر هذه الأحداث قُدِّمت مذكرة من محسن باتور قائد القوة الجوية وعضو لجنة الأمن الوطني إلى القادة العسكريين، ثم تبعها بمذكرة أخرى في24 تشرين الثاني1970 الى الرئيس جودت صوناي[3]، أشارت المذكرتان إلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لإنقاذ البلاد من الفوضى الشاملة[4]. والحقيقة أنَّ تلك المذكرات كانت تحثُّ المجلس العسكري للقيام بإجراءات سريعة للسيطرة على الأوضاع الداخلية في تركيا.

استمرت حالة القلق السياسي حتى أوائل عام 1971، وأصبحت الحركة الإسلامية في تركيا أكثر علانية، كما أنّ حزبها حزب النظام الوطني [5]، رفض مبادىء اتاتورك بشكل صريح أغاض القوات المسلحة[6]. مما دفع ممدوح طاغماق رئيس أركان الجيش الى دعوة المجلس العسكري الاعلى لعقد اجتماع استثنائي بشأن اقصاء ديميريل، وفي 12آذار 1971 تسلّم رئيس الجمهورية صوناي مذكرة مُوَقّعة من ممدوح طاغماق رئيس الأركان وفاروق كورلر قائد القوات

---

(1) العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، ص108.

(2) النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص ص202–203؛ الطائي، المصدر السابق، ص108.

(3) جودت صوناي: ولد في 10 شباط 1899 في مدينة طرابزون، احيل صوناي بصفته رئيساً لأركان الجيش على التقاعد، وانتخب عضواً في مجلس الشيوخ في آذار1966 تمهيداً لانتخابه لرئاسة الجمهورية. وفي28 آذار عام1966 انتخب صوناي رئيساً للجمهورية التركية خلفاً لجمال كورسيل. ينظر: النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص195؛ احمد ومراد، المصدر السابق، ص306.

(4) العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، ص109؛ الطائي، المصدر السابق، ص108.

(5) حزب النظام الوطني: أسس في كانون الثاني 1970 برئاسة نجم الدين اربكان، ولكن الحزب لم يستمر طويلاً، إذ حظر نشاطه بقرار من المحكمة الدستورية في 21 آيار 1971 بحجة مخالفته لمبدأ العلمانية واستغلال الدين. ينظر: حسين، المصدر السابق، ص77؛ الطائي، المصدر السابق، ص ص73–74. .

(6) أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص330.

البرية والجنرال محسن باتور قائد القوات الجوية والادميرال جلال ايكوكلو قائد القوة البحرية[1]، دعوا فيها الى إيجاد حكومة قوية وجديرة بالثقة، متهمين حكومة ديميريل بالعجز عن حل المشكلات التي واجهت تركيا، وعدم قدرتها على إجراء الاصلاحات التي نصّ عليها دستور عام 1961[2]، كما أنها جرّت البلاد إلى الانشقاق والفوضى والانحراف عن مبادىء اتاتورك، مما دفع حكومة ديميريل الى تقديم استقالتها في 12 آذار 1971[3].

لقد حمّلت مذكرة 12 آذار المجلس الوطني التركي الكبير والحكومة المسؤولية عن تأزم الاوضاع في تركيا، إذ تضمنت المذكرة ما يلي[4]:

أ. إنّ المجلس الوطني التركي الكبير والحكومة، بسبب التمادي في سياستهما وآرائهما واجراءاتهما قد دفعا البلد إلى الفوضى والصراع بين أفراد الشعب، وازدياد الاضطراب الاجتماعي والسياسي، مما أدّى إلى فقدان الأمل في الارتقاء إلى مستوى المدنية المعاصرة التي أكّد عليها اتاتورك، واخفقا في تحقيق الاصلاحات المنصوص عليها في الدستور، وعليه فانّ مستقبل الجمهورية التركية أصبح في خطر لامحالة فيه.

ب. عدم تقدير المجلس الوطني التركي الكبير خطورة الوضع وتقديم حلول ناجعة لإزالة القلق والاحباط، واقامة حكومة قوية تتمكن من السيطرة على الوضع المتأزم، وتطبيق القوانين الاصلاحية المنصوص عليها في الدستور.

ت. وعلى هذا الأساس، صممت القوات المسلّحة التركية على تولي ادارة الدولة وفق الصلاحيات المناطة بها، وبالقوانين القائمة لحماية وحفظ الجمهورية التركية.

---

(1) بيفستر، المصدر السابق، ص59؛

Zurcher, Op. Cit. , P. 258.

(2) للمزيد من التفاصيل عن الاصلاحات التي جاء بها دستور عام 1961، ينظر:النعيمي، النظام السياسي في تركيا، ص ص209-217؛

Zurcher, Op. Cit. , PP. 244-247.

(3) فنكل وسيرمان، المصدر السابق، ص83؛ الجميل، المصدر السابق، ص ص106-107. وقد تضمنت الاستقالة (**أنه من غير الممكن أن نوفق بين المذكرة والدستور والقانون- ونقلها حرفياً مع الدولة الشرعية- لذا فاني اقدم، مع الاحترام، استقالة الحكومة**). ينظر: العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، ص111.

(4) دانيلوف، الجيش في تركيا، ص142؛ العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، ص112.

لقد تمثلت مطالب المذكرة التي وجهها القادة العسكريون بـ (إعادة القانون والنظام ووضع نهاية للإرهاب، وأن تقوم الحكومة على الفور بتنفيذ الاصلاحات الواردة في الدستور)، ولم يكن في نية القادة تولي ادارة البلاد ووضع نهاية للديمقراطية الدستورية البرلمانية، بل كانت تهدف إلى ايجاد وضع مستقر يصلح للديمقراطية، ومنع الفوضى وتنفيذ الاصلاحات[1].

وعلى وفق تلك التصورات يمكن وصف انقلاب 12آذار 1971 بأنه محاولة اصلاح باتجاهين: الأول: اجراء الاصلاحات الديمقراطية. والثاني: الدفع باتجاه التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الضغط على الحكومة لتنفيذ الاصلاحات التي كانت جزءاً من البرنامج الحكومي وتأخر موعد تنفيذها[2].

وفي19 آذار1971 وجُهت الدعوة من رئيس الجمهورية صوناي الى نهاد ايريم[3] لتشكيل حكومة جديدة[4]، تعمل على اعادة القانون والنظام، وتعديل قانون الانتخابات والدستور، واعادة النظر في قانون الجامعات، فضلاً عن تحقيق الاصلاح الزراعي واعادة صياغة القانون العمالي[5].

جاء في برنامج وزارة ايريم فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ما يلي: "أنَّ سياستنا الخارجية واضحة، وإنَّ عضويتنا في حلف شمال الأطلسي لا تؤدي الى عداء الدول غير المنضمة لهذا الحلف... أنَّ تركيا ستصون علاقاتها مع جيرانها... أنَّ المعضلة الاساسية لسياستنا الخارجية

(1) الطائي، المصدر السابق، ص115. للمزيد من التفاصيل عن الاسباب التي ادت الى انقلاب 1971 (انقلاب المذكرة)، ينظر: احمد، صنع تركيا الحديثة، ص ص324-325؛

Zurcher, Op, Cit. , PP. 257- 258 .

(2) الطائي، المصدر السابق، ص116.

(3) نهاد ايريم: (1912– 1980)، سياسي تركي تولى رئاسة الوزراء مرتين عام 1971 و 1972 ترك عمله كأستاذ للقانون الدستوري في جامعة انقرة لصالح السياسة، انضم الى حزب الشعب الجمهوري عام 1946، وفي عام 1961 أنتخب من قبل الاحزاب الديمقراطية لزعامة الائتلاف بدلاً عن اينونو، وفي اذار 1971 حصل على دعم احزاب اليمين ولكن رغبته في خدمة النظام العسكري أيضاً كلفته حياته في 19 تموز 1980 عندما اغتالته مجموعة تطلق على نفسها اليسار الثوري. ينظر: النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص21؛ احمد، صنع تركيا الحديثة، ص335.

(4) Zurcher, Op, Cit. , P. 258.

(5) يفستر، المصدر السابق، ص61؛ الطائي، المصدر السابق، ص116.

هي المشكلة القبرصية، ونحن نعتقد اعتقاداً جازماً أنّ لنا الحق في الدفاع عن القبارصة الأتراك، وهذا الحق يتضمن في المعاهدات الدولية التي وقعتها تركيا مع الأطراف الأخرى"[1].

2.العلاقات التركية – الإيرانية بعد انقلاب عام 1971 في تركيا:

شهدت سبعينيات القرن الماضي متغيرات عديدة أسهمت في تطور العلاقات التركية-الإيرانية، إذ سلكت كل من أنقرة وطهران سياسات متقاربة في توجهاتهما الخارجية نحو الدول الغربية[2]، على الرغم من قلق تركيا من سياسات الشاه التوسعية العدوانية، وطموحاته في منطقة الخليج العربي[3]،إذ أبدت تركيا انزعاجها من الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى عام1971[4].

---

(1) نقلاً عن: النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص212.

(2) C. I. A, Iran International Position,No. 34-70,3 September 1979,P. 4;
سعيد، المصدر السابق، ص52؛
Lucinda Ruth de Boer, Analyzing Iran's Foreign Policy; The Prospects and Challenges of Sino- Iranian Relations, Amsterdam, 2009, P. 29.

(3) Karakoc, Op. Cit. , P. 44 .
للمزيد من التفاصيل عن سياسة إيران الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين، ينظر:
Virginia, 1971,PP. 26-47; Rouhollah K. Ramazani,Iran And The Persian Gulf,
إسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينيات، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1984، ص ص26-30؛ محمد جاسم التداوي، السياسة الأتراك ازاء الخليج العربي حتى الثمانينات، البصرة، مطبعة دار الحكمة، 1990، ص ص59-111.

(4) Karakoc, Op. Cit. , P. 44.
عشية الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي وقبل يومين من إعلان قيام الإتحاد بين الامارات العربية (الامارات السبعة)، قامت القوات العسكرية الأتراك في 30 تشرين الثاني 1971 باحتلال جزيرة أبو موسى، ثم قامت بعدها وفي اليوم نفسه باحتلال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وعلى ما يبدو أنّ الاحتلال الإيراني للجزر جاء بالاتفاق مع بريطانيا مقابل تخلّي إيران عن المطالبة بالبحرين. للمزيد من التفاصيل، ينظر: إبراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين 1914-1971، بغداد، مطبعة الاندلس، 1976، ص ص298-299؛ خالد بن محمد القاسمي، الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1997، ص ص102-122؛ جواد كاظم

وعلى ما يبدو انَّ هذا الموقف التركي من احتلال إيران للجزر العربية، جاء نتيجة للعلاقات الجيدة بين تركيا والبلدان العربية خلال هذه المدّة[1].

بعد الزيادة الهائلة في اسعار النفط عام1973، أصبح احتياج تركيا للتعاون الاقتصادي والسياسي مع الدول المنتجة للنفط أكثر إلحاحاً، إذ كانت تركيا بحاجة ماسة الى قروض بقيمة التكلفة المتزايدة للطاقة[2]، وعندما تقدمت تركيا بطلب بيعها النفط بأسعار رخيصة من إيران رفض الشاه المطلب التركي، مما أدّى الى استياء السياسيين الأتراك من الموقف الإيراني[3].

شهد عام1974 توقيع معاهدة اقتصادية بين تركيا وايران حدّدَ أمدها بخمس سنوات وكانت بالأصل بداية لعقد معاهدة دفاعية مشتركة بين البلدين [4]. وعندما التقى محمد رضا شاه

حطاب الشويلي، مبدأ نيكسون واثره في منطقة الخليج العربي1969- 1979، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2007، ص ص88-91.

(1) للمزيد من التفاصيل عن طبيعة العلاقات التركية- العربية خلال هذه المدة، ينظر: سحر صادق جابر، السياسة الخارجية التركية تجاه الوطن العربي 1958-1973، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2008؛ العبيدي، تركيا وقضايا المشرق العربي، ص ص29-46؛ لم تدرك تركيا خطأ سياستها الخارجية تجاه الدول العربية الا بعد قيام المشكلة القبرصية، التي كشفت عن عزلتها الدبلوماسية الخانقة، إذ اخفقت في الحصول على تأييد الدول العربية لموقفها من القضية القبرصية ما جعلها تصاب بخيبة أمل كبيرة عند عرض القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول 1965 إذ تقرر منع تدخل اية دولة في شؤون جمهورية قبرص، وقد صوتت ضد تركيا سبع واربعون دولة، وامتنعت عن التصويت احدى وخمسون دولة، في حين لم تحصل تركيا إلاّ على أربعة أصوات مؤيدة لها فقط، وهي (إيران والولايات المتحدة الامريكية وباكستان والبانيا). ينظر: السبعاوي، تركيا وقضايا المشرق العربي، ص261؛ Peceptions, Journal of Rauf R. Denktas, The Crux of the Cyprus Problem, International Affairs, Vol. IV, No. 3,1999, PP. 5-22.

(2) Karakoc, Op. Cit. , P. 44;
سعيد، المصدر السابق، ص52؛ حيدري، المصدر السابق، ص115.

(3) Cetinsaya, Op. Cit. , P. 13.

(4) Nilufer Narli, Cooperation or Competition in the Islamic World, Turkish-Iranian relations from the islamic revolution to the Gulf war and after, P. 5;
بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية بتاريخ15 حزيران 1993، ومتاح على الموقع:
www. ceri- sciencespo. com;
عقراوي، المصدر السابق، ص20.

بالرئيس التركي فخري كورتورك[1] في شهر تشرين الأول 1975 في أنقرة اتفقا على قيام تعاون اقتصادي وسياسي أكبر وأوسع عما كان عليه سابقاً[2]. علماً أنَّ الولايات المتحدة الامريكية كانت قد فرضت حظراً على تصدير الأسلحة الى تركيا في أعقاب غزوها لقبرص في تموز1974[3].

وفي مقابلة لشاه إيران محمد رضا مع وكالات الاخبار الامريكية في حزيران 1978 صرّحَ قائلاً: "شيء واحد يمكن للولايات المتحدة أن تقوم به من أجل مساعدة إيران وتحسين الامن في منطقة الشرق الاوسط، يمكن إزالة حظر الاسلحة ضد تركيا على الفور"[4]. وهذا ما يؤكد قوة العلاقات التركية الأتراك على الرغم من حدوث بعض الازمات التي كانت تتعرض لها تلك العلاقات.

نلحظ أنَّ لدى تركيا وايران دوافع وصراعات وتنافس بشأن مناطق النفوذ في مناطق الجوار الجغرافي، وعلى الرغم من وجود عناصر التوتر الكامنة في العلاقات التركية – الإيرانية، (الطموحات الاقليمية، التناقض العقائدي، الاكراد، الاصوليون)، إلاّ أنَّ الدولتين لم تعمدا الى تصعيد خلافاتهما الى درجة التصادم، وذلك لإدراكهما أنَّ نتائج التصادم ليست لصالحهما. فضلاً عن ذلك، هنالك مصالح مشتركة بين البلدين تستلزم الاتفاق المشترك والعمل على إيجاد

---

(1) فخري كورتورك: ولد عام 1903 في استانبول، تخرج في الاكاديمية البحرية التركية عام 1923، وتخرّج في كلية الحرب عام1933. في عام 1973 أصبح رئيساً للجمهورية التركية واستمر لغاية 6 نيسان1980، توفي في 12تشرين الأول 1987. ينظر: تدخلات اميركا في البلدان الإسلامية – تركيا، ص ص20-24؛ الطائي، المصدر السابق، ص ص 120-121.

(2) Narli, Op. Cit. , P. 5.

(3) وقع الغزو التركي لجزيرة قبرص بعد الانقلاب العسكري الذي اطاح بالرئيس القبرصي مكاريوس في 15تموز 1974. وقد بدأت محاولات الكونغرس الأمريكي لفرض حظر الاسلحة على تركيا منذ 24 أيلول1974، وقد تكررت هذه المحاولات مرات عديدة، إلاّ أنّها ردت من قبل الرئيس الأمريكي جيرالد فورد، إلى أن انتهت بقرار توصل اليه الكونغرس في 5 شباط 1975، وعد نافذ المفعول منذ ذلك التاريخ. ينظر: النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، ص ص252-273؛ لقمان عمر محمود أحمد، العلاقات التركية – الامريكية 1975- 1991 دراسة تأريخية، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2004، ص ص34-49.

(4) Quoted in: Narli, Op. Cit. , P. 6.

توازن ثنائي بينهما إلاّ أنّه لا يصل الى درجة التفاهم السياسي المشترك[1]، فكلا البلدين يسعيان لتحقيق اهدافهما من خلال التنافس في الحصول على دور اقليمي مناسب له ثقله ويتلاءم مع ادراكهما بأنّ معطيات السبعينيات أتت بمتغيرات أمنية وسياسية واستراتيجية واقتصادية لا يمكن اغفالها وتجاهل نتائجها، حتى وإن بدت غير واضحة وأكيدة المعالم، ولهذا فكلتا الدولتين تحاولان الحفاظ على علاقات، (سلمية)، ولا سيما تركيا التي تسعى لاحتواء السياسات الأتراك، ويصدق ذلك الرأي القائل (أنّ تركيا تعمل على نزع فتيل الازمات مع إيران لأنها الجارة الوحيدة التي لم تدخل في صراع مُسلّح معها في التاريخ المعاصر) [2].

أنّ هذا التوجّه التركي في العلاقة مع إيران تحكمه دوافع عدة منها مصالح تركيا الاقتصادية مع إيران أولاً، وضغط الدول الغربية على الدولتين لتنسيق المواقف والعمل معاً لمنع التغلغل السوفيتي في المنطقة ثانياً.

---

(1) فيليب روبنس، تركيا والشرق الاوسط، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، قبرص، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث، 1993، ص ص25-29؛

Betul Dicle, Factors Driving Turkish Foreign Policy, M. A. Thesis Submitted to the Graduate Faculty of Louisiana State University, 2008, P. 40.

(2) Bulent Aras, Turkish Foreign Policy Towards Iran: Ideology and Foreign Policy in Flux, Journal of Third World Studies, Vol. XV111, No. 1, 2001, P. 106;

وصال نجيب عارف العزاوي، العلاقات التركية– الإيرانية – العراقية– السورية هل من جدوى للتعاون؟، مجلة دراسات استراتيجية، ع34، 2002، ص17.

المبحث الثاني: بروز التيار الإسلامي في تركيا، وأثره في العلاقات مع إيران

حظي الإسلام بأهمية خاصة في تركيا، وذلك لانتشاره وشموله أعداداً كبيرة من السكان[1]، فهو قوة اجتماعية وسياسية كبيرة، وعلى الرغم من ذلك فانّ الدولة التركية الحديثة [2] بدأت تنتهج سياسة مغايرة عن التوجّه الاسلامي، إذ أنّ الإتجاه العلماني كان جزءاً مهماً في برنامج اتاتورك الاصلاحي[3].

وقد تمّ تحقيق العلمانية من خلال سلسلة من الخطوات الحاسمة التي اتخذت لإبعاد الإسلام عن القيام بدوره بصفته الدين الرسمي للدولة قبل إلغاء السلطنة والخلافة من أجل تقليل تأثيره على عموم الأتراك[4].

---

(1) تبلغ نسبة المسلمين في تركيا (99٪) من عدد السكان البالغ (52,600,000) مليون نسمة، حسب احصاء عام1987. ينظر: نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، ص55. وللتفاصيل عن اعداد الاقليات الدينية في تركيا، ينظر: حمزة والجبوري، المصدر السابق، ص ص143-146.

(2) احمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا، عمان، دار البشير، 1993، ص7؛ حاول مصطفى كمال إبراز أهمية الإسلام في صراعه من أجل الاستقلال، لأنه كان مدركاً أنّ الخليفة في استانبول بإمكانه استخدام الاسلام كسلاح ضده. للتفاصيل، ينظر: احمد السعيد سليمان، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة، القاهرة، دار المعرفة، د. ت، ص53؛

Thomas W. Smith, Between Allah and Ataturk: Liberal Islam in Turkey, The International Journal of Human Rights, Vol. 9, No. 3, 2005, P. 307.

(3) رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام، ص ص 40-41؛

Cemal karakas, Turkey: Islam and Laicism Between the Interests of State, Politics and Society, Frankfurt, Peace Research Institute, 2007, P. 5.

(4) قام مصطفى كمال بإلغاء السلطنة عام 1923، والخلافة في عام 1924، وكانت النتيجة تبني قانون توحيد التعليم، ومنع ارتداء الحجاب عام1925، والأخذ بالقوانين الغربية محل القوانين الإسلامية عام1926، وتبديل الابجدية العربية بأبجدية لاتينية عام1928، وتغيير يوم العطلة الاسبوعية من الجمعة إلى يوم الأحد منذ عام1935، ومنح المرأة حق المساواة مع الرجل في عام1934. وقد عدل الدستور التركي (7) مرات خلال ست وثلاثين سنة. وأهم التعديلات التي أدخلت على دستور عام1924 أنّ المادة الثانية منه تؤكد أنّ الإسلام هو دين الدولة الرسمي، ووفق التعديل الثالث في عام1937، فانّ المادة اصبحت تقرأ بالشكل التالي: (**انّ الدولة التركية هي دولة جمهورية وقومية ودولية وعلمانية واصلاحية**). للمزيد من التفاصيل،

تأسس حزب النظام الوطني في 26 كانون الثاني 1970، وقد قام على تأسيسه عارف يونس آمرة، واصبح سكرتيراً ع امّا له، بينما كان الزعيم الحقيقي له نجم الدين أربكان[1] المعروف باتجاهه الإسلامي[2]. تشكّلت القاعدة الاجتماعية للحزب بصورة رئيسة من صغار التجار والحرفيين ومن رجال الدين[3]، وبعد أن شعر الحزب بضرورة التوسع في العمل السياسي ضد رجال الأعمال الكبار الموجودين في استانبول وأزمير، لذلك نشط الحزب بنشر افكاره في انحاء كثيرة من الأناضول من خلال الجولات التي كان يقوم بها اربكان ورفاقه في

ينظر: النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، ص ص18-19؛ سليمان المدني، تركيا اليهودية، دار الانوار، 1998، ص ص179-181؛ ادريس بووانو، معادلات خفية في الصراع بين التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا، مجلة المستقبل العربي، س26، ع299، 2004، ص68؛ وترى العبيدي (ان الاحداث التي شهدتها تركيا خلال المدة 1922-1928، ليس لها مثيل في العالم بأسره، فقد عملوا على وقف النشاط الديني تماماً، ثم وقف العمل بالشريعة، واستخدموا كل الوسائل لفرض وجهة نظرهم. . . وكانت كلمات اتاتورك ((وداعاً أيها الشرق))، تعبيراً عن الاستبدال الكامل للانتماء الشرقي الديني بانتماء غربي علماني). ينظر: مهدية صالح حسن العبيدي، الحركات الاسلامية في تركيا، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998، ص129؛

Ciham Tugal, Islamism in Turkey: beyond instrument and meaning, Economy and Society, Vol. 31, No,1, 2002, P. 85.

(1) نجم الدين اربكان: ولد في مدينة قونيا عام 1926، درس الهندسة في المعاهد والجامعات التركية، ثم اكمل دراسته العليا في المانيا الغربية وحصل على شهادة الدكتوراه منها عام 1965، شارك في الائتلافات الوزارية بعد تأسيسه حزب السلامة الوطني عام 1972، واصبح نائباً لرئيس الوزراء في الحكومات التي تشكلت في الاعوام (1974، و 1975، و 1977)، وبعد انقلاب ايلول 1980 اعتقل واحيل الى المحكمة ثم افرج عنه فيما بعد. ينظر: يوسف ابراهيم الجهماني، حزب الرفاه نجم الدين اربكان الاسلام السياسي الجديد الرهان على السلطة، دمشق، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص8؛ منال محمد صالح محمد الحمداني، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية 1969- 1997، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2008.

(2) Pinar Tank, Political Islam in Turkey: A State of Controlled Secularity, Turkish Studies, Vol. 6, No. 1, 2005, P. 7;

العبيدي، الحركة الإسلامية في تركيا، ص143.

(3) النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، ص126.

أنحاء البلاد لشرح مبادئ الحزب[1]، وأكّد الحزب بأفكاره على مجموعة من النقاط، كان أهمها[2]:

1. جميع المؤسسات المهمة في تركيا بأيدي غير وطنية، والأمر الطبيعي والواجب القومي يقضي بأن تعود هذه المؤسسات الى أصحابها.
2. عاش الناس أربعين ع أمّا والقوى الخارجية المؤثرة تحاول ابعادهم عن محورهم الحقيقي الى محور غريب، فوقع الناس في ضيق شديد، ولا بُدَّ من ارجاع الناس الى طبيعتهم ومحورهم الاصيل (فطرة الله) حتى يستقيم أمرهم ويتخلصوا من عقدتهم.
3. في الوقت الذي تمنع الدولة فيه توزيع الكتب على المعاهد الإسلامية العالية، وتحاول اغلاق معاهد الأئمة والخطباء ومدارس تعليم القرآن، وانفاق الملايين على المسارح، وفي الوقت الذي تعترض الدولة على الطالبات اللواتي يضعن الحجاب على رؤوسهن، تدرس كتب اللاهوت في كل مكان دونما رقابة أو ضجة. وهذا يعني أنَّ حزب النظام الوطني أكّد العودة إلى الإسلام الحقيقي.

أمّا عن دور الحزب في الحياة السياسية، فإنّه لم يشترك بأي ممارسة سياسية، إذ تمَّ حله في 21 آيار 1971 في أعقاب الإنقلاب العسكري الثاني عام1971 بقرار من المحكمة الدستورية [3]، ومن التهم التي وجهت للحزب نشاطاته اللاعلمانية واستغلال الدين لأغراض سياسية، وتبنيه اهدافاً دينية لتعبئة وتنظيم الجماهير ضد التحولات الاقتصادية، فضلاً عن دعوته الى الوقوف ضد دخول تركيا الى السوق الأوربية المشتركة، بل على العكس من ذلك دعا الحزب الى تطوير العلاقة بين تركيا والبلدان العربية والاسلامية[4].

---

(1) افراح ناثر جاسم حمدون، الحركة الاسلامية في تركيا المعاصرة 1980- 2002، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2008، ص30.

(2) طارق عبد الجليل السيد، الحركات الاسلامية الحديثة في تركيا دراسة في الفكر والممارسة، القاهرة، جواد الشرق للنشر والتوزيع، 2001، ص90؛ النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، ص ص126-127.

(3) Ihsan D. Dagi, Transformation of Islamic political Identity in Turkey: Rethinking the West and Westernization, Turkish Studies, Vol. 6, No. 1, 2005, P. 4.

(4) M. Hakan Yavuz, Is There a Turkish Islam? The Emergence of Convergence and Consensus, Journal of Muslim Minority Affairs,Vol. 24, No. 2,2004, P. 223;

يتضح مما تقدم، أنّه خلال أكثر من عقدين من تطبيق التعددية الحزبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى انقلاب آذار1971، لم يظهر على الساحة السياسية التركية أي تنظيم أو حزب سياسي اسلامي بشكل رسمي، على الرغم من انتعاش المد الإسلامي في تركيا بالقياس الى المرحلة السابقة التي سادت فيها التوجهات العلمانية على المستويين الشعبي والرسمي، كما برزت عدة معطيات، كان أبرزها قوة التيار الاسلامي على المستوى الشعبي التركي واستقرار تأثير الريف التركي في السياسات الانتخابية للأحزاب السياسية.

شكّل عقد السبعينيات، على أثر عودة الحياة السياسية بعد انقلاب عام1971، نقطة تحوّل جوهرية، ليس بالنسبة للمظاهر التنظيمية السياسية للتيار الإسلامي فحسب، وإنّما على مدى مشاركته في الصيرورة السياسية للنظام السياسي التركي[1].

يُعدُّ حزب السلامة الوطني أو كما يسميه البعض حزب الإنقاذ الوطني من أهم المظاهر في تطور الاتجاه السياسي للتيار الإسلامي في تركيا خلال المدة (1972-1980)[2].

وبناءً على تلك التطورات تأسس حزب السلامة الوطني في 11 تشرين الأول 1972، بعد طلب تقدم به سليمان عارف آمرة السكرتير العام السابق لحزب النظام الوطني المنحل، لذلك يمكن عَدّه الوريث الشرعي لحزب النظام الوطني[3].

بدأ الحزب نشاطه السياسي بعقد مؤتمره الأول في مطلع عام1973، إذ تمّ في هذا المؤتمر إعادة انتخاب سليمان عارف آمرة لرئاسة الحزب، وبقي اربكان خارج صفوف الحزب خوفاً من قيام السلطات التركية بأغلاق الحزب أو وقف نشاطه، كما تمّ في هذا المؤتمر اقرار السياسة العامة للحزب وتثبيت نظامه الداخلي[4].

العبيدي، الحركة الإسلامية في تركيا، ص145.

(1) طلال يونس الجليلي، التيار الاسلامي في الحياة السياسية التركية 1945- 1983، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 1999، ص113.

(2)Birol Akgun, Twins or Enemies; Comparing Nationalist and Islamist Traditions in Turkish Politics, Middle East Review of International Affairs,Vol. 6, No. 1, 2002, P. 4.

(3) العبيدي، الحركة الإسلامية في تركيا، ص146؛ السيد، المصدر السابق، ص98.

(4) حسين، المصدر السابق، ص64.

وفي ايار1973 انضمَّ اربكان واثنان من نواب البرلمان الى الحزب بصورة رسمية، وقد جاء انضمامهم الى الحزب بعد أن استقر الوضع الداخلي في تركيا نسبياً، وشعور الحزب بعدم الخوف من قيام السلطات التركية بحظر نشاطاته، الى جانب أنّ الانتخابات العامة أصبحت على الأبواب[1].

شارك حزب السلامة الوطني في انتخابات تشرين الأول1973، وهي أوّل انتخابات عامة يشارك فيها، واستطاع أن يحقق نجاحاً كبيراً فقد حصل على (48) مقعداً أي بنسبة (11.8٪) من مجموع أصوات الناخبين[2]، وكانت النتائج الانتخابية هذه قد جعلت حزب السلامة الوطني ثالث قوة سياسية في تركيا بعد حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة، ونتيجة لذلك لم يَعُد الحزب يخشى الحظر الدستوري، عندها تقدّم نجم الدين اربكان الى الواجهة لقيادة عمل الحزب فأصبح زعيماً له في21 تشرين الأول1973[3].

لقد كشفت نتائج الانتخابات عن قوة تأثير التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية، ولاسيما بالنسبة لحزب حديث التكوين بالقياس الى الحزبين التقليديين الشعب الجمهوري والعدالة[4]، كما أنَّ الكثير من المراقبين ذهلوا للنتائج التي حصل عليها، وعدوا هذا النجاح بداية نجاحات لاحقة سيحققها الحزب في الساحة التركية[5]، وهذا ما أشار اليه اربكان قائلاً: "أنّ النجاح الذي احرزه الحزب في انتخابات1973 هو بداية تفجر حقبة إسلامية جديدة في تركيا، وان الحزب ببرنامجه الإسلامي سينطلق من نصر إلى نصر"[6].

يمكن القول أنَّ الأسباب التي كانت وراء ما حققه حزب السلامة الوطني في انتخابات تشرين أوّل1973 هي[7]:

---

(1) الجليلي، المصدر السابق، ص115.

(2) صباح الدين اوجار، أربقان والرفاه الإسلامي، ترجمة: الصفصافي أحمد المرسي، القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع، 2003، ص138؛ حمدون، المصدر السابق، ص37.

(3) حسين، المصدر السابق، ص65.

(4) الجليلي، المصدر السابق، ص115.

(5) حسين، المصدر السابق، ص65.

(6) نقلاً عن: الحمداني، نجم الدين اربكان، ص76.

(7) مصطفى الزين، اتاتورك وخلفاؤه، بيروت، دار الكلمة للنشر، 1982، ص316؛

1. قيام حزب السلامة الوطني برفع شعارات مؤيدة للمشاعر الدينية مثل الدعوة الى إلغاء العلمانية، واعلان الإسلام ديناً رسمياً للدولة، وإعادة تحويل كنيسة آيا صوفيا الى مسجد لتذكير الناس بأمجاد الدولة العثمانية.
2. تخلي البرجوازية الصغيرة عن دعم وتأييد حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري بسبب تأييدهما للاحتكارات الغربية، فانتقلت هذه الشريحة الاجتماعية بتأييدها إلى حزب السلامة الوطني.

شهدت تركيا أزمة وزارية بعد انتخابات تشرين أول1973، استمرت ثلاثة أشهر لعدم تمكن الحزبان الرئيسان (الشعب والعدالة) من تشكيل الحكومة بشكل منفرد، مما اضطر حزب الشعب الجمهوري الى الاتفاق مع حزب السلامة الوطني لتشكيل حكومة ائتلافية في كانون الثاني 1974[1]، ويبدو أن سبب موافقة الطرفين على تشكيل هكذا ائتلاف، على الرغم من الاختلاف الفكري، يعود إلى أنّ حزب الشعب أصبح في موقف حرج بعد فشله لمدة ثلاثة أشهر في تشكيل الحكومة، في حين وجد اربكان أنّ المشاركة في الائتلاف يمكن أن يكون طريقاً للوصول إلى السلطة للمرة الأولى. وفي هذه الحكومة حصل اربكان على منصب نائب رئيس الوزراء وحصل حزبه على (7) وزارات[2]، بينما حصل حزب الشعب الجمهوري على رئاسة الوزراء و(17) حقيبة وزارية[3].

Svante E. Cornell, Interview with Suleyman Demirel, The Turkey Analyst, Vol. 1, No. 9, 2008, P. 3;

حسين، المصدر السابق، ص20.

(1) مصطفى محمد، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا، المانيا الغربية، 1984، ص202؛ عصمت برهان الدين عبد القادر، تطور الظاهرة الدينية- السياسية في تركيا المعاصرة، مجلة دراسات اقليمية، س2، ع4، 2005، ص76.

(2) وزارة الداخلية والعدل والتجارة والكمارك والزراعة والتموين والصناعة ووزارة دولة. ينظر: محمد، الحركة الاسلامية، ص202.

(3) نوال عبدالجبار سلطان، رؤية مستقبلية للمواجهة بين العلمانية والإسلام في تركيا، مجلة دراسات اقليمية، س2، ع4، 2005، ص133؛ ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، بيروت، مطابع الدار العربية للعلوم، 2010، ص52.

لم تستمر هذه الوزارة طويلاً نتيجة للخلافات الفكرية بين طرفي الائتلاف، إذ قدم زعيم حزب الشعب الجمهوري بولند اجاويد[1] استقالة حكومته في 18ايلول 1974[2].

في عام1975 شارك حزب السلامة الوطني في حكومة الجبهة القومية الأولى التي شكلها حزب العدالة التي استمرت بالعمل حتى انتخابات عام1977. وقد حصل الحزب في هذه الحكومة على (8) مقاعد وزارية، استطاع من خلالها أن يقوي وجوده في المؤسسات الحكومية[3].

ومع أنَّ حزب السلامة الوطني قد وطّد خصوصية وضعه في الساحة السياسية التركية حتى نهاية السبعينيات، إلاّ أنّه تعرّض إلى تفتت قاعدته الانتخابية، إذ تعرض إلى انشقاقات داخلية بين الجناح النورسي (طلاب النور) [4] والجناح النقشبندي اللذين يهيمنان على الحزب

---

(1) بولند اجاويد: ولد في استانبول عام 1925، تخرج في كلية اللغات عام1945، في عام1965 انتخب أميناع أمّا لحزب الشعب الجمهوري وسعى إلى إعادة مبادىء الحزب الى اتجاه يسار الوسط السياسي، ثم أستقال من الامانة العامة للحزب على اثر انقلاب 1971 احتجاجاً على تدخل الجيش في السياسة، وفي عام1972 اعيد انتخابه رئيساً لحزب الشعب، له ثلاث مشاركات في الحكومات الائتلافية خلال عقد السبعينيات، توفي في 5 تشرين الثاني 2006 عن عمر ناهز81 عاماً. ينظر: حامد محمد طه احمد السويداني، بولند اجاويد ودوره في السياسة التركية 1957-2002، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2010، ص ص9-14؛ سيرة حياة بولند اجاويد، رئيس وزراء تركيا الجديد، في: تدخلات أميركا في البلدان الإسلامية - تركيا، ص ص26-39.

(2) الطائي، المصدر السابق، ص135.

(3) دنيا صلاح شحاته، الاسلام السياسي ومستقبل العلمانية في تركيا، مجلة السياسة الدولية، س34، ع131، 1998، ص155؛ حسين، المصدر السابق، ص71.

(4) طلاب النور: هم اتباع سعيد النورسي، ويبلغ عددهم اكثر من مليون ونصف المليون، وغدا لهم تأثير واضح على شرائح المجتمع التركي في الريف والمدينة، ومنذ بداية الخمسينيات، أخذت حركة النور في الانتشار والاتساع. لم تأخذ حركة طلاب النور شكل التنظيمات السرية او المعقدة. بل كانت تستند على همة ونشاط الطلاب ومدى اخلاصهم في العمل. تعرضت حركة طلاب النور بعد وفاة النورسي عام 1960 للعديد من الانقسامات. للمزيد من التفاصيل، ينظر: احمد الموصللي، موسوعة الحركات الاسلامية في الوطن العربي وايران وتركيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص405-406؛ محمد العادل، حول الحركة الاسلامية في تركيا، مجلة منبر الشرق، ع23، 2007، ص52؛ ازاد سعيد سمو، سعيد النورسي

وقيادته[1]. كما تصاعد العنف بين اليمين واليسار والسُنّة والشيعة في النصف الثاني من عقد السبعينيات، وأدّى إلى مقتل (2300) شخص، وتحوّل إلى قضية وطنية. كما كان للكتائب المُسلّحة التي انشأها حزب السلامة الوطني دور في ديمومة العنف السياسي الذي شهدته تركيا طوال مدة السبعينيات[2].

كل ذلك أدّى إلى انخفاض شعبية الأحزاب الاسلامية مما أثر على النتائج الانتخابية لتلك الأحزاب في انتخابات 5 حزيران 1977، التي حصل فيها حزب السلامة الوطني على (8.5٪) من الاصوات، أي ما يعادل (24) مقعداً وهي نصف المقاعد التي حصل عليها عام1973، كما انخفض جمهوره بصورة أكبر في الانتخابات البلدية التي جرت في العام نفسه ولم يحصل إلاّ على (6.8٪) من الأصوات[3].

شارك حزب السلامة الوطني في حكومة الجبهة القومية الثانية التي شكلها ديميريل في 21 تموز 1977، وفي هذه الحكومة أصبح اربكان نائباً لرئيس الحكومة مع حصول حزبه على (8) حقائب وزارية[4].

حركته ومشروعه الاصلاحي في تركيا1876- 1960، دمشق، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص179؛

Angel Rabasa, F. Stephen Larrabee, The Rise of Political Islam in Turkey, U. S. A. , RAND Corporation, 2008, P. 15;

ابراهيم خليل العلاف، نحن وتركيا دراسات وبحوث، جامعة الموصل، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، 2008، ص ص325-360؛ ايمان غانم شريف، سعيد النورسي حياته ونشاطه السياسي في تركيا 1876-1960، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2008، ص ص8-18.

(1) عبد القادر، المصدر السابق، ص76.

(2) محمد حرب، هل تتجه حركة اربكان إلى التشدد؟، مجلة السياسة الدولية، س34، ع133، 1998، ص78؛ عبدالقادر، المصدر السابق، ص76.

(3) فيروز أحمد، النفوذ الإسلامي في تركيا: بين الضغوط واستجابة الدولة، في: نوبار هوفسبيان وآخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ترجمة: سامي الرزاز وعدنان بلبر ومجدي عبدالهادي، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1985، ص141؛ عبدالقادر، المصدر السابق، ص77.

(4) كمال بياتلي، تكريس العلمانية في تركيا، في: لقاء مكي، تركيا صراع الهوية، شبكة الجزيرة، ملفات خاصة، 2006، ص14؛ حمدون، المصدر السابق، ص42.

انتشرت بعض المظاهر الإسلامية في تركيا، ولا سيما في شهر رمضان، كما تمّ التوسع في المدارس الإسلامية، إذ سمحت بتدريب الأئمة والوعاظ، وأصبحت هذه المدارس تُعلّم ما يقارب(10٪) من الطلاب في المدارس الثانوية بما فيهم (50.000) من العنصر النسائي في تركيا، وقد وصل التصويت الإسلامي بين (10٪–15٪)، وعَدَّ العلمانيون هذه النسبة بمثابة خطر على المدنية التركية[1].

كما بدأ حزب السلامة الوطني يدعو الحكومة التركية صراحة إلى تحديد موقفها من الدول بناءً على العقيدة الإسلامية[2]، ففي خطاب ألقاه اربكان في 26 نيسان1980 في المجلس الوطني التركي الكبير تحدّث قائلاً: "بدأ البعث الإسلامي يطل برأسه في مناطق كثيرة من العالم... ومع ذلك فإننا نجدُ اصراراً من النظام التركي على عدم فهم هذه الظاهرة على الرغم من قوتها ووضوحها... لماذا يقف النظام بتشنج تجاه الثورة الإسلامية في ايران"[3]. كما أنّ أربكان كان يردد دائماً: "أنّ تركيا يجب ألاّ تكون في السوق الأوربية المشتركة للدول الغربية، بل في السوق المشتركة للدول الشرقية، أنّ تركيا متخلفة بالنسبة إلى الغربيين، ولكنها متقدمة بالنسبة إلى الشرقيين، إذا دخلت تركيا السوق الأوربية المشتركة في الأوضاع السائدة، فأنّ ها ستصبح مستعمرة"[4]. وهذه النظرة لاربكان تُعدُّ تغييراً في نظرته اتجاه النظام التركي العلماني الذي وطّد علاقاته مع الغرب منذ قيام الجمهورية التركية الحديثة، فضلاً عن رغبته بإقامة العلاقات مع النظام الجديد في إيران بعد نجاح الثورة الإيرانية في شباط عام 1979.

كانت قمة الصراع بين الإسلام والعلمانية قد حدثت عندما قام حزب السلامة الوطني في 6 ايلول 1980 بإقامة مهرجان شعبي كبير في مدينة قونية، تمّ فيه إلقاء خطب ورفع شعارات تدعو صراحة إلى إلغاء النظام العلماني وتأسيس دولة إسلامية، وجاء بين صفوف المتظاهرين

---

(1) عوني عبد الرحمن السبعاوي، تركيا بين التوجه العلماني والانبعاث الإسلامي، مجلة شؤون اجتماعية، س14، ع55، 1997، ص133؛ العبيدي، الحركة الإسلامية في تركيا، ص150. وللمزيد من التفاصيل عن وسائل العمل الإسلامي في تركيا خلال عقد السبعينيات، ينظر: محمد حرب، آليات الحركة الإسلامية في تركيا، مجلة السياسة الدولية، س34، ع131، 1998، ص ص131–132.

(2) رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام، ص197.

(3) نقلاً عن: محمد، الحركة الاسلامية، ص ص257–258.

(4) نقلاً عن: أحمد، النفوذ الإسلامي في تركيا، ص147.

بعض العناصر المُسلّحة التابعة للحزب وهم يضعون الشعارات الاسلامية ويرفعون الأعلام المكتوبة باللغة العربية، وأظهر الجميع مظاهر التحدي للنظام العلماني والجمهوري وللدستور والمبادىء الكمالية. وإزاء ذلك كله كان لا بُدَّ للجيش من أن يتحرك ويقوم بانقلاب 12 ايلول 1980[1].

أما عن أثر بروز حزب السلامة الوطني على الساحة السياسية التركية خلال عقد السبعينيات في العلاقات التركية - الإيرانية، فقد حاول اربكان زعيم حزب السلامة الوطني ونائب رئيس الوزراء في حكومة اجاويد الائتلافية التي تشكّلت عام 1974، وفي أعقاب الزيادة الهائلة في أسعار النفط عام1973، كل جهد ممكن لتحسين العلاقات مع العالم الإسلامي، ولاسيما الدول المنتجة للنفط[2]. وكان اربكان يعتقد أن إيران ستستجيب بكرم وسخاء لتركيا في وقت شدتها، وستقدم لها كل امدادات النفط والقروض التي تحتاج اليها لمساعدة اقتصادها المتعب جرّاء الازمة.

عقد الأتراك آمالاً كبيرة على التعاون الاقتصادي مع إيران، ولكن بدلاً من الرد بشكل ايجابي على ما طلبه اربكان، لم تقدّم إيران أية مساعدات تُذكر الى تركيا، وكان أُسلوب الشاه في معاملة تركيا كدولة ضعيفة قد أدّى الى فتور العلاقات بين البلدين حتى قيام الثورة الأتراك عام1979 [3].

مما تقدّم، يبدو أنَّ الأسباب الحقيقية الكامنة وراء عدم مساعدة الشاه لتركيا، هو استياؤه وتخوفه في الوقت ذاته من بروز الأحزاب الإسلامية على الساحة السياسية التركية، ودورها المهم في تشكيل الحكومات الائتلافية التركية. وقد انعكس هذا سلباً على الاوضاع الداخلية في إيران نفسها، ولاسيما أنَّ الشاه قد عانى الكثير من معارضة رجال الدين في إيران عام 1963 في أثناء الثورة البيضاء وما تلاها من أحداث، وتخوّفه من قيام علاقات بين الحركة الاسلامية في تركيا والمعارضة الاسلامية في إيران، وهذا ما سيهدد النظام الإيراني برمته، لذلك لم يرغب

(1) Zurcher, Op. Cit. , P. 268;

يوسف إبراهيم الجهماني، الإسلام والسياسة في تركيا، دمشق، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص11؛ عبد القادر، المصدر السابق، ص77.

(2) رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام، ص198.

(3) أحمد، النفوذ الإسلامي في تركيا، ص148.

الشاه في مساعدة تركيا لتجاوز أزمتها الاقتصادية، وذلك من أجل افشال تجربة الأحزاب الاسلامية التركية في الحكم، واظهارها بمظهر الفشل لعدم تحقيقها أيّة منجزات تزيد من شعبيتها لدى الأتراك بشكل خاص والايرانيين بشكل عام.

بعد نجاح الثورة الأتراك في شباط 1979 صرّحَ اربكان قائلاً: "أنَّ إيران دولة مجاورة لتركيا ولنا علاقات طيبة مع الجيران فمنذ أوّل أيام الثورة الإيرانية ازدادت علاقتنا الطيبة معها وخاصة من الناحية التجارية، فالثورة الإيرانية ما هي إلاّ تحرر من الامبريالية"[1]. كما دعا اربكان الحكومة التركية قائلاً: "في إيران ثورة إسلامية، وعلى تركيا أن تعترف بها دون أن تنتظر سماحاً من الغرب"[2].

حاولت إيران تعزيز علاقاتها مع حزب السلامة الوطني بعد قيام الثورة، ففي كلمة ألقاها الخميني أمام وفد من أعضاء حزب السلامة الوطني بعد أيام قليلة من الاطاحة بحكم الشاه، جاء فيها: "أرجو منكم ابلاغ تحياتي وسلامي الى السيد اربكان، الذي نُعدُّه صديقاً عزيزاً، وإن شاء الله سنراكم منصورين ومعززين تحت قيادته، ونستنجد بالله أن يوفقكم في القضاء على النظام الفاسد في أنقرة"[3].

أنَّ موقف حزب السلامة الوطني واضح تجاه إيران، ولاسيما في معارضته استخدام القواعد العسكرية الأمريكية في حادثة الرهائن الامريكان في 4 تشرين الثاني1979[4]، وتجلّى ذلك في البيان الذي أصدره سليمان عارف آمرة، أحد قياديي الحزب في 6 كانون الأول1979،

---

(1) نقلاً عن: الحمداني، نجم الدين اربكان، ص112. وكذلك ينظر: التقرير الصحفي لسفارة جمهورية العراق في أنقرة، الرقم/ 172، في16/ 6 / 1989، ص4.

(2) نقلاً عن: إبراهيم الدسوقي شتا، الحركة الإسلامية في تركيا1920–1980، القاهرة، الزهراء للاعلام العربي، 1986، ص124.

(3) نقلاً عن: النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، ص149.

(4) حادثة الرهائن الامريكان: وهي أزمة دبلوماسية حدثت بين إيران والولايات المتحدة الامريكية عندما اقتحمت مجموعة من الطلاب الاسلاميين في إيران السفارة الامريكية بها دعماً للثورة الأتراك واحتجزوا (52) مواطناً امريكياً لمدة (444) يوم من 4 تشرين الثاني 1979 لغاية 20 كانون الثاني 1981. انتهت الازمة بالتوقيع على اتفاقية الجزائر في 19 كانون الثاني 1981. وكانت الازمة بداية فرض عقوبات اقتصادية امريكية على إيران. ينظر:

Poul B. Ryan, The Iranian Rescue Mission, U. S. A. , 1985,PP. 5-16 .

وأعلن فيه: "أنَّ حزبه يعارض بشكل قاطع أن تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية القواعد الموجودة على أراضيها في حالة تدخل امريكي ضد إيران"[1].

ولمّا كانت حكومة ديميريل بحاجة الى تأييد هذا الحزب في المجلس الوطني التركي الكبير بغية الاحتفاظ بالأغلبية، فإنّه كان من غير المحتمل أن تقبل الحكومة التركية باستخدام الولايات المتحدة الأمريكية قواعدها هناك في عمل عسكري ضد إيران[2]، وجاءت صحيفة مللي كازته[3] (Milli Gezete) بتحليل ما كان يحدث في إيران مؤكدة استخلاص النتائج للاستفادة منها في تركيا. وقد أكّدت الصحيفة أنَّ الدولة العثمانية حكمت ثلاث قارات بسبب القوة التي منحها الاسلام لها، وعليه: "فأنَّ الحكم الإسلامي يناسب تركيا أكثر من إيران، أنَّ بلدنا يستحق هذا أكثر من الدول الأخرى، دعونا ندعو الله أن يعيد لنا تلك الأيام قريباً" وأضافت الصحيفة: "أنَّ مثل هؤلاء القادة، اربكان والخميني، يقاتلون من أجل الهدف نفسه"[4].

ويعزو أحمد نوري النعيمي تقارب حزب السلامة الوطني مع إيران الى حاجة الحزب لمساندة إيران له لتقويته أمام الأحزاب السياسية التركية الأخرى، فضلاً عن أنَّ وجود نظام ديني مجاور لتركيا، سيسهم من وجهة نظر حزب السلامة الوطني في تقويض العلمانية في تركيا. أمّا بالنسبة لإيران، فأنَّ ها أكدت كثيراً على هذا الحزب لكونه الحزب الإسلامي الوحيد الممثل في المجلس الوطني التركي الكبير، وكانت بحاجة له للتأثير في السلوك السياسي الداخلي لتركيا، ولاسيما أنَّ للحزب صحيفة مللي كازته الواسعة الانتشار[5].

---

(1) نقلاً عن: الحمداني، نجم الدين اربكان، ص112؛ علماً أنه في أثناء أزمة الرهائن في طهران خرجت تظاهرة في تركيا ضد الولايات المتحدة الأمريكية أمام مقر اقامة القنصل الأمريكي في مدينة أزمير، وقد فرق الجيش التركي المظاهرة التي قدر عدد المشاركين بها بنحو (1500) شخص. ينظر: أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية- التركية الواقع والمستقبل، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009، ص68.

(2) سعيد، المصدر السابق، ص141.

(3) مللي كازتة: وتعني الوطن وهي الصحيفة الرسمية لحزب السلامة الوطني. تأسست في12كانون الأول1973، وكان اربكان يصف هذه الصحيفة في خطبه العامة بأنها تعبر عن وجهة نظره الوطنية، وكان يحث مؤيدي حزبه على قراءتها. ينظر: النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، ص134.

(4) نقلاً عن: النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، ص ص134-135.

(5) المصدر نفسه، ص149. في حين أنَّ موقف طلاب النور من إيران كان مختلفاً إذ لم يؤيدوا الثورة الأتراك، وقيام الجمهورية الإسلامية فيها عام 1979، وهذا الموقف واضح في المجلة الناطقة بأسمهم كوبرو

لكن سرعان ما انتهت هذه العلاقة بين اربكان والخميني، بعد أن كانت الصور الكبيرة (للخميني والمجاهد اربكان) تشغل مساحات واسعة في الساحات العامة في تركيا، إذ أدرك الخميني أنَّ الوضع في تركيا يختلف عن أفكار اربكان، وأنَّ النشاط ممكن في هذا البلد لإقامة دولة دينية على أنقاض المنهج العلماني، لذلك بدأ في توسيع نشاطه في تركيا من خلال مصادر أخرى تتناقض مع طروحات اربكان[1].

ومما لاشك فيه أنَّ وجود دولة مجاورة لتركيا تنتهج الإسلام في سياستها الداخلية والخارجية يُعدُّ في حدِّ ذاته تحدّياً لتركيا، لأنَّ ذلك لا يؤدي إلى تقويض المبادىء العلمانية فقط، بل سيشجع قوى المعارضة الدينية للقيام بنشاطات أكثر عنفاً، وسيكون لذلك اثر أكثر وضوحاً على السياسة الخارجية في ظل علاقات إيران بحزب السلامة الوطني، ولاسيما أنَّ السياسة الاقليمية للنظام الإيراني كانت قائمة على أساس اندماج الجماعات الدينية في الدول الأخرى، ولاسيما الدول المجاورة[2].

قام المسؤولون في إيران بعد نجاح الثورة الإيرانية، بتأسيس مكتب باسم (المنظمات الثورية في تركيا) تابع لـ (دائرة المنظمات والحركات الثورية)[3]، كما بدأوا بحملات دعائية لنشر أفكار ومبادىء ثورتهم من خلال مراكز ثقافية عديدة، وقاموا بفتح عدد من تلك المراكز في تركيا، وهناك عملوا على تجنيد وإرسال المتطوعين إلى إيران لغرض تدريب المتعاطفين مع مبدأ

(Kopru)، إذ جاء في إحدى المقالات المنشورة في هذه المجلة: "أمّا الحركات التي تطالب مباشرة بالحكم وخاصة فيما اذا تبنت الأساليب الثورية، فانَّ ها تؤدي إلى نتائج مضادة تماماً للعدالة التي تُعدُّ احدى الأهداف الرئيسة. . . كالثورة الإسلامية، التي حققها الخميني في إيران". للمزيد من التفاصيل عن موقف طلاب النور من الثورة الأتراك، ينظر: المصدر نفسه، ص ص110-115.

(1) المصدر نفسه، ص157.

(2) خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية- التركية، بغداد، مطبعة الراية، 1990، ص ص245-246؛ خليل إبراهيم محمود العبد الناصري، السياسة الخارجية التركية أزاء الشرق الأوسط للمدة الواقعة من 1945-1991، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1995، ص181.

(3) عوني عبد الرحمن السبعاوي، آثار ممارسات نظام خميني في الأمن الوطني التركي، مجلة الأمن القومي، ع3، 1987، ص190.

وعقيدة الخميني والعمل لصالح إيران[1]. وخلال مدة لم تتجاوز الستة أشهر تدرّب في المعسكرات الإيرانية ما يقارب الـ (500) مقاتل تركي من أعضاء حزب السلامة الوطني، واعضاء الجيش الارمني السري[2]. وقد شهدت تركيا سلسلة من الأعمال الإرهابية والاغتيالات نسبتها حكومة أنقرة إلى المخربين الذين تلّقوا تدريباتهم في إيران[3].

وأعلن محافظ إقليم حكاري التركي الواقع على الحدود التركية- الإيرانية، في شهر حزيران1979، قائلاً: أنّ تركيا لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه العدوان الذي شنّته حكومة الخميني ضد تركيا، فصبرنا له حدود وإذا استمر هذا العدوان فسنقوم بواجبنا تجاه وطننا الحبيب وشعب مصطفى كمال اتاتورك'[4]، متهماً إيران بمساعدة الجماعات الاسلامية لتهديد الأمن والسلم الاجتماعي والسياسي في تركيا[5].

وفي الأشهر الثلاثة التي أعقبت هذا التحذير، بدأ الجانب التركي بإرسال مجاميع من القوات الخاصة إلى داخل الأراضي الإيرانية بين مدة وأخرى، وذلك بهدف ضرب الأتراك المتعاونين مع إيران، وفي احدى هذه الهجمات قتلت القوات التركية (20) متمرداً تركيا وعدداً من أعضاء الحرس الثوري الإيراني[6].

إزاء هذا الحادث اعترضت إيران على التدخُّل التركي في أراضيها، وأنكرت في الوقت نفسه أيّة مسؤولية لها عن مساعدة وتدريب منظمات تركية إرهابية، كما تنكّرت إيران لأية علاقات لها مع دوائر ومنظمات معادية للعلمانية في تركيا، كما أضافت بأنّه إذا كان هناك ثمة جماعات في تركيا تميل إلى الأنموذج الإيراني فإنّه لا يجوز إتهام إيران بأنّها كانت وراء ذلك[7].

---

(1) Ely Karmon, Radical Islamic Political Groups in Turkey, Middle East Review of International Affairs, Vol. 1, No. 4, 1997, P. 7.

(2) السبعاوي، آثار ممارسات نظام خميني، ص190.

(3) التقرير الصحفي لسفارة جمهورية العراق في أنقرة، الرقم/ 172، في16/ 6/ 1989، ص42.

(4) نقلاً عن: الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية-التركية، ص144.

(5) لينور مارتن، الأمن القومي التركي في الشرق الأوسط، ترجمة: خليل علي مراد، جامعة الموصل، مطبعة دار ابن الأثير للطباعة والنشر، 2005، ص31؛ عقراوي، المصدر السابق، ص112.

(6) مجلة الدستور، ع468، 1987، ص74؛ عقراوي، المصدر السابق، ص112.

(7) Karmon, Op. Cit. , P. 7 .

وهذه الإشارة تؤكّد أنّ إيران كان لها دور في دعم وتنشيط الجموعات المؤيدة لها من الناحية الطائفية.

قامت دائرة المنظمات والحركات الثورية في إيران بتزويد بعض الجماعات الاسلامية في تركيا بالأموال والاسلحة وتوزيع المنشورات بين المعارضين، بغية إثارتهم على الحكومة التركية، وكانت النتيجة أن قامت هذه الجماعات الموالية لإيران بسلسلة من العمليات في تركيا[1]، مما دفع الحكومة العسكرية في تركيا التي جاءت في أعقاب انقلاب 12 ايلول1980 الى اتباع الاجراءات التالية [2]:

1. إرسال قوات خاصة تركية إلى إيران، لمتابعة الأتراك المتعاونين معها.
2. حشد خمس فرق عسكرية تركية على الحدود التركية- الإيرانية.
3. اتصال الحكومة العسكرية التركية مع المعارضة الأتراك أمثال الجنرال بهرام اريانا زعيم مجموعة (ازاديفان)، والجنرال جواد معين زادة قائد جيش التحرير الإيراني، إذ قدمت التعهدات لهم بتقديم تسهيلات عسكرية للقيام بثورة ضد الخميني من الأراضي التركية.
4. قامت الحكومة التركية بتعبئة الإيرانيين الفارين على الحدود التركية- الإيرانية، للقيام بشنّ هجمات على بعض المصالح الحيوية الإيرانية، والحرس الثوري الإيراني.

---

(1) التقرير الصحفي لسفارة جمهورية العراق في أنقرة، الرقم/ 56، في22/ 3/ 1990، ص ص4-8؛

Robert Olson, Turkey- Iran relations 1997 to 2000: The Kurdish and Islamist questionsl, Third World Quarterly, Vol. 21, No. 5, 2000, P. 876.

(2) السبعاوي، آثار ممارسات نظام خميني، ص ص190-191؛ سعيد، المصدر السابق، ص142.

الفصـــل الرابع

العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران

المبحث الاول: قيـام منظمة التعـاون الإقليمي للتنميـة عـام1964 واثرهـا في تطـور العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران.

تأسست منظمـة التعـاون الإقليمـي للتنميـةRegional Cooperation for Development (R.C.D.) في 21 تموز 1964[1] في ختام لقاء عقد في مدينة استانبول بـين الـرئيس التركـي جمـال كورسيل وشاه إيران محمد رضا بهلوي[2] والرئيس الباكستاني محمد ايوب خان[3] في يومي 20-21 تموز1964، وقد أكد البيان المشترك الـذي صـدر عـن هـذا اللقـاء ضـرورة تطـوير وتوسـيع التعاون بين البلدان الثلاثة في جميع المجالات[4]. وقد سبق اللقاء المـذكور مـؤتمر لـوزراء خارجيـة

---

(1) Zia H. Hashmi, Regional Cooperation Among Pakistan, Iran and Turkey, Politics and Policy Journal, Vol. 1, No. 1, 1973, P. 33; Bilge Criss and pinar Bilgin, Turkish Foreign Policy Toward the Middle East,Middle East Review of International Affairs Journal,Vol. 1, No. 1, 1997, P. 7.

(2) Kenan Surgit, Some Thoughts on the Activities of the RCD in the Field of Public Administration and Management, Public Administration Journal, Vol,V11, No. 4, 1974, P. 140 ; C. Christine Fair, Pakistan's Relations with Central Asia: Is Past Prologne?, The Journal of Strategic Studies, Vol. 31, No. 2, 2008, P. 211;

مراد، تركيا والمنظمات الدولية، ص202.

(484) محمد أيوب خان: (1908–1974)، ولد في المنطقة الشمالية الغربية من شبه الجزيرة الهندية، وبـدأ حياتـه العملية ملتحقاً بالجيش الهندي البريطاني. تخرّج في كلية سـاند هرسـت العـسكرية الملكيـة البريطانيـة عـام 1928، وفي عام 1951 أصبح رئيس أركان الجيش الباكستاني، وفي عام 1956 تولى رئاسة الجمهوريـة اثـر انقلاب عسكري قام به. سلّم الحكم عام 1969 إلى الجيش بعد اضطرابات داخلية دامية. ينظـر: الكيـالي وزهيري، المصدر السابق، ص493؛

http: //www. britannica. com / EBchecked / topic / 46617/ Mohammad - Ayub-Khan.

(3) W. M. Hale and Julian Bharier, CENTO, R. C. D. and the Northern Tier: A Political and Economic Appraisal,Middle Eastern Studies,Vol. 8,No. 2,1972, P. 67 ;

السوفيت، المصدر السابق، ص449؛

الدول الثلاث عُقد في انقرة بين 3-5 تموز1964 وذلك للنظر في تشكيل منظمة اقليمية للتعاون الاقتصادي بين البلدان الثلاثة[1]. وفي ختام المؤتمر صدر بيان مشترك جاء فيه: تأكيداً لرغبة التعاون في مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأنّ تلك التوجهات جاءت وفقاً لقرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي شجّع تعزيز التعاون الدولي والاقليمي بين الدول[2]. وقد تُبع مؤتمر وزراء الخارجية بلقاء تحضيري لمؤتمر القمة بين رؤساء الدول الثلاث على المستوى الوزاري وذلك من أجل تهيئة الارضية للنشاطات الهادفة لاعطاء الصبغة القانونية لفكرة التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الثلاث، وقد ترأس الوفود وزراء المالية ورؤساء أجهزة التخطيط الذين اتفقوا على أنّ هناك (فرص كبيرة، اقتصادية وتقنية وثقافية خلف ايجاد شكل من أشكال التعاون القائم على اساس الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف)[3].

حدد المؤتمر التحضيري اهداف منظمة التعاون الإقليمي للتنمية بما يلي[4]:

1. حرية حركة البضائع من خلال جميع الوسائل العملية مثل إبرام اتفاقيات التجارة.
2. إقامة تعاون وثيق بين غرف التجارة للدول الثلاث وصولاً في النهاية إلى إنشاء غرفة تجارة مشتركة بينهم.
3. صياغة وتنفيذ مشاريع مشتركة.
4. تقليل الأجور البريدية بين الدول الثلاث وصولاً بها إلى مستوى الأجور الداخلية.
5. تحسين خدمات النقل الجوي في المنطقة، وتأسيس شركة طيران قادرة على منافسة شركات الطيران الأخرى.
6. التحقق من امكانية تأمين تعاون وثيق في مجال النقل البحري، بما في ذلك إنشاء خط بحري مشترك بين الدول الثلاث.

Sumita Kumar,Pakistan and Regionalism, Strategic Analysis, Vol. 3, No. 1, 2006, P. 126.

(1) مراد، تركيا والمنظمات الدولية، ص202.

(2) Quoted in: Surgit, Op. Cit. , P. 140 .

(3) Ibid, p. 140 .

(4) Manutschehr kiani, Regional Cooperation in the Middle East, Intereconomics, Vol. 4, No. 4, 1969, P. 123; Regional Economic Cooperation;

بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية، ومتاح على الموقع:

http:// pc. gov. pk/ five 20% Year 20% plans /4th/ 4th5y plan CH- 10 editing. pdf.

7. إجراء الدراسات اللازمة لبناء وتحسين شبكة السكك الحديد والطرق البرية بين الدول الثلاث.

8. التوقيع في أقرب وقت على اتفاقية تهدف إلى الترويج للسياحة.

9. إلغاء تأشيرة الدخول بين الدول الثلاث لأغراض السفر.

10. تبادل المساعدات التقنية بين الدول الثلاث من خلال تبادل الخبراء واقامة دورات تدريبية.

11. استكشاف جميع الامكانيات من أجل توسيع التعاون في المجال الثقافي بين دول المنطقة.

امّا هيكل المنظمة فقد تألف من المجلس الوزاري الذي أسس عام1964، وهو أعلى هيئة في المنظمة، ضم وزراء خارجية الدول الأعضاء الثلاث، ومنح سلطة اتخاذ القرارات بشأن أساليب التعاون الإقليمي للدول الأعضاء. كما ضمّت المنظمة مجلساً للتخطيط الإقليمي مؤلفا من رؤوساء الاجهزة التخطيطية في الدول الاعضاء، ووظيفتهم تقديم المقترحات إلى المجلس الوزاري لتطوير التعاون بين دول المنظمة[1]، وسكرتارية الهيئة التي شُكّلت في عام 1965، وكان يرأسها سكرتير عام، كما تمّ الاتفاق على أن تكون طهران مقراً لها[2]، كما تمّ تشكيل لجان فنية متخصصة في مجال الصناعة والنفط والبتروكيمياويات والتجارة والنقل والمواصلات ومجالات التعاون الثقافي والاداري والاعلامي[3].

تتبع المنظمة وكالات اقليمية هي المعهد الثقافي الإقليمي في طهران، ومركز تأمين في كراتشي وغرفة تجارة في طهران ومركز خدمات الشحن البحري في استانبول[4].

ومع أنَّ منظمة التعاون الإقليمي للتنمية تُعدُّ وسيلة ارتباط وتعاون اقليمي خارج سيطرة حلف المعاهدة المركزية أو حلف شمال الأطلسي من الناحية الرسمية، إلاّ أنَّ بعض مشاريع المنظمة، ولا سيما في مجال تطوير طرق المواصلات، يمكن أن يخدم أغراض حلف المعاهدة

(1) Nurul Islam, Regional Cooperation for Development: Pakistan, Iran And Turkey, Journal of Common Market Studies, Vol. 5, No. 3, 1967, P. 283;

هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية1971-1994، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص106.

(2) مراد، تركيا والمنظمات الدولية، ص202.

(3) الحديثي، المصدر السابق، ص106.

(4) مراد، تركيا والمنظمات الدولية، ص202.

المركزية، ومن المشاريع المهمة في هذا المجال مشروع خط سكة حديد انقرة - طهران الذي بدأ العمل به في أيلول 1971[1].

عقد في طهران في تشرين الأول1964، اجتماع لوزراء خارجية الدول الثلاث، ناقش المجتمعون فيه التوصيات التي وضعها في ايلول1964 خبراء من الدول الثلاث بشأن التعاون في ميادين التجارة والنقل والاتصالات والملاحة والشؤون المصرفية والمعلومات، وصادقوا من حيث المبدأ على هذه التوصيات، كما وقع الوزراء على اتفاقية للسياحة[2].

وعُقد في كراتشي في تشرين الأول 1964 اجتماع لرجال الإعمال من تركيا وايران وباكستان، تقرر فيه إنشاء مجلس تجاري وصناعي موحد لغرض تسهيل توظيف الرأسمال الخاص في اقتصاد هذه البلدان، وصادق الاجتماع على لائحة النظام الداخلي للمجلس الموحد، وجاء في البيان الذي صدر بعد اختتام أعمال الاجتماع بأنّ منظمة التعاون الإقليمي للتنمية يجب أن تولي اهتم أمّا خاصاً لتطوير النقل والاتصالات بين الدول الثلاث[3].

وبعد ثلاث سنوات من إنشاء منظمة التعاون الإقليمي للتنمية، أعلن رؤساء وزراء تركيا وايران وباكستان في اجتماع عُقد في مدينة رامسار الإيرانية للمدة 28- 30 تموز 1967، وبعد مناقشة التطورات التي حدثت منذ تأسيس المنظمة، إنّ النتائج المتحققة حتى الآن مرضية، كما أشاروا الى وجود عوامل مشجعة للتعاون الاقتصادي، وأنه قد تمّ تأسيس قاعدة قوية للتعاون، وبعد ذلك قرروا تشكيل مجموعة عمل لدراسة الخطوات التي يجب اتخاذها من أجل توسيع مجال التعاون بين الدول الثلاث[4].

كان شاه إيران قد اقترح اقامة صناعة عسكرية مشتركة بين الدول الثلاث، بهدف تحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي في ميدان التسلح، قدم الشاه اقتراحه هذا اولاً الى الرئيس التركي فخري كوروتورك خلال زيارته إيران في صيف عام 1975، وكرر الشاه اقتراحه مرة

(1) المصدر نفسه، ص202.

(2) السوفيت، المصدر السابق، ص450.

(3) المصدر نفسه، ص449.

(4) Surgit. Op. Cit. , P. 142.

أخرى خلال زيارته لتركيا في تشرين الثاني من العام نفسه، والواقع أنّ تركيا كانت راغبة منذ بداية السبعينيات في تقليل اعتمادها على الدول الكبرى في هذا المجال[1].

ترك موضوع إنشاء مشروع صناعة عسكرية مشتركة بين الدول الثلاث الى الخبراء العسكريين، وفي هذا الإطار زار وفد عسكري تركي إيران، إلاّ أنّه برزت بعض المشكلات أمام اقامة هذا المشروع بين الدول الثلاث، ومنها الصعوبات المالية وندرة الأيدي العاملة الفنية، إذ خصصت إيران جزءاً كبيراً من دخلها لشراء الأسلحة الحديثة، في حين ركّزت تركيا على تحديث قواتها المسلّحة، وبتعبير آخر أنّ تركيا لم تتمكن، شأنها شأن إيران، من تخصيص الأموال الكافية لإقامة مثل هذا المشروع المُكلف[2].

وعلى وفق تلك التوجهات فانّ المنظمة حققت تقدماً ملحوظاً في مجال إنشاء المشاريع المشتركة، إذ اتفقت الدول الثلاث على إنشاء (53) مشروعاً مشتركاً، تتعلق بصناعة الالمنيوم، ومحركات الديزل، والقاطرات، والبتروكيمياويات، والصناعات الهندسية والكهربائية وفعلاً تمّت إقامة عدد من المشاريع المنتجة، وهي[3]:

1. مشروع لانتاج مادة الغليسرين بين تركيا وإيران ويقع في إيران.
2. مشروع إنتاج البوليستيرين بين إيران وتركيا، ومركزه في تركيا.
3. مشروع إنتاج قاطرات محركات الديزل بين إيران وتركيا وباكستان ومقره في تركيا.

كانت وكالة رويترز (REUTERS) للأنباء قد نقلت عن وزير الخارجية الإيراني عباس خلعتبري[4] خلال اجتماع وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإقليمي للتنمية الذي عُقد في مدينة لاهور الباكستانية في 29 كانون الثاني1976، قوله: "انّ الحاجة للتعاون بين الدول على

---

(1) مراد، تركيا والمنظمات الدولية، ص203.

(2) المصدر نفسه، ص204.

(3) Regional Economic Cooperation, Op. Cit. , P. 129.

(4) عباس خلعتبري: ولد عام1912، وتلقى علومه في جامعة باريس وحصل على درجة الدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية. كان أوّل عمل حكومي تولاه في وزارة المالية. ثم التحق بوزارة الخارجية عام1942، وتدرج في وظائفها، عمل وزيراً للخارجية في حكومة زاهدي التي تشكلت بعد سقوط مُصدّق عام1953، ثم تولى وزارة الخارجية مرة ثانية في حكومة امير عباس هويدا التي تشكلت عام1965، واحتفظ بمنصبه في حكومة جمشيد آموزكار. اعتقل خلعتبري في شباط1979، وأعدم في 11 نيسان1979. ينظر: أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية، ص57.

المستوى الإقليمي له الأهمية ذاتها بالنسبة للتعاون الدولي"، وأضاف: "أنَّ حكومة بلاده تبحث باستمرار عن الطرق التي يمكن من خلالها توسيع وتعميق التعاون بين دول المنطقة"[1]. كما نقلت الوكالة ذاتها تصريح وزير خارجية تركيا احسان صبري جاغليانكل[2]،الذي أشار فيه الى: "أنَّ تركيا وايران وباكستان تمتلك تراثاً مشتركاً والذي يُشكّل الأساس للتعاون"، وأضاف: "إنَّ الهدف الأساس من إنشاء المنظمة هو تحقيق ازدهار مواطني الدول الثلاث وذلك من خلال الاشتراك في الثروات الاقتصادية"، وقد عبّر أيضاً عن: "الأمل بالتقدم الذي سيتحقق في المستقبل"[3].

عُقد مؤتمر قِمّة لرؤساء الدول الثلاث في المنظمة بين 21-22 نيسان1976 في مدينة ازمير التركية، في محاولة لإنشاء منطقة للتجارة الحرة. وتمَّ التوقيع على معاهدة ازمير[4] في 12 آذار1977 التي تمَّ بموجبها الاتفاق على إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الدول الثلاث خلال عشرة أعوام[5]، واقامة مصرف مشترك للاستثمار، وتخفيض تدريجي للتعرفة الكمركية بين الدول الثلاث، وفضلاً عن ذلك فقد تمَّ الاتفاق على اقامة معهد للعلوم والتكنولوجيا تابع للمنظمة في إيران، ومدرسة للعلوم الاقتصادية في باكستان ومعهد للسياحة وادارة الفنادق ومصرف التنمية الإقليمية في تركيا[6].

كما حصلت تطورات مهمة في مجال الخدمات البريدية والاتصالات، إذ تمَّ تخفيض أسعار الخدمات البريدية واسعار المكالمات الهاتفية بدرجة كبيرة بين الدول الأعضاء في المنظمة، فضلاً

---

(1) تصريح منشور على شبكة المعلومات الدولية، ومتاح في ارشيف الموقع:
www. reuters. com.

(2) إحسان صبري جاغليانكل: ولد عام1908، وتخرج في كلية القانون في جامعة استانبول، دخل الخدمة المدنية وأصبح حاكماً على مدينة بورصة في أثناء حكم الحزب الديمقراطي. بعد انقلاب عام1960 حوكم من قبل المحكمة العسكرية. دخل الحياة السياسية مرة ثانية والتحق بحزب العدالة وتقلد عدة مناصب. أصبح وزيراً للخارجية التركية واختير نائباً لرئيس الجمهورية قبيل انقلاب 12آيلول1980، وفي أعقاب الإنقلاب ارسل إلى السجن العسكري. ينظر: الطائي، المصدر السابق، ص148.

(3) تصريح منشور على شبكة المعلومات الدولية، ومتاح في ارشيف الموقع:
www. reuters. com

(4) ينظر النص الكامل للمعاهدة والبروتوكول الملحق بها في الملاحق.

(5) Bulent Aras, Turkey and the Greater Middle East, Istanbul, Tasam Publications, 2004, P. 79;

الحديثي، المصدر السابق، ص107.

(6) مراد، تركيا والمنظمات الدولية، ص203.

عن أنّ الدول الأعضاء قامت بفتح مكاتب للاتصالات السلكية واللاسلكية في المناطق الحدودية[1].

أمّا في مجال النقل البري، فقد أولت الدول الأعضاء في المنظمة أهمية خاصة لسرعة انجاز الطريق السريع الذي يربط انقرة بطهران وكراتشي، إذ يبلغ إجمالي طول الطريق نحو (5267) كم، ويبلغ طول الطريق في الجزء الإيراني (2700) كم، و(1257) كم في تركيا، و(1310) كم في باكستان، فضلاً عن قيام دول المنظمة بتطوير خط للسكك الحديدية، إذ تمّ إنشاء خط للسكة الحديدية يربط بين إيران وتركيا[2].

أمّا في مجال التعاون التقني والادارة العامة، فمن أجل توسيع وتعزيز التعاون التقني بين الدول الأعضاء فأنّ تبادل الخبراء والمتدربين كان يجري كل عام منذ 1965، كما كانت الندوات تعقد سنوياً منذ العام نفسه، إذ تمّ عقد (29) ندوة بشأن المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بغية تحديد المجالات التي تحتاج إلى المزيد من التعاون بين الدول الأعضاء. كما تمّ تبادل أكثر من (33) خبيراً و(431) متدرباً بين الدول الثلاث وفي مختلف المجالات، فضلاً عن عقد الدورات التدريبية المشتركة في الادارة العامة منذ عام1967 في كلية الأركان في باكستان، واثبتت فائدتها من خلال الجمع بين كبار المسؤولين في الدول الثلاث لمناقشة المشكلات المشتركة في مجال الادارة والتنظيم[3].

كما بدأت الحكومة الأتراك منذ عام1970 باقامة دورات تدريبية في الادارة بمركز تدريب ادارة الدولة الذي تأسس عام1969، وقد شاركت تركيا في أوّل دورة تدريبية نظمت عام1970، إذ أرسلت متدربين ومحاضرين للاشتراك في الدورة المذكورة[4].

أمّا التعاون في المجال التعليمي والثقافي، فكان في إنشاء المعهد الثقافي في طهران عام 1966 وله فرع في استانبول، إذ قام المعهد بنشر أكثر من (34) منشوراً مختلفاً شملت الكتب التاريخية والحضارية، فضلاً عن نشر كتب تناولت النشاطات الثقافية المشتركة بين الدول الاعضاء، وقام المعهد بترجمة أعمال عدد من أشهر كتاب الدول الثلاث، فضلاً عن برامج

(1) Regional Economic Cooperation, Op. Cit. , P. 131.
(2) Ibid, P. 132.
(3) Ibid, P. 132.
(4) Surgit, Op. Cit. , P. 156.

التبادل الثقافي التي كانت تقام سنوياً، إذ تمَّ تبادل الفنانين والصحفيين والفرق الرياضية[1] واقامة المعارض الفنية والزيارات المتبادلة بين الوفود النسائية[2].

أمّا التعاون في مجال الصحة وتنظيم الاسرة والزراعة وتنمية الموارد المائية والبحث العلمي، فقد جرى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء من خلال برنامج متكامل، فضلاً عن تبادل الخبراء والمتدربين في المجالات المذكورة[3].

وعلى الرغم من الطابع الاقتصادي والتجاري للمنظمة، إلاّ أنَّ انشاءها لم يكن يخلو من دوافع، كان أبرزها[4]:

1. استمرار الدعم الامريكي للتعاون الإقليمي بين الدول الثلاث في ظل استمرار المواجهة مع الاتحاد السوفيتي، إذ صرّحَ كسينجر[5] (Kissinger) قائلاً: "نحن مادياً قوة عظمى، لكنَّ أهدافنا لم تستطع أن تُحدث تعاوناً إرادياً... ويستوجب على الدول الاقليمية المدعومة من قبل الولايات المتحدة تسلم مسؤوليتها عن مناطقها المجاورة عن قرب، فالولايات المتحدة مشغولة بإطار شامل أكثر من إدارة كل عملية محلية... لقد اتفقنا نيكسون وأنا على أهمية تركيا وإيران وباكستان".
2. المشكلات الاقليمية المشتركة الناتجة عن التداخل العرقي والقومي مع دول الجوار الاقليمي، إذ شكّلت القضية الكردية مشكلة مشتركة لكل من إيران وتركيا.

---

(1) كانت تقام دورة للألعاب الرياضية منذ عام1965، ولاسيما كرة القدم بين الدول الأعضاء في المنظمة، إذ فازت إيران في دورة الألعاب التي اقيمت في طهران عام1965. وفازت تركيا في دورة الالعاب التي أقيمت في انقرة عام1969. للمزيد من التفاصيل، ينظر:

www. rssf. com/ tab/ esr/ red-pact. Html.

(1) Regional Economic Cooperation, Op. Cit. , P. 133.

(2) Ibid, P. 133.

(4) الحديثي، المصدر السابق، ص ص107-108.

(5) هنري الفرد كسينجر: ولد في 27آيار1923 في المانيا، وبسبب اصله اليهودي هرب وعائلته في عام1938 من المانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية خوفاً من النازيين الالمان التحق بمعهد جورج واشنطن في نيويورك، وحصل على الجنسية الأمريكية عام1948، شغل منصب وزير الخارجية الأمريكية من عام 1973 لغاية عام 1976، وكان مستشار الامن القومي في حكومة الرئيس نيكسون. أدّى دوراً بارزاً في السياسية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. حسن علاقات بلاده بالاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، وساعد على أنهاء حرب فيتنام. حاول حل أزمة الشرق الأوسط من خلال زيارته المكوكية بين العرب و(إسرائيل) التي انتهت بعقد اتفاقية كامب ديفيد عام 1978. للتفاصيل، ينظر: صلاواتي، المصدر السابق، المجلد/ 6، ص2961؛

http:// www. en. wikipedia. org/ wiki/ Henry- Kissinger

ويرى أحمد نوري النعيمي أنّ سبب إنشاء هذه المنظمة، هو الخوف من تنامي تيار الوحدة العربية والعداء للاستعمار، والتفاف عدد من البلدان العربية حول الرئيس جمال عبد الناصر[1]، فضلاً عن رغبة الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا التي كانت جهودهما تنصب لمحاولة تحجيم دور الاتحاد السوفيتي في المنطقة العربية، ومحاولة منع النفوذ اليها عن طريق دعم الثورات التحررية التي حدثت في بلدان عربية عديدة مثل سورية والعراق واليمن الجنوبي وليبيا والجزائر[2].

ويعتقد كُتّاب آخرون أنّ تأسيس منظمة التعاون الإقليمي للتنمية جاء نتيجة قناعات مؤسسيها بأنّ حلف المعاهدة المركزية لا يمكن أن يقدم لدولهم أيّة ضمانات إلاّ فيما يخص تعرّضها لخطر أو عدوان سوفيتي، وبعبارة أُخرى فانّ الغرض الحقيقي من تأسيس هذه المنظمة هو توفير ضمانات للدول الثلاث في حالة مواجهتها تحديات أُخرى غير الاتحاد السوفيتي[3]، فضلاً عن تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي بين الدول الأعضاء فيها[4].

ذكرت الصحف التركية أنّ الإيرانيين فهموا أنّ إقامة تعاون بين تركيا وإيران سيعود بالفائدة عليهم، وأنّ قيامهم بتطوير علاقاتهم الاقتصادية وفق هذا الاتجاه سيعود بالفائدة على إيران أيضاً[5]، وقد كتبت صحيفة ملليت (Milliyet) التركية قائلة: "إنّ تركيا تطمح بأن تسهم إيران باستغلال إيرادات النفط من منطقة الاناضول التركية. لكن تركيا تتنابها الشكوك دائماً

(1) جمال عبد الناصر: (1918–1970)، ولد بالاسكندرية من اسرة تنتمي إلى بلدة بني مر بأسيوط، نشأ وتعلم بالاسكندرية والقاهرة، التحق بالكلية الحربية عام1937 ورقي ضابطاً في عام 1938. اشترك في حرب فلسطين عام 1948. اخذ ينظم جماعة الضباط الأحرار الذين قاموا في 23 تموز1952 بالثورة. في كانون الثاني1953 تقلد جمال منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، تولى الرئاسة في عام1954، بعد الرئيس محمد نجيب، إلى وفاته عام1970 ينظر: الكيالي وزهيري، المصدر السابق، ص ص 198–199؛ صلاواتي، المصدر السابق، المجلد/ 3، ص1384.

(2) النعيمي، العلاقات العراقية– التركية، ص38.

(3) لم تكن تركيا راضية عن حلف المعاهدة المركزية بسبب مشكلة قبرص، في حين لم تكن إيران راضية عنه بسبب صراعها مع العراق. لقد قاومت كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا التورط ضمن إطار حلف المعاهدة المركزية في النزاعات الاقليمية لتركيا مع اليونان وايران مع العراق. ينظر: رمضاني، المصدر السابق، ص374.

(4) أحمد ومراد، المصدر السابق، ص197.

(5) النعيمي، العلاقات العراقية– التركية، ص39.

بشأن جدية الإيرانيين الذين ربما يتطلعون إلى ايجاد المبررات لبعث الامبراطورية الفارسية على حساب تركيا[1].

لم يكن نشاط منظمة التعاون الإقليمي للتنمية فعالاً بالمستوى المطلوب، وذلك لأسباب عدة، هي[2]:

1. لم يكن هناك منظور مشترك بين دول المنظمة بشأن المسائل الاقتصادية في المنطقة، إذ كانت كل دولة تحاول الحصول على منافع أكثر على حساب الدول الأخرى في المنظمة.
2. تباين طبيعة الانظمة السياسية الحاكمة للدول الأعضاء، على المستوى السياسي والعقائدي.
3. قيام بعض دول المنظمة بإقامة تحالفات أُخرى، منها تركيا التي كانت تميل إلى السوق الاوربية المشتركة.
4. تباين المستوى المعيشي لدخل الفرد بين الدول الأعضاء، واثر ذلك على عدم التعاون الاقتصادي البناء في المنطقة.
5. ضعف امكانيات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

كما أنّ هذه المنظمة لم تنجح في تغيير مسار أعضائها وتوثيق التعاون فيما بينهم، إذ بقيت إيران خلال هذه المدة تمثل المجهز لهذه الدول بالنفط والمنتجات النفطية، وظلت العلاقات وحيدة الجانب تقوم فيها إيران بدور المصدر الرئيس[3].

كان الأمين العام لمنظمة التعاون الإقليمي للتنمية، السفير التركي وهاب أسير أوغلو[4] قد تحدث خلال لقائه بالملحق السياسي في السفارة الامريكية في طهران والتي جرت في 24 تموز

---

(1) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص39.

(2) عقراوي، المصدر السابق، ص19؛

Ramin Bashir Khodaparasti, Economic Cooperation Organization and Regional Trade, Review of International Comparative Management, Vol. 11, No. 2, 2010, P. 285.

(3) نهى عبد الكريم فرحان، التطورات الراهنة للعلاقات الاقتصادية التركية– الأتراك، بغداد، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، 1985، ص2.

(4) وهاب.اسير اوغلو: كان قد عين في منصب الأمين العام لمنظمة التعاون الإقليمي للتنمية، ومقرها طهران في نيسان1972. ينظر: تدخلات امريكا في البلدان الإسلامية – تركيا، ص14.

1972 قائلاً: "بأنه رغم إيمانه العميق بأهمية منظمة التعاون الإقليمي للتنمية، فأنّ الحقيقة هي أنّ المنظمة لم تكن ناجحة كثيراً، وأنّ التصريحات الصادرة بشأن منجزات المنظمة قد بولغ بها كثيراً... إنّ منظمة التعاون الإقليمي للتنمية... تُمثّل محاولة لتحقيق فكرة نبيلة، وإذا نجحت فأنّ ها ستتوسع لخدمة عدد أكبر إقليمياً، ولنشر السلام والتعاون، أمّا سياسياً فأنّ ها يمكن أن تخدم كعامل استقرار في منطقة عرضة للهجوم من القوى المتصارعة، ولكن قبل أن تضع المنظمة لنفسها مثل هذه الأهداف عليها إثبات نجاحها، وهذا بالضبط ما لا يمكنها إثباته في الوقت الحالي، وهذا ليس ذنبها، فالمنظمة هي ما أراده أعضاؤها من تأسيسها، ولكن لا يمكن لها أن تكون شخصية مستقلة خاصة بها"[1]. وأضاف: "أنّ هدف المنظمة كان تحقيق تعاون اقتصادي وصناعي وثقافي، إلاّ أنّ التعاون الاقتصادي لم يحصل فعلياً أبداً. كان الهدف تحقيق تخفيض تدريجي متبادل لتعرفة الواردات بين الدول الأعضاء ولكن حتى الآن لم يتحقق شيء منها. إلاّ انّ أحد الأسباب كان يتمثل بوجود نسبة مئوية صغيرة من مجمل التجارة بين الدول الثلاث الاعضاء"[2]، وأضاف قائلاً: "أنّه من خلال اظهار تفاؤل حذر بشأن مستقبل المنظمة لم يكن يرغب ترك أي انطباع بأنّ مصاعب اساسية غير موجودة، ولقد اكتشفت أنّ هناك تحفظات قوية في تركيا وإيران بشأن فعالية المنظمة. ففي تركيا، فأنّ العديد من كبار المسؤولين الأتراك لا يؤمنون فعلياً بالمنظمة، فهؤلاء المسؤولون يطمحون لرؤية تركيا كجزءٍ من أوربا وكعضو فعلي في المجموعة الاقتصادية الاوربية، لأنّ مستقبل تركيا الاقتصادي يكمن في أوربا الغربية وليس في المنطقة الأقل نمواً في الشرق"[3].

أمّا في إيران، فقد أستمع السفير أوغلو الى وجهة نظر كبار المسؤولين، بأنّ إيران ليست، في الواقع، بحاجة لتركيا وباكستان. ويستند تفكير هؤلاء إلى أنّ إيران لديها رصيد كبير من صادراتها النفطية، وبأنّ رأسمالها سيزداد وكذلك الاقتصاد الإيراني سيستمر في النمو بدون منظمة التعاون الإقليمي للتنمية. وبعبارة أخرى، فأنّ إيران تستطيع الاعتماد على نفسها،

(1) نقلاً عن: تدخلات اميركا في البلدان الإسلامية – تركيا، ص14.
(2) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص15.
(3) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص16.

ولسوء الحظ فانّ بعض الإيرانيين مستعدون للاعتقاد بأن تركيا وباكستان أعضاء في هذه المنظمة من أجل الحصول على ما بمقدورهم من إيران الغنية[1].

جاء في تقييم الملحق السياسي في السفارة الأمريكية في طهران لمحادثته مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإقليمي للتنمية بشأن المنظمة: "أنه مهما كانت التحفظات التي يبديها الإيرانيون بشأن منظمة التعاون الإقليمي للتنمية، فأنّ هذه التحفظات لم تظهر بشكل علني، ويمكننا القول، أنّ الحكومة الإيرانية تنظر باهتمام للمنظمة، على الصعيدين الاعلامي والمعنوي على الأقل[2].

ونعتقد أن إيران، على الرغم من عدم إيمانها بالعمل المشترك من خلال منظمة التعاون الإقليمي للتنمية، إلاّ أنّها رغبت في استمرارها، وذلك لمواجهة حالة العزلة والتحدي التي فرضت عليها من قبل الدول العربية، ولاسيما العراق والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى في أعقاب الاحتلال الإيراني للجزر العربية في عام 1971، إذ أنّ إيران سخّرت المنظمة لمصالحها الخاصة في مواجهة التحديات العربية، ومحاولة الاستقواء على العرب بهذه المنظمة.

لم تستمر منظمة التعاون الإقليمي للتنمية، إذ تمّ الغاؤها بعد قيام الثورة الإيرانية عام1979[3]، وأعرب المسؤولون الإيرانيون لوزير الخارجية التركي كندوز اوكجين خلال زيارته طهران في 9-11 حزيران1979، عن عدم رغبتهم وتأييدهم لاستخدام منظمة التعاون الإقليمي للتنمية كمحرك لتطوير التعاون الاقليمي، وبدلاً عن ذلك فضّل الإيرانيون العلاقات الثنائية، وبذلك فقد تمّ تجميد عمل هذه المنظمة بعد الثورة الإيرانية [4].

مما تقدّم، يمكن القول أنّ منظمة التعاون الإقليمي للتنمية كان لها دور في تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران، وذلك من خلال اقامة المشاريع الصناعية المشتركة بين البلدين، فضلاً عن ربط البلدين بالطرق وخط السكك الحديدية، مما ساعد بشكل واضح على تعزيز تجارة الترانزيت بينهما، إلاّ أنّ الدوافع والأهداف السياسية التي كانت كامنة وراء تأسيس هذه

(1) تدخلات اميركا في البلدان الإسلامية - تركيا، ص ص16-17.

(2) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص17.

(3) هاني الياس الحديثي، مستقبل التعاون الإقليمي الآسيوي، مجلة دراسات استراتيجية، ع4، 1998، ص64؛ Munir Hussain, Pak- Turkey Relations: On the Common Ties, Alternatives, Turkish Journal of International Relations, Vol. 7, No. 2 and 3, 2008, P. 70.

(4) تقرير من السفارة الامريكية في انقرة إلى وزير الخارجية الامريكية، بتاريخ19 حزيران1979، في: تدخلات أميركا في البلدان الإسلامية - تركيا، ص124.

المنظمة، فضلاً عن محاولة كل دولة الاستئثار بالمنافع المتأتية من المنظمة على حساب الدول الأخرى، أدّت دوراً سلبياً في تحجيم وتعطيل الاتفاقيات المعقودة بين الدول الاعضاء، وهذا بالتالي افقد المنظمة الدور الذي كان يمكن أن تؤديه كخطوة متقدمة في تطور العلاقات بين تركيا وإيران في المجالات كافة.

المبحث الثاني: العلاقات التجارية بين تركيا وإيران

يحظى قطاع التجارة الخارجية في اقتصاد أي دولة بمكانة مهمة، فهو النافذة التي يطل من خلالها بلد معين على العالم الخارجي، وتركيا ضمن هذا المفهوم لا تشذ عن القاعدة، إذ اتخذت التجارة فيها اتجاهات ومسارات متعددة باختلاف الأزمنة والمراحل السياسية، فكان للموقع الجغرافي والاستراتيجي دافع رئيسي لتحديد مسار التجارة الخارجية تارة، كما أنّ للعوامل السياسية دورها في تحديد اتجاهات التجارة الخارجية تارة أخرى، ولكن مهما تعددت المسارات والاتجاهات لا بُدّ أن يخضع وضع سياسة التجارة الخارجية لاعتبارات المصلحة القومية[1].

يعود تأريخ العلاقات التجارية بين تركيا وإيران الى العشرينيات من القرن الماضي، إذ نصت اتفاقية عام 1927 المعقودة بين البلدين على تنشيط العلاقات التجارية وتسهيل انتقال البضائع بينهما، وغيرها من القضايا الضرورية لإقامة علاقات ودية بين الطرفين[2].

ومما لاشك فيه فأنّ الموقع الجغرافي لتركيا ونجاحها في تحقيق تطور تنموي، وحاجتها إلى الصادرات النفطية الأتراك له أثر في قيام واستمرار العلاقات التجارية بين البلدين[3].

كان التعاون التجاري بين تركيا وإيران قبل تأسيس منظمة التعاون الإقليمي للتنمية محدوداً جداً، فواردات إيران من تركيا لم تكن تتجاوز (0.7٪)، امّا الصادرات الأتراك إلى تركيا فقد بلغت (4٪)، وذلك من مجمل قيمة التجارة الخارجية للبلدين[4].

دخلت العلاقات التجارية بين تركيا وإيران في مرحلة جديدة من خلال قيام منظمة التعاون الإقليمي للتنمية في عام1964، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت هناك بعض المشكلات

---

(1) فواز جار الله نايف الدليمي ووائل سامي طه الحافظ، اتجاهات النمو في الاقتصاد التركي للفترة 1968-1988، مجلة دراسات اقليمية، س2، ع4، 2005، ص48.

(2) فرحان، المصدر السابق، ص2.

(3) عقراوي، المصدر السابق، ص118.

(4) Dogan, Op, Cit. , PP. 14-15.

الاقتصادية التي أدّت إلى برود العلاقات بين تركيا وإيران، إذ شكت تركيا من أنّ إيران قد قامت برفع اسعار بعض المواد المصدرة اليها، دون أن تتقيد بالاتفاقيات الموقعة بين البلدين، وعدت تركيا ذلك مضراً بمصالحها الاقتصادية[1]. ويبدو أنّ السبب في ذلك يعود الى قيام تركيا بفرض رسوم ترانزيت عالية على البضائع الإيرانية.

وبعد الزيادة الهائلة في أسعار النفط عام1973، أصبح احتياج تركيا للتعاون الاقتصادي مع الدول المنتجة للنفط أكثر إلحاحاً، إذ كانت تركيا بحاجة ماسة إلى قروض بقيمة التكلفة المتزايدة للنفط، وعندها طلبت تركيا من إيران أن تقدم لها مساعدة اقتصادية، فضلاً عن توسيع التعاون التجاري معها، وتمّ التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتقني بين البلدين في حزيران 1975، ووفق هذه الاتفاقية كان من المتوقع أن تصل قروض إيران لتركيا على شكل استثمارات إلى (1.2) مليار دولار[2]، إلاّ أنّ هذه الترتيبات لم تدخل حيز التنفيذ العملي بين البلدين[3].

وقد جاءت التوجهات التركية لتوسيع قاعدة التعاون التجاري مع إيران في الوقت الذي كان الاقتصاد التركي يعاني من مشكلات كبيرة نتيجة لقرار حظر الاسلحة الذي فرضته الولايات المتحدة الامريكية على تركيا عام 1974، إذ خفضت المساعدات الاقتصادية المقدمة من الأولى لتركيا الى حد كبير، هذا فضلاً عن تخصيص تركيا لجزء كبير من الأموال للأغراض العسكرية، الامر الذي انعكس على ميزان المدفوعات التركي الذي بدأ يعاني من الخلل في هذا المجال بدأ من عام 1977 في الوقت الذي امتنعت الدول الغربية ومؤسساتها المالية عن اقراض تركيا لتمويل خططها التنموية[4].

ومما هو جدير بالذكر أنّ علاقات تركيا مع السوق الاوربية المشتركة كانت قد تدهورت منذ عام 1974 نتيجة لموقف دول السوق من الغزو التركي لقبرص عام 1974، فضلاً عن فشل

---

(1) فاروق توفيق إبراهيم، العلاقات التجارية النفطية التركية – الأتراك 1970–1985، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للدراسات التركية، 1989، ص ص6–7.

(2) أحمد خليل الضبع، الاقتصاد التركي مسيرة محفوفة بالمخاطر، مجلة السياسة الدولية، س34، ع131، 1998، ص202؛ سعيد، المصدر السابق، ص52.

(3) تقرير من السفارة الأمريكية في انقرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، في13 تموز1978، في: تدخلات أميركا في البلدان الإسلامية – تركيا، ص ص74–75.

(4) Sinkaya, Op. Cit. , P. 105.

تركيا في الحصول على التسهيلات اللازمة لصادراتها الزراعية في دول السوق، إذ منحت الأخيرة دولاً أخرى تسهيلات لمنتجاتها مما أدّى الى قيام صعوبات كبيرة في ايجاد أسواق للمنتجات التركية في دول السوق[1].

وفي ظل حكومة اجويد عام 1978 كان الاتجاه في التوسع لعلاقات التعاون الاقتصادي مع إيران عموماً قد تبلور، وهو ما كانت ترى فيه الحكومة التركية تخلصاً من الضغوط الغربية في الوقت الذي وصلت فيه علاقات تركيا مع الغرب الى طريق مسدود نتيجة لرفض الدول والمؤسسات الغربية منح تركيا القروض والمساعدات الاقتصادية ما لم تلتزم تركيا بمطالب صندوق النقد الدولي لتخفيض قيمة العملة التركية واتخاذ المزيد من اجراءات التقشف وانفتاح الاقتصاد التركي أمام الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتحديد النشاط لمشاريع الدولة، وكان الالتزام بهذه الشروط من جانب تركيا يعني مزيداً من تعزيز ربط اقتصاد تركيا بالاقتصاديات الغربية[2].

تجددت المفاوضات التجارية بين الدولتين في تموز 1978، وخلال زيارة وزير الاقتصاد والمالية التركي حكمت جتين إلى طهران ولقاءه بوزير الاقتصاد والمالية الإيراني يغاني، وقّع البلدان في 4 تموز 1978 على ثلاث اتفاقيات اقتصادية بشأن إقامة تعاون اقتصادي متبادل، كما جرى التباحث بشأن زيادة الصادرات التركية إلى إيران، على أن يقوم الجانب الإيراني بتزويد الأتراك بالنفط، مع منحهم قروضاً لتغطية نفقات شرائه[3].

أنَّ الاتفاق المبرم بين الحكومتين التركية والإيرانية كان يشتمل على زيادة الصادرات التركية[4] إلى إيران ويسعى الى زيادة التعاون الاقتصادي المتبادل، وقد عملت الحكومة التركية على رفع قيمة صادراتها الى إيران لتبلغ (100) مليون دولار سنوياً، من الأسمنت والزجاج

---

(1) Ibid, P. 106.
(2) Narli, Op. Cit. , P. 18.

(3) سعيد، المصدر السابق، ص52.
(4) للاطلاع على أهمية صادرات تركيا واثرها على الاقتصاد التركي، ينظر: عبد الحميد سليمان ظاهر، أثر الصادرات المصنعة في النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للفترة 1952-1990، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 1996، ص ص29-43.

والقمح واللحوم والسكر والحمضيات والمواشي. كما تعاونت الحكومتان التركية والإيرانية في مجالات السياحة والاتصالات والنقل وتنمية الثروة الحيوانية[1].

والجدول رقم (1) يوضح حجم التجارة الخارجية بين تركيا وإيران خلال الأعوام (1969-1979)[2].

جدول رقم(1)

الميزان التجاري التركي- الإيراني للأعوام (1969-1979) (مليون دولار)

السنة	الواردات التركية	الصادرات التركية	الفائض أو العجز
1969	756	3.055	2.299+
1970	27	3.819	3.792+
1971	4.943	4.335	608-
1972	14.780	11.935	2.845-
1973	14.889	11.860	3.029-
1974	42.280	14.615	27.665-
1975	26.059	37.101	11.042+
1976	109.366	33.553	75.813-
1977	165.030	48.563	116.467-
1978	488.495	44.733	443.762-
1979	175.857	11.815	164.042-

ونلحظ من هذا الجدول أنّ العلاقات التجارية بين تركيا وإيران قد تطورت بشكل كبير خلال الأعوام (1969-1978)، إذ بلغت الواردات التركية من إيران عام 1978 (488.495) مليون دولار، فيما كانت قيمة الصادرات التركية الى إيران عام 1978 لا تتجاوز (44.733) مليون دولار. ومع الفارق الكبير بين الواردات والصادرات التركية الى إيران والتي بلغت في العام المُشار اليه (443.762) مليون دولار، لكن العلاقات الاقتصادية مع إيران تطورت بشكل

(1) تقرير من السفارة الأمريكية في انقرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، في13 تموز1978، في: تدخلات أميركا في البلدان الإسلامية – تركيا، ص75.

(2) نقلاً عن: إبراهيم، المصدر السابق، ص10.

سريع في أعقاب عام 1979، إذ ارتفعت الواردات في عام 1980 لتبلغ (802.497) مليون دولار، في حين ارتفعت الصادرات التركية إلى إيران أيضاً لتبلغ (84.821) مليون دولار[1].

والجدول رقم (2) يوضح وضع الميزان التجاري التركي مع إيران خلال الأعوام (1975-1979)[2].

جدول رقم (2)

الميزان التجاري التركي مع إيران للأعوام 1975-1979 (مقدر بملايين الدولارات)

السنة	الصادرات	الواردات	العجز أو الفائض
1975	37.1	26.1	11.0
1976	33.6	109.4	85.8-
1977	48.8	165.0	116.2-
1978	44.7	488.5	443.8-
1979	91.4	181.4	162.0-

ومن الجدول رقم (2) نلحظ أنّ الميزان التجاري التركي كان في حالة عجز خلال الأعوام (1975-1979)، أي انه كان لصالح إيران، وهذا يعود إلى ارتفاع قيم الواردات التركية من إيران مقارنة مع صادراتها[3].

وبلغت نسبة صادرات تركيا لإيران، من إجمالي قيمة صادراتها للدول الإسلامية (15.5٪) عام1975، أمّا نسبة واردات تركيا من إيران من إجمالي قيمة وارداتها من الدول الإسلامية، فقد بلغت (7.2٪) عام1975. ونلحظ في الجدول رقم (2) أيضاً أن صادرات تركيا إلى إيران بلغت (37.1) مليون دولار عام1975، أزدادت إلى (84.8) مليون دولار عام1980[4]. في حين تذكر رواء الطويل أنّ هناك فائضاً في الميزان التجاري التركي تجاه إيران خلال الأعوام (1960-1979)، وكما يوضحه الجدول التالي[5].

(1) إبراهيم، المصدر السابق، ص12.

(2) نقلاً عن: فرحان، المصدر السابق، ص12.

(3) فرحان، المصدر السابق، ص13.

(4) المصدر نفسه، ص13.

(5) نقلاً عن: العزاوي والطويل، المصدر السابق، ص88.

جدول رقم (3)

حجم التبادل التجاري التركي – الإيراني1960-1979 (مقدر بملايين الدولارات)

السنة	الصادرات التركية الى إيران	الواردات التركية من إيران	العجز أو الفائض	حجم التبادل التجاري التركي – الإيراني
1960	3.008	281	2.727+	3.289
1965	1.622	—	1.622+	1.622
1970	4.954	37	4.917+	4.992
1975	37.183	25.823	11.360+	63.006

أمّا صادرات تركيا إلى إيران فقد تضمنت الأغذية، والمواد الخام، والوقود، والشحوم، والزيوت النباتية والحيوانية، والمواد الكيمياوية، والبضائع المصنعة، والمكائن وحافلات النقل[1].

جدول رقم (4)[2]

بنود صادرات وواردات تركيا مع إيران (بملايين الدولارات)

بنود الصادرات والواردات	الصادرات			الواردات		
	الصادرات مقدرة بـ (ملايين الدولارات)	نسبة مساهمة الصادرات الكلية إلى إيران٪	نسبة مساهمتها في صادرات تركيا الكلية٪	الواردات التركية مقدرة بـ (ملايين الدولارات)	نسبة مساهمة الواردات الكلية من إيران٪	نسبة مساهمتها في واردات تركيا الكلية٪
الأغذية	36.7	12.68	1.31	5.1	0.77	0.61
المواد الخام	7.8	2.7	1.41	23.2	3.48	0.93
الوقود والشحوم	0.026	0.01	0.01	609.7	91.4	15.36
الزيوت	18.2	6.3	9.76	—	—	—

(1) العزاوي والطويل، المصدر السابق، ص90.

(2) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص91.

النباتية والحيوانية						
المواد الكيمياوية	50.0	91.01	9.0	0.8	0.11	0.02
البضائع المصنعة	126.3	43.6	2.83	27.1	4.07	0.54
المكائن وحافلات النقل	43.1	14.9	3.33	0.6	0.08	0.0
أدوات مصنعة متنوعة	2.3	0.79	0.05	0.5	0.08	0.03
المجموع	289.6	100	1.89	667	100	2.27

ومن الجدول رقم (4) نجد أنّ صادرات تركيا الى إيران من الأغذية بلغت (36.7) مليون دولار، وبلغت نسبة مساهمتها في الصادرات الكلية الى إيران (12.7٪) ونسبة مشاركتها في صادرات تركيا الكلية (1.3٪)[1].

والجدول رقم (5) يبين بنود السلع الغذائية لتجارة تركيا مع إيران[2].

(1) العزاوي والطويل، المصدر السابق، ص92.

(2) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص92.

جدول رقم (5)

بنود المجاميع السلعية الغذائية لتجارة تركيا مع إيران (الاف الدولارات)

ت	بنود المجاميع الغذائية	الصادرات		الواردات	
		الصادرات	نسبتها الى صادرات تركيا الكلية ٪	الورادات	نسبتها الى واردات تركيا الكلية ٪
1	اللحوم	267	٪1	–	–
2	منتجات الالبان وبيض المائدة	–	–	–	–
3	الاسماك	–	–	–	–
4	الحبوب	722	٪27	–	–
5	الخضراوات والفواكه	97	٪0.01	5131	٪5.06
6	السكر والعسل	17455	٪8.14	–	–
7	القهوة والشاي والكاكاو والبهارات	5	–	–	–
8	أعلاف الحيوانات	–	–	–	–
9	مواد مختلفة صالحة للأكل	18158	٪13.940	–	–

أمّا صادرات تركيا الى إيران من الأدوات المصنعة فقد بلغت (2.3) مليون دولار ونسبة مشاركتها في صادرات تركيا الكلية الى إيران (٪0.79) ونسبة مساهمتها في صادرات تركيا الكلية (٪ 0.05) [1].

والجدول رقم (6) يبين بنود الأدوات المصنعة لتجارة تركيا مع إيران[2].

(1) العزاوي والطويل، المصدر السابق، ص99.

(2) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص99.

جدول رقم (6)

تجارة تركيا مع إيران من الأدوات المصنعة (الآف الدولارات)

ت	بنود المجاميع السلعية	الصادرات		الواردات	
		الصادرات	نسبة مساهمتها في صادرات تركيا الكلية٪	الورادات	نسبة مساهمتها في واردات تركيا الكلية٪ ٪
1	مواد البناء الجاهز	10	٪0.01	282	٪0.42
2	الحقائب ومستلزمات السفر	1	—	69	٪1.32
3	مواد الزينة والتجميل	109	—	—	—
4	الأحذية	1	—	—	—
5	القرطاسية والأجهزة المختبرية	452	٪2.37	151	٪0.03
6	ادوات ومستلزمات التصوير	6	٪0.24	—	—
7	بضائع مصنعة أخرى	17.7	٪0.95	40	٪0.01

أمّا الاهمية النسبية للصادرات التركية إلى إيران فيوضحها الجدول رقم (7)[1].

(1) نقلاً عن: العزاوي والطويل، المصدر السابق، ص100.

جدول رقم (7)

الأهمية النسبية لصادرات تركيا إلى إيران

ت	البنود السلعية	الأهمية النسبية
.1	الغزول	٪24.6
.2	اللدائن في أشكالها الأولية	٪10.14
.3	السكر والعسل	٪6.03
.4	الحديد والفولاذ	٪ 5.79
.5	الحديد الخام	٪4.84
.6	المنتجات الزيتية والدهنية الحيوانية والنباتية	٪3.97
.7	الصناعات المطاطية	٪3.43
.8	الورق	٪3.4
.9	العربات	٪3.36
.10	الكيمياويات العضوية	٪2.92
.11	الانسجة	٪2.47

ومن خلال تحليل الجدول رقم (7) نجد أنّ الغزول تأتي بالمرتبة الأولى في الأهمية، وتمثل (٪24.6) من صادرات تركيا إلى إيران، أمّا المنسوجات فتأتي في المرتبة الاخيرة في الأهمية النسبية لصادرات تركيا إلى إيران وتمثل (٪2.47)[1].

ويظهر الجدول رقم (8) الاهمية النسبية لواردات تركيا من إيران، ويأتي النفط، والمنتجات النفطية بالمرتبة الأولى ويمثل (٪91) من واردات تركيا من إيران، في حين تأتي الكيمياويات العضوية بالمرتبة الأخيرة، إذ تبلغ نسبتها (٪0.11)[2].

(1) المصدر نفسه، ص101.

(2) نقلاً عن: العزاوي والطويل، المصدر السابق، ص102.

جدول رقم (8)

الأهمية النسبية للواردات التركية من إيران

ت	البنود السلعية	الاهمية النسبية
1.	النفط والمنتجات النفطية	%91
2.	الحديد الخام	%4.51
3.	الجلود الخام غير المصنعة	%2.66
4.	الخضراوات والفواكه	%0.77
5.	الانسجة	%0.73
6.	الغاز الطبيعي	%0.4
7.	الغزول	%0.3
8.	الجلود المصنعة	%0.22
9.	الكيمياويات العضوية	%0.11

كما واجهت العلاقات التجارية بين البلدين بعض المشكلات [1]، إذ أدّى فرض تركيا لضرائب ترانزيت في كانون الثاني1976، إلى ارتفاع الضريبة على مرور الشاحنات الأتراك، التي كانت أقل وفقاً لاتفاقية ترانزيت سابقة، علماً أنّ إيران استمرت في التعامل بشكل ودي مع تركيا. وكانت شركات النقل الأتراك قد دخلت باتفاقيات شراكة مع الشركات الاجنبية، بهدف للحصول على التعرفة المعطاة لشاحنات الدول التي تدفع اسعاراً تشجيعية كضرائب[2]. فضلاً عن ذلك، واستناداً إلى مصادر الحكومة الأتراك، فأنّ الإيرانيين كانوا عرضة لاتهامات متنوعة، مثل رفض قبول دفع الشاحنات الأتراك الرسوم بالريال الإيراني، وطلب دفع هذه الشاحنات للرسوم بالدولار، أو بعملات صعبة أخرى. فضلاً عن إدّعاء إيران أنّ تركيا لا تلتزم بتطبيق

(1) فرحان، المصدر السابق، ص16.

(2) تقرير من السفارة الأمريكية في طهران إلى وزير الخارجية الأمريكية، في 7 آذار 1978، في: تدخلات امريكا في البلدان الإسلامية – تركيا، ص47.

اتفاق تسيير الحركة الحدودية بشكل جيد، إذ أنَّ صفوفاً طويلة من الشاحنات كانت تنتظر الاجراءات الكمركية في الجانب التركي"[1].

وفي تصريح لمدير عام وزارة الشؤون الاقتصادية والمالية الإيراني في 6 آذار 1978، قال فيه: "أنَّ العلاقات الثنائية بين تركيا وإيران راكدة بشكل أساسي منذ تشرين الأول1975"، كما أكّد على: "أنَّ المسألة الرئيسية المعرقلة للتعاون الاقتصادي والمتعلقة بضريبة الترانزيت لا ترتبط بالحكومة الإيرانية من الناحية المالية، بل هي إجراء من استنباط الحكومة التركية في تعاملها مع إيران"[2]. وقد شكك المسؤول الإيراني بحصول أي تقدم بهذا الشأن، الذي يُعدُّ ضرورياً لحصول تقدم في القضايا الاقتصادية الأخرى[3]. وذكر تقرير صادر من السفارة الامريكية في طهران بتأريخ 7 اذار1978، ما نصّه: "مازالت العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران تواجه العراقيل، بسبب عدم تسوية مسألة رسوم الترانزيت التركية، إذ اشارت مصادر الحكومة الإيرانية بأنها ليست متفائلة فيما يتعلق باحتمال تقديم قرض بقيمة (1.2) مليار دولار، التي ابرمته في تشرين الأول 1975وفقاً للبروتوكول الموقع بين البلدين"[4].

وكان مدير عام وزارة الشؤون الاقتصادية والمالية الإيراني قد صرّحَ في 7 آذار 1978، قائلاً: "أنَّ الحكومة الأتراك تؤيد بشكل كامل الوضع الاقتصادي التركي وترغب في تنفيذ التزاماتها كاملة عندما تعمل الحكومة التركية بطريقة إيجابية، ومن المشكوك فيه أنَّ الحكومة التركية تريد القرض مقابل مشاريع محددة، بل لموازنة احتياجاتها المادية"، وأضاف: "إذا كانت تركيا ترغب بمساعدة لموازنة وضعها الاقتصادي عليها أن تطلب قرضاً بقيمة (100) إلى (200) مليون دولار، والحكومة الأتراك ليست مستعدة لتقديم قروض مالم توضح الحكومة التركية الهدف من هذه القروض"[5].

واشار تقرير صادر من السفارة الامريكية في طهران بتأريخ 9 آذار1978: "أنَّ إيران ستستمر بالأصرار والتأكيد على الحصول على معاملة خاصة لها بشأن رسوم الترانزيت"،

---

(1) المصدر نفسه، ص ص47-48.

(2) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص48.

(3) المصدر نفسه، ص48.

(4) نقلاً عن: تقرير من السفارة الأمريكية في طهران إلى وزير الخارجية الأمريكية، في 7 آذار 1978، في: تدخلات اميركا في البلدان الإسلامية - تركيا، ص47.

(5) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص49.

وأضاف التقرير: "أنّ الارث التاريخي والثقافي بين البلدين قد أدّى، بدون شك، دوراً كبيراً في تحديد وجهة النظر التركية"[1]. وقد ساهمت أيضاً تصرفات المفاوضين الإيرانيين في التعامل مع الأتراك خلال السنوات الماضية على تقوية الاعتقاد التركي بأن إيران ترغب في إبقاء تركيا دولة فقيرة ومعزولة[2].

تعتقد إيران أنّ الولايات المتحدة الامريكية ليست بعيدة عن اللوم فيما يتعلق بالموقف التركي، إذ ان تركيز اعضاء الكونغرس الامريكي على التعاون العسكري مع تركيا يظهر مدى الحرج الإيراني. وتجد إيران أنّه من الصعب تطابق مصالحها مع ما ترمي اليه الولايات المتحدة من تخفيف مشكلات تركيا الاقتصادية، وتعتقد السفارة الامريكية في طهران أنّ هناك الكثير من العمل يجب انجازه من قبل الجانب التركي، قبل حصول أي تغيير فعلي في الموقف الإيراني تجاه تركيا، إذ أنّ ذلك يتطلب حصول تغيير في الموقف التركي ليعترف بقوة ونفوذ إيران الذي يجب مراعاته من قبل تركيا، ونتيجة لصعوبات الماضي فأنّ ذلك يحتاج الى وقت طويل حتى يمكن نسيانه[3].

وفي الوقت نفسه كانت إيران تدرك، انّ من مصلحتها أن تكون لها أفضل العلاقات مع تركيا، ومما لاشك فيه أنّ هذا الاعتقاد هو الذي دفع شاه إيران لإصدار تعليمات لسفيره في انقرة لبذل الجهود لتحسين العلاقات الثنائية مع تركيا. وتعتقد إيران أنّ مشكلة تركيا معقدة أكثر من إمكانية تحسين وضعها من خلال مساعدة اقتصادية تقدمها إيران الى جارتها، وأنّ أوضاعها الاقتصادية ناتجة عن الاوضاع المضطربة على الساحة السياسية والعنف وعدم الاستقرار السياسي في تركيا، وتتوقع إيران من تركيا تقديم تنازلات كشرط لا بُدّ منه للمساعدة الإيرانية[4].

---

(1) نقلاً عن: تقرير من السفارة الامريكية في طهران إلى وزارة الخارجية، 9 آذار1978، في: تدخلات اميركا في البلدان الإسلامية – تركيا، ص52.

(2) المصدر نفسه، ص52.

(3) تقرير من السفارة الأمريكية في طهران إلى وزارة الخارجية، في 9 آذار1978، في: تدخلات اميركا في البلدان الإسلامية – تركيا، ص53.

(4) المصدر نفسه، ص50.

ولدى سؤال السفير التركي في طهران، رحمي اوغلو من قبل السكرتير الأول في السفارة الامريكية في طهران بشأن القرض البالغة قيمته (1.2) مليار دولار، أجاب السفير قائلاً: آنه يُعدّه ميتاً[1].

أمّا فيما يخص العلاقات التجارية النفطية بين تركيا وإيران خلال الأعوام (1970-1978)، فبعد الزيادة الكبيرة في أسعار النفط عام 1973، وزيادة حاجة تركيا إلى النفط، اتجهت إلى الدول المنتجة للنفط ولا سيما الدول القريبة منها والمجاورة لها لتأمين احتياجاتها النفطية، ولذلك سعت تركيا إلى استيراد النفط من إيران، إذ كانت بحاجة إلى قروض بقيمة التكلفة المتزايدة للطاقة، فقدمت طلباً إلى إيران لإمدادها بالنفط بعد منحها القروض اللازمة لذلك، إلاّ أنّ شاه إيران وافق على منح القروض في الجانب الاستثماري فقط، بشرط أن تستخدم هذه الاستثمارات في تمويل بناء الطرق في الاناضول، التي تؤدي في النهاية إلى خدمة اغراض التنمية في إيران نفسها، وكانت تركيا قد وضعت آمالها على التعاون التجاري النفطي مع إيران خلال عقد السبعينيات، إلاّ أنّ أُسلوب الشاه معها قد أدّى إلى فتور العلاقات الاقتصادية بين الدولتين[2].

كانت الولايات المتحدة الامريكية قد اقترحت على إيران، بأنّ من مصلحتها تزويد تركيا بالنفط بشروط دفع مقبولة، وان ذلك يفيد الطرفان في الحد من نمو النفوذ السوفيتي في تركيا، ويخفف أزمة تركيا المالية[3]، ذلك لأنّ السياسة الامريكية كانت تقوم في تلك المدة للحد من النفوذ السوفيتي في المنطقة لخشيتها من أنّ ازدياد تدهور الاوضاع الاقتصادية التركية قد يفسح المجال أمام السوفيت للنفوذ الى الساحة التركية، لذلك كانت تدفع الساسة الإيرانيين الى تقديم المساعدات الاقتصادية للمساهمة في تحسين الأوضاع الاقتصادية التركية من جانب، وتخفيف عبء المساعدات التي كانت تقدمها للأتراك من جانب آخر.

والجدول رقم (9) يبين حجم الميزان التجاري النفطي التركي- الإيراني خلال المدة (1978-1969)[4].

---

(1) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ص64-65.

(2) احمد، النفوذ الإسلامي في تركيا، ص ص147-148؛ إبراهيم، المصدر السابق، ص14.

(3) تقرير من السفارة الأمريكية في انقرة إلى وزارة الخارجية، 6 آذار1978، في: تدخلات امريكا في البلدان الإسلامية - تركيا، ص46.

(4) نقلاً عن: إبراهيم، المصدر السابق، ص23.

جدول رقم (9)

الميزان التجاري النفطي التركي- الإيراني للمدة 1969-1978

(مقدراً بملايين الدولارات)

السنة	الواردات	الصادرات	الفائض أو العجز
1969	—	—	—
1970	—	5	5+
1971	4.874	1	4.873-
1972	14.764	—	14.764-
1973	14.726	12	14.714-
1974	42.341	6	42.335-
1975	26.059	16	26.043-
1976	109.337	8	109.329-
1977	164.983	4	164.979-
1978	487.957	—	487.957-

ونلحظ من الجدول السابق، التطور في العلاقات التجارية النفطية بين تركيا وإيران، إذ كانت خلال السنوات الأخيرة من عقد الستينيات معدومة، وابتدأت بشكل بسيط من عام 1971، إذ كانت بحدود (4.9) مليون دولار، ارتفعت لتصل في عام 1976 إلى (109) مليون دولار، وإلى ما يقارب(488) مليون دولار تقريباً في السنة الأخيرة من حكم الشاه عام 1978. في حين أنّ الصادرات التركية إلى إيران كانت معدومة تقريباً خلال المدة نفسها، وبقي العجز في ميزان التجارة النفطية بين تركيا وإيران قائماً وهو لصالح إيران[1].

وتعليل ذلك، أنّ الزيادة في أسعار النفط، وازدياد حاجة تركيا له نتيجة زيادة مشاريع التنمية فيها كانت السبب الرئيسي في الزيادة التي حصلت على واردات تركيا من النفط الإيراني، ومع ذلك بقي محدوداً لغاية عام 1977، إذ كان بحدود (11٪) من مجموع واردات

(1) المصدر نفسه، ص25.

تركيا النفطية من الدول المتجة له، ومع ذلك فقد حصلت قفزة في واردات تركيا النفطية من إيران عام1978، إذ وصلت النسبة إلى (34٪) وعادت بالانخفاض في عام1979 إلى (10٪) من مجموع وارداتها النفطية[1].

ويمكن تفسير ارتفاع الواردات التركية من النفط الإيراني عام 1978 الى العلاقات النفطية العراقية – التركية، إذ أنَّ زيادة الديون العراقية على تركيا، دفع العراق الى اتخاذ قرار يقضي بتخفيض الصادرات العراقية من النفط الى تركيا في عام 1978 وهذا القرار دفع تركيا الى زيادة وارداتها النفطية من إيران، ولكن مع عودة العلاقات التجارية النفطية بين العراق وتركيا الى حالتها الطبيعية، انخفضت قيمة الواردات النفطية التركية من إيران عام 1979[2].

إنَّ هذه المؤشرات في سياسة الاستيراد النفطي لتركيا تشير إلى أنّها لم تكن تعتمد بشكل أساس على وارداتها من النفط الإيراني، بل كانت تسعى إلى استمرار حصولها على القروض والاستثمارات الأتراك، في حين أن حاجة تركيا من النفط كانت تغطيها بشكل كبير من البلدان العربية، ولا سيما العراق وليبيا والسعودية[3].

كانت تركيا قد عقدت اتفاقية اقتصادية مع إيران في 4 تموز 1978 في طهران، تضمنت بيع النفط الإيراني لتركيا، واعطائها قروضاً لتغطية نفقات شراء نفطها[4].

وكانت إيران قد تعهدت بموجب الاتفاقية تزويد تركيا بمليون طن من النفط، وبخمسمائة ألف طن من الوقود عبر مصفاتها في إيبراس خلال (12) شهراً، وحددت الاتفاقية نوعية النفط وترتيبات نقله الى تركيا، كما تضمنت الاتفاقية بيع النفط بأسعار منظمة الاوبيك[5] (O.P.E.C.) المعلنة[1].

---

(1) المصدر نفسه، ص25.

(2) المصدر نفسه، ص25.

(3) المصدر نفسه، ص25.

(4) تقرير من السفارة الأمريكية في انقرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، 13تموز 1978، في: تدخلات اميركا في البلدان الإسلامية – تركيا، ص ص74–75.

(5) منظمة الاوبيك: منظمة البلدان المصدرة للنفط، تأسست في عام 1960 اثر عقد مؤتمر في بغداد حضره العراق والكويت والسعودية وايران وفنزويلا وممثل عن قطر بصفتها مراقباً، وذلك لمواجهة التعسف والاستغلال الذي كانت تمارسه الشركات النفطية الاحتكارية ولاسيما ازاء اسعار النفط، فقد خفضت الشركات اسعاره في عام 1959و1960 مما الحق خسائر فادحة بالعوائد النفطية للبلدان المصدرة. واستطاعت المنظمة مواجهة الاحتكارات النفطية وانتزاع بعض مطالبها المشروعة. إذ بموجب اتفاقيات

أمّا السبب الذي دفع إيران لتوقيع هذه الاتفاقية، هو قيام تركيا بإقامة علاقات اقتصادية مع الاتحاد السوفيتي، ولاسيما في المجال النفطي، وذلك بسبب عدم فاعلية علاقاتها الاقتصادية مع إيران والغرب. ففي عام 1978 وقعت تركيا والاتحاد السوفيتي اتفاقية بشأن تزويد تركيا بثلاثة ملايين طن من النفط خلال السنوات الثلاث اللاحقة. ولذلك وافقت إيران في عام 1978 على بيع النفط لتركيا، وكان ذلك محاولة منها لتحجيم التقارب التركي ـ السوفيتي، لذلك بدأت إيران تسعى لتحسين علاقاتها مع تركيا، ولموازنة العلاقات التركية مع الاتحاد السوفيتي[2].

ويبدو أنّ تركيا قد حققت بعض التقدم في تخطي الطريق المسدود في علاقاتها الاقتصادية مع إيران، إذ نجحت تركيا بتأجيل الدفع لمدة أربعة عشر شهراً على وارداتها النفطية التي بلغت ما بين (135-150) مليون دولار، ولأول مرة، فأنّ جزءاً من صادرات إيران النفطية لتركيا كانت على شكل وقود[3].

أمّا بعد قيام الثورة الأتراك عام1979 وسقوط نظام الشاه، واعتراف تركيا بالحكومة الإيرانية الجديدة في 13 شباط 1979، فقد عقد لقاء بين رئيس الوزراء الإيراني بازركان والسفير التركي في طهران توركوت تولومن وذلك في 22 شباط 1979، وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وتحدّث رئيس الوزراء الإيراني قائلاً: "علينا استثمار وحدة العمل الاقتصادي بين البلدين مستقبلاً"[4].

وكانت وزارة الخارجية التركية قد استضافت اجتماعاً دام ثلاثة أيام لسفرائها في تسع دول اسلامية (ايران، والعراق، وسورية، وباكستان، وافغانستان، والسعودية، والكويت، ولبنان، ومصر) في 27 – 29 نيسان 1979، وقد وجّه رئيس الوزراء التركي اجاويد خطاباً الى السفراء

طهران عام 1971، وطرابلس في العام نفسه رفعت اسعار النفط في الخليج العربي وفي البحر المتوسط بنسب كبيرة. يقع مقر المنظمة في مدينة فينا عاصمة النمسا. ينظر: الكيالي و زهيري، المصدر السابق، ص93؛ صلاواتي، المصدر السابق، المجلد / 1، ص643.

(1) تقرير من السفارة الأمريكية في انقرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، 13 تموز 1978، في: تدخلات أميركا في البلدان الاسلامية – تركيا، ص75.

(2) Dogan, Op. Cit. , P. 18.

(3) تقرير من السفارة الأمريكية في أنقرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، 13 تموز1978، في: تدخلات أمريكا في البلدان الإسلامية – تركيا، ص77.

(4) نقلاً عن: عقراوي، المصدر السابق، ص119.

والمسؤولين اوضح فيه منفعة تركيا في توسيع علاقاتها الاقتصادية والتعاون والتضامن مع الدول الاقليمية، وقال اجاويد: "إنّ بعض الناس يريد خلق شكوك وخلافات بين دول المنطقة ونحن نؤمن بأنّ دول المنطقة تستطيع تخطي مثل هذه المحاولات السلبية من خلال وحدتهم وتعاونهم"[1]. وشدد اجاويد في خطابه بشكل خاص على الحاجة لإقامة تعاون اقتصادي اوثق وابلغ السفراء: "أنّ الانسان لا يستطيع تحديد الاولوية بين القضايا السياسية والاقتصادية ونحن مع الرأي القائل بأنه عندما تجري تسوية المشكلات فأنّ الانطلاق من التعاون الاقتصادي نقطة بداية جيدة"[2].

(1) نقلاً عن: السويداني، المصدر السابق، ص233.

(2) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص234.

الباب الثاني

العلاقات التركية الايرانية

1979 - 1989

الفصل الأول

طبيعة العلاقات التركية – الايرانية

1979- 1980

المبحث الأول: قيام الثورة الايرانية وتوجهات نظام الحكم الجديد على الصعيدين الداخلي والخارجي

حدثت الثورة الايرانية عام 1979، وحولت إيران من نظام ملكي تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي الى جمهورية اسلامية حيث كان للأحزاب والتنظيمات اليسارية والوطنية دور في ذلك، فضلاً عن علماء الدين المسلمين الذين أسهموا بدور قيادي في الثورة من خلال تشكيل ادارة تعتمد على نهج الاسلام وفق النظرة الايرانية، ومن ثم الاعتماد على الجماهير لتزويدها بالطاقات التي تضمن ديمومة الثورة.

اولا: اسباب قيام الثورة واندلاعها

كان لسياسة التغريب التي انتهجها الشاه في إيران وعلاقاته الوطيدة مع القوى الغربية لاسيما الولايات المتحدة الامريكية، فضلاً عن الاسراف وتفشي الفساد في الادارة وفي ديوانه الملكي، أدّى كل ذلك الى فشل الحكومة في استقطاب المتعاطفين والاتباع من القيادات الدينية الشيعية لمقارعة حملة الخميني ضد الحكم[1].

---

(1) ديليب هيرو، إيران در حكومت رو حانيون، ترجمة محمد جواد يعقوبي داراي، انتشارات باز، (تهران، 1386) ، (2007) ، ص ص147-148. وللمزيد من التفاصيل حول الفساد في عهد محمد رضا بهلوي، ينظر: ادور سابلية، إيران مستودع البارود، ترجمة عز الدين محمود السراج، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1983) ، ص ص53-55.

وكان لدور الحكومة في قمع المعارضة الايرانية من خلال جهاز الامن (السافاك) أثر مهم في اشتداد المعارضة حتى نجحت في انهاء الحكم الملكي، علاوة على انتهاك الاخير للنظام الدستوري[1] الذي وضع عام 1906[2].

وكان الشاه قد حرص على تكريس سياسة احتكار حزب رستاخيز(النهضة)[3] باعتباره الحزب الوحيد ومخاطبته للشعب الإيراني بالانضمام الى هذا الحزب ومن يعارض ذلك عليه الخروج من إيران، وعلى الفور أعلن الخميني فتواه بتحريم المشاركة في هذا الحزب لانه يتعارض مع الاسلام ومصالح شعب ايران[4].

كذلك قرر الشاه أنْ يخفف القيود عن المعارضة دون أنْ يغير من طبيعة الحكم المستبد الذي يتصف به نظامه، و كان لتصميم زعماء الدين الذين يتمتعون بشعبية قوية داخل إيران على النضال حتى الموت ضد النظام البهلوي دور في اسقاطه واشاعة هذا التصميم في نفوس

---

(1) اصدر هذا الدستور في 5 ابسنة 1906 الشاه مظفر الدين تحت ضغط الشعب وسُميَّ (فرمان مشروطيت) اذيع في 15 اب عام 1906 وبصدوره اصبحت إيران لاول مرة في تاريخها، دولة ذات حكم دستوري، فتشكلت لجنة من العلماء وبعض الشخصيات الوطنية والليبرالية، وبعض اعضاء الحكومة وقامت بصياغة قانون الانتخابات، وتشكّل البرلمان، وصدر الدستور الذي نصَّ على أنْ يكون مذهب الشيعة الإمامية هو المذهب الرسمي للدولة، كما نص على تشكيل لجنة العلماء الذين يتولون مراقبة التزام القوانين بالشريعة الاسلامية.ينظر: فهمي هويدي، إيران من الداخل، مركز اهرام للترجمة والنشر، ط4، (القاهرة، 1991) ، ص7.

(2) سيد جلال الدين المدني، تاريخ إيران السياسي الحديث، ترجمة سالم مشكور، منظمة الاعلام الاسلامي، ط1 ، (سبهر، 1993) ، ص311.

(3) حزب رستاخيز: تأسس هذا الحزب بمبادرة من الشاه محمد رضا بهلوي في عام 1975 واختار الشاه رئيس وزرائه عباس هويدا ليتولى منصب السكرتير العام للحزب مع احتفاظه بمنصبه رئيساً للوزراء، وأعلن أنَّ هذا الحزب أُنشئ لاتاحة الفرصة للشعب الإيراني للانضمام اليه، وأصدر صحيفة باسم (رستاخيز) ، أُلغي هذا الحزب بعد سقوط النظام الشاهنشاهي عام 1979. للمزيد من المعلومات ينظر: محمد وصفي ابو مغلي، الاحزاب والتجمعات السياسية في إيران 1905-1980، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ط2، (جامعة البصرة، 1983) ، ص ص59-64-71.

(4) صادق زيبا كلام، مقدمة أي بر انقلاب اسلامي، انتشارات علمي فرهنكي، ط2، (تهران، 1375) ، (1996) ، ص22.

الجماهير الايرانية، ومقارعة سياسة التسرع والتعسف التي اتخذتها الحكومة لوضع حد للتضخم الاقتصادي[1].

كذلك اسهمت سياسات الحكومة الامريكية في تحويل صورة الشاه الى حد جعله يبدو دمية امريكية، فضلاً عنسياسة الشاه الخارجية التي جعلت من إيران تبدو مستعمرة امريكية، سيما وان الولايات المتحدة الامريكية هي التي دفعت الشاه الى اطلاق برنامج الثورة البيضاء[2].

بدأ الشاه إيران بالتخطيط مع الولايات المتحدة الامريكية وقيام الامريكان بتهيأة تقارير بخصوص تطوير وتغيير في السياسات التعليمية وانتاج النفط والمعادن والصناعة والزراعة والصحة وتقديمها للشاه، وكان هذا البرنامج ينص على اعادة البناء في إيران وفي المجالات المذكورة اعلاه على غرار النمط الغربي، وفي 9 كانون الثاني 1963 قام الشاه بتقديم برنامجه اعلاه[3].

كان لظهور شخصية الخميني لقيادة المعارضة دور مهم في اسقاط حكومة الشاه[4]، حيث ظهر اول مرة عام 1963 ليتزعم المعارضة ضد برنامج الاصلاحات الذي اعلنه الشاه والمعروف باسم الثورة البيضاء[5]، الذي شمل اعطاء حق التصويت والاقتراع للنساء، وتغيير قوانين الانتخابات بحيث تتيح انتخاب ممثلين للاقليات الدينية في البرلمان، واجراء تعديلات على قانون الاحوال الشخصية تقضي بمنح المرأة حق المساواة مع الرجل في الزواج، وتهديد كبار الملاك بسحب الاراضي التي بحوزتهم[6].

---

(1) جيمس بيل، (الثورة الايرانية ماض وحاضر ومستقبل) ، مجلة السياسة الدولية (القاهرة) ، ع60، 1979-1980، ص226.

(2) SengulYazar, Türk-Iran iliskileri 1979 Sonrasi, (Ankara, 2002) , s. 15;
عباس بشيري، انقلاب وپيروزي، دفتر نشر معارف الانقلاب، (تهران، 1383) ، (2004) ، ص25.

(3) Türk-Iran iliskilerininDünü, s. 209.

(4) Acompassi peace, A Future for the Middle East, (New York, 1982) , p. 141.

(5) Gürkan, Op. Cit., p. 73;
هويدي، المصدر السابق، ص ص45-46.

(6) للمزيد من التفاصيل عن الثورة البيضاء ينظر محمد رضا بهلوي، الثورة البيضاء، ترجمة صادق نشأت، المطبعة الكاثوليكية، ط1، (بيروت، 1968) ، ص ص29-148؛ عباس ميلاني، ابو الهول ايراني امير عباس هويدا ومعماي انقلاب ايران، ترجمة عبد الرضا (هوشنك) مهدوي، انتشارات بيكان، جاب2، (تهران، 1380) ، (2001) ، ص ص163-183.

نشبت اعمال الشغب بعد أن اعتقل الخميني عام 1963 لأنه ندد بالشاه وحرض الجماهير على التظاهر والاضراب، وقد واجه رجال الامن تلك الاعمال بقسوة راح ضحيتها عشرات القتلى، بقي الخميني تحت الاقامة الجبرية لمدة 8 اشهر ثم افرج عنه، وتابع التحرك ضد الشاه وسياساته سيما تجاه اسرائيل[1]. وبسبب اصدار الشاه قانون الحصانة للامريكيين العاملين في إيران والذي اعتبره الخميني قانون (العار) بالنسبة للايرانيين[2] أعيد اعتقال الخميني في تشرين الثاني 1964 وتم نفيه الى تركيا لمدة 11 شهراً[3]، وبعدها نفي الى العراق واتخذ من النجف الاشرف مقراً له ممارساً فيها نشاطه الديني الحوزوي ضد الشاه. وبقي في العراق حتى 24 تشرين الاول 1978 وبعدها توجه الى فرنسا[4].

وفي عام 1976 اثارت حكومة الشاه علماء الدين المسلمين في إيران بسبب تغييرها بداية السنة الايرانية من التقويم الهجري الى التقويم الملكي الذي يبدأ باعتلاء سايروس العرش

---

(1) منذ أن قامت اسرائيل في سنة 1948 اعترفت بها حكومة الشاه وأقامت علاقات قوية معها، وأصبح هناك تعاطف كبير بين اسرائيل والشاه فالأخير كثيراً ما أودع أمواله في بنوك اسرائيل، وأصبح اليهود هم المشرفون على شؤون الدعاية الايرانية في اوربا وامريكا. وفي سنة 1958 أصدر الشاه أمراً سرياً الى سفارته في بيروت أن تزود 200 يهودي بجوازات سفر ايرانية حتى يتمكنوا من الخروج خارج لبنان ثم الذهاب الى اسرائيل. وصلت علاقات إيران التجارية مع إسرائيل في بعض الاحيان إلى 400 مليون دولار سنويا، كما أنَّ إيران كانت عميلا في سوق الأسلحة الاسرائيلية، فضلاً عن رفضها المشاركة في فرض حظر النفط خلال الحرب 1967 و 1973 وواصلت تزويد الاسطول الامريكي بالنفط ، ومنحت الطائرات الاسرائيلية حق الهبوط في المطارات الايرانية وهو حق استخدمته اسرائيل أثناء حروبها ضد العرب وبخاصة في حزيران 1967، اذ كانت تجري في مطارات إيران عملية رسم نجمة اسرائيل السداسية على الطائرات الامريكية المقاتلة لتسهيل اشتراكها في المعارك ضد العرب، كما استخدمت اسرائيل مطارات إيران إيضاً في حرب تشرين 1973. موسى الموسوي، إيران في ربع قرن، (د.م، 1972) ، ص ص134-135؛ جاسم ابراهيم الحياني، خفايا علاقات ايران-اسرائيل واثرها في احتلال إيران للجزر الاماراتية الثلاث 1967-1979، الاوائل للنشر والتوزيع، (دمشق، 2007) ، ص33؛ جرجيس حسن، تركيا في الاستراتيجية الامريكية بعد سقوط شاه، (د.م، 1990) ، ص ص 14-15.

(2) هويدي، المصدرالسابق، ص ص46-47-50.

(3) زهير ماردييي، الثورة الايرانية بين الواقع والاسطورة، دار اقرأ، (بيروت، 1986) ، ص117.

(4) اية الله حاج شيخ صادق خلخالي، خاطرات اية الله خلخالي، اولين حاكم شرع دادكاههاي انقلاب، نشر ساية، ط8، (تهران، 1383) ، (2004) ، ص242.

الفارسي، حيث قفز تاريخ إيران بين ليلة وضحاها من سنة 1355هـ الى 2535 الملكية. وفي السنة نفسها أعلن الشاه التقشف الاقتصادي بهدف كبح جماح التضخم[1].

ومن الاسباب الاخرى التي أدّت الى اندلاع الثورة هو وفاة مصطفى نجل الخميني في تشرين الاول 1977، ففي الوقت الذي تم فيه الاعلان عن أنَّ الوفاة نجمت عن ازمة قلبية، إلا أنَّ المجموعات المعارضة للشاه ألقت بالمسؤولية على اجهزة أمن الدولة بموته[2].

عمل الخميني على توحيد صفوف المعارضة تحت قيادته، حيث دأب على تسجيل خطاباته على اشرطة تسجيل وارسالها الى إيران ليستمع اليها الشعب الإيراني ويحرضه فيها على القيام بثورة ضد الشاه[3].

كانت الجماعات الاسلامية اول من نجح في حشد الجماهير ضد الشاه. ففي كانون الثاني1978 اوردت جريدة (اطلاعات) الحكومية رواية هاجمت فيها الخميني جاء فيها ُالخميني هو الوحيد الذي نهض بتحريض من الاقطاعيين لمعارضة الحكومة والقوانين والثورة البيضاء التي تتماشى مع الاسلام؛ أمّا العلماء الاخرون فهم يؤيدون هذه القوانين ويحظون بالمقابل بالاحترام المتبادل[4]. وخرجت جموع غاضبة من الطلاب والزعماء الدينيين احتجاجا على تلك الادعاءات في مدينة قُم وتدخل الجيش لتفريق المتظاهرين مما أدّى الى مقتل بعضهم[5].

ووفقا للتقاليد الدينية السائدة في إيران كان يجري حفل تأبين في ذكرى مرور اربعين يوما على وفاة شخص ما. واطلقت اغلب المساجد في البلاد الدعوة للمشاركة في تأبين القتلى الذين ماتوا في مدينة قم، واستجابت عدة مدن للنداء وسارت المظاهرات في عام 1978 تكريما للقتلى واحتجاجاً على حكم الشاه. وخلال ذلك وقعت اعمال عنف في تبريز، وقتل العشرات من المتظاهرين[6]، وتكررت الحالة مرة أُخرى في 18 شباط 1978 حيث اندلعت موجة جديدة من

---

(1) http://ar.wikipedia.org/wiki. p3.

(2) المدني، المصدر السابق، ص313؛ كلام، بشين، ص132.

(2) The Islamic Revolution in Iran, p. 88; Yazar, A.G.E., s. 27.

(4) كلام، بيشين، ص132.

(5) فريدون هويدا، سقوط الشاه محمد رضا بهلوي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، (جامعة البصرة، 1982) ، ص17.

(6) جريدة اطلاعات (الايرانية) ، العدد 15755، 19 ديما 1357 (1978) .

الاحتجاجات في سائر البلاد وهوجمت الفنادق ودور السينما والمصارف والمكاتب الحكومية وغيرها من الدوائر الحكومية وتدخلت قوات الأمن مرة أخرى وقتل كثيرون[1].

في ايار 1978 اقتحمت قوة من الشرطة مسكن رجل الدين والقيادي اية الله كاظم[2] شريعة مداري[3]، واردت احد اتباعه قتيلاً وعلى أثر ذلك تخلى شريعة مداري عن صمته وانضم الى المعارضة. حاول الشاه ارضاء المتظاهرين من خلال محاولته العمل من اجل تخفيض نسبة التضخم، وتوجه بالمبادرات الى بعض رجال الدين وعزل مدير الامن (السافاك)، ووعد باجراء انتخابات حرة في شهر تموز القادم[4]. ولكن العمل على خفض التضخم عن طريق تقليل النفقات تسبب في ارتفاع نسبة البطالة، خصوصا في صفوف الشباب ذوي المؤهلات المتواضعة والذين يعيشون في احياء فقيرة غير صحية تفتقر الى المستلزمات الاساسية للحياة[5].

استمرت موجة العنف لتحصد اكثر من 400 قتيل 19 اب 1978 جراء حريق اندلع في سينما ريكس في عبادان، ورغم أنَّ دور العرض السينمائي كانت هدفاً مستمراً للمتظاهرين الاسلاميين فقد بلغ انعدام ثقة الجماهير بالنظام ذروته، وبلغت فعالية المعارضة في العمل والتواصل حداً جعل الجماهير تتهم جهاز الامن بأنّه وراء الحادث بمحاولة منه لتطويق المعارضة، وفي اليوم التالي تجمع 10000 مواطن لتشييع جماعي حاشد ومظاهرة تنادي (الموت للشاه) و (الشاه هو المذنب)[6]. ومع حلول شهر ايلول بلغ عدم الاستقرار اشده وتحولت التظاهرات الى تجمعات منتظمة، واعلن الشاه الاحكام العرفية وفرض حظراً على كل التظاهرات. وفي يوم

(1) هويدا، المصدر السابق، ص ص17-18.

(2) اية الله شريعة مداري: ولد في تبريز، وهو من الاقلية التركية في إيران وفي عهد الثورة الايرانية اتهم مع صادق قطب زادة بانهما يعملان ضد الحكم الاسلامي في إيران وعلى أثر ذلك طرد من المرجعية.

(3) هويدا، المصدر السابق، ص25.

(4) The Islamic Revolution in Iran, pp. 90-91.

(5) http://ar.wikipedia.org/wiki. p. 3.

(6) روبرت كارمن درايفوس، رهينة خميني، ترجمة علي شمس الدين ناصر، مطابع الفجر، (ابو ظبي، د.ت) ، ص34؛ هيكل، المصدر السابق، ص ص201-202.

الجمعة 8 ايلول 1978 خرجت مظاهرة كبيرة في طهران، وتحول ذلك اليوم الى ما بات يعرف باسم (الجمعة السوداء)[1].

بلغت الاحتجاجات ذروتها في اواخر عام 1978 الذي تصادف مع حلول شهر محرم الحرام احد اهم الشهور لدى المسلمين في ايران، ففي كانون الاول خرج الى شوارع طهران نحو مليوني شخص ملئوا ساحة ازادي مطالبين بخلع الشاه وعودة الخميني[2]، حيث شارك في هذه التظاهرة كافة الفئات والطبقات والتيارات وتجار البازار والطلاب والعمال والمثقفين والفلاحين والقوميات وموظفي الدولة وقوى واحزاب وتيارات اسلامية محافظة وتقدمية، فقد ساهم العمال باضراباتهم الواسعة في المزيد من اضعاف النظام عندما رفعوا شعار لن نصدر النفط قبل أن نصدر الشاه[3].

في 17 كانون الثاني 1979 غادر الشاه وعائلته إيران متوجها الى مصر، نزولاً عند طلب رئيس الوزراء شابور[4] بختيار[5]، وظهرت مشاهد الابتهاج العفوي لدى الناس وحطمت خلال بضع ساعات كل رموز سلالة بهلوي، واعلن رئيس الوزراء حل جهاز الامن، وافرج عن السجناء السياسيين، ووعد بانتخابات حرة، وامر الجيش بالسماح للمظاهرات الشعبية[6].

وفي 1 شباط 1979 عاد الخميني من باريس الى طهران ونزل في مطار مهر اباد[7].

---

(1) سايليه، المصدر السابق، ص68؛ آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتي 1906-1979، الكويت 1999، ص217.

(2) جريدة اطلاعات (الايرانية) ، ع15752، 16 ديما 1357، 6 كانون الثاني 1979.

(3) وليد خالد المبيض وجورج شكري كتن، خيارات إيران المعاصرة (تغريب، اسلحة، ديمقراطية) ، دار علاء الدين، (دمشق، 2002) ، ص ص34-35.

(4) شابور بختيار: من مواليد 1916 اخر رئيس وزراء في عهد الشاه، وبعد سقوط حكومة الشاه اختفى، وتمكّن من الهرب من إيران وظهر في فرنسا، جدد نشاطه السياسي في المنفى ونادى بالمبادئ القومية والوطنية بعيداً عن التعصب الديني والمذهبي اغتيل في باريس سنة 1989. ابو مغلي، دليل الشخصيات الايرانية، ص28؛ جريدة اطلاعات (الايرانية) ، ع15753، 17 دي -1357، 1978.

(5) جريدة (اطلاعات) الايرانية، ع15762، 27 ديما (17) كانون الثاني، 1979؛ جريد (كيهان) الايرانية، ع15614 26 ديما، 1357، 17 كانون الثاني 1979.

(6) جريدة (كيهان) الايرانية ، ع15761، 26 ديما 1357، 17 كانون الثاني 1979.

(7) جريدة اطلاعات (الايرانية) ، ع15774، 12 بهمن ما 13575، 2 شباط 1979.

ثانياً: توجهات نظام الحكم على الصعيد الداخلي

بعد مرور ستة ايام على عودة الخميني الى طهران قام بتشكيل الحكومة المؤقتة التي ترأسها مهدي بازركان[1][2]، وفي 11 شباط 1979 تمت السيطرة على مقاليد الامور كليا وشكل مجلس للاعيان، باسم (لجنة ادارة الثورة) واصبحت اللجنة تدير هذه الحكومة، وقام علماء الدين المتنفذون بتأسيس حزب جديد عُرف بـ (الحزب الجمهوري الاسلامي) [3] واصبح هذا الحزب بمثابة الحزب الحاكم في إيران. وفي هذا الوقت بدأ الصراع على السلطة يطفو على السطح بين رجال الثورة أي (بين علماء الدين وبقية الكتل السياسية)، الى جانب ذلك برز صراع بين علماء الدين انفسهم، حيث انقسموا الى فريقين: الاول، كان ضد تدخل علماء الدين في شؤون الدولة وكان آية الله شريعة مداري من ابرز زعماء هذا الفريق، والثاني يؤيد تدخل رجال الدين في شؤون السياسة كان على رأسه الخميني[4].

---

(1) ولد سنة 1905 في طهران اكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، ثم سافر الى باريس للدراسة حيث تخرج مهندسا، عاد الى إيران وتولى سنة 1952 رئاسة اللجنة التنفيذية لتأميم النفط في عهد حكومة مصدق، انضمّبازركان الى حركة المقاومة الوطنية السرية، وفي عام 1960 قام بتشكيل حزب (حركة تحرير ايران) القي القبض على بازركان بعد احداث 1963 المشهورة باحداث 15 فرداد، ولما أطلق سراحه خرج من إيران وانضم الى المعارضة رجع الى إيران بعد سقوط النظام الشاهنشاهي وشكّل أول حكومة بتكليف من الخميني يوم 13/ 2/ 1979، قدم استقالته يوم 15/ 11/ 1979. للمزيد من التفاصيل، ينظر: باقر عاقلي، شرح حال رجال سياسي ونظامي معاصر ايران، جلد الاول، نشر كفتار، (تهران، 1380) (2001) ، ص ص250-266.

(2) BernaGürkas, Turkiye-Iran iliskileri, StratejihÖngörü, Tasam, (Ankara, 2005) , s. 108.

(3) الحزب الجمهوري الاسلامي: تأسس هذا الحزب بايعاز من الخميني عام 1979 وعد الحزب الحاكم وضمت هيئته التأسيسية كل من د. محمد بهشتي، والسيد علي خامنئي، وعلي اكبر رفسنجاني، ومحمد جواد باهونار وسيد عبد الكريم موسوي اردبيلي وكان حزبا دينيا يقوم بممارسة السلطة السياسية ويعد اداة المؤسسة الدينية السياسية، وغدا مظلة سياسية لتيار الخميني تحت زعامة بهشتي. للمزيد من التفاصيل عن الحزب ومنهاجه واهدافه ينظر، حسيب عارف العبيدي، النظام السياسي في إيران 1979-1984، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، سلسلة دراسات ايرانية، رقم 7، (بغداد، 1985) ، ص ص75-80.

(4) SerzedAhmedov, Turkiye-Iran Münasebetleri 1979-1991, (Ankara, 1996) , ss. 27-28.

وفي 1 نيسان 1979 أعلن في طهران عن قيام الجمهورية الاسلامية في إيران (جمهوري اسلامي ايران)[1]، وكان هدف الخميني المعلن تجاوز الحدود القومية للدولة وتحقيق تحالف بين العالم الاسلامي دون تمييز بين مكوناته وكان من ابرز اهداف الثورة الايرانية المعلنة ما يأتي:

1- العودة الى المبادئ الاساسية للاسلام، حيث جاءت بادارة تعتمد تعاليم الدين الاسلامي.
2- إجراء اصلاحات جذرية في مجال مستلزمات حياة الشعب، مع ضمان حماية ابنائه وتحسين ظروف المظلومين منهم والحد من اللامساواة[2].
3- تثبيت أسس الثورة من الداخل.
4- تصدير الثورة الى الخارج[3].
5- مساندة الحركات التحررية ضد النفوذ الاجنبي[4].
6- الحفاظ على وحدة الاراضي الايرانية وتأمين الحكومة الوطنية.
7- الدفاع عن المسلمين في ارجاء العالم كافة [5].

على الرغم من سياسة الاعتدال التي حاول أنْ يسير عليها مهدي بازركان وزملاؤه في الحكومة إلا أنهم لم يتمتعوا بالسلطة الفعلية في ادارة الدولة، لأنَّ الخميني عمل على ايجاد سلطتين متوازيتين منذ اللحظة الاولى للثورة: سلطة رسمية تمثل واجهة مقبولة للنظام امام العالم وهي الوزارة، وسلطة فعلية تباشر شؤون الدولة مكونة من اللجان الثورية المحلية ومحاكم الثورة واللجنة المركزية لرجال الدين والمجلس الثوري ومجلس الخبراء الذي اسندت اليه مهمة اعداد الدستور. أمّا الوزارات والوكالات المركزية للاعلام والجيش والشرطة وبقية اجهزة الدولة

---

(1) Gürkan, Op. Cit., p. 72;

ابو مغلي، المصدر السابق، ص297.

(2) TürelYilmaz, Iran Islam DevrimiveTurkiye-Iran iliskilerineEtkisi,(Ankara, 2005) , s. 89; Yazar, A.G.E, s. 16.

(3) جان. ال. اسبوزيتو، انقلاب إيران وبازتابجهاني آن، ترجمة محسن مدير شانه جي، مركز بازشناسي اسلام ايران، ط1، (تهران: 1382) (2003) ، ص ص16-17.

(4) عبدالله يوسف سهرمحمد، السياسة الخارجية الايرانية تحليل لصناعة القرار، مجلة السياسة الدولية (القاهرة) ، سنة 35، ع138، 1999، ص12.

(5) محمد سريع القلم، الامن القومي الايراني، مجلة المستقبل العربي، (بيروت) ، مركز دراسات الوحدة العربية، ع279، 2002، ص114.

فكانت كلها من الوجهة الرسمية تابعة لرئاسة الوزارة ولكنها فعليا تعمل تحت اشراف اللجان الثورية المحلية التي كانت تنتشر في كل مكان[1].

وفي محاولة النظام الجديد التخلص من معارضيه ولاسيما قادة الجيش الإيراني فقد بادر قادة الثورة الى محاكمة كبار القادة العسكريين، وبعد مرور شهرين من قيام الثورة أُعدم اكثر من 200 شخص من كبار مسؤولي الشاه المدنيين بهدف ازالة خطر أي انقلاب محتمل واجرى قضاة الثورة من امثال القاضي صادق خلخالي[2]محاكمات سريعة افتقرت الى وكلاء الدفاع والمحلفين، ولم تمنح المتهمين الفرصة للدفاع عن انفسهم ومن بين الذين اعدموا

بدون محاكمة امير عباس هويدا[3]رئيس الوزراء السابق في عهد الشاه، أمّا الذين هربوا من إيران فلم ينجوا من الملاحقة، فبعد مرور عقد على قيام الثورة اغتيل في باريس رئيس الوزراء الاسبق شابور بختيار،وكان واحداً من مجموعة لا تقل عن 63 ايرانياً من النظام السابق قتلوا أو جرحوا منذ الايام الاولى من سقوط الشاه، ومنذ اوائل شهر اذار 1979 اصيب المعتدلون الاسلاميون بخيبة امل عندما قام الخمينيباغلاق الصحف والمجلات المعارضة لفكرة الحكومة الاسلامية[4].

---

(1) السبكي، المصدر السابق، ص239.

(2) صادقخلخالي: ولد في مدينة كيوي من منطقة الخلخالي، اكمل دراسته الابتدائية فيها، وبعدها ذهب الى اردبيل لدراسة العلوم الحوزوية ومنها ذهب الى الحوزة العلمية في قم، بدأ نشاطه السياسي اثناء ابعاد الخميني من ايران، سجن في عام 1964 وبعد خروجه من السجن تم نفيه من قبل حكومة الشاه الى مدن مختلفة في ايران، وبعد انتصار الثورة الاسلامية عام 1979 أصبح حاكماً لمحكمة الثورة بقرار من الخميني، تولى عدة مناصب اخرى منها منصب رئيس لجنة مكافحة المخدرات في ايران، أصبح ممثلا لسكان قم في مجلس الشورى الاسلامي في الدورتين الاولى والثانية. للمزيد من التفاصيل عن حياته ينظر خلخالي، بشين، ص ص9-10.

(3) عباس هويدا: ولد في طهران عام 1918، انهى دراسته الابتدائية فيها، سافر الى لبنان واكمل دراسته الثانوية في مدرسة (ليسيه فرانسيه) ، واكمل دراسته الجامعية في جامعة (ليير) في البرازيل، حيث حصل على الماجستير في العلوم السياسية ثم حصل على الدكتوراه من السوربون بفرنسا، عاد الى إيران سنة 1942، عمل في عدة مناصب حيث عمل ضابطاً في سلاح المدفعية بالجيش الإيراني حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وعمل في وزارة الخارجية لمدة 12 سنة، ثم تولى وزارة المالية وفي عام 1965 قام بتشكيل الوزارة حتى عام 1977، كما تولى منصب السكرتير العام لحزب رستاخيز منذ تأسيسه عام 1975، اعدم عام 1979. للمزيد من التفاصيل عن حياته ينظر: عاقلي، بشين، المجلد الثالث، ص ص1770-1801.

(4) http://ar.wikipedia.org. p. 4.

مع بداية عام 1980 بدأت عمليات قمع المعارضة الاسلامية المعتدلة، واضطهد العديد من قادتها ورموزها كان من بينهم آية الله شريعة مداري الذي وضع تحت الاقامة الجبرية، وفي اذار 1980 بدأ ما عُرف بـ (الثورة الثقافية) حيث اغلقت الجامعات التي اعتبرت معاقل لليسار مدة سنتين لتصفيتها من معارضي النظام الديني، كما عملت الحكومة على فصل (20000) معلما، و (8000) تقريبا من الضباط باعتبارهم متغربين اكثر مما يجب[1].

وفي مجال السياسة الاقتصادية عملت الحكومة على تطبيق الخطط الهادفة الى النهوض الاقتصادي بواسطة الجمعيات التعاونية وايجاد فرص العمل للجميع، كما اسست الحكومة ما يسمى (جيش البناء) لاعادة بناء واعمار المناطق الريفية[2].

امّا بخصوص الجانب الثقافي، فقد عملت الحكومة على تهيئة الاوساط كافة وتوفير مختلف السبل من اجل تعميم ثقافة الثورة، وفي مجال الادارة فقد وعدت الحكومة بازالة العقبات التي من شأنها عرقلة سير العمل الاداري في البلاد، وعملت على تأسيس مؤسسة جديدة عرفت بأسم (مؤسسة المستضعفين) مهمتها مصادرة جميع الاملاك والاراضي والمصانع من اصحابها الذين قتلوا أو تركوا إيران بعد وصول الخميني للحكم[3].

ثالثاً: توجهات نظام الحكم على الصعيد الخارجي

لقد عارضت الدول الكبرى، واهمها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي والصين وبريطانيا والمانيا الثورة في ايران[4]. وعلى الفور قطعت إيران علاقاتها بالولايات المتحدة الامريكية[5]، فضلا عن انسحابها من منظمة السنتو (CENTO) في 12 اذار 1979، ذلك الحدث الذي ترك اثار حيرة بقية اعضاء المنظمة[6]. وفي الاول من تشرين الاول 1979 تم الغاء الاتفاق الامني بين إيران والولايات المتحدة الامريكية الموقعة في اذار عام 1959، وكان اهم قرارات الحكومة في مجال علاقاتها الخارجية أن تقوم على اساس المساواة، وحسب تصريحات

(1) اسبوزيتو، بشين، ص ص16–17.

(2) فاروق عمر فوزي، ايران الخميني ... الى اين؟ مجلة دراسات ايرانية، مركز الدراسات الايرانية (البصرة)، المجلد الاول، ع4-5، 1989، ص ص17–18.

(3) فوزي، المصدر السابق، ص16.

(51) The Islamic Revolution in Iran, p. 101.

(52) Yilmaz, Iran Islam Devrimer ..., s. 90.

(53) Gürkan, Op. Cit., p. 72.

رئيس الوزراء مهدي بازركان اكد على أنَّ السياسة الخارجية الايرانية تقوم على اساس عدم الانحياز[1].

تبنّى الخميني شعارات مركزية، وكان من ابرز هذه الشعارات شعار (لا شرقية ولا غربية) بوصفه مبدأأساسياً يوضح فيه موقفه من النظام الدولي القائم انذاك المتمثل بسيطرة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي على العالم[2]، واتهم جميع دول العالم بالانحياز الى هذين المعسكرين، وبأنَّ إيران غير منحازة الى أي جانب، وقد ساوى الخميني بين هذين المعسكرين من حيث انهما قوتين استعماريتين تعملان على استغلال العالم الثالث، واكد على رفض مثل هذه الايدولوجيات واتهم الدول الكبرى بأنَّها تفرض ايدولوجياتها على العالم الثالث[3].

وقسم الخميني العالم الى قسمين (مستضعفين ومستكبرين) ورفع شعار (تحرير مستضعفي العالم من سلطة المستكبرين) ومساعدة حركات التحرر في العالم، واصبحت السياسة الخارجية خلال هذه المرحلة تقوم على اساس نظرية (الاستضعاف)[4]، واكد الخميني بان الجمهورية الاسلامية تساند وتساعد المستضعفين من اجل تحريرهم من سلطة المستكبرين[5]. وكان الهدف الرئيس للسياسة الخارجية الايرانية منذ البداية هو اتحاد العالم الاسلامي تحت قيادة الثورة الاسلامية وتحرير المسلمين والمظلومين في العالم[6].

---

(1) Yilmaz, Iran Islam Devrim ..., s. 90.

(2) قهرمان بوربناب، تأثير انقلاب اسلامي بر تركية، مركز بروهشهاى علمي ومطالعات استراتژيخاورميانه ، 1379 (2000) ، ص77.

(3) لازم لفتة ذياب المالكي، "سياسة إيران الخارجية في عهد محمد خاتمي بين الثوابت والمتغيرات واثرها على علاقاتها الدولية 1997–2001"، كلية صدام للدراسات التاريخية، (البصرة، د.ت) ، ص3؛ حميد معبادي، چالشهاي إيران وامريكا بعد از پيروزي انقلاب اسلامي ايران، انتشارات مركز اسناد انقلاب اسلامي، (تهران، 1381) ، (2000) ، ص ص70–74.

(4) لازم لفتة ذياب المالكي، "القرار السياسي في المؤسسة الدينية الايرانية واثره في اقامة علاقات طبيعية بين العراق وايران 1979–2000"، دراسات استراتيجية ((البصرة)) ، ع1–2، السنة 1، 2000، ص4.

(5) بوربناب، بشين، ص77.

(6) اسبوزيتو، بشين، ص47.

واعتبر الخميني الامم المتحدة بأنّها اداة في ايدي القوى العظمى تستخدمها ضد الدول الضعيفة. كما عبّر عن رفضه للشرعية الدولية وقواعد العلاقات الدولية التي وصفها بـ (شرعية تسلط الدول المستكبرة)[1].

كما رفض الخميني الاقرار بالحدود الجغرافية بين الدول الاسلامية بدعوة انها تتعارض مع مبادئ الاسلام وتراثه الذي يرى المجتمع الاسلامي واحداً لا يتجزأ، واعترف فقط بما سماه بالحدود الايدولوجية[2]، وقد قادت سياسة التحدي التي مارسها ونادى بها الخميني إيران الى التعامل مع الولايات المتحدة الامريكية على انها (الشيطان الاكبر)[3]، والاتحاد السوفيتي (الشيطان الاصغر)[4]، ودول الخليج العربي على انها حكومات غير اسلامية حليفة للشيطان الاكبر وسمّاها الخميني بدول الاسلام الامريكي[5]. واكد الخميني أنّ انشاء الحكومة الاسلامية في إيران مجرد خطوة أولى تجاه انشاء (الدولة العالمية)، وطالب آية الله الخيمني الحكومة الاسلامية بأن يكون هدفها الاول تحرير البشرية من سلطة المستكبرين[6].

قامت الحكومة الاسلامية بالغاء الاتفاقيات والمعاهدات التي فرضت على إيران في عهد محمد رضا شاه كان من ضمنها إلغاء اتفاق عام 1959 مع الولايات المتحدة الامريكية (الذي كان يمنح الادارة الامريكية حق التدخل في الشؤون الداخلية الايرانية)، وإلغاء البندين الخامس والسادس من معاهدة عام 1921 مع روسيا، التي سمحت للروس بموجبها بالتدخل عسكريا في ايران، كما ألغي قانون الامتيازات الاجنبية الذي كان يمنع إيران من ممارسة حقها في محاكمة أي شخص امريكي يرتكب جريمة في ايران، وقطعت العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، وفي مقابل ذلك اعترفت إيران بمنظمة التحرير الفلسطينية وسمحت لها باقامة سفارة فلسطينية في طهران[7].

---

(1) المالكي، سياسة إيران الخارجية في عهد محمد خاتمي، ص6.

(2) فوزي، المصدر السابق، ص15.

(3) حسين حافظ وهيب العكيلي، الهواجس الايرانية من التواجد الامريكي في العراق، في كتاب الخليج (الفارسي): الامن والتعاون الاقليمي على ضوء التطورات السياسية العالمية، مركز دراسات الخليج (الفارسي) ، (طهران، 2006) ، ص259.

(4) Gürkas, A.G.E., ss. 109-110.

(5) اسبوزيتو، بشين. ص51.

(6) المالكي، سياسة إيران الخارجية في عهد محمد خاتمي، ص6.

(7) ميشال نوفل، سياسة الارض، دار الجديد، (بيروت، 2000) ، ص ص121-122.

ولعل من اكثر المخاوف التي اثارتها الثورة الايرانية بعد قيامها عام 1979، هي التصريحات التي كان يطلقها الخميني والزعماء الايرانيون بشأن تصدير الثورة الايرانية[1]، سيما وان الخميني دعا الى ايجاد نماذج اسلامية للحكم في الدول الاسلامية بما يشبه النموذج الاسلامي في ايران[2]، وبعبارة أخرى فقد اعتبر الخميني إيران نقطة البداية وقاعدة انطلاق نحو تحقيق الوحدة الاسلامية والحكومة الاسلامية من خلال تطبيق شعار (تصدير الثورة الاسلامية)[3].

ففي بداية عام 1980 بدأت إيران حملات دعائية عديدة منها بيانات كانت تصدر من الدولة وكذلك دعوة قياديي علماء الدين الى سياسة تصدير الثورة،وفي عام 1981 قام رئيس الجمهورية آية الله خامنئي بتوصيه ائمة الجوامع في جميع انحاء إيران أن يجعلوا من مساجدهم مركزاً للعبادة والنضال الثقافي العسكري[4].

حاولت إيران تصدير نظامها الى البلدان الاسلامية الاخرى في دول الجوار العربي والاسلامي[5]، من خلال ترويج مشروع يقوم على اعتبار إيران الحارس والحامي لثورة العالم التي سوف تقوم بها شعوب وبلدان أُخرى، وكان الخميني يعمل على تمجيد رسالته الفريدة وتبرير أي شيء يقوم به لغرض تحقيق المزيد من المصالح الوطنية، وكانت المبادئ الرئيسة التي انتهجها الخميني تدعو الى رفض التأثيرات الثقافية أو السياسية الاجنبية[6].

وعلى هذا الاساس قامت إيران بانشاء مؤسسات لتصدير الثورة وكان من اهمها هي مؤسسة الدعوة الاسلامية، ومدرسة الحجتية في قم، ومركز الفكر ومركز الفارابي، وكانت هذه المؤسسات شبه مستقلة عن الدولة، وكان الوظيفة الاساسية لهذه المؤسسات هي تصدير الثقافة الثورية، وجاء في تقاريرها السنوية لسنة 1987 بأنَّ تصدير الثورة كانت احدى اهداف الخميني

---

(1) الحمداني، العلاقات الايرانية-التركية وانعكاساتها ...، ص32.

(2) حسيب عارف العبيدي، العراق ودول الجوار غير العربي، بيت الحكمة سلسلة المائدة الحرة (4)، (بغداد، 1997) ، ص24.

(3) العبيدي، النظام السياسي في إيران ...، ص54.

(4) اسبوزيتو، بشين، ص51.

(5) IdrisBal, Instability in the Middle East, Turkish Foreign Policy in the Post Cold War Era, (U.S.A, 2004) , p. 353.

(6) Barry Rubin, Regime Change in Iran; Areassesment, Middle East Review of International Affairs, Vol. 7, No. 2, June, 2003, p. 5.

والجمهورية الاسلامية الايرانية، وقامت هذه المؤسسات بطبع الكتب عن الثورة الاسلامية بلغات مختلفة (انكليزي، عربي، فرنسي، الماني، تركي، كردي، هندي)[1].

ويقول الخميني في شأن تصدير الثورة: "علينا القيام بتصدير ثورتنا الى العالم، أنّ الثورة التي لا تصدر افكارها يجب أنْ تهمل لأنَّ الاسلام لا ينظر بعين التفرقة الى الدول الاسلامية المختلفة أنَّ الاسلام يدعم كل الشعوب الفقيرة في العالم، ومن جانب اخر فإنَّ القوى العظمى والدول الكبرى تعتزم سحقنا، فاذا بقينا منغلقين فإنَّ مصيرنا هو الهزيمة المحتومة". وعلى هذا الاساس قامت إيران بتأسيس وزارة سميت (وزارة الارشاد الاسلامي) هدفها تصدير الثورة الى البلدان الاسلامية[2].

ويرى الخميني أنَّ كل الدول الاسلامية يمكن أنْ تكون ميدانا لقيام الثورة الاسلامية، وتبعا لذلك يجب اقامة علاقات قوية اكثر متانة بدلاً من استخدام القوة في عملية تصدير الثورة. وان استخدام القوة في تصدير الفكر لا يعتبر تصديراً ويجب استخدام اسلوب تطوير العناصر الاسلامية في الدول بوصفه عاملاً مساعداً في تصدير الثورة، وهذا بدوره يجعل المسؤولية كبيرة على عاتق كوادر الشؤون الخارجية، وهنا تتجلى اهمية النشاطات المرتقبة من الدبلوماسيين في تطوير العناصر الاسلامية في الدول الاسلامية، ويأتي على رأس الفعاليات عملية اعداد الدعايات الاسلامية والمنشورات وتوزيعها[3].

وفي المجال نفسه يقول الخميني حول تصدير الثورة أنَّ اسلوب الدعاية هو من اقوى الاساليب لتصدير الثورة ويقول(يجب أن يُعرف الاسلام بتعاليمه الصحيحة كما هي وعندما تتعرف الشعوب على الاسلام فانهم سوف يلتفون حول الاسلام)[4]. وفي هذا المجال يدعو الطلبة الايرانيين في الدول الأخرى الى نشر افكار الثورة من خلال سلوكهم الاسلامي[5].

---

(1) فرهنك رجائي، ايدئولوزي وجهان بيني ايراني: صدور فرهنكى انقلاب، مركز بازشناسي اسلام وايران، (تهران، 1382) (2003) ، ص ص88-89.

(2) Yazar, A.G.E., s. 17.
(3) A.E., s. 18.

(4) فرهنك رجائي، معركة جهان بين ها در فردوروزي سياسي وهويت ما ايرانيان، انتشارات احياء كتاب، (تهران، 1373) (1994) ، ص224.

(5) روح الله كاركر ومضاني، صدور انقلاب ايران: سياست، اهداف، ووسايل، مركز بازشناسي اسلام ايران، (تهران، 1382) (2003) ، ص70.

والاسلوب الآخر الذي استخدمته الحكومة الايرانية لتصدير الثورة هو الاعلام فقد افتتحت محطة ارسال اذاعية تبث لمدة ثماني عشر ساعة، هذه المحطة مخصصة لاذاعة (رسالة الثورة الايرانية) وكانت البرامج تبث باللغة العربية والفارسية، وهذه البرامج كانت تبشر بمزايا (الثورة الاسلامية) وتحمل طابع التشكيك بالانظمة القائمة في دول المنطقة[1].

كما كانت إيران تستفيد من المراسيم السنوية للحج في مكة المكرمة حيث كان يذهب حوالي 100-150 الف حاج ايراني الى الحج[2]، وكان الحجاج يرفعون صور الخميني ويرددون شعارات ضد الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي واسرائيل[3].

ان الموقف المتشدد للسياسة الخارجية الايرانية ابان عهد الخميني أثر على واقع علاقات إيران العربية والدولية حيث اصبحت إيران معزولة نوعاً ما عن معظم تلك الدول.

المبحث الثاني :موقف تركيا من قيام الثورة الايرانية 1979

لقد انتاب القلق السياسيين الاتراك عقب قيام الثورة الايرانية بقيادة العلماء المسلمين، لاسيما أنَّ الحكومة الايرانية تبنت شعار تصدير الثورة الى البلدان المجاورة. وخوف تركيا من قيام ثورة مماثلة للثورة الاسلامية في إيران من خلال الحركات الاسلامية الموجودة في تركيا، خاصة وان تركيا كانت تعاني في تلك الفترة من اضطرابات داخلية[4].

كانت تركيا من أولى الدول التي اعترفت بالنظام الجديد في ايران[5]، ففي 13 شباط 1979 اصدر رئيس الوزراء التركي بولند اجاويد تصريحاً جاء فيه "لقد حدث مؤخراً في الدولة الجارة والصديقة إيران فصل جديد وبدورنا نهنئ الشعب الإيراني على ما حدث واتمنى لهم الخير والموفقية في مسيرتهم هذه"، وكانت تركيا تراقب الاحداث التي جرت في إيران بشكل دقيق، وانطلاقاً من قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة كانت تركيا تنظر بعين الحذر وتراقب الاحداث بحساسية. وان إيران صاحبة تجربة كبيرة في معرفتها في شؤون الدولة الداخلية وهي قادرة على فهم شعبها وحل مشاكله بجدية، وان الرشد الموجود لدى الشعب

(1) محمد جاسم التداوي، السياسة الايرانية ازاء الخليج العربي حتى الثمانينات منشورات مركز دراسات الخليج العربي، (جامعة البصرة، 1990) ، ص ص126-127.

(2) المصدر نفسه، ص137.

(3) رمضاني، بشين، ص52.

(4) Narli, Op. Cit., p. 2.

(5) Barkey, Op. Cit., p. 152.

الإيراني ليس إلا دليلاً على مستوى الثبات لدى هذا الشعب ... ويضاف الى ذلك أنَّ بيننا وبين الجارة إيران ترابط تاريخي وثقافي ... وان حكومتنا بدورها سوف تولي اهمية كبيرة للعلاقات التركية-الايرانية الجديدة والصداقة التقليدية الملائمة وسوف نظهر للايرانيين اهمية هذه العلاقات، وان تعزيز العلاقات ما بين البلدين-حسب معرفتي- سيكون عامل مؤثر للسلام الاقليمي"[1].

وفي 14 شباط من العام نفسه أرسل بولند اجاويد برقية تهنئة الى رئيس الوزراء الإيراني مهدي بازركان، ومما جاء فيها: "تهنئ الحكومة التركية والشعب التركي الحكومة الايرانية والشعب الإيراني بالحكومة الجديدة ونأمل أنْ تقوم الحكومة الجديدة في فترة قصيرة على تحسين الوضع وتحقيق الاستقرار وتثقيف المجتمع ورفع المستوى المعاشي لشعبهم ونحن نؤمن بذلك ونتمنى لهم التوفيق، وبعد التحولات الجديدة في إيران يجب حل جميع المشاكل الداخلية التي يعاني منها الشعب والمشاكل الخارجية بجهود ايرانية بحتة ... نؤمن بحكمتكم السياسية من اجل بلوغ حل لمشاكل الامة ... واذكركم برغبة حكومتنا في تطوير العلاقات بين البلدين بشكل ينسجم مع العلاقات التاريخية والروابط الاخوية النابعة من القيم المعنوية المشتركة بين شعوبنا ... نتمنى للحكومة الجديدة والاخوة الشعب الإيراني السعادة والعافية والرفاه والنجاح بما يبذلونه من الجهود من اجل استقرار ايران"[2].

وفي 15 شباط 1979 تم استدعاء سفير تركيا في ايران، وكان من بين السفراء القلائل الذين استقبلهم الخميني، وقرأ السفير التركي رسالة رئيس الوزراء التركي امام الخميني ونُشرت رسالة اجاويد في الصحف الايرانية، ورد الخميني على رسالة الرئيس التركي خلال تلك المقابلة التي جرت بينه وبين السفير التركي، ومما جاء فيها: "لكم والى الشعب التركي المسلم الصديق كل الشكر والتقدير، الشعب الذي شاركنا في السراء والضراء، الشعب الشقيق، لقد عشنا سنوات تحت ظل الدكتاتور (محمد رضا شاه) وتحت ضغوط واعتداءات الدول العظمى ... وفي النهاية تمكنا من الاطاحة بالدكتاتور والظلم الاجنبي". وواصل الخميني حديثه قائلاً: "أن الامبراطورية العثمانية بعد خسارتها في الحرب العالمية الاولى وسقوط الخلافة بدأت الدول الاستعمارية بتقسيم الامة الاسلامية الى دويلات صغيرة وانني لحزين على سقوط الدولة العثمانية انذاك" وفي

(1) TürgutTülümen, Iran DevrimiHatiralari, BirinciBaski, (Istanbul, 1998) , s. 65.
(2) Ahmedov, A.G.E., ss. 33-34.

ختام حديث الخميني مع السفير التركي قال أن الدولة الاسلامية التركية الجارة هي من ستقوم مستقبلا بمساعدة شقيقتها ايران[1]. وهذا ما جعل العلاقات بين البلدين بعيدة عن التوتر نوعاً ما، بالرغم من أنّ بعض الصحف التركية دعت الى التريث لمعرفة النتائج لاحقاً[2].

استطاعت إيران خلال هذه الفترة تطوير علاقات التعاون والصداقة مع تركيا، حيث سعت تركيا الى بناء روابط تجارية جديدة ومهمة مع ايران، في الوقت الذي رفضت فيه إيران أي تعاون امني مع تركيا حتى لا تعطي القوات التركية اية ذريعة لمطاردة الثوار الاكراد داخل اراضيها[3].

وفي 9 حزيران 1979 قامت إيران بدعوة وزير الخارجية التركي كندوزاوكجين لزيارة طهران، وعدت تلك الزيارة الأولى لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، وتمّ خلالها بحث المشاكل المحتمل حدوثها بين البلدين وسبل تطوير العلاقات وتنمية افاقها المستقبلية[4].

لقد سعت تركيا الى تحقيق ثلاثة اهداف رئيسة بخصوص علاقاتها مع إيران هي:

1- التعايش مع إيران وفق المتغيرات الجديدة الحاصلة فيها.
2- التزام موقف الحياد في الحرب العراقية-الايرانية 1980-1988
3- استغلال تلك الحرب لتوسيع علاقاتها الاقتصادية مع ايران[5]، حيث ارادت تركيا التعاون مع إيران لمنع وقوعها في دائرة النفوذ السوفيتي[6].

وعلى الرغم من اعتقاد بعض المراقبين السياسيين بعد مجيء حكومة سليمان ديميريل في تركيا في تشرين الثاني 1979 بأنّها سوف تنظر الى النظام الجديد في إيران نظرة سلبية وهو ما سينعكس من ثمّ على طبيعة العلاقات بين البلدين[7]. إلا أنّ تركيا ابدت ارتياحاً من تدني

---

(1) Tülümen, A.G.E., ss. 66-67.

(2) لقمان عمر محمود احمد، العلاقات التركية-الامريكية 1975-1991، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الاداب، (جامعة الموصل، 2004) ، ص215.

(3) نوفل، المصدر السابق، ص ص125-126.

(4) Ahmedov, A.G.E., ss. 33-34.

(5) Robert Olson, Turkey's Relation with Iran, Syria Israel and Russia 1992-2000, Mazda Publishers, (California, 2000) , p. 11.

(6) بوربناب، بشين، ص80.

(7) GokanCetinsaya," Turkish-Iranian Relation since the Revolution", Turkish Review of Middle East Studies, Annual, 2003, Vol. 14, p. 144.

سمعة إيران في المجال الدولي لاسيما بعد قطع علاقاتها مع العديد من الدول الاوربية، مما رجّح الكفة لصالح تركيا لتحقيق مكاسب اقتصادية وتطوير علاقاتها مع ايران[1].

على العموم يمكن الاشارة الى اهم النقاط والعناصر المشتركة التي من شأنها تطوير العلاقات التركية-الايرانية.

1- ان علاقة الجوار تُعدُّ من اهم نقاط التقارب بين البلدين.
2- طول الحدود المشتركة بين الدولتين، البالغة 454كم، فمن الضروري الحفاظ على امن الحدود باقامة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية.
3- ان الدولتين عضوان في منظمة الايكو Eco.
4- حاجة البلدين لبعضهما بعض من اجل الوصول الى بلدان أُخرى.
5- تُعدُّ إيران ثاني دولة في العالم من حيث انتاج الغاز الطبيعي، واهمية ذلك بالنسبة لتركيا كونها من الدول المستهلكة لهذه الطاقة[2].

المبحث الثالث :ازمة رهائن السفارة الامريكية في طهران وموقف تركيا منها

قامت مجموعة من الطلبة بالتظاهر امام السفارة الامريكية في طهران واقتحامها بتاريخ 4 تشرين الثاني 1979[3]،وقد بلغ عدد المشاركين في التظاهرة اكثر من 450 طالباً[4]، أنَّ اقتحام السفارة كان بقيادة (باسداران) أي الحرس الثوري وكان هؤلاء مرتبطون بالخميني مباشرة ويخضعون لاوامره واثناء فترة الازمة كان يقوم اثنان من الطلبة يوميا بزيارة الامام ويعودون بالتعليمات التي يصدرها اليهم، وكان احمد ابن الخميني يحضر يوميا الى السفارة ليقوم بمهمة الارتباط بين الطلبة ووالده[5].

نشأت هذه الازمة عندما توجه محمد رضا شاه للعلاج في نيويورك، حيث طالب المتظاهرون بإعادة الشاه الى إيران لمحاكمته في محاكم الثورة[6]، وكذلك كانت السفارة الامريكية

---

(1) Centinsaya,Essential Friends and Natural Enemies...,p.13.
(2) Iran Islam CumhuriyetiveTurkiyeCumnuriyetiIliskikemekisabirbakis, ss. 1-3.
(3) اسيمة جانو، التاج الايراني، مكتبة مدبولي، ط1، (القاهرة، 1987) ، ص162؛ Ahmedov, A.G.E., s. 92.
(4) هيكل، المصدر السابق، ص33.
(5) سابلية، المصدر السابق، ص147.
(6) السبكي، المصدر السابق، ص244.

تقوم باخفاء كبار الضباط والقياديين من اتباع الشاه[1]، كما وكانت السفارة الامريكية تعد مركزاً لنشاط الجواسيس والمعارضين للحكومة الاسلامية[2].

احتجز الطلاب نحو 100 رهينة (63 منهم امريكيو الجنسية)، وكان منهم 50 دبلوماسياً من العاملين في السفارة[3]، وكان الطلاب قد برروا اقتحامهم السفارة الامريكية بأنهم يطاردون عملاء وكالة المخابرات المركزية الامريكية (CIA) والسافاك (Savak)[4].

ابلغ وزير الخارجية الإيراني صادق قطب زادة[5] الصحفيين الاوروبيين الموجودين في مكان الحادث بأنّ الحكومة الايرانية سوف تعلن قدر المستطاع عن مصير الرهائن، وبأنّ العديد من الرهائن سيطلق سراحهم، وقال وزير الخارجية الإيراني بأنّ عدداً غير قليل منهم سيتم محاكمتهم بوصفهم جواسيس، وقال ايضا "هؤلاء الذين سوف يبرهنوا بانهم غير متورطين بشكل خطير وجاد في التجسس سيتم اطلاق سراحهم". وسُئل الوزير إن كان أياً من الرهائن سيتهم ويحاكم بالاعدام، فأجاب الوزير "أنني امل باننا سوف لن نصل الى هذا الحد، ولكن في واقع الأمر فإنّ أي شيء هو محتمل"[6].

قامت الولايات المتحدة الامريكية باطلاق حملة اعلامية كبيرة رافقتها العديد من التصريحات لكبار المسؤولين الامريكيين ضد إيران بسبب ازمة الرهائن في ايران، واعلنت تجميد الارصدة الايرانية الموجودة في المصارف الامريكية والتي تبلغ قيمتها 12 مليار دولار، ومنع جميع

---

(1) هيرو، بشين، ص201

(2) واعظي، بشين، ص94.

(3) Osman MetinÖztürk, Iran, (Ankara, 2006) , s. 393;
نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الايرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2001) ، ص237.

(4) Tülümen, A.G.E., s. 64.

(5) صادق قطب زادة: ولد في طهران عام 1937، درس المرحلتين الابتدائية والثانوية في مدارسها ثم سافر الى الولايات المتحدة الامريكية لدراسة الحقوق، بدأ قطب زادة نشاطه السياسي عندما كان في المرحلة الثانوية، التحق بالخميني في فرنسا سنة 1978، عاد مع الخميني الى إيران في 1 شباط 1979، وعند تشكيل أول وزارة بعد سقوط الشاه تولى منصب مدير مؤسسة الاذاعة والتلفزيون، ثم تولى منصب وزير الخارجية خلفا للدكتور ابراهيم يزدي، وظل في منصبه حتى أجبر على الاستقالة في ايلول 1980، اعدم سنة 1982 لاتهامه بالخيانة ضد الجمهورية الاسلامية. ابو مغلي، دليل الشخصيات الايرانية، ص ص98-99.

(6) www.time.com.

التبادلات التجارية من جانب المصارف الامريكية مع المصارف الايرانية، وتجميد الحسابات المصرفية الايرانية في باقي دول العالم[1].

وفي الوقت نفسه كانت الولايات المتحدة الامريكية تقوم بتعبئة قواتها من اجل التدخل عسكريا. وكانت تركيا اول من استعانت بها الولايات المتحدة الامريكية لمساعدتها في هذه الازمة. إلا أنّ تركيا منعت الولايات المتحدة الامريكية من حقوق التزود بالوقود وعبور الاجواء التركية واستخدام قواعدها خلال هذه الازمة[2]. واعلن رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل في 23 تشرين الثاني 1979 بأنّ تركيا ستقرر سياستها تجاه هذه الازمة بعد أن تتلقى طلبا رسمياً بذلك من الولايات المتحدة الامريكية واصدر حزب السلامة الوطني[3] بياناً في عام 1979 أعلن فيه معارضته كليا لاستخدام القواعد التركية في هذا المجال[4]، رغم اشارته الى أنّ احتجاز الرهائن مخالفة دولية[5].

---

(1) Ahmedov, A.G.E., s. 32.

(2) صابر قاسمي، جمهورية تركية، مركز انتشارات وزارت امور خارجة، ط2، (تهران: 1384) ، (2005) ، ص216.

(3) حزب السلامة الوطني: ترجع جذوره التأسيسية الى كانون الثاني 1970 عندما تأسس حزب النظام الوطني بزعامة نجم الدين اربكان، إلاّ أنّ هذا الحزب لم يستمر طويلا فقد تم حظر نشاطه بقرار من المحكمة الدستورية في 21 مايس 1971 عقب الانقلاب العسكري الثاني 1971، وفي 11 تشرين الثاني 1972 سمح للحزب بالعمل تحت اسم حزب السلامة الوطني، واستطاع هذا الحزب خلال فترة قصيرة من تنظيم قواعده في 67 محافظة، ورفع منذ تاسيسه شعارات دينية كالدعوة الى الغاء العلمنة. للمزيد من التفاصيل ينظر، مهدية صالح حسن العبيدي، الحركة الاسلامية في تركيا، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية، (جامعة بغداد، 1998) ، ص ص146–153؛ طارق عبد الجليل السيد، الحركات الاسلامية في تركيا المعاصرة، جواد الشرق للنشر والتوزيع، (القاهرة، 2001) ، ص ص98–110؛ إبراهيم خيل العلاف، خارطة التوجهات الاسلامية في تركيا المعاصرة، مركز الدراسات الاقليمية، (جامعة الموصل، 2005) ، ص ص27–28.

(4) زياد عزيز حميد يحيى، العلاقات التركية–السوفيتية 1952–1990، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية التربية، (جامعة الموصل، 2001) ، ص118؛ تركيا صعوبات وافاق، دراسات استراتيجية، مؤسسة الابحاث العربية، دراسة رقم 12، دائرة الشؤون الخارجية، ص64.

(5) ديغوربازوغلو سيزر، سياسات تركيا الامنية، مؤسسة الابحاث العربية، (د.م، 1981) ، ص38.

كما اعلنت حكومة سليمان ديميريل رفضها الضغوط الامريكية بسحب سفيرها في طهران[1]، واشاد الخميني بالموقف التركي بقوله: "أن تركيا دولة ديمقراطية ولن تسمح للدول الاجنبية في التدخل في الشؤون الداخلية لبلدنا، ونحن متأكدون أنَّ تركيا سوف تدعمنا وتساعدنا في تحقيق الاستقرار في المنطقة"[2].

عملت الولايات المتحدة الامريكية على فرض عقوبات على إيران نتيجة ازمة الرهائن، لكن تركيا رفضت السير وفق خطط الولايات المتحدة الامريكية في هذا المجال[3]، رغم أنَّ تركيا ادانت عملية حجز الدبلوماسيين الامريكيين في مبنى السفارة بطهران[4]. وربما كان السبب وراء عدم مشاركة تركيا في فرض حظر اقتصادي على ايران، هو أنَّ التجارة الخارجية وتدفق النفط يشكلان اهمية حيوية بالنسبة لتركيا التي كانت انذاك تعمل من اجل اصلاح اوضاعها الاقتصادية، وهذا ما اوضحته رسالة وزير خارجية إيران الى حكومة انقرة، والتي جاء فيها: "سوف تعزز إيران علاقاتها الاقتصادية مع تركيا شريطة انها-اي تركيا- سوف لن تشارك في الحظر الامريكي المفروض على ايران"[5].

حاولت الولايات المتحدة الامريكية تسوية ازمة الرهائن سلمياً اذ كتب رئيس الولايات المتحدة الامريكية جيمي كارتر[6]رسالة بتاريخ 26/ 3/ 1980 موجهة الى الخميني، قال فيها "أننا على استعداد للاعتراف بالحقائق الجديدة الناتجة عن الثورة الايرانية ولازال هذا الأمر هو هدفنا

---

(1) خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، مطبعة الراية، (بغداد، 1990) ، ص97.

(2) Ahmedov, A.G.E., s. 33.

(3) فيليب روبنسن، تركيا والشرق الاوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار القرطبة، ط1، (د.م، 1993) ، ص69؛ بلند اراس، إيران در روابط تركية اسراييل در دهه 1990، ترجمة سيد اسد الله اطهري، مركز استراتيژي، (تهران، 1381) (2002) ، ص140.

(4) سيزر، المصدر السابق، ص38؛

Gundogan, Op. Cit., p. 3.

(5) C etinsaya, Turkish-Iran Relation…, p. 145.

(6) جيمي كارتر: من مواليد 1924، وهو من اركان الحزب الديمقراطي، الرئيس الثامن والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية (1977-1981)، انتخب عام 1970 حاكما لولاية جورجيا، تغلب في الانتخابات الرئاسية على جيرالد فورد، فعد انتصاره نصراً للجنوب الامريكي في المقام الأول. ديب علي حسين حسن، الولايات المتحدة الامريكية من الخيمة الى الامبراطورية، الاوائل للنشر والتوزيع، ط1، (دمشق، 2002)، ص291.

ومطلبنا. وكلفت الادارة الامريكية كلا من تركيا والجزائر وسوريا وباكستان وليبيا للتحدث مع المسؤولين الايرانيين بشأن مسألة الرهائن وتسويتها بالطرق الدبلوماسية ولكن إيران رفضت ذلك[1].

بعد رفض إيران حل الازمة بالطرق الدبلوماسية قرر الرئيس الامريكي القيام بعملية عسكرية في 11 نيسان 1980 تقضي بتحرير الرهائن الامريكان بواسطة قوات الكوماندوس الامريكية نفذت العملية يوم الاثنين 21 نيسان 1980، لكن العملية منيت بالفشل بسبب اصطدام طائرة هليكوبتر امريكية بأخرى من طراز سي130 محملة بالرجال في موقع الهبوط بالصحراء، قُتل على أثرها العديد من الجنود الامريكان وكان فشل العملية صدمة قوية للادارة الامريكية[2].

على أثر ذلك بادر السفير التركي في إيران الى السعي من اجل اطلاق سراح الرهائن الامريكيين، وكان من اوائل الدبلوماسيين العاملين في هذا المضمار[3]، حيث اجتمع السفير التركي بتاريخ 7 ايلول 1980 مع المسؤولين الايرانيين بخصوص الافراج عن الرهائن وتم تكليف لجنة خاصة بالوساطة، وبعد مناقشات مستفيضة لموضوع الرهائن، تقرر تشكيل لجنة من الجانب الإيراني وتبنت اربعة شروط وهي:

1- اعطاء ضمانات لإيران بعدم التدخل في شؤونها الداخلية.
2- سحب الدعوة المقدمة من الولايات المتحدة الامريكية الى محكمة العدل الدولية في لاهاي.
3- اعادة ممتلكات محمد رضا شاه[4].

---

(1) حميد حسيني، كروكانيكري در سفارتخانة امريكا واغاز جنك إيران وعراق، بايان نامه براي در يافت درجة كراشناسيدرشته علوم سياسية، دانشكده حقوق علوم سياسية، (دانشكاه تهران، 1379) (2000) ، ص81.

(2) مذكرات سايروس فانس، خيارات صعبة، المركز العربي للمعلومات، (بيروت، 1984) ، ص ص261-263؛ للمزيد من التفاصيل عن العملية العسكرية ينظر حسن واعظي، إيران وامريكا بررسسياستهاى امريكا در ايران، انتشارات سروش، ط3، (تهران، 1381) (2002) ، ص ص97-100؛ عبدالله اميري، سياست خارجي جهوري اسلامي ايران، ط1، مؤسسة نشر علوم نوين، (تهران، 1385) ، ص ص77-90.

(3) ابراهيم خليل احمد، ((تركيا والحرب العراقية-الايرانية)) ، اوراق تركية معاصرة، مركز الدراسات التركية (الاقليمية حاليا) ، س1، ع2، (جامعة الموصل، 1987) ، ص102.

(4) Tülümen, A.G.E., ss. 204-205.

4- الافراج عن الارصدة الايرانية المجمدة والتي تبلغ قيمتها 12 مليار دولار في المصارف الامريكية[1].

وأدلى الخميني بتصريحات بخصوص ازمة الرهائن وكيفية حلها وابدى شروطا اربعة هي نفس الشروط التي كانت اللجنة الخاصة قد اقترحتها سابقا لحل المشكلة، واذاع راديو طهران في نشرته الاخبارية نبأ جاء فيه: "الشروط الاربعة التي وضعت هي الحل الوحيد لانهاء الازمة، وبدون أي تغيير وافق مجلس النواب الإيراني عليها بالاغلبية واوضح بانه في حال الالتزام بالشروط كلها سوف يتم الافراج عن الرهائن كلهم، أمّا في حالة الالتزام ببعض منها فسوف يتم الافراج عن بعض الرهائن. وجاء في البيان الذي اصدره هاشمي رفسنجاني[2] ما يلي: "نحن نناضل من اجل الحفاظ على حقوق شعبنا وقد اعلنا عن ذلك وان مسؤولية الافراج عن الرهائن بعد الان ستقع على عاتق الولايات المتحدة الامريكية"[3].

ونتيجة الجهود والانشطة الدبلوماسية المختلفة، ألزم الخميني الرئيس الإيراني محمد علي رجائي[4] بالتعاون مع البرلمان لحل هذه المشكلة طبقا للقواعد التي وضعها الخميني، ونتيجة لهذا

(1) رياض نجيب الريس، مصاحف وسيوف، إيران من الشاهنشاهية الى الخاتمية، رياض الريس، ط1، (لبنان، 2001) ، ص30.

(2) هاشمي رفسنجاني: ولد سنة 1934 في قرية بهرمان في منطقة رفسنجان، اكمل دراسته الابتدائية فيها، بعدها انتقل الى قم للدراسة، أصبح عضواً في منظمة مجاهدي الشعب التي تأسست سنة 1965، وعمل في السياسة واصبح احد رجال الدين المقربين جداً الى الخميني، وبعد قيام الجمهورية الاسلامية 1979 أصبح احد المؤسسين لحزب الجمهورية الاسلامي، وتولى رئاسة مجلس الشورى (البرلمان) ، وعُيّن عضواً في مجلس الدفاع الاعلى. للمزيد من التفاصيل عن حياته ينظر، رفسنجاني، حياتي، دار الساقي، ط1، (بيروت، 2005) .

(3) Tülümen, A.G.E., s. 222.

(4) محمد علي رجائي: ولد سنة 1933 في مدينة قزوين، عمل في التدريس في المدارس الثانوية، وفي عام 1978 انضم الى جمعية المعلمية الاسلامية، ثم عُيّنَ وزيراً للتربية في حكومة بازركان المؤقتة، وفي سنة 1980 فاز بمقعد في مجلس الشورى (البرلمان) نائبا عن طهران، عُيّنَ رجائي عضواً في مجلس الرئاسة الثلاثي (رجائي–رفسنجاني–بهشتي) ، ثم انتخب رئيساً للجمهورية بعد فوزه على منافسيه في عام 1981، ولكن رجائي لم يتمتع بمنصبه طويلاً، إذ اغتيل على يد المعارضة الايرانية مجاهدي خلق إيران في 30/ 8/ 1981. ابو مغلي، دليل الشخصيات الايرانية ...، ص ص64–65.

وقّعَ رجائي اتفاقية مع الولايات المتحدة الامريكية في كانون الثاني 1981 انتهت بمقتضاها ازمة الرهائن[1].

يمكن تحليل اسباب موافقة إيران على حل الازمة مع الولايات المتحدة الامريكية هو نتيجة دخول إيران الحرب مع العراق اولاً، وثانيا كانت إيران تتطلع الى إلغاء العقوبات الامريكية المفروضة عليها بسبب ازمة الرهائن، خاصة في حظر بيع السلاح لإيران، وتجميد ارصدتها في البنوك الامريكية.

المبحث الرابع: إيران وانقلاب 12 ايلول 1980 في تركيا

أولاً: انقلاب 12 ايلول 1980 في تركيا

شهدت تركيا ازمة اقتصادية حادة طيلة فترة السبعينات من القرن العشرين، وعانت مشكلات اقتصادية واجتماعية نتيجة لنفقات الازمة القبرصية، وارتفاع أسعار النفط، والاعتماد على الاستيراد، وازدادت الديونالتركية، واختلت الميزانية التركية، وكانت هناك مؤشرات على أنّ الحكومة التركية ستبذل جهوداً حثيثة لمواجهة التضخم، ولكن محاولاتها باءت بالفشل فارتفعت الاسعار مما سبب اعباءً كبيرة لذوي الدخل المحدود من العاملين في الوظائف المدنية والقوات المسلحة[2].

لقد ارتفعت مستويات التضخم سريعا في عام 1976 فبلغت 20٪، وفي عام 1977 40٪ ثم 60٪ في عام 1978[3]، وانخفض الاحتياطي النقدي عام 1977، وانتهت السيطرة على الاسعار ووصل معدل زيادة التضخم في شباط عام 1980 الى 137٪ وهبط في العام نفسه الى 95٪، كما أنّ سعر الليرة التركية تم تخفيضها عدة مرات خلال عام

---

(1) لازم لفتة ذياب المالكي، الصراع على السلطة في المؤسسة الدينية الايرانية 1979-1989، مركز الدراسات الايرانية، (د.م، د.ت) ، ص15.

(2) السيد، المصدر السابق، ص112.

(3) محمد السعيد ابراهيم، تركيا والاختيار الصعب بعد احداث ايران، مجلة السياسة الدولية ((القاهرة)) ، ع56، نيسان 1979، ص140.

1979-1980 بنسبة 48٪ مما أثر في انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين بينما اخذ مستوى المعيشة يقل تدريجيا وبلغت نسبة البطالة 20٪ من حجم القوى العاملة[1].

فضلاً عما تقدم أدّت العوامل الخارجية دوراً في ازدياد حدة البطالة، منها ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية بعد عام 1974، والتي اضرت بالاقتصاد التركي، فضلا عن ايقاف استقبال العمال الاتراك لاسيما في دول اوربا الغربية وإلغاء عقودهم، نظراً لأنَّ الاوربيين كانوا قد استاؤوا من التدخل العسكري التركي في قبرص عام 1974. وازاء ذلك

اضطر فريق من العمال للتوجه الى بعض الدول العربية، وعاد فريق اخر الى تركيا ليضيف رقما جديداً الى ارقام العمال العاطلين عن العمل[2].

كما عانت تركيا آنذاك من مشكلة اجتماعية كان لها انعكاساتها الخطيرة على الوضع الاقتصادي وهي مشكلة الهجرة من الريف الى المدينة، حيث اخذت المدن الكبيرة في تركيا تستقطب اعداداً كبيرة من سكان الريف، ولعل من الاسباب المهمة للهجرة هو تزايد نسبة العاطلين في الريف نتيجة استخدام الالات والمكننة الحديثة في الزراعة، فقلت فرص العمل مما حدا بهم الى البحث عن مجالات عمل في المدن والاستقرار في احياء شعبية فقيرة حول هذه المدن مما شكل عبئا مضافا الى ما كانت تعانيه هذه المدن من تدهور اقتصادي وانتشار البطالة فقد اصبحت هذه الاحياء مركزاً للمشاكل والاضطرابات ومراكز للعنف السياسي مما اثقل كاهل الحكومة وحال دون قدرتها على تقديم أي خدمات لهم[3].

ومن الاسباب الأخرى التي أدّت الى قيام انقلاب 1980 تفشي ظاهرة العنف السياسي فضلا عن تعدد القوى والحركات السياسية المحلية، والتي تتصف بالافكار والمبادئ والممارسات المتخاصمة والمتناقضة، اذ أنَّ كلا منها يريد السيطرة على اوضاع الدولة والمجتمع ويسيرها وفق

---

(1) وصال نجيب عارف العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية دراسة في الدور السياسي 1960-1980، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مركز دراسات العالم الثالث، (جامعة المستنصرية، 1988) ، ص ص164-165.

(2) اثيل عبد الجبار الجومرد، (المديونية الخارجية والنمو الاقتصادي في تركيا) ، مجلة دراسات تركية، س1، ع2، كانون الاول 1991، مركز الدراسات التركية (الاقليمية حالياً) ، جامعة الموصل، ص174؛ طلال يونس الجليلي، التيار الاسلامي في الحياة السياسية التركية 1945-1983، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية التربية، (جامعة الموصل، 1999) ، ص ص132-133.

(3) سعد عبد العزيز مسلط الجبوري، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1983-1991 دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية التربية، (جامعة الموصل، 2007) ، ص18.

مشيئته ومبادئه واهدافه، وهذا قاد الى تصادم هذه القوى واستخدام اساليب العنف لتحقيق اغراضها[1]، ومما زاد في تفاقم العنف هو حدة الصراعات المسلحة والاغتيالات التي استهدفت قيادات سياسية من اليمين واليسار على حد سواء[2].

ومنذ اواسط عام 1979 بدأت الازمة تسير نحو الانفجار واصبحت تركيا على شفا حرب اهلية، فقد بات اعداد القتلى يزداد ليصل الى ما بين 15-20 قتيلا في اليوم، وخلال حكم سليمان ديميريل وعد باتباع سياسة حازمة لمجابهة العنف، فقد ابعد (17000) من اعضاء مجالس المدن وذلك في بداية شهر ايلول 1980، كما اقرت المحكمة الدستورية حل حزب العمل[3] التركي وتنظيماته، بسبب اصراره على تأييد فكرة ايجاد مدارس باللغة الكردية، اذ عد هذا خرقاً للاتجاه التقليدي الذي يؤكد على اضفاء الصبغة التركية على الدولة[4].

ومن الجدير بالذكر أنّ الضباط الاتراك كانوا يرون أنّ الوقت قد حان للتدخل وانهاء حالة التدهور إلا أنّ الجنرال كنعان ايفرين[5] حال دون ذلك، وقرر الضباط توجيه رسالة تهديد عن طريق رئيس الجمهورية الى جميع الاحزاب، كان نصها سُبق للقوات المسلحة أنّ تدخلت في الحقبة الاخيرة مرتين لاقرار النظام، وانها سوف تمارس حقها الدستوري عند الضرورة[6].

---

(1) الطائي، المصدر السابق، ص160.

(2) العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، ص168.

(3) حزب العمل: تأسس عام 1961 من جانب بعض النقابيين وهو ذو عقيدة اشتراكية عالمية ثالثة، كان يؤمن بشكل من أشكال الاشتراكية ذات الطريق الخاص، فهي كما وصفها محمد علي ايبار زعيم الحزب بأنّ عقيدة الحزب ذات اشتراكية جديدة أو بأنّها الاشتراكية ذات الوجه الضاحك. خليل ابراهيم محمود العبد الناصري، السياسة الخارجية التركية إزاء الشرق الاوسط للمدة الواقعة من 1945-1991، اطروحة دكتوراه غير منشورة قدمت الى كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد، 1995، ص79.

(4) الطائي، المصدر السابق، ص ص164-165.

(5) كنعان ايفرين: ولد كنعان ايفرين عام 1918 في بلدة الاشهر، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية، ودخل المدرسة الحربية وتخرّج منها ضابطا في صنف المدفعية في عام 1938، وفي سنة 1949 تخرّج من الاكاديمية الحربية البرية بوصفه ضابطاً ركن تولى عدة مناصب في الجيش التركي كان آخرها رئيساً لأركان الجيش وقاد انقلاب 12 ا يلول 1980، وبعدها انتخب رئيسا للجمهورية التركية وبقي في منصبه حتى نهاية ولايته عام 1989. الجليلي، المصدر السابق، ص138.

(6) تركيا صعوبات وآفاق، المصدر السابق، ص ص55-56.

وفي الاسبوع الذي سبق الانقلاب وقعَ حادثان جعلا القادة العسكريين يقرون القيام بانقلابهم، ففي 6 ايلول 1980 قام نجم الدين اربكان بتزعم حشد جماهيري كبير في المركز الاسلامي في مدينة قونيه[1]، جنوب انقرة، هتف خلاله المحتشدون منددين بالعلمانية الاتاتوركية، ودعوا الى ضرورة التصدي لموجة ما اسموه بـ (الكفر والحاد الشيوعية) وهتفوا تركيا اسلامية، وبلغ عدد المتظاهرين قرابة (50) الف ارتدوا الطرابيش التي حظر لبسها كمال اتاتورك عام 1923، واعلنوا عن عدم ايمانهم بمبادئ اتاتورك والجيش التركي، ورددوا الشعارات الاسلامية وطالبوا بتطبيق الشريعة الاسلامية، ومنعوا عزف السلام الوطني دليلا على عدم تأييدهم للنظام الجمهوري القائم والدستور[2].

وفي الوقت نفسه تقريبا، القى بولند اجاويد خطابا في عام 1980 في تجمع لاتحاد العمال في انقرة حيث قال فيه: أن على العمال أنّ لا يعتبروا انفسهم مشاهدين في مباريات كرة القدم، ولقد حان الوقت لغزو الساحة، اذا هم شعروا بان فريقهم لم يحصل على لعبة عادلة، وقد فسر قادة الجيش هذا القول على انه اشارة مباشرة للعمال بالخروج الى الشوارع[3].كما ظهرت تنظيمات سياسية تبنت العنف وسيلة لتحقيق اهدافها منها وحدة الدعاية المسلحة ومنظمة جيش تحرير العمال و الفلاحين.

على أثر ذلك، تدخل قادة الجيش في 12 ايلول 1980 بزعامة كنعان ايفرين الذي صرح بعد 4 ايام من تاريخ الانقلاب أنّ اهداف نظامه الجديد هي: المحافظة على الوحدة الوطنية، والقضاء على الفوضى والارهاب واعادة الامن والاستقرار الى البلاد لاصلاح الوضع الديمقراطي، والنهوض بهيبة الدولة، وتأمين السلام الاجتماعي اضافة إلى التفاهم الوطني المتبادل وخلق نظام جمهوري[4] كما اشار الى أنّ نظامه يعمل للدفاع عن الجمهورية وحمايتها والمحافظة على سلطة الدولة وهيبتها، وتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان السلام والوحدة

---

(1) جراهام فولر، الحركة الاسلامية في تركيا، ترجمة محمود عبد الكريم، مؤسسة رافد للدراسات، بحث منشور على شبكة الانترنت، ص3.

(2) مصطفى الزين، اتاتورك وخلفاؤه، دار الحكمة للنشر، (بيروت، 1982) ، ص333.

(3) العزاوي، المصدر السابق، ص ص160-161.

(4) دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا ...، ص385؛ صحيفة كيهان، (ايران) ، ع11095، 25 شهر يور، 1359 . (1980)

والتفاهم بين ابناء الشعب التركي، وتعزيز النظام الجمهوري العلماني والمحافظة على الحريات الفردية والحقوق الانسانية. والعودة بالبلاد الى الحكم المدني الديمقراطي السليم بعد اتخاذ اجراءات لتعديل القوانين والانظمة الضرورية لضمان سير الديمقراطية ومن ثم تسليمهما للادارة المدنية[1].

واضاف ايفرين، قائلاً: أن القوات المسلحة التركية ومنذ ثمانية اشهر قدمت رسالة تحذيرية ملتزمة بذلك بالنظام الديمقراطي، عبرت في هذه الرسالة عن تخوفاتها بسبب عدم وجود محاولات لاتخاذ تدابير لتجاوز ازمة النظام وطرحت في هذه الرسالة مطالبها، الى جانب ذلك، كان مجلس الامن القومي المرتبط مباشرة بمسألة الامن القومي، يقدم تحذيراته كل شهر، قائلا فيها كل شيء يجدر قوله، ولكن للاسف مرت اسابيع والاشهر ولم نر اية اجراءات[2].

ثانيا: موقف إيران من الانقلاب

عندما حدث انقلاب 12 ايلول 1980 في تركيا تم استقباله سلبيا في طهران وحملت إيران مسؤوليته لاناس موالين للولايات المتحدة الامريكية [3]، واستخدمت الحكومة الايرانية مصطلح الجمهورية العسكرية بدلاً من تركيا[4]، واعربت عن عدم ترحيبها بالنظام الجديد في تركيا، وبعد قيام الانقلاب نشرت جريدة (كيهان) الناطقة رسميا باسم الحكومة الايرانية مقالاً افتتاحيا بعنوان (الانقلاب التركي) وبقلم ابراهيم يزدي وزير إيران للشؤون الخارجية استهله بالتهجم على تركيا وقال أنَّ العسكر في تركيا استولى على السلطة مرة أخرى. أنَّ هذا الانقلاب في الاساس كان حركة موجهة ضد ايران، أنَّ تركيا دولة مضطربة تعاني من امراض مزمنة، ويجب البحث عن الجذور التاريخية لهذه الامراض التي ظهرت في تركيا منذ اعلان الجمهورية فيها قبل 50-60 سنة وهذه الامراض هي السبب في الازمات التي تعاني منها تركيا اليوم[5].

وهاجم المقال كلا من بريطانيا ومصطفى كمال فأشار الى انه في بدايات القرن العشرين كانت بريطانيا تقود الاستعمار الاوربي ومن اجل توسيع نفوذه كان يتحتم عليها شق صفوف

---

(1) الطائي، المصدر السابق، ص168.

(2) دانيلوف، الجيش في تركيا سياسة وانقلابات ...، ص153.

(3) C etinsaya, Turkish-Iranian Relation ..., p. 145.

(4) تقرير السفارة العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية العراقية في ايلول 1989، ص8.

(5) جريدة كيهان، (ايران) ع11094، 24 شهر يور، 1359، (ايلول، 1980) .

المسلمين لزرع بذور الفرقة لذا ظهرت القومية التركية، والقومية العربية، والقومية الفارسية، وكان مصطفى كمال هو الذي بدأ بنشر فكرة القومية التركية في تركيا فعمل على عزل الاتراك عن بقية المسلمين بفكرته هذه، وكان يؤمن بان اسيا في طريقها الى الانهيار وان الحضارة وقف على الغرب. لذا عمل على أن يظهر الاتراك وكأنهم جزء من اوربا، وان الاتراك مجبرين على أن يظهروا انفسهم كالاوربيين[1].

واشار المقال الى أنّ الانقلاب كان موجها ضد إيران بقوله:أن الانقلاب بالاصل موجه ضد الجمهورية الاسلامية في ايران،وان الهدف وراء الانقلاب هو الحد من تأثير الثورة الاسلامية في تركيا. وخاطب صاحب المقال الشعب التركي والحركات الاسلامية بقوله: أننا نطلب من الله أنّ يوفق اخواننا الحركات الاسلامية والاسلاميين في تركيا، والشعب التركي، ويجب على اخواننا في تركيا أن يعرفوا بأنّ الشعب الإيراني يدافع ويدعم الحرب والجهاد ونضال اخوانهم في تركيا[2].

كما نشرت جريدة (اطلاعات) الايرانية مقالا بعنوان الانقلابيون في تركيا ... يواصلون سحق الحركة الاسلامية جاء فيه أنّ الانقلاب في تركيا لم يكن بسبب اسقاط الحكومة التركية بل كان بسبب اداء الخطط السرية للبنتاغون في المنطقة ولسحق الحركات الاسلامية في تركيا[3].

واتهمت إيران الولايات المتحدة الامريكية بالوقوف وراء الانقلاب في تركيا ونشرت مقالات عديدة حول دور الولايات المتحدة الامريكية في الانقلاب، فقد نشرت جريدة (اطلاعات) مقالاً بعنوان (تركيا تحت اقدام الجنرالات الموالية لامريكا)، اتهمت فيه الولايات المتحدة الامريكية ابان حكم ديميريل بزعزعة الاستقرار وتشجيع العنف السياسي في تركيا بهدف تمهيد الطريق للقيام بانقلاب عام 1980، واضافت الجريدة أنّ احد الاسباب الرئيسة لدعم الولايات المتحدة الامريكية للانقلاب هو للوقوف بوجه الحركات الاسلامية المتنامية في تركيا التي جاءت عن طريق الحدود الشرقية وايران[4].

(1) جريدة كيهان ، (ايران ، ع 11094، 24 شهريور 1359، (ايلول 1980) .

(2) المصدر والعدد نفسه .

(3) جريدة اطلاعات (ايران) ، ع16241، 26 شهر يور، 1359، (ايلول، 1980).

(4) المصدر نفسه، ع16238، 23 شهر يور، 1359، (ايلول، 1980) .

وتابعت الصحف الايرانية نشر مقالاتها حول الانقلاب، فنشرت جريدة (كيهان) بمانشيت عريض مقالاً بعنوان "الجنرالات الترك يتصلون بكارتر قبل الانقلاب" جاء فيه بأنَّ احدى الجرائد الامريكية كتبت بأنَّ الجنرال كنعان ايفرين اتصل بكارتر قبل حوالي ساعة من وقوع الانقلاب، وبعد وقوعه اعلنت الولايات المتحدة الامريكية تأييدها للانقلاب وارسلت برقية تهنئة الى الشعب التركي، واضافت الجريدة بأنَّ الولايات المتحدة الامريكية سوف تستمر في دعمها المالي لتركيا، وفي نيتها ارسال 200 مليون دولار كمساعدات اقتصادية وكذلك مبلغ مشابه بوصفه مساعدات عسكرية لسنوات قادمة[1]. كما تطرقت جريدة (اطلاعات) الى دور الولايات المتحدة الامريكية في الانقلاب فنشرت مقالا تحت عنوان (الانقلاب الامريكي في تركيا) قالت فيه أنَّ الولايات المتحدة الامريكية هي التي قامت بالانقلاب في تركيا[2].ونشرت الجريدة نفسها مقالا بعنوان (الانقلاب التركي الدواء المسكن للموجة الثورية) ذكرت فيه أنَّ نبأ الانقلاب التركي اذاعته على العالم وزارة الخارجية الامريكية قبل اعلان تركيا نفسها عنه وعدّت الجريدة ذلك دليلا حقيقيا على أنَّ هذا الانقلاب مثل الانقلابات السابقة كان نتيجة قرار من واشنطن[3].

وحرصت الصحف الايرانية على متابعة اخبار الانقلاب التركي فنشرت جريدة (كيهان) مقالا بعنوان (لماذا يأتي العسكريون للحكم في تركيا) استهلته بالحديث عن السياسة الامبريالية، وبعدها استعرض المقال الازمات التي مرت بها تركيا من الناحية الاقتصادية والسياسية والحركات الاسلامية في تركيا، ومضى المقال للقول بأنَّ الانقلاب كان يهدف الى فرض حصار على إيران وتشكيل حزام امريكي عليها، ولقطع الخط التجاري الذي يربط بين إيران واوربا عن طريق تركيا، ولهذا قامت النظم الامبريالية بدعم العسكر للقيام بانقلاب يهدف الاسلام الثوري، وخلص المقال الى أنَّ ايفرين قائد الانقلاب حاول أن يستغل الشعور القومي واستخدمه كحربة ضد التوسع الاسلامي الثوري بين الشعب التركي[4].

---

(1) جريدة كيهان (ايران) ، ع11092، 22 شهر يور، 1359، (ايلول، 1980) .

(2) جريدة اطلاعات (ايران) ، ع16237، 22 شهر يور، 1359، (ايلول، 1980).

(3) المصدر نفسه، ع16238، 23 شهر يور، 1359، (ايلول، 1980) .

(4) جريدة كيهان (ايران) ، ع11063، 2 مهر، 1359، (ايلول، 1980) .

ونشرت الجريدة نفسها مقالا اخر بعنوان (لمنع حدوث ثورة اسلامية قامت امريكا بانقلاب في تركيا) استعرضت فيه اراء عدد من الصحف العالمية منها نيويورك تايمز، لوموند، قبس الكويتية، الرأي العام الكويتية، وكالة رويترز، حول الانقلاب في تركيا ذكرت فيه أنّ جميع تلك الصحف والوكالات اكدوا دعم الولايات المتحدة الامريكية للانقلاب العسكري في تركيا ومعرفتها بحدوثه واستشهدت على ذلك بما جاء في نيويورك تايمز حيث قالت: أن العسكريين في تركيا قالوا لن نتدخل في امور البلاد دون تأييد من امريكا، كما واتهمت قبس الكويتية الولايات المتحدة الامريكية بقيادة الانقلاب العسكري في تركيا[1].

ونشرت جريدة (اطلاعات) صورة كاريكاتيرية لشخص امريكي يرسم العلم التركي وبعدها يرسم النجمات الموجودة على العلم الامريكي داخل النجمة الموجودة على العلم التركي في اشارة الى أنّ الامريكيين كانوا وراء الانقلاب في تركيا[2].

وبعد الانقلاب اخذت إيران تتعامل مع تركيا بحذر، وحرصت على ضرورة أنْ تكون مواقفها تجاه تركيا تتفق مع مصالح الثورة الاسلامية وخدمتها[3].فضلا عن ذلك فإنّ الخميني انتقد النظام الحكم التركي الجديد الذي جاء على أثر الانقلاب العسكري في 12 ايلول 1980 مؤكداً بان ذلك النظام سوف يحتفظ بالسلطة فقط من خلال قوة الحراب، وفضلا عن ذلك فقد استمر راديو طهران في عقد الثمانينات من القرن العشرين بمهاجمة تركيا ورموزها[4].

وكرد فعل من جانب الحكومة التركية التي تشكلت بعد الانقلاب قامت بتقديم الدعم للجماعات المعارضة في إيران وحثهم على محاربة النظام الاسلامي. ووعد ايفرين بتقديم التسهيلات العسكرية للمعارضة، كما كشفت تركيا من حشودها العسكرية على الحدود الايرانية مما زاد من حدة التوتر وتبادل الاتهامات بين البلدين، لكن التوتر اخذ يخف بين البلدين نتيجة قيام الحرب العراقية الايرانية[5].

---

(1) المصدر نفسه، ع11093، 23 شهر يور، 1359، (ايلول، 1980) .

(2) جريدة اطلاعات (ايران) ، ع16238، 23 شهر يور، 1359، (ايلول، 1980).

(3) Mehmet Saray, Türk-Iran MünasebetlerisiliginRolü, (Ankara, 1990) , s.103; Saray, Turk-Iran Iliskileri, s. 158.

(4) Emir SalimYüksel, Turkish-Iranian Relation in the Post. Cold war Era 1991-1996, The Middle East Technical University, (Ankara, 1998) , p. 68.

(5) يوسف كوران، العلاقات الايرانية-التركية، مجلة افاق شرق اوسطية، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، ((السليمانية)) ، ع1، ايلول 1999، ص ص10-11.

الفصل الثاني

تركيا والحرب العراقية- الايرانية

1980 - 1988

المبحث الاول :الحرب العراقية الايرانية الاسباب والدوافع

بدأ النزاع بين الدولة العثمانية وبلاد فارس حول شط العرب في اعقاب التوقيع على بروتوكول الاستانة عام 1913[1]،وكان موضوع حدود شط العرب من الموضوعات المهمة التي شغلت الحكومة العراقية والايرانية لمدة طويلة[2].

في 4 تموز 1937 انتهى النزاع بين العراق وايران وذلك بعقد معاهدة الحدود بين الطرفين وحصلت إيران بموجب هذه المعاهدة على مكاسب في شط العرب، تمثلت بتعديل حدودها في شط العرب بعد أن تنازل العراق لها عن 7 كم وثلاثة ارباع الكيلومتر من مياه شط العرب امام مدينة عبادان، والسماح لإيران، الدولة غير المالكة لشط العرب باستعماله والانتفاع به دون الحصول على موافقة السلطات العراقية، وكذلك جعل أمر تقرير الضرائب والامور المالية والفنية والمتعلقة بالنهر من حق الدولتين[3].

بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 في العراق اوضح العراق في البيان الاول للثورة بانه يتمسك بشدة بوحدة التراب العراقي، وبعلاقات الاخوة مع الاقطار العربية والاسلامية ويلتزم بمبادئ ميثاق الامم المتحدة ويحترم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وبعيد ذلك تقدمت إيران في 25 ايلول 1958 بطلب الى الحكومة العراقية حول تشكيل لجنة لعقد اتفاقية صيانة الملاحة في

---

(1) وهو البروتوكول الذي عقد بين الدولة العثمانية وحكومة بلاد فارس بوساطة بريطانيا وروسيا، وبموجب هذا البروتوكول تنازلت الدولة العثمانية عن جزء من الاقليم العربي في شط العرب قبالة ميناء المحمرة ولمسافة 4 اميال، فاصبح خط الحدود في هذه المنطقة يمر في منتصف شط العرب للمسافة المذكورة. خالد يحيى العزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1981) ، ص ص32-35.

(2) سعيد خديدة علو، العلاقات العراقية – الايرانية واثرها في القضية الكوردية في العراق 14 تموز 1958– 8 شباط 1963، دار سبيريز للطباعة، (دهوك، 2006)، ص ص109-110.

(3) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص265؛ العلي، المصدر السابق، ص9.

شط العرب وتحسينها ولكن العراق تأخر في الرد على الطلب بسبب ظروفه السياسية الداخلية، كذلك عادت إيران فقدمت مذكرة اخرى طالبت فيها الاسراع بتشكيل لجنة وإلا فانها ستتخذ جميع الخطوات التي تراها ضرورية لتأمين مصالحها لذلك ساد العلاقات بين العراق وايران نوع من التوتر حول شط العرب[1].

وبعد وصول حزب البعث العربي الاشتراكي الى السلطة بعد ثورة 17-30 تموز 1968، اعربت الحكومة العراقية الجديدة عن رغبتها في التوصل الى تسوية عادلة مع إيران حول قضايا الحدود. وبدورها طرحت إيران في عام 1969 مشروع اتفاقية بديلة لمعاهدة 1937 ولم تنجح المحاولة مما حدا بايران الى الغاء اتفاقية عام 1937 في نيسان 1969 من طرف واحد، واتخذت بعض الاجراءات الاستفزازية وحشدت قوات على طول الحدود المشتركة وبدأت بحرب اعلامية، وقدم العراق شكوى الى مجلس الامن الدولي[2]، ومما زاد الخلاف حدة احتلال إيران للجزر العربية الثلاث في الخليج العربي وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وابي موسى عام 1971 مما دفع العراق الى قطع علاقاته الدبلوماسية مع إيران وحدثت اشتباكات على الحدود عام 1974 وفي اثناء ذلك بدأت إيران التدخل في شمال العراق ومساعدة الاكراد[3]، وبمبادرة من الجزائر تم عقد معاهدة عام 1975 بين العراق وايران، توصل الطرفان من خلالها الى تسوية نهائية لمشكلة الحدود التي أرست الحدود النهرية على أساس خط التالوك (Thaloweg) أي منتصف نهر شط العرب[4]، حيث ساد اعتقاد أنّ النزاع بين البلدين حول حدود شط العرب قد

---

(1) ابراهيم خليل احمد وجعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، دار الكتب للطباعة، (الموصل، 1989) ، ص255.

(2) هيرو، بشين، ص238.

(3) حسيب عارف العبيدي، دور العراق بعد الحرب العراقية – الايرانية، دراسة مستقبلية للتراتيب الاقليمية، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية، (جامعة بغداد، 1991) ، ص130؛ ميثاق خير الله جلود القره غولي، العلاقات الخليجية–التركية 1973–1990، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية (جامعة الموصل، 2006) ، ص88.

(4) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، من الثورة الى الديكتاتورية العراق منذ 1958، ترجمة مالك النبراسي، منشورات الجمل، (د.م، 2003) ، ص335؛ للمزيد من التفاصيل عن اتفاقية الجزائر وبنودها ينظر: جابر ابراهيم الراوي، مشكلات الحدود العراقية – الايرانية والنزاع المسلح، دار الشؤون الثقافية، (بغداد، 1989) ، ص ص307–310.

وجد له حلا، إلا أنَّ التوتر بين البلدين وصل ذروته في اعقاب الاطاحة بنظام الشاه في إيران عام 1979 وقيام الجمهورية الاسلامية فيها[1].

تسلمت حكومة جديدة في إيران مسؤولية الحكم بزعامة الخميني في 11 شباط 1979، واصبح الحكم في إيران جمهوريا اسلاميا، واستبشر العراق والدول الاخرى بهذه السلطة الجديدة التي انهت نظاما كانت سياسته تقوم على العدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق والوطن العربي[2]، وعد العراق أنَّ ما حدث في إيران شأنا داخليا وحرص على أنْ يكون التغيير لصالح الشعب الإيراني ولصالح اقامة علاقات طيبة وايجابية بين البلدين الجارين، كما حرص العراق على المحافظة على سلامة منطقة الخليج العربي وعمل بجدية وايجابية مع إيران في هذا المجال[3].

إلا أنَّ نجاح التغيير في إيران قاد الى تدهور العلاقات بين إيران وجيرانها العرب ولاسيما مع العراق، نجم عن تصور قادة الثورة الايرانية الجدد بامكانية تصدير الثورة[4]، لذا فكان حظ العلاقات بين إيران ودول الجوار العربي في اسوأ مراحله في الثمانينات من القرن العشرين[5]، حيث جرت احداث تركت اثاراً سيئة على العلاقات بين العراق وايران ففي 2 نيسان 1980 تعرضت الجامعة المستنصرية في بغداد الى حادث تفجير على يد احد اتباع الحكومة الايرانية الجديدة استهدف بعض المسؤولين العراقيين المشاركين باحتفالات تأسيس

---

(1) EvernAltinks, "The Iran-Iraq War its Effects on Turkey", Turkish Weekly, Vol. 1, No. 4, 2005, pp. 3-4;

سيار كوكب الجميل، الخلافات العراقية – الايرانية الحدودية والاقليمية، مجلة المستقبل العربي ((بيروت)) ، مركز دراسات الوحدة العربية، ع206، 1996، ص83.

(2) العزي، المصدر السابق، ص ص223-224.

(3) حسن طوالبة، موقف إيران من قرارات مجلس الامن ازاء الحرب بين العراق وايران، في مجموعة باحثين، الابعاد الاستراتيجية للحرب العراقية – الايرانية، مركز دراسات الخليج العربي، (جامعة البصرة، 1988) ، ص121.

(4) جابر حبيب جابر، امكانات التعاون العراقي – الإيراني ومقوماته، في ضاري رشيد الياسين واخرون، العراق والبيئة الاقليمية، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثاني في مركز الدراسات الدولية 1997-1998، (بغداد، 1998) ، ص285.

(5) MitonViorst, "Iraq at War", Foreign Affairs, Vol. 65, No. 2, Winter 1986-1987, p. 350.

الجامعة، اسفر عن مصرع عدد من الطلبة فضلا عن اصابة عدد اخر منهم بجروح طفيفة. وبتاريخ 5 نيسان 1980 واثناء تشييع جنازة ضحايا الانفجار في الجامعة المستنصرية تمّإلقاء قنبلة على الجموع المشاركة في الجنازة من بعض المحسوبين على الحكومة الايرانية مما أدّى الى قتل وجرح عددا آخر من العراقيين[1]، وجرت محاولة لاغتيال طارق عزيز[2] وزير الثقافة والاعلام العراقي بتاريخ 12 نيسان 1980 ولكنها باءت بالفشل، فضلا عن ارسال كميات كبيرة من الاموال والاسلحة الايرانية لأغراض التخريب والاغتيال داخل العراق واستهداف علماء الدين وتدمير المساجد والمدارس والعتبات المقدسة لأغراض خلق الفتن الداخلية[3].

بات معروفا أنّ الحكومة الايرانية بدأت بتطبيق مبدأ (تصدير الثورة الاسلامية) خارج حدود إيران الذي تبناه المسؤولون الايرانيون منذ وصولهم الى السلطة في ايران، واصبح العراق اول الدول التي تعرضت لهذا المبدأ، وبدأ انصار الحكومة الايرانية يروجون اقوال الخميني ويطلقون شعارات مفادها أنّ "الخميني هو زعيم المستضعفين في العالم" "نحن الورثة الحقيقيون للاسلام التحرري"، ولم يخف الخميني وكبار المسؤولين الايرانيين طموحاتهم في تكرار ما حدث في إيران الى العراق، واخذوا ينفذون كثيرا من الاستفزازات والتدخلات ويطلقون التصريحات المناوئة للعراق[4]، ففي 8 نيسان من عام 1980 صرح قطب زادة وزير خارجية إيران بقوله "عدن وبغداد تابعتان لنا"[5]، وفي 13 نيسان 1980 صرح احد المسؤولين الايرانيين قائلا "مثلما قاد

---

(1) حسين عمر توقه، الحرب العراقية –الايرانية واثرها على الامن القومي العربي، في مجموعة باحثين، الابعاد الاستراتيجية للحرب العراقية –الايرانية، مركز دراسات الخليج العربي، (جامعة البصرة، 1988) ، ص97.

(2) طارق عزيز: ولد في الموصل سنة 1936، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في بغداد في عام 1958، تخرج من كلية الاداب– قسم اللغة الانكليزية، تقلد عدة مناصب منها محرراً في جريدة الجمهورية عام 1958، تولى رئاسة تحرير جريدة الثورة عام 1968، عُيّنَ نائباً لرئيس الوزراء 1979، عُيّنَ وزيراً للخارجية عام 1983، وفي السنة نفسها اعفي من منصبه الاخير لتفرغه للعمل كنائب لرئيس الوزراء، وفي سنة 2001 عُيّنَ وزيراً للخارجية وكالة. للمزيد من التفاصيل عن حياته ينظر/ جاسم محمد حسن علي الدوري، دراسة توثيقية عن وزارة الخارجية العراقية، ارشيف وزارة الخارجية، 2001، ص ص132–133.

(3) العزي، المصدر السابق، ص226.

(4) طوالبة، المصدر السابق، ص123، فيليب رابيز، عراق: شهر يدهاى انقلابي وپاسخهاي رژيم،ترجمة محسن مدير شانه جي، مركز باز شناسي اسلام ايران، (تهران، 1382) ، 2006، ص98.

(5) الراوي، المصدر السابق، ص340.

الخميني إيران وانتصر على الشاه فاننا ننتظره ليقودنا على الانتصار في العراق لأنَّ الخميني هو زعيم المسلمين جميعاً، وفي 16 نيسان 1980 وجه الخميني رسالة الى الشعب العراقي قال فيها اننا عزمنا امرنا على اسقاط الحكومة العراقية. وكرر هذه المقولة وزير الخارجية الإيراني بقوله قُررنا اسقاط نظام البعث في العراق[1]. اذ عدت الحكومة الايرانية العراق هدفا أوليا لسياسة تصدير الثورة الذي لايعود لاعتبارات جغرافية ومذهبية فحسب وانما لأنَّ سقوط العراق كان سيعني تهاوي النظم الخليجية تباعاً[2].

ارتكبت الحكومة الايرانية الجديدة اساءات كثيرة لعلاقات حسن الجوار مع العراق وتدخلت في شؤون العراق الداخلية تمثلت في تسهيلها لأعمال التسلل في بعض المدن العراقية وارتكابها اعمال التخريب والتدمير وتسميم مصادر المياه، والقيام باعمال السلب والنهب في المناطق الحدودية من جانب عناصر الحرس الثوري الايراني[3].

بدأت الامور تسير نحو مزيد من التوتر وتفاقمت المخاطر وتسارعت الاحداث وانعدمت فرص الحوار والتفاهم، وازدادت ضراوة الحرب الاعلامية بين الطرفين، وبدأت تتسع تدريجيا حملات الافتراء ضد الحكومة العراقية[4]، والاعتداء على المؤسسات العراقية في إيران حيث قامت الحكومة الايرانية بالتعرض للسفارة العراقية في طهران وللقنصليتين العراقيتين في المحمرة وكرمنشاه علاوة على غلق المدارس العراقية في إيران واعتقال بعض افراد الجالية العراقية في عربستان وسرقة البريد السياسي العراقي وتمزيق العلم العراقي من جانب الحرس الثوري الايراني[5]. وقال الرئيس الإيراني ابو الحسن بني صدر[6] بانه سيذهب الى بغداد لتحرير الشعب

---

(1) رابيز، بشين، ص98.

(2) ظافر ناظم سلمان، السياسة الايرانية تجاه الخليج العربي – المسار والمستقبل، في ضاري رشيد الياسين واخرون ، العراق والبيئة الاقليمية، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثاني في مركز الدراسات الدولية 1997–1998، (بغداد، 1998) ، ص307

(3) العلي، المصدر السابق، ص27.

(4) علي سبتي محمد، دراسات في الحرب العراقية – الايرانية، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1987) ، ص ص15–24؛ Öztürk, A.G.E., ss. 392-393.

(5) العزي، المصدر السابق، ص226؛ الراوي، المصدر السابق، ص ص341–347.

(6) ابو الحسن بني الصدر: ولد في مدينة همدان سنة 1932، التحق بجامعة طهران، وحصل على ليسانس في العلوم الاجتماعية، ثم على ليسانس في الحقوق والاقتصاد. وتابع بعد ذلك دراسته في فرنسا منذ سنة 1962،

العراقي، وصرح الخميني قائلاً، بأنَّ اعداءه الشخصيين هم الشاه أولاً ثم الشيطان الاكبر (امريكا) ثم النظام العراقي ثم الصهيونية، وقال بانه سيبدأ بالعدو الاول الشاه ثم باقي الاشرار[٤].هذه الاجراءات عدت تدخلا سافرا في شوون العراق الداخلية .

ان محاولات الحكومة الايرانية الجديدة لم تتوقف عند هذا الحد بل انتقلت الى صيغة العدوان المباشر حيث بدأت القوات الايرانية بقصف بعض المخافر الحدودية العراقية[2]، ففي 4 ايلول 1980 قصفت المدفعية الايرانية مدن خانقين ومندلي وزرباطية ومنطقة نفط خانه، وكان هذا العدوان معززاً بحشود عسكرية واسعة على الحدود العراقية وداخل الاراضي العراقية مثل مناطق (زين القوس، وسيف سعد، وخضر، وهيلة)، وكان هذا التصرف يعني اعلان الحرب[3].

بلغ عدد الانتهاكات الحدودية منذ 23 شباط 1979 ولغاية 22 ايلول 1980 نحو (548) انتهاكا، اذ قام العراق بتسجيل هذه الانتهاكات وتثبيتها بمذكرات رسمية كانت تبلغ تباعا الى الحكومة الايرانية، وبلغ عدد هذه المذكرات (147) مذكرة رسمية من اجل تنبيه إيران الى خطورة الانتهاكات التي تقوم بها وتأثيرها على مستقبل علاقات حسن الجوار[4]، بل قامت السلطات العراقية بالاتصال المباشر بالمسؤولين الايرانيين، بهدف تنبيههم لما يقومون به تجاه

وحصل على الدكتوراه في الاقتصاد والعلوم السياسية من السوربون، بدأ نشاطه السياسي منذ أن كان طالباً في جامعة طهران، فقد كان رئيسا لاتحاد الطلبة. وفي فرنسا اصدر صحيفة باللغة الفارسية تُسمّى (ايران ازاد) (ايران الحرة) كانت تكشف اخطاء الشاه وممارساته، وبعد وصول الخميني الى فرنسا اقام في منزل بني صدر في باريس. عاد الى طهران يوم 1/ 2/ 1979 تولى مناصب عديدة منها مستشار اقتصادي لمجلس الثورة، ومنصب وزير الخارجية 1979، منصب رئاسة الجمهورية سنة 1980، اقيل من منصبه سنة 1981ثم لجا الى فرنسا في اب 1981. للمزيد من التفاصيل، ينظر، ابو مغلي، دليل الشخصيات الايرانية، ص ص31-32.

(1) محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 2001) ، ص ص472-473.

(2) العلي، المصدر السابق، ص27.

(3) حامد محمد طه احمد السويداني، العلاقات العراقية – التركية 1980-1990، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية، (جامعة الموصل، 2003) ، ص23.

(4) توتة، المصدر السابق، ص97.

العراق ومخالفتها لمبادئ القانون الدولي[1]، وانطلاقا من سياسة العراق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، ورفض تدخل الدول الاخرى في شؤون العراق الداخلية[2].

لم يكتف العراق بتنبيه الحكومة الايرانية الى تجاوزاتها واعتداءاتها على الاراضي العراقية، بل بعث بمذكرة الى كورت فالدهايم السكرتير العام للامم المتحدة والمنظمات الاقليمية(المؤتمر الاسلامي،دول عدم الانحياز) بتاريخ 14/ 9/ 1980 اوضح فيها أنه منذ أنْ ساءت العلاقات بين العراق وايران كانت تقع حوادث على الحدود تقوم بها القوات الايرانية كالاعتداء على الافراد والتسلل والتخريب، وكانت هذه الحوادث محدودة النطاق ومحلية واستمرت على هذا المنوال حتى يوم 4/ 8/ 1980 حيث حدث تطور خطير في الوضع اذ بدأت القوات الايرانية تستخدم المدفعية الثقيلة لضرب الاهداف المدنية، واكد العراق في هذه المذكرة انه في الوقت الذي ينشد فيه السلام والاستقرار في المنطقة فانه سيرد على أي تجاوز أو اعتداء مسلح يقع على اراضيه ومواطنيه استناداً الى حق الدفاع الشرعي الذي يقره القانون الدولي[3].

وفي 17 ايلول 1980 عقد المجلس الوطني العراقي جلسة استثنائية حضرها اعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء، أعلن خلالها الغاء اتفاقية الجزائر لعام 1975 بسبب تصرفات حكام إيران واخلالهم بعلاقات حسن الجوار وعدم التزامهم ببنود الاتفاقية التي تنص على أنَّ أي اخلال بأي فقرة من فقراتها يُعدُّ اخلالا بروح الاتفاقية كلها وتكون الاتفاقية من الناحية العملية ملغية تلقائيا، لذلك فانهم يتحملون المسؤولية القانونية الكاملة عن اعتبار هذه الاتفاقية بحكم المنتهية[4].

في 22 ايلول 1980 رد العراق على الهجمات الايرانية بضربات جوية استهدفت قصف المطارات الايرانية و تدميرها التي كانت جاهزة لضرب المدن العراقية، وفي 23 ايلول 1980

---

(1) طوالبة، المصدر السابق، ص125.

(2) توقة، المصدر السابق، ص97.

(3) حسن خليل حسن، الزامية قرارات مجلس الامن في النزاع العراقي – الايراني، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى معهد الدراسات الاسيوية والافريقية (سابقا) ، (جامعة المستنصرية، 1988)، ص ص68-69.

(4) عبد اللطيف، المصدر السابق، ص23؛ العلاقات العربية – التركية (من منظور تركي)،المؤتمر الاسلامي مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية، معهد البحوث والدراسات العربية، ج2، (اسطنبول، 1993) ، ص314؛ هيرو، بشين، ص244.

صرح رئيس الاركان الإيراني بأنّ كل الحدود البحرية والبرية بين العراق وايران هي منطقة حرب ومنعت جميع السفن المتوجهة الى العراق من الدخول الى الموانئ العراقية، وقامت إيران باغلاق مضيق هرمز لمنع الدخول والخروج من والى خليج البصرة (الخليج العربي) واعلنت أنّ المياه الاقليمية هي ميدان للقتال[1].

مما تقدم يظهر أنّ الحرب العراقية – الايرانية قد اندلعت منذ 4 ايلول 1980 عمل العراق خلالها على رد الحكومة الايرانية والتصدي لسياسة التوسع الإيراني وحماية الامارات الخليجية من القبضة الايرانية والابتلاع التدريجي[2]، وانتهت بوقف اطلاق النار في 8/8/1988، وخلالها صدر عن مجلس الامن 7 قرارات بشأن الحرب العراقية – الايرانية،فضلا عن قرار واحد اصدرته الجمعية العامة للامم المتحدة عام 1982[3]، وكان اولها القرار ذو الرقم (479) الذي اتخذه مجلس الامن والذي دعا فيه الطرفين الى تسوية نزاعهما بالوسائل السلمية وبما يتناسب مع مبادئ العدالة والقانون الدولي[4]. ووافق العراق على هذا القرار من خلال الرسالة التي بعث بها الى السكرتير العام للامم المتحدة اوضح فيها استعداد العراق لوقف القتال بينه وبين إيران فوراً، اذا التزمت إيران بذلك[5].

لقد وافق العراق على انسحاب القوات العراقية من الاراضي الايرانية بتاريخ 22 اذار 1982، وبتاريخ 12 نيسان من العام نفسه أعلن عن استعداد العراق بسحب قواته وايقاف عملياته العسكرية، وبتاريخ 6 حزيران 1982 أعلن العراق انسحاب كافة القوات العراقية الى الحدود الدولية وطالب بتشكيل قوة محايدة لحفظ السلام[6].

كان موقف العراق ايجابيا من القرارات التي صدرت من الامم المتحدة، وتعامل معها بشكل يعبر عن التزامه باحكام ميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وعلى هذا

---

(1) Yazar, A.G.E., ss. 51-52.

(2) تيم نيبلوك، الخليج في السياسة الخارجية للعراق، في باسمة قضماني، أي امن بالنسبة للخليج، ترجمة مركز البحوث والمعلومات (بغداد، د.ت) ، ص ص70–71.

(3) حسين، المصدر السابق، ص142.

(4) المصدر نفسه، ص81.

(5) وزارة الخارجية العراقية، اللجنة الاستشارية النزاع العراقي – الإيراني ملف وثائقي، كانون الثاني 1981، ص241.

(6) توقة، المصدر السابق، ص95.

الاساس وايمانا من العراق بالتعايش مع الدول المجاورة ومنها ايران، كان العراق يدرك اهمية مبدأ حسن الجوار باعتباره ضمانة لمصالح العراق وايران في وقت واحد، وكان العراق يؤمن بان عضويته في الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وغيرها من المنظمات الدولية توجب عليه الالتزام بما تنص عليه مواثيقها من حل للنزاعات بصورة سلمية[1].

اما بالنسبة لموقف الحكومة الايرانية من القرارات الدولية والوساطات فقد رفضت قرارات مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة، وظلت تمارس موقفها السلبي المتمثل برفض جميع قرارات مجلس الامن والجمعية العامة والوساطات الاقليمية الاخرى[2].

وفي السياق نفسه واصل مجلس الامن الدولي مساعيه لوقف الحرب بين العراق وايران حيث عقد جلسة في 20 تموز 1987 بهدف اقرار مشروع نهائي ودون اجراءاي تعديل عليه، وتم بالفعل صدور قرار برقم (598) يقضي بوقف اطلاق النار بين العراق وايران[3]، وبعد أن صدر هذا القرار ارسل القائم بالاعمال العراقي لدى منظمة الامم المتحدة رسالة في 14 اب 1987 الى الامين العام للامم المتحدة جاء فيها أن الحكومة العراقية ترحب بالقرار، وهي مستعدة للتعاون معكم ومع مجلس الامن من اجل تنفيذه بحسن نية في سبيل الوصول الى حل شامل وعادل ودائم[4].واخيرا التزمت إيران بهذا القرار في 8/ 8/ 1988 وجرى وقف اطلاق النار بين الطرفين المتحاربين.

المبحث الثاني :موقف تركيا من الطرفين المتحاربين

انتهجت تركيا منذ قيام الجمهورية سنة 1923 سياسة خارجية واضحة المعالم اكدها الرئيس التركي مصطفى كمال اتاتورك حين رفع شعار "سلام في الداخل ... سلام في الخارج". وقد اكتسبت سياسة تركيا الخارجية اسسها وفقا لهذا المبدأ. وحرص القادة الاتراك على انتهاج

---

(1) حسين، المصدر السابق، ص142.

(2) المصدر نفسه، ص ص156–160.

(3) عبد الصمد ناجي ملاياس، الدبلوماسية العراقية في الامم المتحدة بشأن النزاع العراقي – الايراني، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى معهد الدراسات القومية والاشتراكية، (جامعة المستنصرية، 1988) ، ص123؛

BüyükOyunda, Türkiye – IrakIliskileri, KültürSanatYayinicilik, (Istanbul, 2005) , s. 266.

(4) حسين، المصدر السابق، ص ص151–152.

سياسة الحياد في النزاعات الدولية، وعدم التدخل في شؤون الاخرين، وحل المشاكل الاقليمية بالطرق السلمية[1]. وذلك لاعتبارات سياسية واقتصادية، اذ احتل العراق وايران منذ بداية الحرب بينهما مرتبة متقدمة نسبيا في التجارة الخارجية لتركيا، وغطت العلاقات الاقتصادية بين تركيا وكل من هذين البلدين مجالات اخرى، مثل مشروعات نقل النفط والنقل البري والتعاون التقني والصناعي[2]. و هكذا منذ اندلاع الحرب العراقية – الايرانية التزم القادة الاتراك بمبدأ عدم التدخل في شؤون الاخرين، واصبحت تركيا بسياستها المتوازنة مع البلدين نموذجا متميزاً في تاريخ الدبلوماسية فالسفير التركي في طهران تولى رعاية المصالح العراقية في ايران، فيما كان السفير التركي في بغداد يتولى رعاية المصالح الايرانية في العراق[3].

ارتبطت تركيا بعلاقات صداقة مع الطرفين العراقي والايراني، لذلك فانها اتخذت موقفا محايداً من الحرب العراقية – الايرانية، واعلنت حيادها رسميا من خلال بيان صدر عن وزارة الخارجية التركية في الثاني من تشرين الاول 1980، جاء فيه: إن تركيا سوف تبقى على الحياد بين العراق وايران ...[4]. وكذلك من خلال تصريح الرئيس التركي كنعان ايفرن، أنَّ وجهة نظر تركيا بشأن الحرب العراقية – الايرانية، هي ضرورة التصرف بحكمة سواء من الاطراف المتحاربة (العراق وايران) أو الدول الاخرى[5].

لقد كانت لحيادية تركيا تجاه الحرب بين الطرفين المتحاربين بفعل عوامل عديدة يأتي في مقدمتها العامل الاقتصادي، حيث ارتبطت تركيا مع العراق وايران بعلاقات اقتصادية واعتبرتها مصدراً اساسياً لامدادها بالنفط وسوقا لتصدير منتجاتها الصناعية والزراعية وطورت العلاقات

(1) احمد، "تركيا والحرب العراقية – الايرانية"، ص87.

(2) جلال عبدالله معوض، "تركيا والحرب العراقية – الايرانية"، مجلة التعاون، ع12، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، 1988، ص ص84-85.

(3) ÖnerPehlivanoglu, OrtadoguveTürkiye, BirinciBaskl, (İstanbul, 2004) , ss. 86-87; Saray, A.G.E., s. 154;

جريدة اضواء الانباء (التركية) ، ع41، تشرين الاول 1987.

(4) القره غولي، المصدر السابق، ص90.

(5) جريدة اضواء الانباء (التركية) ، ع31، 4 آب 1987.

مع الدولتين، اذ فرضت ظروف الحرب على البلدين التقارب من تركيا مما أدّى الى تحسين الميزان التجاري لصالح تركيا مع البلدين[1].

على الرغم من موقع تركيا المجاور مع إيران والعراق، وما يمكن أنْ يخلفه من مشاكل نتيجة الحرب بين الدولتين، فانها وسعت علاقاتها مع الطرفين المتحاربين وخاصة في الجوانب السياسية والاقتصادية، ويتضح ذلك من خلال الزيارات التي قام بها المسؤولون الاتراك لكل من إيران والعراق خلال سنوات الحرب. كما يبدو واضحا من حجم التبادل التجاري لتركيا مع كلا البلدين[2].

واستفادت تركيا من الحرب فطورت علاقاتها التجارية مع كل من إيران والعراق، فيما يتعلق بعلاقات تركيا بالعراق، فقد شهدت العلاقات الاقتصادية ازدهاراً كبيراً وتوصل الطرفان الى عقد اتفاقية جديدة للنقل البري والترانزيت في انقرة في تشرين الاول 1980 واصبح العراق الدولة الاولى في قائمة الدول المصدرة لتركيا للاعوام 1981-1982[3]. كذلك حققت تركيا فوائد كثيرة من العراق خاصة بعد قيام سوريا في عام 1982 التي وقفت الى جانب إيران ضد العراق في هذه الحرب بايقاف ضخ النفط العراقي عبر اراضيها[4]، بمد انبوبين لنقل النفط العراقي من كركوك عبر الاراضي التركية الى مصفاة (دورت يول)[5]، لتصدير حوالي نصف صادراته النفطية، مما عاد على تركيا بربح مقداره (400) مليون دولار سنويا[6]. وكان الانبوب الاول قد انشئ عام1977وتم توسيعه في عام 1984 لتصل طاقته الى 1 مليون برميل يوميا، والانبوب الثاني الذي انشئ عام 1987 والذي كان ينقل نصف مليون برميل يومياً، فضلا عن

---

(1) السويداني، المصدر السابق، ص40.

(2) احمد، ((تركيا والحرب العراقية – الايرانية)) ، ص88.

(3) عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية – التركية وافاق تطورها، اوراق تركية معاصرة، مركز الدراسات التركية سابقا (الاقليمية حاليا) ، جامعة الموصل، ع1، 1987، ص16.

(4) العبيدي، دور العراق بعد الحرب العراقية – الايرانية دراسة مستقبلية للتراتيب الاقليمية، ص282.

(5) السويداني، المصدر السابق، ص46.

(6) هيثم الكيلاني، ((تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية – التركية)) ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 6، (ابو ظبي، 1996) ، ص53.

مساهمة العراق في حل مشكلة البطالة في تركيا، فقد ساهم العراق بتشغيل (15) الف عامل تركي في العراق[1].

وعلى هذا الاساس اعلنت تركيا موقفها الحيادي من الحرب، حرصاً منها على علاقاتها مع الدولتين. وفي اطار الحياد، لم تستجب تركيا لطلبات دول الخليج 1987 اثناء تصاعد حرب المدن والناقلات، لارسال وحدات بحرية للمساعدة في تأمين الملاحة بالخليج[2].

ان استمرار الحرب العراقية – الايرانية أدّى الى ازدهار انشطة شركات المقاولات التركية في العراق، ويبين الجدول الاول حجم انشطة شركات المقاولات التركية في العراق للفترة الواقعة من 1981-1986، فيما يبين الجدول الثاني تطور التبادل التجاري بين تركيا والعراق بين عامي 1981-1988[3].

جدول رقم (1) [4]

السنة	عدد الشركات	حجم التعاقدات
1981	13	728
1982	35	952
1983	35	1,031
1984	35	1,031
1985	35	1,297
1986	37	2,098

(1) الناصري، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط، ص185.

(2) الكيلاني، المصدر السابق، ص53.

(3) معوض، ((تركيا والحرب العراقية – الايرانية)) ، ص86.

(4) حجم التعاقدات بملايين الدولارات.

جدول رقم (2)[1]

الاعوام	الصادرات التركية الى العراق			الواردات التركية من العراق		
	اجمالي	القيمة	النسبة٪	اجمالي	القيمة	النسبة٪
1981	4,702,9	559,1	11,8	8,933,4	1,563,7	17,5
1982	5,746,0	610,4	10,6	8,842,7	1,417,6	16,0
1983	5,727,7	319,6	5,6	9,235.1	946,6	10.2
1984	7,033,7	934,4	13,2	10,756,9	926,4	8,6
1985	7,958,1	961,4	12,1	11,343,5	1,136,8	10,0
1986	7,456,7	553,3	7,4	11,104,8	768,7	6,9
1987	10,190,0	945,3	9,3	14,164,7	1,154,0	8,1
1988	2,802,8	441,2	15,7	3,493,7	420,9	12,0

واكد بعض كبار المسؤولين الاتراك على أنّ تطور العلاقات بين تركيا والاقطار العربية عموما جاء نتيجة لدوافع اقتصادية بحتة، ويتضح ذلك من خلال التصريح الذي ادلى به توركوتاوزالTurgutOzal[2]رئيس وزراء تركيا والذي جاء فيه إن انفتاح تركيا على الاقطار

(1) معوض، ((تركيا والحرب العراقية – الايرانية)) ، ص87. الاجمالي بالاطنان، والقيمة بالدولار.

(2) توركوتاوزال: ولد عام 1927، درس الهندسة الكهربائية ونال شهادة البكالوريوس من قسم الكهرباء جامعة التكنولوجية في اسطنبول سنة 1950، عُيِّنَ مهندسا في دائرة الابحاث بمصلحة الكهرباء عام 1950–1951 ثم سافر الى الولايات المتحدة الامريكية لدراسة التخصص فضلاً عن دراسة الاقتصاد، عُيِّنَ بعد عودته مستشاراً فنياً في المديرية العامة للكهرباء، وفي عام 1958 أصبح سكرتير لجنة التخطيط، خدم كضابط احتياط عام 1960–1961 حيث عمل اثناءها مستشارا في اللجنة العلمية الاستشارية لوزارة الدفاع التركية، وفي عام 1966 تولى منصب المستشار الفني الخاص لرئاسة الوزراء وفي عام 1977 أصبح رئيس نقابة مصنعي الصناعات المعدنية، وفي عام 1980 اوكل اليه منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، وفي عام 1983 أسس حزب الوطن الأم، وأصبح رئيسا للوزراء 1983–1989، ثم رئيساً للجمهورية من عام 1989 -1993 حتى وفاته، وأطلق على الحقبة التي تولّى فيها رئاسة الوزراء والجمهورية (بالحقبة الاوزالية) تقرير السفارة العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية العراقية في اب 1989، ص9؛ جريدة اضواء الانباء(التركية) ، ع 14، 6نيسان 1989؛ المصدر نفسه، ع44، 9تشرين الثاني 1989؛ معوض،صناعة القرار في تركيا،ص ص26–30.

العربية في هذا الوقت بالذات جاء لدوافع اقتصادية بحتة، باعتبار أنّ الاقطار العربية سوق استهلاكية من الدرجة الاولى[1].

وتزامنت الحرب العراقية – الايرانية مع سيطرة توركوتاوزال على مسرح السياسة التركية، والبلدان المتحاربان هما بوابة تركيا الى الشرق وكان انتصار أي منهما بالنسبة لتركيا يمثل خطراً على ميزان القوى، فلم يكن من مصلحة تركيا بوصفها نظاما سياسيا ذا توجه علماني غربي انتصار إيران بوصفها نظاما سياسيا ذا توجه اسلامي، مما يؤثر على الحركة الاسلامية في داخل تركيا، كما أنّ عراقا قويا يخل بموازين القوى، فوجدت انقرة أنّ موقف الحياد هو الاكثر ملائمة لمصالحها[2].

وظلت تركيا خلال سنوات الحرب تزود العراق بكثير من السلع الاستهلاكية، فضلا عن كونها المنفذ الوحيد لتصدير النفط العراقي[3].

ويعد الموقف التركي ازاء قضايا الامن والحدود مع العراق ايجابيا بشكل عام، اذ اكدت الحكومة التركية في عدة مناسبات احترامها لوحدة العراق الوطنية النابعة من علاقات المودة والصداقة التي تربط البلدين والتي تقوم على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية[4].

وفي عام 1984 اتفق كل من العراق وتركيا على عقد اتفاقية امنية سميت بـ "المطاردة الساخنة (الحثيثة)" سمحت بموجبها لقوات البلدين الدخول لمسافة 10 كم داخل الحدود الدولية للبلد الاخر، وذلك رداً على الهجمات التي كان يقوم بها حزب العمال الكردستاني[5] ضد تركيا[6]. وبقيت الاتفاقية سارية حتى ايلول من العام 1988 ثم الغيت من جانب تركيا[7].

---

(1) احمد، ((تركيا والحرب العراقية – الايرانية)) ، ص88.

(2) ميشال نوفل واخرون، العرب والاتراك في عالم متغير (من وجهة نظر العربية) ، ج1، ط1، (بيروت، 1993) ، ص140.

(3) العلاقات العربية – التركية (من منظور تركي) ، ص305.

(4) عوني عبد الرحمن السبعاوي، علاقات تركيا الخارجية، في مجموعة من المؤلفين، تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية (الاقليمية حالياً) ، (جامعة الموصل، 1988) ، ص228.

(5) ينظر الفصل الثالث.

(6) روبنسن، المصدر السابق، ص77.

(7) معوض، صناعة القرار في تركيا ...، ص151.

يتضح مما تقدم أنّ الحدد الاقتصادي كان عاملا حاسما في العلاقات التركية مع كل من طرفي الحرب، فهما شكلا سوقا اساسيا للصادرات التركية.

أمّا بالنسبة لعلاقة تركيا مع ايران، فقد حرصت على اقامة علاقات جيدة مع إيران تؤمن لها مصالحها وخاصة الاقتصادية، فاتسع التعاون في هذا المجال بين البلدين خلال الحرب وشمل مجالات عديدة منها: الاتفاق الذي ابرم بين إيران وشركات النقل البحرية التركية لنقل النفط من جزيرة (خرج) الايرانية الى تركيا، وفي مجال النقل البري وتجارة الترانزيت الايرانية من الموانئ التركية المطلة على البحر الاسود الى إيران عبر الطريق البري[1].

وعلى هذا الأساس التزمت تركيا موقف الحياد تجاه الحرب العراقية – الايرانية، وبالوقت نفسه سعت الى تقوية علاقاتها الاقتصادية مع إيران والعراق، اذ هي تسعى الى تحقيق مصالحها الذاتية وتحقيق اكبر فائدة ممكنة لاقتصادها وعد عام 1980 عاما بارزاً في سير العلاقات الاقتصادية التركية – الايرانية وخصوصا بعد اجتماع وزيري خارجية البلدين واستمر تطور العلاقات خلال الاعوام 1981 و 1982 و 1984، وتجسدت بعقد العديد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية[2]، وقد وصلت التجارة التركية–الايرانية في الفترة 1984–1985 الى (230) مليون دولار، جاعلة من تركيا ثالث ابرز شريك تجاري لإيران بعد المانيا الغربية واليابان[3].

لقد اصرت تركيا على الاستمرار في انتهاج سياسة الحياد ازاء العراق وايران على الرغم من محاولة كل من هاتين الدولتين لكسب تركيا الى جانبها. وذلك ما اشار اليه توركوتاوزال حين قال: أننا ننتهج سياسة محايدة ازاء الدولتين المتجاورتين وهذا الأمر من اصعب الامور، لأنّ كلتا الدولتين تريد وقوف تركيا الى جانبها، ورغم ذلك فإنّ تركيا لن تغير موقف الحياد الذي انتهجته[4].

---

(1) الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، ص230. ينظر الفصل الرابع بالنسبة للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا وايران.ص ص 118–138

(2) Cetinsaya, Op. Cit., p. 146.

(3) Altinks, Op. Cit., p. 9.

(4) الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، ص233.

المبحث الثالث: تركيا ومحاولات إيقاف الحرب

حاولت تركيا وضع حد للحرب بين العراق وايران من خلال مساعيها في اطار منظمة المؤتمر الاسلامي، وايضا من خلال اتصالاتها الثنائية مع كل من البلدين، إلا أنَّ جهود تركيا من اجل السلام باءت بالفشل[1]، واسهمت تركيا بهذا الدور بغية اثبات دورها في المنطقة بوصفها قوة سياسية فاعلة بعد رجوعها ولو بشكل قليل الى جذورها الشرقية وتحسين علاقاتها مع الاقطار العربية من خلال منظمة الامم المتحدة أو منظمة المؤتمر الاسلامي، وكان للحرب العراقية– الايرانية دور ساعدها على تعزيز موقفها الاقليمي ليس بين دول المنطقة، وانما بين حلفائها[2].

اعلنت تركيا رسميا ضرورة وقف الحرب بين العراق وايران وحل المشاكل بينهما بالطرق السلمية، كما اعلنت عن عدم تأييدها لأي تدخل اجنبي، وانها لن تسمح باستخدام القواعد العسكرية التابعة لحلف شمال الاطلسي والولايات المتحدة الامريكية بعمل عسكري ضد ايران[3].

ففي 2 تشرين الاول 1980 اصدرت وزارة الخارجية التركية بيانا اوضحت فيه حيادها تجاه الطرفين المتحاربين وعدم انحيازها لاي طرف منهما، ومن جانب اخر رفضت تركيا فكرة تجهيز البلدين (ايران والعراق) بالمستلزمات العسكرية والتجهيزات الاخرى، كما رفضت استخدام طائرات البلدين اجوائها، وحاولت تركيا مراراً وتكراراً تقريب وجهات النظر بين البلدين وايجاد حل يؤدي الى انهاء الحرب بين الطرفين ولكن دون جدوى، ورغم استمرار الحرب بين الطرفين إلا أنَّ تركيا ابلت بلاء حسناً للمحافظة على حسن الجوار مع البلدين دون الانحياز لاي طرف على حساب الطرف الاخر[4].

في الحقيقة لم يتم اختبار سياسة انقرة في الحياد المدروس بمثل هذه الشدة ولم تظهر هذه السياسة نتائج افضل كما اظهرته في الحرب العراقية –الايرانية، لأنَّ تركيا عززت علاقاتها مع

(1) العلاقات العربية – التركية (من منظور تركي) ، ص314.

(2) احمد، ((تركيا والحرب العراقية –الايرانية)) ، ص99.

(3) الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية، ص224؛ جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، تركيا، دراسة رقم 8، (بغداد، 1985) ، ص35.

(4) Ahmedov, A.G.E., s. 55.

العراق وايران في آنٍ واحد قبل نشوب الحرب[1]، وذلك بسبب تمتع تركيا بعدة سمات نابعة من اعتبارات جيوبولتيكية واقتصادية استدعت تحليل طبيعة وابعاد علاقات وآفاق سياساتها ازاء الحرب العراقية – الايرانية، فتركيا تجمعها حدود برية مشتركة مع العراق وايران وتربطها بكل منهما علاقات اقتصادية قوية[2].

لقد كان الموقف التركي من الحرب العراقية – الايرانية الذي اتسم بالحياد نابع من المبادئ والاسس التي اعتمدتها السياسة الخارجية التركية والمتمثلة في مبدأ عدم التدخل في النزاعات، فقد أكّد المسؤولون الاتراك في تصريحاتهم حول هذه الحرب موقفهم الحيادي منها[3].

قامت مبادرات دولية للتوسط في انهاء النزاع العراقي– الإيراني وكانت منظمة المؤتمر الاسلامي من اوائل المنظمات التي بادرت بالوساطة لوقف الحرب، فبعد اندلاع القتال وتحديداً في السادس والعشرين من ايلول 1980، عقد اجتماع طارئ لوزراء خارجية الدول الاسلامية في مقر الامم المتحدة على هامش اجتماعات الدورة (35) للجمعية العامة للامم المتحدة، للنظر في النزاع العراقي – الايراني، فصدر عن الاجتماع قرار يقضي بتشكيل لجنة مساعي حميدة، فباشرت عملها وزارت بغداد وبذلت خلال المدة 28–30 ايلول جهوداً لم تتكلل بالنجاح وذلك بسبب وجود خلافات في الرأي بين العراق وايران[4].

وفي تشرين الاول 1980 بادرت دول حركة عدم الانحياز لحل ذلك النزاع لكنها لم تحرز أي نجاح، وفي اجتماع لمؤتمر القمة الاسلامي في الطائف بتاريخ (25–28) كانون الثاني 1981، تم تشكيل لجنة برئاسة الحبيب الشطي[5] الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي وعضوية رؤساء

---

(1) الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية، ص83.

(2) معوض، ((تركيا والحرب العراقية – الايرانية)) ، ص83.

(3) صباح محمود احمد، وثائق السياسة الخارجية التركية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، سلسلة الارشيف والتوثيق رقم 25، (جامعة المستنصرية، 1984) ، ص8؛ محمد علي امامي، عوامل تأثير كذار خارجي در خليج فارسي، مركز جاب وانتشارات وزارات امور خارجة، ط3، (تهران، 1385) 2006، ص199.

(4) القره غولي، المصدر السابق، ص92.

(5) الحبيب الشطي: من مواليد 1916 سياسي تونسي، تلقى دراسته الثانوية في معهد الصديقي بتونس، عمل في حقل الصحافة ما بين عامي 1937–1952، فانشأ مجلة (الزهراء) ما بين 1943–1950، وصحيفة (الصباح) ما بين 1950–1952، اعتقلته السلطات الفرنسية بسبب مواقفه الوطنية ضد الاحتلال، ترأس قسم الاعلام في رئاسة مجلس الوزراء (1954–1955) واصبح عضوا في المجلس الوطني للحزب الدستوري الجديد 1955.

دول باكستان وبنغلاديش وتركيا وغينيا وغامبيا والسنغال ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية وانضمت اليها ماليزيا فيما بعد، وقامت اللجنة بزيارة طهران وبغداد برئاسة الحبيب الشطي والرئيس الباكستاني ضياء الحق[1] من (28 شباط الى 13 اذار 1981) لكن جهودها لم تثمر في شيء[2]، حيث ادلى رئيس اللجنة بتصريح جاء فيه "خلال مشاوراتنا مع المسؤولين الايرانيين لم نجد أنّ الظروف مناسبة للقيام بدور الوساطة"[3].

وبهذا الصدد صرح بولنداولصو[4] رئيس الوزراء التركي في 15 آذار 1981،قائلا: "اننا نشعر بالاسى الشديد ازاء الحرب الدائرة بين دولتين صديقتين وان من اكبر امنياتنا أن تنتهي تلك الحرب"، وأكّد اولصو في مقالة صحفية "حاولنا جهدنا انهاء القتال لكننا لم نتمكن من تحقيق نتائج ايجابية"، مشيراً في تصريح له نشرته صحيفة (صدى الحوادث) التركية في 15 اذار 1981 بهذا الصدد "أن موقف الحكومة التركية من الحرب العراقية- الايرانية موقف سليم ولنا علاقات جيدة مع الدولتين"[5].

شغل مناصب ادارية عديدة منها سفير تونس في لبنان والعراق، وتركيا وإيران وبريطانيا، وفي عام 1974 اصبح وزيراً للخارجية، وفي عام 1980 انتخب الحبيب أمينا عاما للمؤتمر الاسلامي. الكيالي، المصدر السابق، ج2، ص158.

(1) ضياء الحق: ولد سنة 1924، درس في كلية سانت ستيفن في دلهي، عُيّنَ ضابطاً في سلاح الخيالة عام 1945 في الوقت الذي كانت الهند تابعة لبريطانيا، تخرّج من كلية الاركان عام 1955، تقلّد عدة مناصب عسكرية وشارك في الحرب الهندية – الباكستانية عمل مستشاراً للجيش الاردني 1969-1971، وفي الخامس من تموز 1977 قاد حركة انقلابية ضد حكم ذو الفقار علي بوتو، وأصبح الحاكم العرفي، وفي 14 ابد 1978 أصبح رئيسا لجمهورية باكستان. للمزيد من التفاصيل ينظر الكيالي، المصدر السابق، ج3، ص ص739-740.

(2) الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي (الوثائق المنشورة) ، رقم 1845، 18 اذار 1981.

(3) Tülümen, A.G.E., s. 225.

(4) بولنداولصو: ولد سنة 1923 تخرج من الاكاديمية البحرية عام 1942 وفي سنة 1952 عُيّنَ بصفة مدير الاكاديمية البحرية، تولّى عدة مناصب في البحرية التركية، خدم في مؤسسة قسم التخطيط، وقائد لقوات التحالف لمنطقة البحر المتوسط، أصبح ادميرال عام 1980، خدم بصفة قائد للاسطول البحري لمنطقة شمال تركيا ورئيس للاركان والقائد الاعلى للبحرية التركية والاسطول التركي، واصبح عضواً في المجلس العسكري لسنة واحدة ثم نائب امين سر للقيادة العامة في البحرية التركية عام 1977، احيل على التقاعد في عام 1980. الجبوري، المصدر السابق، ص ص30-31.

(5) جريدة كيهان (ايران) ، ع11103، 1359 (1980) ؛ السويداني، المصدر السابق، ص31.

كما تعثرت جهود الوساطة التي قامت بها سوريا في 26 كانون الاول 1981، والكويت في 14 كانون الثاني 1982 بعد أنْ رفض العراق وساطة سوريا ورفضت إيران وساطة الكويت[1].

وفي شباط 1982 قام المبعوث الخاص لمنظمة الامم المتحدة للوساطة لانهاء النزاع العراقي – الإيراني لكن مساعيه باءت بالفشل، كما قررت لجنة منظمة المؤتمر الاسلامي التي عهد اليها حل النزاع العراقي الإيراني خلال اجتماعاتها في المملكة العربية السعودية في 5 اذار 1982 ارسال وفد الى كل من بغداد وطهران وقد قام وفد برئاسة رئيس دولة غينيا احمد سيكوتوري ضمّ رئيسي دولتي بنغلاديش عبد الستار وباكستان ضياء الحق، ورئيس وزراء تركيا بولنداولصو والامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي الحبيب الشطي بزيارات متعددة بين بغداد وطهران ولكن دون جدوى[2].

وفي العام نفسه قامت الوساطة الجزائرية برئاسة الشاذلي بن جديد[3] وبدأت في 3 ايار وانتهت في اليوم نفسه عندما تحطمت الطائرة التي كانت تقل المبعوث الجزائري (الصديق بن يحيى) وزير خارجية الجزائر الى طهران قرب الحدود العراقية – التركية[4].

كما اكدت تركيا موقفها لايقاف الحرب اثناء استقبال بولنداولصو رئيس وزراء تركيا طه ياسين رمضان[5] النائب الاول لرئيس الوزراء العراقي في 17 شباط 1983، حيث عبر اولصو عن

(1) الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي (الوثائق المنشورة) ، رقم 10/ 1301، 1982.

(2) الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي (الوثائق المنشورة) ، رقم 3/ 1306، 1982.

(3) الشاذلي بن جديد: ولد سنة 1929 في قرية بالقرب من مدينة عنابة شرقي الجزائر، انخرط في الجيش الفرنسي في مطلع شبابه وبقي فيه حتى عام 1954 عام اندلاع الثورة الجزائرية الكبرى، وفي عام 1955 انضمَّ الى مناضلي جبهة التحرير الوطني، عُيِّنَ عام 1960 قائداً للكتيبة الثالثة عشر، ثم عُيِّنَ 1963 حاكماً عسكريا لولاية قسنطينة، ثم وزيراً للدفاع، وبعد وفاة رئيس الجمهورية الجزائرية بو مدين، رشحته جبهة التحرير الوطني الجزائرية لمنصب رئاسة الجمهورية، وانتخب لهذا المنصب في 7 شباط 1979. للمزيد من التفاصيل عن حياته ينظر، الكيالي، المصدر السابق، ج3، ص426.

(4) الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي (الوثائق المنشورة) ، رقم 10/ 1301، 1982.

(5) طه ياسين رمضان: من مواليد الموصل 1938، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في الموصل، ثم التحق بالكلية العسكرية، احيل على التقاعد بعد توقيفه سنة 1959، أُعيد للخدمة بعد احداث 8 شباط 1963 وفي عام 1964 أُحيل على التقاعد وفرضت عليه الاقامة الجبرية لمدة سنتين، وبعد التغييرات التي حدثت بعد 17–30

اله لاستمرار الحرب بين الطرفين، وقال: أنني شخصيا سعيت بما امكن ضمن لجنة المساعي الحميدة للحيلولة دون استمرارها ولكننا لم نصل الى نجاح في ذلك مع الاسف الشديد، واشار الى عزم بلاده في الاستمرار بمساعيها لتحقيق ايقاف هذه الحرب[1].

وكذلك أعلن الرئيس التركي كنعان ايفرين في سنة 1983 عن اسفه لاستمرار الحرب وقال: نحن نأسف للحرب العراقية – الايرانية ونقلق من ذلك وان تركيا بذلت ولازالت تبذل كل الجهود لانهاء هذه الحرب بالطرق السلمية، كما أكّد أنّ بلاده تعتزم الابقاء على محاولاتها المستمرة من اجل انهاء الحرب، وقال بأنّ تركيا تأمل أنّ تحقق نجاحا في هذا المجال، واشار أنّ بلاده تتابع عن قرب وقلق استمرار هذه الحرب التي بدأت تؤثر على السلام في المنطقة والعالم اجمع[2].

يلاحظ بوضوح موقف تركيا من الحرب العراقية – الايرانية من خلال تصريحات المسؤولين الاتراك حول الحرب وسبل ايقافها وهذا ما أكّده وزير الدفاع التركي اميت باي اولكن حين قال: أن تركيا شديدة الحزن والاسف من وقوع الحرب بين الدولتين الشقيقتين والصديقتين ويجب حل جميع المشاكل بين البلدين الشقيقين بالطرق السلمية وعلى كلا الدولتين وقف اطلاق النار باسرع وقت[3].

واكد ايضا رئيس وزراء تركيا توركوتاوزال موقف تركيا من هذه الحرب مشيرا الى أنّ تركيا تولي اهمية كبيرة للسلام والاستقرار في المنطقة ونتمنى أن يتوصل الطرفان العراق وايران الى حل عادل ودائم، وعبر عن اسفه وحزنه العميق لاستمرار الحرب العراقية – الايرانية[4]. وفي زيارة قام بها طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي الى انقرة عام 1983،

تموز 1968، عُيِّنَ وزيراً للصناعة عام 1970، ثم وزيراً للاسكان 1976، وفي عام 1979 عُيِّنَ نائباً أول لرئيس الوزراء ثم نائبا لرئيس الجمهورية وبعد الاحتلال الامريكي للعراق تم اعتقاله ومحاكمته وصدر حكم الاعدام بحقه عام 2007. الكيالي، المصدر السابق، ج3، ص788.

(1) احمد، العلاقات التركية – الامريكية 1975–1991، ص220.

(2) السويداني، المصدر السابق، ص30.

(3) Yazar, A.G.E., s. 74.

(4) جريدة اضواء الانباء (التركية) ، ع9، 1987.

صرح متحدث باسم الحكومة التركية أن تركيا ستحافظ بصراحة عن موقفها الحيادي من الحرب العراقية – الايرانية[1].

رغم سياسة الحياد التي اتبعتها تركيا بحذر في هذه الحرب، إلا أنَّ ذلك لم يمنع تركيا من محاولة مساعدة الطرفين المتنازعين لوضع حد للنزاع بينهما وايجاد حل سلمي لخلافتهما، وقد اكدت الحكومة التركية في هذا الصدد على استعدادها لبذل الجهود من اجل ايقاف الحرب وانهاء النزاع بالطرق السلمية[2]، فقد استمرت لجنة المساعي الحميدة، التي كان مقرها في السعودية في بذل جهودها لانهاء الحرب، وفي مؤتمر القمة الاسلامي الرابع الذي عقد في الدار البيضاء في المغرب للمدة ما بين 16-19 كانون الثاني 1984، تبدل اسم اللجنة الى لجنة السلام الاسلامية[3].

وخلال زيارة الرئيس التركي كنعان ايفرين للسعودية في شباط 1984 أعلن عن استعداده للذهاب الى طهران اذا كان مثل هذا العمل ضروري لانهاء الحرب. كما حاول توركوتاوزال رئيس وزراء تركيا اثناء زيارته لإيران في نيسان 1984 أنَّ يطرح فكرة وساطة تركيا إلا أنَّ زيارته لم تحقق أي شيء في هذا المجال لأنَّ المسؤولين الايرانيين رفضوا قيام تركيا بمثل هذا الدور[4].

كما اكد وزير خارجية تركيا وحيد خلف اوغلو: أن تركيا تبذل كل ما تستطيع سواء على المستوى الثنائي أو من خلال منظمة المؤتمر الاسلامي من اجل انهاء الحرب، لكن للاسف لم تنجح لحد الان[5]، وواصلت تركيا اقتراحاتها لكلا الطرفين المعنيين للتحلي بالصبر وضبط النفس والاعتدال، اذ صرح الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية التركية فيما يتعلق بالحرب العراقية الايرانية قائلا: تركيا تبذل الجهود لتلعب دوراً ايجابيا فيما يتعلق بهذا الموضوع[6]. وفي السياق نفسه أعلن توركورتاوزال رئيس وزراء تركيا اواسط عام 1984 بان انضمام تركيا الى

---

(1) احمد، تركيا والحرب العراقية – الايرانية، ص87.

(2) الحيدري، المصدر السابق، ص125.

(3) القره غولي، المصدر السابق، ص94.

(4) احمد، تركيا والحرب العراقية – الايرانية، ص99.

(5) السويداني، المصدر السابق، ص34.

(6) جريدة اضواء الانباء (التركية) ، ع32، 1987.

لجنة الوساطة الاسلامية اعتقاداً منها بأنّ اللجنة ستكون اكثر فعالية لوضع حد مبكر للحرب، وان تركيا مصممة على ان تبذل جميع الجهود من اجل ايقاف الحرب[1].

وصرّح وزير خارجية تركيا وحيد خلف اوغلو في مقابلة اجرتها معه الصحيفة التركية (ترجمان) في 23/ 8/ 1984 أن إيران لا تصغي لاية جهة على الاطلاق إلا تركيا وحدها وانه لا يوجد بلد في العالم بمقدوره انهاء الحرب غير تركيا، واضاف أيضاً أن تركيا تنتظر من البلدين اقتناعهما بان احدهما لن يقدر على الحاق الهزيمة بالاخر وان تركيا عندما يأتي هذا اليوم ستقوم بجلب الطرفين الى مائدة المفاوضات وعقد الصلح بينهما[2].

وفي مقابلة للرئيس التركي كنعان ايفرين في 12 نيسان عام 1984 قال: "حاولنا انهاء القتال لكننا لم نتمكن من تحقيق نتائج ايجابية، هذا لا يعني اننا نستسلم للتشاؤم اذ علينا مواصلة الجهود لانهاء القتال بين الجارين وباللاسف هناك تدخل دولي لابقاء العالم الاسلامي منقسما وغير متضامن"[3].

وفي عام 1985 بعد التصعيد الخطير للحرب العراقية – الايرانية التي استهدفت المدن والمنشآت زار توركوتاوزال السعودية في ايار 1985 واعلن اثناء زيارته أنّ تركيا تستطيع أنْ تسهم بدور كبير في مجال انهاء الحرب[4] واكد قائلاً: "لقد اطلعنا الجانبين على رغبتنا الصادقة ووجهة نظرنا في موضوع انهاء الحرب بشكل معقول ومقبول. وامل أنْ تنتهي هذه الحرب التي اسقطت المنطقة وكلا البلدين في اوضاع حرجة ومتأزمة بشكل معقول ومنطقي"[5]، واعقبها زيارة اخرى الى السعودية في نيسان 1986 اكد استعداد تركيا لبذل أي جهد لايقاف الحرب بين الدولتين، كما اوضح الرئيس كنعان ايفرين مسعى تركيا اثناء زيارته الى قطر اواخر عام 1986، حيث اعرب عن اسفه لاستمرار النزاع القائم بين العراق وايران، مؤكداً أنّ هذه الحرب تعرض

---

(1) السويداني، المصدر السابق، ص34.

(2) عمر اوغلو، ((الموقف التركي من الحرب العراقية – الايرانية)) ، بحث مقدم للمؤتمر الثالث للعلاقات العربية التركية، مكتب ارتباط جامعة اليرموك، (الاردن، 1985) ، ص1.

(3) الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية، ص225.

(4) عوني عبد الرحمن السبعاوي، ((تركيا والسعودية، دراسة في اوجه العلاقات الثنائية)) ، مجلة كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (23) ، جامعة قطر، 2000، ص73.

(5) جريدة اضواء الانباء (التركية) ، ع2، 10 كانون الثاني 1986.

السلام والامن في المنطقة الى الخطر، كما حذر من مخاطر تصعيد الحرب واحتمالات تدخل القوى الخارجية في منطقة الخليج[1].

كما دعا مجلس الوطني التركي الكبير عام 1987 الى بذل جهود دولية استثنائية من اجل انهاء الحرب العراقية – الايرانية واحلال الامن والسلام في الشرق الاوسط[2]. كما أنّ الرأي العام التركي يعبر عن اسفه العميق لاستمرار هذه الحرب الطويلة المؤسفة بين البلدين المسلمين وان معظم الاتراك يجانبون الرأي القائل: أنك لن تقدر أنّ تعيش بمأمن عندما تكون ألسنة النيران قد نشبت في بيت جارك[3].

وفي تشرين الاولعام 1987 عقد الناطق باسم وزارة الخارجية التركية لقاءً صحفيا حول زيارة وكيل وزارة الخارجية التركية الى بغداد وقال: أن الزيارة جاءت في اطار دعم تركيا لجهود السكرتير العام للامم المتحدة في طريق تطبيق قرار مجلس الامن رقم (598)، واضاف قائلا: أردنا الاسهام في هذه الجهود والزيارة جاءت من منطلق سياستنا القائمة على الحياد الايجابي[4]. كما اوضح ذلك أيضاً الرئيس التركي كنعان ايفرين وقال: الى جانب الاضرار التي تلحقها هذه الحرب فهي وصلت الى ابعاد خطيرة من شأنها توريط بعض الدول في هذه الحرب، ولقد بذلت كل من تركيا والباكستان جهود مكثفة في هذا الاتجاه واننا نساند الجهود التي يوليها الامين العام للامم المتحدة[5].

وفي بداية عام 1988، وهو العام الاخير للحرب صدرت تأكيدات من تركيا على انها لن تتورط في الحرب العراقية – الايرانية، ففي بداية نيسان 1988 انهى رئيس الوزراء التركي توركوتاوزال زيارة رسمية للعراق استغرقت 3 ايام، وصرّح قبل مغادرته العراق، قائلا: ليس في نية تركيا التدخل في أي شكل من الاشكال في النزاع العراقي – الايراني، واستطرد قائلا هناك نبأ غير صحيح اخذت تتناقله بعض الصحف الاجنبية بشكل سافر، ومفاده أنّ تركيا

---

(1) القره غولي، المصدر السابق، ص95.

(2) جريدة الجمهورية (بغداد) ، ع6442، 1978.

(3) عمر كوركجياوغلو، الرأي العام العربي-تركيا: اتجاهات الامتين نحو القضايا العامة، اوراق تركية معاصرة، السنة الاولى، ع2، مركز الدراسات التركية (الاقليمية حاليا) ، جامعة الموصل، 1987، ص54.

(4) السويداني، المصدر السابق، ص35.

(5) جريدة اضواء الانباء (التركية) ، ع41، 1987.

ستتدخل في المنطقة. أنّ مثل هذه الاخبار لا تخرج -قبل كل شيء- عن كونها مجرد تكهنات، فتركيا لا تنوي على الاطلاق التورط باي شكل من الاشكال في النزاع العراقي- الإيراني واراضي تركيا تكفي لها، ولسنا وراء اية مغامرة، فارجو أنّ يدرك الجميع ذلك جيداً[1].

وبناءاً على اقتراحات الامين العام للامم المتحدة، وافقت تركيا عام 1988 على المشاركة بمجموعة تضم (15) ضابط في فريق مراقبة وقف اطلاق النار بين إيران والعراق، وجاء ذلك من منطلق سياسة الحياد التي انتهجتها تركيا ازاء الحرب وما تتمتع به تركيا من ثقة من قبل الجانبين[2].

وافقت انقرة في العام نفسه (1988) على السماح بمرور وحدات الاتصال وتجهيزاتها التابعة لفريق الامم المتحدة، عبر الاراضي التركية لمراقبة وقف اطلاق النار بين إيران والعراق، استجابة لطلب السكرتير العام للامم المتحدة وقد اصدرت وزارة الخارجية التركية بيانا بهذا الصدد ذكرت فيه أن تركيا اتخذت هذا القرار للاسهام في الجهود السلمية للامم المتحدة ولاسباب انسانية وقد جرت عمليات مرور (الترانزيت) من منشأت القوات المسلحة التركية في قاعدة انجرليك تحت الاشراف المطلق للقادة الاتراك، بشرط أنّ تكون هذه الحالة استثنائية لاتتكرر[3].

يمكن تقويم الموقف التركي من الحرب العراقية- الايرانية بانه موقف جسد مصلحة تركيا ومنفعتها على الرغم مما كانت تمتلكه من مزايا تتيح لها امكانية استخدام موقفها من اجل انهاء الحرب بين البلدين ولعل تصريح وحيد خلف اوغلو وزير الخارجية التركي انذاك لصحيفة (ترجمان) قائلا أن إيران لا تصغي لاية جهة على الاطلاق إلا تركيا" واضاف قائلا "لا توجد هناك دولة في العالم بامكانها انهاء الحرب بين العراق وايران غير تركيا[4]. وفي الامكان أنّ نستنتج أنّ المسؤولين الاتراك اكتفوا باصدار تصريحات اعلامية دون أن يتخذوا اجراءات اكثر فعالية لانهاءالحرب.وكذلك كانت تركيا بشكل غير مباشر تؤيد استمرار الحرب.

---

(1) جريد اضواء الانباء (التركية) ، ع15، 8 نيسان 1988؛ احمد، العلاقات التركية-الامريكية، ص223.

(2) جريدة اضواء الانباء(التركية) ، ع34، 19 اب 1988التاصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية - التركية ، ص237؛.

(3) جريدة اضواء الانباء(التركية) ، ع34، 19 اب 1988.

(4) الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية - التركية، ص237.

الفصل الثالث

المشكلات الامنية والسياسية وتأثيرها في العلاقات التركية – الايرانية

المبحث الاول :القضية الكردية واثرها في العلاقات التركية – الايرانية

اولاً: الاكراد وكردستان:

الاكراد هم سكان جبليون يرتكز اقتصادهم على الزراعة وتربية الماشية، ويتكلمون اللغة الهندية – الاوربية التي تتكلمها المجموعة الايرانية (كالفرس والافغان) ومعظمهم مسلمون[1]. وكردستان هي المنطقة التي يؤلف الاكراد الغالبية الساحقة من سكانها، حيث يزيد عددهم عن تلك الاقليات الساكنة بينهم، وكردستان بالمفهوم الواسع يقصد بها بلاد الكرد بوصفهم مجتمعاً ذا وحدة قومية متجانسة، وهي تضم اليوم اقساماً مهمة من تركيا وايران والعراق وسوريا[2]. أمّا بخصوص اصل الاكراد، فهناك اراء ووجهات نظر عديدة حول هذه المسألة لا يتسع المجال لذكرها هنا[3].

كان الاكراد يستعملون الابجدية الخاصة بهم، ولكن بعد انتشار الاسلام استعملوا الابجدية العربية في كتابة لغتهم حتى اليوم في مناطق عديدة من العراق وايران، بينما يستعمل اكراد تركيا وسوريا الابجدية اللاتينية[4]، وتحتوي اللغة الكردية على لهجتين اساسيتين هما

---

(1) جيرار شاليان، الاكراد وكردستان، ترجمة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، (فلسطين، 1982) ، ص19.

(2) محسن محمد المتولي، كرد العراق منذ الحرب العالمية الاولى 1914 حتى سقوط النظام الملكي 1958، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، 2001) ، ص18.

(3) للمزيد من التفاصيل عن اصل الاكراد ووجهات النظر حولها ينظر جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، منشورات النور، (د.م، 1970) ، ص ص3–7؛باسيل نيكيتين، الكرد–دراسة سوسيولوجية وتاريخية، ترجمة نوري الطالباني، ط2، دار ئاراس للطباعة والنشر، (اربيل، 2004) ، ص ص32–55؛ محمد امين زكي بك، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من اقدم العصور التاريخية حتى الآن، ترجمة محمد علي عوني، ج1، ط2، دار الشؤون الثقافية، (بغداد، 2005) ، ص ص99–148 درية عوني، عرب واكراد خصام ام وئام، دار الهلال، (د.م، د.ت) ، ص ص16–24.

(4) الطالباني، المصدر السابق، ص ص17–18.

الكرمانجية والتي تتحدث بها الغالبية الكردية في تركيا وبعض مناطق شمال العراق، والسورانية ويتحدث بها عدد اقل من الاولى ولكنها تستعمل اكثر في الادب والكتابة، والمنطقة التي تنتشر فيها هذه اللهجة تمتد من السليمانية الى منطقة كردستان ايران[1].

نجح السلاطين العثمانيون والذين كانوا اكثر دبلوماسية من غيرهم في استمالة المشاعر الدينية لدى الكرد ومن ثم كسبهم الى جانب دولتهم في صراعها مع الدولة الصفوية (1501-1722)، وتمكنوا بمساعدة القبائل الكردية من الحاق هزيمة بالفرس في معركة جالديران (وادي يبعد مائة ميل من تبريز) سنة 1514م[2].

كان من ابرز نتائج تلك المعركة تقسيم المناطق الكردية بين الصفويين والعثمانيين، اذ انضم الجزء الاكبر الواقع في غرب سلسلة جبال زاكروس الى الدولة العثمانية والجزء الاصغر الواقع شرق زاكروس أصبح تابعاً للدولة الصفوية. لكن لم توضع حدود دقيقة بين الدولتين بسبب استمرار الحروب بينهما وحدوث الاضطرابات الداخلية في اراضي القبائل الكردية شبه المستقلة القائمة فيها والاقطاعيات الاقل شأناً[3]. وثبت واقع ذلك التقسيم في معاهدة زهاب (زهاو) [4] أو (معاهدة تنظيم الحدود) سنة 1639، التي سجلت نهاية مرحلة التوسع الصفوي وخضوع معظم الاكراد للسلطة العثمانية[5].

لقد عزز العثمانيون في تلك الفترة النظام الاقطاعي السائد اصلاً في المناطق الكردية[6]، مما أدّى الى قيام بعض الامارات الكردية منها (امارة سوران وامارة بهدينان، وامارة بوتان،

---

(1) شاكر خصباك، الاكراد: دراسة جغرافية اثنوغرافية، مطبعة شفيق، (بغداد، 1972) ، ص482.

(2) زكي بك، المصدر السابق، ج1، ص ص241-242.

(3) م.س، لازاريف واخرون، تاريخ كوردستان، ترجمة عبدي حاجي، (دهوك، 2006) ، ص67.

(4) معاهدة زهاب: وهي المعاهدة التي عُقدت بين الدولة العثمانية والصفوية في 17 ايار 1639، والتي بموجبها قسمت المناطق الكردية لأول مرة بشكل رسمي بين العثمانيين والصفويين. للمزيد من التفاصيل ينظر، علي شاكر علي، تأريخ العراق في العهد العثماني 1638-1750، منشورات مكتبة 30 تموز، ط1، (الموصل، 1984) ، ص ص76-82؛ عباس اسماعيل صباغ، تاريخ العلاقات العثمانية الايرانية، دار النفائس، (بيروت، 1999) ، ص ص193-198.

(5) عبدالله العلياوي، كوردستان في عهد الدولة العثمانية من سنة 1851-1914 دراسة في التاريخ السياسي، (السليمانية، 2005) ، ص ص27-28.

(6) شاكر خصباك، الكرد والمسألة الكردية، ط2، (بيروت، 1989) ، ص31.

وامارة هكاري، وامارة بتليس، وامارة بابان)، واصبح اعترافها بحكم السلطان العثماني اعترافاً شكلياً. واستفادت هذه الامارات من الصراعات بين الدولة العثمانية والاسر التي حكمت بلاد فارس احيانا عن طريق لجوء بعض امرائها الى الطرف العثماني أو الفارسي عند تعرضهم للضغط من أي من الجانبين[1].

ان الكرد كغيرهم من شعوب الامبراطورية العثمانية، بدأوا يتأثرون تدريجياً بالفكرة القومية وكذلك قاموا بعدد من الانتفاضات ذات الطابع القومي الواضح. وتعد حركة الشيخ عبيدالله النهري[2]سنة 1880 اهم الحركات الكردية في القرن التاسع عشر، والتي كان شعارها تحرير كوردستان تركيا وايران وتشكيل دولة كردية تحت الوصاية العثمانية الرسمية، وقد عُد الشيخ عبيدالله رائد القومية الكردية الحديثة. وعلي أي حال فإنّ حركة الشيخ عبيدالله النهري اخفقت في تحقيق اهدافها، وذلك لأسباب عديدة اهمها صراع القوى الاوربية من اجل النفوذ داخل الدولة العثمانية وايران، والتعاون الاقليمي بين إيران والدولة العثمانية على حساب الكرد، وطبيعة الشيخ عبيدالله وسوء تقديره لقوة كل من الدولة العثمانية وايران، واخيراً اعتماده على الشيوخ ورؤساء الكرد خارج الطريقة النقشبندية[3].

في عام 1889 اسس مجموعة من طلبة مدرسة الطب العسكري في اسطنبول جمعية سرية كانت غايتها وضع نهاية لحكم السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) واعادة دستور 1876

---

(1) من الامثلة البارزة على ذلك الموقف المتذبذب للأمراء البابانيين بين الدولة العثمانية وبلاد فارس في القرن الثامن عشر والتاسع عشر. وللمزيد من التفاصيل ينظر علاء موسى كاظم نورس، حكم المماليك في العراق 1750/ 1831، دار الحرية للطباعة، (بغداد، 1975) ، ص ص163-172.

(2) عبيدالله النهري: هو ابن السيد طه بن الشيخ احمد شهاب الدين من اسرة سيدان الساكنة في منطقة نهري الواقعة في منطقة شمدينان ولد سنة 1831 بنهري، وفي سنة 1883 سلم نفسه للحكومة العثمانية وطلب السماح له بالذهاب الى الحجاز وسكن مدينة الطائف، توفي سنة 1900، محمد امين زكي بك، مشاهير الكرد وكردستان، ترجمة السيدة كريمة، ط1، ج2، (دمشق، 2006) ، ص ص317-318.

(3) للمزيد من التفاصيل عن حركة الشيخ عبيدالله اسباب الثورة ونتائجها واسباب فشلها ينظر عثمان علي، دراسات في الحركة الكوردية المعاصرة 1833-1946 دراسة تاريخية وثائقية، التفسير، (اربيل، 2003) ، ص ص66-84؛ العلياوي، المصدر السابق، ص ص127-165.

المعطل، واتخذت الجمعية اسم الاتحاد والترقي واصبح ابراهيم تيمو الالباني رئيساً لها[1]. وفي 23 تموز 1908 قامت جمعية الاتحاد والترقي بانقلاب اجبرت السلطان عبد الحميد الثاني على اعادة العمل بدستور عام 1876، وفي نيسان 1909 تم عزل السلطان عبد الحميد الثاني لاتهامه بتدبير حركة تمرد مسلحة ضد الاتحاديين[2].

كانت التنظيمات السياسية الكردية الاولى التي تشكلت بعد الانقلاب تقف موقفاً ايجابياً من جمعية الاتحاد والترقي، حيث تأسست جمعيات ونوادي سياسية كردية في اسطنبول، ففي خريف عام 1908 اسس امين عالي بدرخان واخرون جمعية سياسية باسم (جمعية تعالي وترقي كردستان)، وجرت في بدايات الانقلاب محاولة توحيد التنظيمات الكردية التي كانت منتشرة في مناطق كردستان ضمن نوادي كردية تمتعت بشهرة واسعة بين صفوف السكان[3].

بعد ذلك شنت جماعة الاتحاد والترقي حملات عديدة على المناطق الكردية[4] وتسببت سياستها هذه في الوقوع في مشاكل عديدة منها قرارها بالدخول في الحرب العالمية الاولى الى جانب دول الوسط (المانيا والامبراطورية النمساوية – المجرية). أنَّ ما يهمنا هو موقف الكرد من هذه الحرب، ففي الحقيقة لم يكن بوسع الكرد أنْ يقفوا -على اية حال- بمعزل عن نار الحرب الدائرة لأنَّ اراضيهم اصبحت ميدانا لصراع بين ثلاثة دول (عثمانية-روسية-وبريطانية) الى

---

(1) للمزيد من المعلومات عن جمعية الاتحاد والترقي ينظر: ارنست رامزور، تركيا الفتاة وثورة 1908، ترجمة صالح احمد العلي، منشورات مكتبة الحياة، (بيروت، 1960) ، ص ص18-42؛ روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، ج2، (بيروت، 1997) ، ص ص227-249.

(2) اورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني –حياته واحداث عهده، ط1، مكتبة دار الانبار، (الانبار، 1987) ، ص ص322-334.

(3) م.سلازاريف، المسألة الكردية 1891-1917، ترجمة اكبر احمد، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، (السليمانية، 2001) ، ص ص216-217؛ للمزيد من التفاصيل عن الجمعيات التي تأسست بعد الانقلاب ينظر، ابراهيم خليل احمد، ولاية الموصل-دراسة في تطوراتها السياسية 1908-1922، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الاداب، (جامعة بغداد، 1975)، ص ص165-168.

(4) للمزيد من التفاصيل عن الحملات العثمانية ضد الحركات الكردية؛ ينظر، جليلي جليل واخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة عبدي حاجي، دار الرازي للطباعة والنشر، ط1، (بيروت، 1992) ، ص ص68-76؛ حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، مكتبة مدبولي، ط ، (القاهرة، 2002) ، ص ص99-104.

جانب الالمان العاملين في القوات العثمانية، فكانت نيران الحرب تحاصرهم من جوانب عديدة وباشكال مختلفة، لذا يمكن القول أنَّ الشعب الكردي شارك في احداث الحرب العالمية الاولى منذ بداياتها ولكن دون أن يكون الأمر بيده[1].

ثانياً: القضية الكردية في تركيا

تبنت بعض التنظيمات والاحزاب اليسارية التركية قضية الاكراد وطالبت بتحسين ظروف مناطقهم، وخصوصاً حزب العمل التركي الذي كان يتزعمه محمد علي ايبار، ففي بادئ الأمر لم يتخذ حزب العمل التركي موقفاً واضحاً من المسألة الكردية[2]، ولكن في المؤتمر الرابع للحزب الذي انعقد في كانون الاول 1970 تبنى المؤتمر قرارات مهمة حول المسألة الكردية جاء فيها:

1- الشعب الكردي موجود في القسم الشرقي من تركيا.
2- ان سائر الحكومات التي جاءت الى الحكم في تركيا قد مارست تجاه الشعب الكردي ومنذ البداية سياسة القمع والارهاب والصهر، سياسة اتخذت غالبا شكل العمليات العسكرية الدموية[3].

وبعد الانقلاب العسكري الثاني في 12 اذار 1971، لاقى الاكراد نفس المعاملة، حيث حل قادة الانقلاب جميع المنظمات السياسية والتجمعات اليسارية الكردية-التركية، مثل حزب العمال التركي، واتهموا الاكراد بالعمل على تقسيم البلاد[4]. وعلى اثر ذلك تم اعتقال بعض المسؤولين في التنظيمات السياسية الكردية، مثل طارق ضياء ايكنجي، موسى عنتر، كمال بورقاي، ناجي قوتلاي، مهدي زانا، والباحث التركي اسماعيل بشيكجي. ووجهت لهم تهمة

---

(1) كمال مظهر احمد، كوردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم، ط2، دار افاق عربية للطباعة والنشر، (بغداد، 1984) ، ص ص148-158.

(2) المصدر نفسه، ص263.

(3) للمزيد من التفاصيل حول موقف حزب العمال من القضية الكردية ينظر، العزاوي، القضية الكردية في تركيا ...، ص ص103-104.

(4) عبد الفتاح علي يحيى، الحزب الديمقراطي الكردستاني: نشأته وتطوره، ارشيف مركز الدراسات التركية (الاقليمية حاليا) ، (جامعة الموصل،) ، ص ص5-6؛ احمد، الدور السياسي للقوميات ...، ص76.

العمل على انشاء دولة كردية والدعاية للشيوعية[1]، كما جرى اعتقال العديد من كوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني[2].

على أثر اعلان نتائج انتخابات تشرين الاول 1973، عمل الحزبان الرئيسان الشعب الجمهوري والعدالة[3] بشكل منفرد لتشكيل حكومة، إلا انهما اخفقا في ذلك مما عرض تركيا الى ازمة استمرت حتى اواخر عام 1973. ومع مطلع عام 1974 توصل حزب الشعب الجمهوري وحزب السلامة الوطني الى اتفاق على تشكيل اول ائتلاف حكومي بعد انقلاب 1971[4]. ونتيجة لمساعي حزب الشعب الجمهوري اقر مجلس الامن القومي التركي عام 1974 قانون العفو الذي بمقتضاه اطلق سراح عدد كبير من السياسيين الكرد، وادى هذا الى انتعاش الحياة السياسية الكردية من جديد في كردستان تركيا، حتى أنَّ الحزب الديمقراطي الكردستاني التركي أكّد عام 1974 أنَّ هدفه هو أن ينال الشعب الكردي حق تقرير مصيره بنفسه، وانه يمكن تحقيق ذلك عن طريق الثورة الوطنية-الديمقراطية والنضال الشعبي[5].

إلا أنَّ انتعاش العمل السياسي الكردي هذا لم يستمر طويلاً، فبعد ثمانية اشهر قدم بولند اجاويد استقالة حكومته. وعادت تركيا مرة اخرى لتدخل في ازمة انتهت عام 1975 باعلان الجبهة القومية بزعامة سليمان ديميريل وعضوية الاحزاب اليمينية الاخرى حزب

---

(1) جليل، المصدر السابق، ص269.

(2) يحيى، الحزب الديمقراطي الكردستاني ...، ص6.

(3) حزب العدالة: تأسس حزب العدالة عام 1961، اسسه الفريق المتقاعد راغب كموش، وضم في صفوفه معظم تنظيمات الحزب الديمقراطي المنحل وكوادره الحزبية، وفي عام 1966 تولى سليمان ديميريل زعامة الحزب، ولعب دوراً رئيساً في الحياة السياسية التركية، حيث تسلم السلطة خلال الفترات 1965-1971 و 1975-1976 و 1978-1980. ثم اغلق الحزب بعد انقلاب 12 ايلول 1980. للمزيد من التفاصيل ينظر، حسين، المصدر السابق، ص ص62-63.

(4) طلال يونس احمد الجليلي، التجربة البرلمانية في تركيا 1971-1980، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية، (جامعة بغداد، 1988) ، ص66؛ صلاح سعدالله، المسألة الكردية في تركيا، ط2، (بغداد، 2003) ، ص47.

(5) يحيى، المصدر السابق، ص6.

السلامة الوطني وحزب الثقة الجمهوري[1]، وحزب الحركة القومي[2]، واستمر الائتلاف حتى عام 1977[3].

اتسع نشاط الحركة القومية الكردية في كردستان تركيا في اواخر السبعينات، ففي هذا الوقت عملت في ظروف سرية وشبه سرية التنظيمات السياسية الكردية مثل: الشوانيون، وحزب العمال الكردستاني، والحزب الاشتراكي الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني، ومنظمة (كاوة) و(ئالايرزكاري) لواء الحرية [4].

وقد كانت مدينة ديار بكر مركزاً للنشاط السياسي الكردي ومقراً لاغلب القيادات الكردية، وتمكنت هذه التنظيمات رغم الحصار والاحكام العرفية المفروضة على المنطقة الكردية من اصدار صحفها ومجلاتها مثل: (روزا ولات- شمس البلاد) و (زيانونو- الحياة الجديدة) وغيرها من المنشورات والمطبوعات[5].

تضمنت هذه المطبوعات مقالات كثيرة عن القضية الكردية في تركيا ومن وجهات نظر مختلفة، وانتقدت سياسة الحكومة التركية والاحزاب البرجوازية ومواقفها من القضية الكردية، وطالبت الحكومة التركية بتخفيف الضغط عن الشعب الكردي وتحقيق مطالبيه القومية[6].

---

(1) حزب الثقة الجمهوري: نشأ هذا الحزب عام 1967 نتيجة للانشقاق الذي حصل بين صفوف حزب الشعب الجمهوري-الجناح اليمني في الحزب وعلى الرغم من إيمان الأخير بمبادئ حزب الشعب الجمهوري إلاّ أنّه رفض فكرة الوسط لعصمت اينونو، يؤمن هذا الحزب بالمصلحة الذاتية لتركيا في روابطه الخارجية ويعارض فكرة الدخول الى الأحلاف الغربية. التميمي، السياسة الخارجية التركية...، ص86.

(2) حزب الحركة القومي: تعود جذور حزب الحركة القومي الى عام 1944 وكان يسمى الحزب القروي الجمهوري الذي اندمج مع حزب الفلاحين بعد انتخابات 1957 وظهر باسم الحزب القومي الفلاحي الجمهوري، وبعد ان تخلى عثمان بولوك باشي عن الحزب، تأسس حزب الحركة القومي عام 1963 وأسسه الب ارسلان توركش، حل الحزب بعد انقلاب 12 ايلول 1980. العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية...، ص85.

(3) العزاوي، القضية الكردية في تركيا ...، ص146.

(4) الداقوقي، المصدر السابق، ص ص245-285؛ عثمان علي، "حزب العمال الكردستاني ومستقبل المسألة الكردية في تركيا"، مجلة قراءات سياسية، ع3، شتاء 1993، ص46.

(5) جليل، المصدر السابق، ص269.

(6) العزاوي، القضية الكردية في تركيا ...، ص150.

الى جانب ذلك، اخذ عدد من التنظيمات الكردية، مثل (حزب العمال الكردستاني) وغيرها من التنظيمات السياسية في انشاء فصائل المقاتلين السرية التي قاومت السلطات التركية وهاجمت مقرات ووحدات القوات العسكرية التركية، كما انها تصدت لعدد من الشيوخ الاكراد الموالين للحكومة التركية[1].

وفي مثل هذا الموقف، وامام عجز حكومة ديميريل عن مواجهة النشاط السياسي الكردي وفشلها في معالجة المشاكل الاقتصادية والاضرابات العمالية والطلابية واعمال العنف بين الاحزاب اليمينية واليسارية، قام الجيش التركي في 12 ايلول 1980 بانقلاب عسكري ثالث[2].

وعلى أثر ذلك جرت حملة اعتقالات واسعة، واعلنت الاحكام العرفية في الولايات الشرقية والجنوبية الشرقية من تركيا، وهي في معظمها محافظات كردية، كما منعت السلطات التركية أي نشاط كردي ثقافي أو اجتماعي أو سياسي واغلقت الصحف والمجلات الكردية، وتم اعتقال ناشري المطبوعات الكردية وموزعيها بتهمة النشاط الرامي الى تقسيم الامة التركية[3].

وبالمقابل اصدرت الاحزاب والتنظيمات الكردية بياناً ادانت فيه القيادة العسكرية، ودعت الى تصعيد النضال ضد الحكم العسكري، وحتى يتم القضاء على هذا الحكم، والاحزاب التي تصدت للانقلاب هي، رزكاري، حزب العمال الكردستاني، وحركة تحرير كردستان، الحزب الاشتراكي الكردستاني وغيرها، مما دفع السلطات التركية الى شن حملة اعتقالات جديدة وملاحقة عناصر التنظيمات السياسية الكردية، مما دفع كثيراً من المعارضين الاكراد الى اللجوء الدول المجاورة أو التوجه الى اوربا والاقامة فيها[4].

فيما يخص نشاط الاحزاب الكردية في تركيا في تلك الحقبة، فانه لابد من توضيح دور حزب العمال الكردستاني في معارضة السياسة التركية، لانه احد ابرز الاحزاب المسلحة في البلاد.

---

(1) جليل، المصدر السابق، ص287.

(2) الطائي، المصدر السابق، ص ص153–168.

(3) عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط، ص ص379–380.

(4) عيسى، القضية الكردية في تركيا، ص282.

يتحدث عبدالله اوج الان[1] الامين العام للحزب عن البدايات فيقول: "بدأ نضال الحزب ايديولوجيا وكان شفهيا وليس كتابياً، ولم يمتلك التنظيم اسماً، فبعضهم كان يسميه (ثوار كردستان) والبعض الاخر يسميه (الابوجيين)، لقد بدأنا نضالنا في شهر نيسان 1973 بكلمتين: (كوردستان مستعمرة)"، ويستمر عبدالله اوج الان بالقول: "بدأ الحزب نضاله بـ (5-6) اشخاص وفي عام 1978 تشكلت مئات المجموعات في الولايات الكردية، وقد تشكل الحزب اصلا على اساس ذلك التطور وتشكيل المجموعات في جميع المناطق .. ومع حلول عام 1978 فكرت تلك المجموعات في اعلان الحزب[2]، وعقدت اجتماعاً في مدينة ديار بكر في 27 تشرين الثاني عام 1978"، استمر 4 ايام ناقشت خلاله قضايا عديدة وكان من بين الحضور فضلا عن عبدالله اوج الان، مظلوم دوغان، ومحمد قره سنغور، ومحمد خيري درويش، وقرروا في ذلك الاجتماع تأسيس الحزب، وفي شتاء السنة نفسها[3]، اعد البيان التأسيسي وشكلت اللجنة التحضيرية وتم اعلان الحزب رسميا في شتاء 1979 باسم حزب العمال الكردستاني (بارتياكاركه راني

(1) عبدالله اوج الان: ولد عام 1948 في قرية (اومرلي) التابعة لولاية اورفة من أسرة فلاحية فقيرة، اكمل دراسته التكميلية في قرية انتب، ثم أكمل دراسته الثانوية في انقرة، عمل موظفا في الدولة حوالي عامين، ثم التحق بكلية العلوم السياسية في انقرة حتى عام 1974، انخرط في العمل السياسي في عام 1969 حيث انتمى الى صفوف الحركة الشبابية (ديفجنك) ثم انخرط في (الرابطة الوطنية الكردية) في عام 1970 في اسطنبول، وفي عام 1975 اسس الشعبة الرئيسية لمنظمة (ابود) اليسارية المتطرفة في انقرة، وفي عام 1979 قام بتأسيس حزب العمال الكردستاني، اعتقلته المخابرات التركية في عام 1999 وهو الان في أحد السجون التركية. للتفاصيل ينظر، عايدة العلي سري الدين، المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، دار الافاق الجديد، (بيروت، 2000) ، ص ص243-244.

(2) عبد الفتاح علي يحيى، ((حزب العمال الكردستاني في تركيا نشأته وتطوره)) ، في خليل علي مراد واخرون، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار، مركز الدراسات التركية (الاقليمية حاليا) ، (الموصل، 1994) ، ص ص119-120.

(3) ميخائيل م. جونتر، الاكراد ومستقبل تركيا، ترجمة سعاد محمد ابراهيم خضر، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، (سليمانية، 2007) ، ص41.

كوردستان) (PartiaKarkeran Kurdistan) ويعرف اختصاراً بـ (ب.ك.ك، P.K.K) نسبة الى الاحرف الاولى من اسمه باللغة الكردية[1].

لم يتسن لحزب العمال الكردستاني أن يعمل لفترة طويلة داخل تركيا بعد تأسيسه فالاوضاع السياسية الداخلية في تركيا، لاسيما الانقلاب العسكري في 12 ايلول 1980، اجبر زعيم الحزب واعضاءه على مغادرة البلاد الى سوريا المجاورة[2].

وفي 15 تموز 1981 عقد الحزب مؤتمره الاول واتخذ قرار اعادة التنظيم والعودة (حيث كانت كوادر الحزب وقواعده في سوريا ولبنان في تلك المرحلة) الى كردستان تركيا[3]، ومنذ اب 1982 بدأ الحزب بالعودة الى تركيا حيث ارسل مجموعات مسلحة، بعد مؤتمره الثاني في دمشق في اب 1982 الى كردستان تركيا حيث تمركزت في الاقسام الشرقية منها، وفي عام 1983 تمركز المئات من مقاتلي الحزب في جزيرة ابن عمر (بوتان)، ومع استكمال استعداداته اسس الحزب في 15 اب 1984 جيشاً باسم (قوات تحرير كردستان) واعلن بدء الكفاح المسلح[4].

أدّت العمليات العسكرية الى اكساب الحزب شهرة وصدى في الاوساط الشعبية الكردية ضمن من خلالها تأييد هؤلاء الاخيرين له بشكل استدعت معه الحاجة مجدداً الى شكل من اشكال التنظيم وذلك في ظل هيئة يقودها الحزب اطلق عليها اسم (جبهة التحرير الوطنية الكردستانية) واسندت زعامة هذه الهيئة التي تأسست في 21 اذار 1985 الى كوادر الحزب وعلى رأسهم عبدالله اوج الان[5].

---

(1) يحيى، (حزب العمال الكردستاني) ، ص120؛ بيار مصطفى سيف الدين، تركيا وكوردستان العراق (الجارين الحائرين) ، ط3، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، (اربيل، 2008) ، ص139.

(2) Ismet G. Imset, The PKK: A report on Seperatest Violence in Turkey 1973-1992, Turkish Daily New Publications, (Ankara-1992) , p. 29;

ممدوح الزوبي، القضية الكردية بين الواقع والطموح، ط1، دار المنارة، (دمشق، 2000) ، ص16.

(3) جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية ، ص35؛ عيسى، القضية الكردية ...، ص308.

(4) خليل علي مراد، (القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على العلاقات مع العراق 1984-1999) ، ارشيف مركز الدراسات التركية (الاقليمية حاليا) ، (جامعة الموصل، 1999) ، ص2.

(5) رعد عبد الجليل، النظام السياسي التركي 1980-1985، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، (جامعة المستنصرية، 1986) ، ص116؛ Imset, Op. Cit., p. 42.

كانت المهام التي عهد بها الى الجبهة هي:

1- محاربة التيارات والقوى المحلية التي تتعامل مع النظام التركي.

2- تأسيس تنظيمات عسكرية وشبه عسكرية (الميلشيا) والفدائية وتدريب المقاتلين، وتنظيم وحدات العمال والفلاحين والشبيبة والنساء والحرفيين.

3- تنسيق علاقات التعاون والتحالف بين الشعبين التركي والكردي.

ان المواجهات المسلحة التي اندلعت بين القوات التركية ومقاتلي حزب العمال الكردستاني لم تقتصر على المناطق الكردية، بل امتدت الى مدن تركية في وسط وغرب البلاد، والى خارج تركيا ايضا. وقد أدّت تلك الاحداث الى وقوع خسائر بشرية ومادية كبيرة، فضلا عن تأثيرها على علاقات تركيا الخارجية[1].

وفي اطار المساعي التركية لمواجهة حزب العمال الكردستاني تأسس في تركيا عام 1985 ما سمي بنظام (حماة القرى) أو (حراس القرى) ويشمل مجموعات مسلحة من ابناء العشائر الكردية الموالية للدولة، وبعد عامين على تأسيس هذا النظام، قررت الحكومة التركية عام 1987 اخضاع محافظات جنوب شرق الاناضول للاحكام العرفية[2]، وعلى أثرها قام مقاتلو حزب العمال بشن هجمات على حراس القرى باعتبارهم عملاء، وبين عامي 1987–1989 دمر مقاتلو الحزب نحو 137 مدرسة باعتبارها (اداة لسياسة التتريك التي تتبعها انقرة)[3].

ثالثاً: القضية الكردية في ايران:

مع وصول الخميني الى طهران في 1 شباط 1979، رحب الاكراد بهذا التغيير في بادئ الأمر لانهم بذلك تخلصوا من النظام البهلوي الذي لاقوا الامرين على يديه. وبعد ثلاثة اسابيع من عودة الخميني، وقعت صدامات عنيفة قرب (بانة) بين الأكراد والقوات الحكومية الايرانية الجديدة مما اثار خلافاً كبيراً بين الحكومة الجديدة والاكراد، وهذا ما تبين خلال احداث عام 1980 اثناء المواجهات المتكررة بين المقاتلين الاكراد والحرس الثوري الايراني[4].

---

(1) العزاوي، القضية الكردية في تركيا ...، ص ص158–159.

(2) السويداني، المصدر السابق، ص60؛ علي، "حزب العمال الكردستاني ..."، ص48.

(3) سري الدين، المصدر السابق، ص325.

(4) ثناء فؤاد عبدالله، "أكراد إيران بين التصدع الداخلي وصيغة التوازنات الاقليمية"، مجلة السياسة الدولية، ((القاهرة))، ع135، كانون الثاني 1999، ص106.

وقد زاد من حدة النزاع اعتماد الحكومة الايرانية على الحرس الثوري (باسداران) بدلاً من الجيش النظامي، واستخدام القوة المفرطة التي رافقت عملية تهدئة الاوضاع حيث قدر أنّ نحو (10,000) كردي قد لقوا حتفهم خلال السنوات الاولى من الثورة، بعضهم في الصدامات المسلحة وبعضهم الأخر في الإعدامات السريعة التي نفذها اية الله صادق خلخالي (رئيس محكمة الثورة) لإكراه السكان على الخضوع[1].

مع ذلك كانت هناك مساعٍ من الطرفين من اجل وضع حد للقتال والتوصل الى تسوية مؤقتة، كان الباعث عليه من الجانب الكردي هو الرغبة في الحكم الذاتي ووضع حد للمعاناة التي نجمت عن النزاع على نطاق واسع. ومن جانب النظام كان السبب الرئيس هو تقليص عدد المشاكل التي تواجهه داخلياً وخارجياً وذلك من خلال تقديم تنازلات، اذا استدعى الامر، من شأنها ألا تعرض وحدة اراضي الدولة للخطر[2].

خلال السنة الاولى من الثورة جرت ثلاث جولات من المفاوضات. ففي الجولة الاولى قدم الاكراد في بداية شهر اذار 1979 مجموعة من مطاليب مكونة من عدة نقاط، طالبت بالحكم الذاتي لكل كردستان إيران بوصفها وحدة ادارية ضمن إيران الفدرالية، وان تكون جميع الشؤون الداخلية -بما فيها الامن- تحت اشراف اجهزة الحكم الذاتي المحلية. وكان من غير المحتمل التوصل الى اية اتفاقية، حيث رفضت الحكومة الايرانية الجديدة في إيران تدخل الاكراد في سياستها المركزية، وردت عليها بعرض الحقوق الثقافية الكاملة وحقوق استعمال اللغة وتعيين موظفين كبار لتسيير الادارة المحلية، وضمانات خاصة للاقليات في الدستور الجديد، لكن لم تحظ هذه المقايضات بكثير من الاهتمام من جانب الاكراد[3].

في شهر اب من العام نفسه جرت محاولة ثانية لوقف القتال الذي كان قد نشب في نواحي سنندج باتجاه الشمال الى نغده، بناءً على امر من الزعيم الديني الكردي الشيخ عزالدين

---

(1) مكدول، المصدر السابق، ص402؛

Edgar O'Ballance, The Kurdish Struggle 1920-1994, (London, 1996) , p. 112.

(2) سهير ذبيح، قصة الثورة الايرانية، ترجمة عبد الوهاب علوب، المجلس الاعلى للثقافة، ط1، (القاهرة، 2004) ، ص ص117-123.

(3) جليل، المصدر السابق، ص ص275-276؛ O'Balance, Op. Cit., p. 110.

الحسيني[1] بعد أنْ قتل المئات وشرد الالاف في وسط وشمالي كردستان. أنْ فترة الهدوء لم تتعدى الاسبوعين قبل أن يندلع قتال كبير قرب (باوه)، والذي حمل الخميني مسؤوليته على عاتق كل من عبدالرحمن قاسملو و الشيخ عزالدين الحسيني وكان اقصى ما يستطيع المضي فيه هو اعلان عفو عن كل الذين استسلموا ومنح عائدات النفط ليوم واحد (75 مليون دولار) لأغراض التنمية العاجلة في كردستان ايران. ورد قاسملو أن وقف اطلاق النار يجب أنْ يتضمن موافقة الحكومة على:

1- ايقاف ارسال الامدادات العسكرية الى المنطقة.
2- الافراج عن المعتقلين السياسيين.
3- اطلاق سراح الرهائن الاكراد.
4- الكف عن اعدام اسرى الاكراد. وتجدر الاشارة إلى أن الحكومة الايرانية لم تستجب لمطالب قاسملو[2].

خلال الخريف من العام 1979 ازداد موقف النظام سوءاً عندما اتضح أنْ الثوار الاكراد يعترضون طرق مواصلات الحرس الثوري لنصب كمائن ضد تحركات تلك القوات. وخلال شهر تشرين الاول فقد الحرس الثوري السيطرة على منطقة مهاباد. وفي نهاية ذلك الشهر حصلت الحكومة على موافقة الخميني على إجراء مفاوضات مع الثوار مرة اخرى، حيث عرضت الحكومة على الاكراد استلام مقاليد الامور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة. وفي 2 كانون الاول 1979 عرض الاكراد مقترحاً ثالثاً مؤلفاً من سبع نقاط، ولكن في هذه المرة اشترط ذكر كردستان ذات الحكم الذاتي في مسودة الدستور، فضلاً عن المطالب الآتية:

1- تمتد المنطقة الكردية من عيلام الى غربي اذربيجان.

---

(1) الشيخ عزالدين الحسيني: شخصية دينية سياسية كردية، عمل مدرساً للغة العربية والقرآن الكريم في مدرسة مهاباد الدينية، انضمّ الى الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في عام 1964، وفي الفترة التي تلت سقوط الشاه رشحه الحزب ليكون ناطقاً رسمياً باسم الحزب، وفي عام 1983 ترك الشيخ العمل الحزبي، ثم شكّل في العام نفسه منظمة اطلقت على نفسها اسم (المنظمة الوطنية الكردية) والتي كان من أبرز مطاليبها الحكم الذاتي للاكراد ضمن الدولة الايرانية. للمزيد من المعلومات ينظر، جواد، دراسات في المسألة القومية ...، ص69.

(2) مكدول، المصدر السابق، ص ص403–404.

2- يجب انتخاب المجلس القومي الكردي بشكل حر وعبر الاقتراع السري.
3- يجب أنْ تكون اللغة الكردية هي اللغة الرئيسة في المدارس والمراسلات الرسمية.
4- تخصيص قسم من الميزانية الايرانية لكردستان لمعالجة اوضاعها.
5- تعيين ممثلين عن الاكراد في الحكومة المركزية.
6- تتولى الحكومة المركزية مسؤولية السياسة الخارجية والدفاع والتخطيط الاقتصادي.
7- ان تتمتع كل شعوب إيران بالحقوق الديمقراطية الاساسية كحق الاجتماع وابداء الرأي وحق ممارسة الشعائر الدينية[1].

ولكن بعد ايام قاطع الاكراد الاستفتاء على الدستور الجديد عندما علموا أنْ نصه المنقح قد حذف منه أي ذكر للاكراد، حتى بوصفهم احد شعوب ايران. وهكذا لم يكن الاكراد هم الوحيدون في معارضتهم للدستور المقترح، اذ ان80٪ من المقترعين في اذربيجان قاطعوا الاستفتاء ايضاً. وفي منتصف شهر كانون الاول عرضت الحكومة على الاكراد خطة للادارة المحلية عبر مجلسين محليين في مهابادوسنندج فضلاً عن الحقوق الثقافية. وفي شهر كانون الثاني 1980 وسّع الخميني عرض الحكومة ليشمل تعديل الدستور الاسلامي لضمان العمل وفق التعاليم الدينية السنية في المناطق ذات الاغلبية السُنّيّة، ومنها المناطق الكردية، ولكن هذا العرض رغم انه لم يكن كافياً فإنّه لم يتحقق[2].

اندلع القتال مجدداً بين الاكراد والحرس الثوري في بداية كانون الثاني 1980 في منطقة سنندج اولاً وامتد الى باوة وجوان رود وبيران شهر واشنوه في شهري اذار ونيسان. وقد أدّى ذلك الى هجوم عسكري اخر على كردستان، وبالرغم من استعادة معظم المدن فإنّ الريف بقي في يد الاكراد، ومع بداية الحرب العراقية- الايرانية في أيلول 1980 كانت العلاقات قد وصلت الى نقطة اللاعودة[3]. ففي احدى المرات وقعت منطقة مهاباد في ايدي القوات الكردية لعدة اشهر. وبقيت بوكان معقلا كرديا لفترة تزيد عن السنتين. وعندما استردت الحكومة بلدة سرده

(1) FaridehKoohi – Kamali, The Political Development of the Kurds in Iran, Pastoral Nationalism, (New York, 2003) , p. 171;

هيرو، بشين، ص168.

(2) مكدول، المصدر السابق، ص ص404-405.

(3) اميرة اسماعيل العبيدي، الاوضاع العامة في كردستان إيران بعد الثورة الايرانية عام 1979، بحث غير منشور من ارشيف مركز الدراسات الاقليمية، (جامعة الموصل، 2006) ، ص6.

شت الحدودية كان السبيل الوحيد للحفاظ عليها هو بالدعم الجوي لأنَّ كل المداخل المؤدية اليها بقيت في ايدي الثوار حتى نهاية عام 1982[1].

وفي صيف 1982 بدأ الجيش الإيراني بالهجوم على المناطق الكردية، وفي البداية كانت القوات غير قادرة على شق طريقها الى الجنوب للالتقاء بالجيش المنتشر على طول الجبهة الجنوبية. واستردت طريق سرده شت، بيران شهر الاستراتيجي الهام والذي كان الحزب الديمقراطي الكردستاني ينقل عبره القوات والمؤن. إنَّ فقدان هذا الطريق اجبر الحزب على حرب العصابات انطلاقا من المناطق المحيطة بسرده شت. ففي شهر ايلول 1982 استرد منطقة بوكان بشكل مؤقت في اشارة الى انه لازال يحتفظ ببعض قواه، وفي نهاية 1983 استردت القوات الايرانية كامل المنطقة التي يسيطر عليها المقاتلون الاكراد[2].

وخلال شهر تموز 1984 اجبرت القوات الايرانية الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني على الانسحاب من معاقله في هورمان بعد أن استعملت الطائرات المروحية للاستيلاء على القمم الجبلية والسيطرة على الريف المحيط بها وطردت القرويين من المنطقة الحدودية لخلق حزام امني وحرمان الثوار من المساعدة المحلية[3].

بعد انتهاء الحرب العراقية- الايرانية 1988 أصبح من الواضح للاكراد أنَّ الفرصة اصبحت سانحة للتفاوض مع الحكومة الايرانية. على الرغم من الخلاف الذي احدثته المفاوضات مع تلك الحكومة داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني فإنَّ قاسملو كان قد جعله القضية المركزية للحزب في مؤتمره الثامن الذي انعقد في كانون الثاني 1988 والذي استند الى ثلاثة عوامل:

1- ليس هناك حل عسكري.
2- بانتهاء الحرب العراقية-الايرانية ستكون طهران قادرة على فرض موقفها على الاكراد.

---

(1) ذبيح، المصدر السابق، ص ص119-120.

(2) جليل، المصدر السابق، ص ص281-282.

(3) مكدول، المصدر السابق، ص423.

3- مع فقدان الخميني قوته فإنّ هناك فرصة حقيقية لبداية جديدة للعلاقات الكردية مع الجمهورية الاسلامية[1].

وفي هذه الاثناء اخبر جلال الطالباني صديقه قاسملو أنّ طهران راغبة في التفاوض، وتم الترتيب لسلسلة من اللقاءات السرية في فيينا في شهر كانون الاول 1988 وكانون الثاني 1989، لذلك تشجع قاسملو كثيراً عندما لم يرفض المبعوث الإيراني في الحال مطلب الحكم الذاتي أو التماس أن تكون المنطقة الكردية متحدة ادارياً، على الرغم من أنّ الحكومة الايرانية لم تقبل اياً منهما. وفي شهر اذار 1989 علم قاسملو بخيبة امل أنّ إيران لم تعد لديها الرغبة في مواصلة الحوار. ولكن في شهر حزيران وبعد وقت قصير من وفاة الخميني سمع قاسملو أنّ لدى طهران الرغبة في مواصلة المحادثات رغم أنّ جدول الاعمال كان ينصب حول برنامج عفو عام عن المسلحين الاكراد وليس تسوية سياسية[2]. وبعد وفاة الخميني عام 1989 بدا بأنّ هناك ثمة فرصة لبداية جديدة في العلاقات بين الاكراد والحكومة الايرانية، لكن يبدو أنّ هذا الأمر لم يكن وارداً بالنسبة للحكومة الايرانية، ففي 13 تموز 1989 وبينما كان قاسملو ومعاونه ووسيط موثوق به (فاضل رسول) ينتظرون في احدى الشقق في فيينا للقاء وفد ايراني، وصل الوفد، الذي لم يكن سوى رجال المخابرات الايرانية الذين اطلقوا النار على الثلاثة واردوهم قتلى[3].

رابعاً: القضية الكردية واثرها في العلاقات التركية-الايرانية

بعد قيام الحركات الكردية المسلحة في العقد الثالث من القرن العشرين في تركيا، لم تنجح القوات التركية في تطويق القسم الاكبر من الكرد المساهمين بها والذين اتجه عدد كبير منهم نحو الحدود الايرانية والسورية، فايقنت القيادات التركية في حينها أنّ هؤلاء الكرد لابد وانهم سيتلقون الدعم من اكراد إيران القاطنين على الحدود. وهذا يعني أنّ على الحكومة التركية أنّ تبقي في ولاياتها الجنوبية الشرقية جيشاً لأجل غير مسمى حتى تواجه في اية لحظة احتمال قيام حرب عصابات كردية في المناطق الجبلية على الحدود الايرانية-التركية. وفي ظل تلك الاوضاع

---

(1) Gudogan, Op. Cit., pp. 4-5.

(2) مكدول، المصدر السابق، ص426.

(3) جواد، دراسات في المسألة القومية ....، ص74.

تمكنت تركيا من عقد اتفاق سري مع إيران عام 1932، والذي بموجبه تمكنت القوات التركية من اخماد الحركة الكردية في تلك المناطق بالتعاون مع القوات الايرانية[1].

وكانت تركيا حريصة بشكل خاص على عدم فسح أي مجال امام نمو الحركة القومية الكردية، لذلك واظبت على ضمان الجانب الإيراني الى جانبها، حيث تم عقد اتفاق امني عام 1934 لضمان سلامة الحدود وعدم انتقال اكراد كلتا الدولتين الى جانب الاخر أو تقديم الدعم والسلاح لكلا الجانبين. وقد استمر التعاون الايراني-التركي في هذا المجال في نطاق اقليمي ايضاً[2]، ومن الامثلة البارزة على ذلك عقد ميثاق سعد اباد في 8 تموز 1937 بين تركيا وايران والعراق وافغانستان، والذي اكدت المادة السابعة منه على تعهد الاطراف الموقعة بعدم اعطاء مجال لتشكيل مجموعات مسلحة أو جمعيات على اراضيها تهدف الاخلال بالنظام والامن العام في دول الميثاق سواء كان في منطقة الحدود أو في غيرها[3].وان ميثاق أو حلف بغداد في سنة 1955 كان مثالاً اخر على ذلك التعاون الاقليمي كما اشرنا سابقاً. واستمر التعاون الايراني-التركي في هذا المجال الى درجة جعلت كردستان تركيا خالية من الاضطرابات لفترة طويلة.

وعلى اية حال فإنَّ قيام الثورة الاسلامية وسقوط نظام محمد رضا شاه بهلوي كان بداية لمرحلة من التوتر الكامن في العلاقات التركية-الايرانية ولعدة اسباب يقف في مقدمتها التناقض العقائدي بين الدولتين الايرانية الاسلامية الثورية والتركية العلمانية، وحسب المصادر التركية، فقد كانت إيران تقوم بتدريب اكثر من 3 الف مواطن تركي معظمهم من الاكراد في مدن اصفهان وتبريز وطهران، يتلقون تدريبات عسكرية تحت اشراف رئيس المجلس الإيراني هاشمي رفسنجاني. وتزايدت المآخذ التركية على ايران، خاصة بعد كشف الحكومة التركية قيام إيران بفتح معسكرات (حراس الثورة الايرانية) امام مجموعة من حزب الـ (ب.ك.ك) والسماح له باستخدام اراضيها للتسلل الى تركيا[4].

لقد كانت المسألة الكردية عاملاً رئيساً في تعكير العلاقات التركية-الايرانية، ولم يكن اشتداد التوتر بشأن المسألة الكردية جزء من سياسة أي من البلدين، كلاً على انفراد ازاء الكرد،

---

(4) Yüksel, Op. Cit., p. 45.

(2) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص127.

(3) راجع نص تلك المادة في ؛ السبعاوي، العلاقات العراقية-التركية ...، ص255؛
Yilmaz, Op. Cit., p. 138.

(4) العزاوي، القضية الكردية في تركيا ...، ص ص262-263.

وانما سعيهما للسيطرة على الاكراد في كردستان العراق بعد تأزم الوضع في المنطقة مع استمرار الحرب العراقية-الايرانية. وكان مبعث قلق تركيا الاكبر هو عجز حكومة بغداد

عن السيطرة على كردستان العراق، وان الحزب الديمقراطي الكردستاني[1] العراقي وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني العراقي[2]سيتعاونان مع حزب العمال الكردستاني في تركيا. وكان لحكومة انقرة اسباب لقلقها، ففي تموز 1983 وقّعَ الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي وحزب العمال الكردستاني معاهدة وفاق اطلق عليها (مبادئ التضامن) اتفقا فيها على التعاون ضد اعدائهما المشتركين. إلا أنَّ الميثاق لم يدم طويلاً[3].

كانت تركيا قلقة حتى قبل اتفاق الحزبين، ففي 26 ايار 1983 هاجمت تركيا مقرات حزب العمال في كردستان العراق بقوة تتراوح بين (8000-10000) جندي، وتوغلت في الاراضي العراقية مسافة 25 ميلاً بموجب موافقة مسبقة من الحكومة العراقية، واعتقلت عدة مئات من اعضاء الحزب، وكانت إيران تتهم تركيا دائما بأنّها تساعد العراق على حماية المنطقة النفطية في شمال العراق خدمة لمصالح حلف شمال الاطلسي والمصالح الامريكية. وحين استجابت بغداد لمطالب تركيا في عقد اتفاقية (المطاردة الحامية)[4] في تشرين الاول 1984، رفضت طهران التماساً

---

(1) الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي: تأسس في 16/ 8/ 1946 وكان المؤسسين الاوائل للحزب الملا مصطفى البارزاني، وحمزة عبدالله وميرحاج احمد، ونوري احمد، وعزت عبد العزيز، واصبح الملا مصطفى البارزاني رئيسا للحزب، عقد المؤتمر الاول للحزب في بغداد في بيت(سعيد فهيم) في 16/ 8/ 1946، بعد وفاة البارزاني في 1/ 3/ 1979، تولى رئاسة الحزب السيد مسعود البارزاني والى يومنا هذا، عقد الحزب منذ تأسيسه والى الان عدة مؤتمرات كان اخرها بتاريخ 6-4/ 10/ 1999 في اربيل. للمزيد من التفاصيل عن اهداف الحزب وتأسيسه ينظر، محمد مه لا قادر، خهباتنامه، جاب دووم، ده زكاي ئاراس، (هه ولير، 2007) ، ص ص42-110.

(2) حزب الاتحاد الوطني الكردستاني العراقي:تأسس في 1/ 6/ 1976 برئاسة جلال الطالباني، وبعض المثقفين الكرد في دمشق وكان من تحالف جمعية الكادحين الكرد في العراق، والحركة الاشتراكية، وجمعية الثورة الكردية، وقد تعرض الحزب منذ تأسيسه وحتى الان الى انشقاقات وتكتلات، وفي المؤتمر الثاني الذي عقد في 1992 تبنى الايديولوجية الاشتراكية .. ، برنامه ي بيرو ناوخيو يكيتين شتمانيكوردستان، جابدووم، كونكريكشني، (سليمانية-2001) .

(3) Olson, Op. Cit., p. 3.

(4) المطاردة الحامية: عقدت هذه الاتفاقية بين العراق وتركيا في 15 تشرين الاول من العام 1984 وعرفت ايضا باسم (المطاردة الحثيثة أو الساخنة) وبموجب هذه الاتفاقية سمح لقوات أي من الطرفين بمتابعة ومطاردة

مماثلاً من جانب الاتراك، وبعد فترة وافقت طهران على عقد اتفاقية امنية معهمفي 28 تشرين الثاني 1984 تلزم كلا الطرفين بمنع أي نشاط على اراضيه موجه ضد أمن الطرف الاخر[1].

كانت لدى تركيا معلومات بأنّ قادة ب.ك.ك، وخصوصا في بداية سنة 1986، كانوا يعبرون الى إيران حيث يركزون جهودهم على اقامة بيوت امنة (Safe – Houses) داخل مدينة اورمية وفي اطرافها. وحتى اعضاء اللجنة المركزية لحزب ب.ك.ك كانوا يسافرون الى إيران سابقاً ويعقدون لقاءات مع مسؤولين ايرانيين كبار، ومع قادة الحرس الثوري الايراني[2].

وفي 15 اب 1986 شنت القوات التركية حملة اخرى ضد حزب العمال في كردستان العراق، ثم اعقبتها حملات اخرى في الايام 3 و 4 و 27 اذار 1987. و حينها اتهم رئيس مجلس النواب الإيراني هاشمي رفسنجاني حكومة تركيا بالتخطيط للاستيلاء على حقول النفط في كركوك[3].

في سنة 1989 وصلت مجموعة من المستشارين الكوبيين الى معسكرات تقع شمال غرب مدينة اشنوية (في ايران) حيث قاموا بتدريب مقاتلي حزب ب.ك.ك على استخدام قاذفات صواريخ متطورة. وكان هؤلاء المستشارين الذين جاؤوا من سوريا، مسجلين بوصفهم هيئة فنية كوبية في حينها. وقد دخلوا الى معسكر ب.ك.ك بواسطة مسؤولي الهلال الاخضر الإيراني الذين تم ارسالهم هناك لامور صحية[4].

المسلحين الاكراد المعادين لها في اراضي الطرف الآخر لمسافة تتراوح ما بين 5-10كم عن خط الحدود ولمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام، كما نصّ الاتفاق أيضاً على التنسيق بين الطرفين العراقي والتركي وتبادل المعلومات الخاصة بضمان الأمن والاستقرار في مناطقها الحدودية مستقبلا، واستمر العمل بهذا الاتفاق لغاية صيف 1988عندما الغته تركيا من جانب واحد، بعد أن استندت اليه ثلاث مرات في 1987-1988 لارسال قواتها عبر الحدود الى كردستان العراق ضد عناصر حزب العمال الكردستاني ثم عادت تركيا وطلبت تجديد الاتفاق في عام 1989 لكن العراق رفض الطلب التركي حول تجديد الاتفاقية. مراد، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على العلاقات مع العراق ....، ص7؛

Gudogan, Op. Cit., p. 5.

(1) اولسن، المصدر السابق، ص49؛

Olson, Op. Cit., p. 4.

(2) Imset, Op. Cit., p. 205.

(3) Olson, Op. Cit., p. 5

(4) Imset, Op. Cit., p. 205

كما أنّ حزب ب.ك.ك كان يشتري كمية من الأسلحة من خلال اتصالات مع الحرس الثوري الايراني، حيث اقام ارتباطات عبر اسطنبول والمنطقة، وقد عيّن عبدالله اوج الان اخاه عثمان بصفة مسؤول عن هذه الاتصالات [1].

وذكر احد قيادي حزب العمال الكردستاني وهو (سليمان دميركوك) وهو المسؤول العسكري لولاية سكارية أنّ إيران تعمل على انشاء معسكرات تدريبية شبيهة بقاعدة وادي البقاع وان شقيق عبدالله اوج الان (عثمان اوج الان) اقنع المسؤولين الايرانيين باهمية انشاء هذه القاعدة، واضاف أنّ هناك 500-1000 مقاتل في إيران من ب.ك.ك يتواجد نصفهم داخل تركيا للقيام بعمليات عسكرية، واشاد بالمساعدات الايرانية بتجهيز المقاتلين بالاسلحة والعتاد وحرية التجول [2].

ومنذ انتخاب توركوتاوزال رئيساً للجمهورية التركية في 1989 أكّد رغبة تركيا في اقتلاع من سماهم ((الارهابيين الانفصاليين الاكراد)) وهدد بتعقبهم اينما ذهبوا، وقال لن تنخفض ضغوطنا على المتمردين واذا لزم الأمر ستطول ايدي تركيا لتصل اليهم في مخابئهم [3].

يتضح من ذلك أنّ إيران لم تدعم اكراد تركيا في فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوي وانما عملت على اقامة علاقات تعاون مع السلطات التركية في قمع الحركات الكردية المسلحة في تركيا ولم تستغل ورقة الاكراد ضد تركيا وذلك لأنّ كلا النظامين في تركيا وايران كانا مرتبطين بعدد من الاتفاقيات والمعاهدات (ميثاق سعد اباد 1937، حلف بغداد 1955). أمّا بعد قيام الثورة الايرانية في عام 1979 عمدت إيران الى دعم اكراد تركيا واستخدامهم ورقة للضغط على تركيا بغية استغلالهم في ما يسمى بتصدير الثورة الايرانية من خلال دعمها لحزب الله وفتح معسكرات لحزب العمال الكردستاني والسماح له باستخدام اراضيها للتسلل الى تركيا، فضلا عن قيام الحرس الثوري الإيراني بتزويد مقاتلي حزب العمال الكردستاني بالاسلحة.

---

(1) Ibid, p. 205.

(2) التقرير الصحفي للسفارة العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية العراقية 2/ 10/ 1989.

(3) جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، ص40.

المبحث الثاني :التدخلات الايرانية في سياسة تركيا الداخلية

بعد نجاح الثورة الايرانية عام 1979، عملت حكومة طهران على تأسيس دائرة المنظمات والحركات التحررية التي خصصت احد مكاتبها للمنظمات الثورية في تركيا. وهذه المنظمات كانت تزودها إيران بالاموال والاسلحة لتصدير الثورة الى تركيا[1]. وبعد فترة من استلام الحكومة الجديدة السلطة في إيران زار وفد من حزب الخلاص الوطني التركي إيران وتحدث الامام الخميني امام الوفد قائلاً: "ارجو منكم ابلاغ تحياتي وسلامي الى السيد اربكان الذي نعتبره صديقا عزيزاً، وان شاء الله سنراكم منصورين على النظام الفاسد في انقرة، وان دائرة المنظمات والحركات التحررية التي انشئت في إيران بعد الثورة خصصت احد مكاتبها للمنظمات الثورية في تركيا"[2].

وخلال فترة لم تزد عن ستة شهور، تدرب في معسكرات إيران ما يقرب من 500 مقاتل تركي من اعضاء الجيش الارمني السري، ومجاهدي حزب الخلاص الوطني. وقد شهدت تركيا سلسلة من الاعمال الارهابية والاغتيالات نسبتها حكومة انقرة الى المخربين الذين تلقوا تدريباتهم في ايران[3].

واعلن محافظ اقليم حكاري التركي الواقع على الحدود الايرانية-التركية، في شهر حزيران 1979، أنَّ تركيا لن تقف مكتوفة الايدي تجاه العدوان الذي شنّته حكومة الخميني ضد

---

(1) عوني عبد الرحمن السبعاوي، (اثار ممارسات نظام خميني في الامن الوطني التركي) ، مجلة الامن القومي، (بغداد) ، ع2، 1987، ص190.

(2) لقد سبق أن انتقد الخميني بشدة نظام الحكم في تركيا قبل وصوله الى السلطة بقوله أن الفساد الذي يخيم على بلدنا يعود بجذوره الى اليوم الذي التقى فيه رضا خان مؤسس سلالة بهلوي، بمصطفى كمال اتاتورك، ولولا هذا اللقاء المشؤوم لما كان رضا خان يتجرأ على كشف الحجاب في ايران، انني اعتقد بأنَّ اتاتورك كان مظهر من مظاهر الشيطان، فهو لم يقض على الخلافة الاسلامية فحسب بل حاول محو الدين باكمله. وبعد أن أمر بكشف حجاب النساء، منع الصوم، كما أوصى بترجمة الصلوات والاذان الى اللغة التركية، ونرى اليوم الاثار التي خلفها اتاتورك وراءه: فساد وفحشاء وشعب ذليل ونظام عميل لامريكا. واشكر الله لأنَّ أيام توقفي في تركيا لم تكن طويلة ونقلت بعونه الى جوار ضريح جدي الامام علي. ولولا ذهابي الى العراق لهلكت من مشاهدة الفساد الذي حل بالشعب التركيْ. للمزيد من التفاصيل ينظر: مجلة الدستور (اللندنية) ، العدد 468، 16 شباط 1987، ص ص72-73؛ السبعاوي، اثار ممارسات نظام خميني ....، ص188.

(3) المصدر نفسه، ص190.

تركيا فصبرنا له حدود واذا استمر هذا العدوان فسنقوم بواجبنا تجاه وطننا الحبيب وشعب مصطفى كمال اتاتورك. متهما إيران بمساعدة الجماعات الكردية والارمنية لتهديد (السلام) الاجتماعي والسياسي في تركيا[1].

وفي الاشهر الثلاثة التي اعقبت تحذير محافظ حكاري كانت تركيا ترسل بين الحين والاخر مجموعات من قوات الكوماندوس الى داخل اراضي ايران، وذلك بهدف ضرب الاتراك المتعاونين مع ايران. وفي احدى هذه الهجمات قتل الكوماندوس التركي عشرين متمرداً تركياً وعدد من اعضاء الحرس الثوري[2]. وبعد شهور قليلة مرت على هذا الحادث اتخذت تركيا سياسة اكثر تشدداً تجاه إيران وعملائها بعد أن سيطر العسكر على السلطة في تركيا (انقلاب 1980). وامر الجنرال كنعان ايفرين بحشد خمس فرق عسكرية على الحدود الايرانية-التركية. كما اشاد بالمعارضة الايرانية واستقبل عدداً من زعمائها - وخاصة العسكريين- كالجنرال بهرام اريانا زعيم مجموعة(ازاد يغان)، والجنرال جواد معين زادة في مكتبه ووعدهم بتقديم تسهيلات عسكرية اليهم للقيام بثورة ضد الخميني من الاراضي التركية وكاد الوضع بين إيران وتركيا يتدهور لولا مجيء توركورتاوزال الى منصب رئاسة الوزراء في تركيا سنة 1983، كما أنَّ الخميني انسحب من المواجهة[3].

ويمكن القول، أنَّ سبب انسحاب الخميني من مواجهة تركيا وصول معلومات الى طهران من سفارتها بأنقرة بأنَّ تركيا قد حشدت الاف الايرانيين الهاربين على الحدود الايرانية-التركية وزودتهم بالاسلحة لشنَّ هجمات على ايران، حتى امر رئيس وزارئه (محمد علي رجائي) بأن يعلن أنَّ إيران مستعدة لتوثيق علاقاتها مع تركيا التي تعتبرها إيران حليفاً اسلامياً كبيراً له تاريخ وثقافة مشتركة مع ايران[4].

كانت إيران تعتمد على عقد صفقات تجارية مع تركيا خلال الحرب العراقية-الايرانية بهدف شراء صداقة تركيا ايضاً. ففي كل مرة يحدث فتور في التبادل التجاري بين تركيا وايران فإنَّ الحكومة التركية تفتح ابوابها للمعارضة الايرانية وتقدم تسهيلات لآلاف اللاجئين

(1) حسن، المصدر السابق، ص71.

(2) مجلة الدستور (اللندنية) ، العدد 468، 16 شباط 1987، ص74.

(3) السبعاوي، اثار ممارسات نظام ...، ص190؛ حسن، المصدر السابق، ص ص71-72.

(4) مجلة الدستور (اللندنية) ، العدد 468، 16 شباط 1987، ص75.

الايرانيين الذين يهربون الى تركيا املاً بأن يذهبوا الى الدول الاوربية[1]. إلا أنّ مساعدات تركيا لهؤلاء اللاجئين لا تستمر عادة اكثر من شهر أو شهرين لأنّ الحكومة الايرانية سرعان ما ترسل دعوة الى وفد تركي لزيارة إيران وتنتهي بعقد صفقة تجارية لتحقيق المكاسب المتبادلة للطرفين، ومن جانب اخر فإنّ التنازلات التي قدمتها إيران الى تركيا لم تقتصر على التنازلات المادية فقط، بل أنّ السلطات الايرانية سلمت الى تركيا مجموعات كبيرة من المقاتلين الاكراد والاتراك الذين ذهبوا الى إيران بدعوة من دائرة الحركات التحررية بهدف اعلان ثورتهم ضد خلفاء مصطفى كمال اتاتورك، واخر هؤلاء المقاتلين الذين سلمتهم إيران الى تركيا كان (عيسى ارمغان) الذي انضم الى الحرس الثوري الإيراني في بداية الثورة وعين قائداً لوحدة انتحارية تركية في احدى المناطق القريبة من تركيا[2].

بدأ المسؤولون في إيران بعد نجاح الثورة 1979، حملات دعائية لنشر افكار ومبادئ ثورتهم عبر مراكز ثقافية عديدة وقاموا بفتح تلك المراكز في تركيا، وهناك عملوا على تجنيد وارسال المتطوعين الى إيران لغرض تدريب المتعاطفين مع مبدأ وعقيدة الخميني والعمل لصالح إيران، وانكر المسؤولون الايرانيون اية مسؤولية لهم في مساعدة وتدريب منظمات تركية ارهابية، كما تنكرت إيران لاية علاقات مع دوائر وحلقات معادية للعلمانية في تركيا، لكنها اضافت بأنّه اذا كان هناك ثمة جماعات في تركيا تميل الى النموذج الإيراني فانه لا يجوز اتهام إيران بأنّها كانت وراء ذلك[3].

من جهة اخرى استخدمت إيران سفاراتها ومراكزها الثقافية في البلدان الاخرى فضلاً عن طلاب الدراسات العليا في تلك البلدان للعمل ضد تلك الانظمة وتصدير الثورة الاسلامية اليها[4]. وقد اشرنا سابقا الى ما ذكرته بعض المصادر أنّ إيران اجرت اتصالات وقدمت الدعم لجماعات في جنوب شرق تركيا، وفي مقدمتها (حزب الله)[5]. وكانت العديد من المفاهيم

(1) The New York Times, 5 April 1982.

(2) مجلة الدستور (اللندنية) ، العدد 468، 16 شباط 1987، ص ص77-78.

(3) Ely Karmon," Radical Islamic Political Groups in Turkey", Middle East Review of International Affairs, Vol. 1, No. 4, December 1997, p. 7.

(4) Saray, A.G.E., s. 159.

(5) تأسس حزب الله سنة 1981 كان حزب الله التركي ينقسم الى جناحين احدهما بزعامة حسين ولي اوغلو ويعرف باسم (جماعة علم) نسبة الى دار نشر بهذا الاسم أسسها حسين ولي اوغلو في مدينة باتمان، امّا الجناح الثاني فهو بزعامة فيدان غونغور ويُعرف باسم (جماعة منزل) نسبة الى دار نشر بهذا الاسم اسسها

ورموز الثورة الايرانية قد تم تبنيها من خلال شعارات واشرطة دعائية مسجلة. كما أنَّ حسين ولي اوغلو (Vileoğlu) وهو زعيم احد جناحي حزب الله، قد تبنى نموذج الزعامة الإيراني الذي يركز على العلماء، وحيث يتولى الملالي، وليس المثقفين الذين درسوا في مدارس علمانية، المناصب العليا داخل النظام الحاكم. كما تخلى ولي اوغلو عن الإستراتيجية السابقة التي اخذها من تنظيم الاخوان المسلمين والقائمة على مبدأ الاسلوب الديمقراطي والانتخابات النيابية وتبنى الاسلوب الإيراني القائم على الانتفاضة الشعبية. ونتج عن ذلك -على سبيل المثال- الاستفادة من الجوامع كونها مراكز للصراع، وهو اسلوب قيادي ساهم كثيراً في نجاح جماعة الملالي في ايران. كما أنَّ اعطاء الدعم من جانب ولي اوغلو للثورة الاسلامية، كان يقابله دعم مالي ولوجستي من الحكومة الايرانية. حيث قام ورفاقه بزيارة إيران بين الحين والاخر في عقد الثمانينات وارتبطوا بزيارات عمل مع التعليم العسكري والايديولوجي من قبل حرس الثورة الاسلامية[1].

على العموم، لقد اعطت وقدمت تركيا اللجوء الانساني لاكثر من مليون ايراني، العديد منهم من اللاجئين السياسيين الذين هربوا خوفاً من الحكومة الايرانية الجديدة بعد نجاح الثورة 1979[2]، وفي الواقع فإنَّ إيران لم تقدم أي دليل عن تورط تركيا في النشاطات الارهابية على اراضيها ومعروف بانه منذ انتهاء الحرب العراقية-الايرانية 1988 فإنَّ المعارضة الرئيسة كانت تتمثل في منظمة مجاهدي خلق الايرانية التي لم تقم باعمال ارهابية خطيرة في إيران باستثناء بعض العمليات بين الحين والاخر عبر الحدود من جانب (جيش التحرير الوطني) من داخل الاراضي العراقية[3].

من جهة أخرى كان المسؤولون الاتراك والايرانيون يطلقون تصريحات يمكن اعتبارها من قبيل التدخل في شؤون الطرف الاخر، أو انها تصريحات تثير الطرف المقابل، ومن ذلك مثلا حديث اوزال الذي نشرته واشنطن بوست في 8 شباط 1981، عندما كان مستشارا اقتصاديا

فيدانغونغور في مدينة ديار بكر. للمزيد من التفاصيل ينظر محمد نور الدين، حجاب وحراب: الكمالية وازمة الهوية في تركيا، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، (بيروت، 2001) ، ص ص250-251.

(1) KürsadAtalar, Hizballah of Turkey: A Pseudo-Threat to the Secular Order, Turkish Studies, No. 7, June 2006, p. 312.

(2) Barkey, Op. Cit., p. 157.

(3) Karmon, Op, Cit., p. 8.

اعلى للحكومة التركية، أنّ انصار الشاه سوف يستولون على السلطة في إيران اذا خسرت الحكومة الايرانية مساحة كبيرة من اراضيها في الحرب مع العراق. واضاف انه في حالة استيلاء العراق على عدد من المدن الايرانية فإنّ ذلك قد يكون نهاية الحكم الاسلامي في ايران، وأوضح أنّ عناصر المعارضة مثل الدكتور شابور بختيار الذي يمثل الحركة الوطنية الايرانية والملكيين الدستوريين سيعودون الى السلطة[1].

وفي مناسبة أُخرى صرّح هاشمي رفسنجاني أنّ تركيا ستشهد ثورة اسلامية قريباً، فرد عليه وزير الدولة التركي (حسن جلال كوزال) باسم الحكومة: "إنّ الحكومة التركية التي تلتزم بشدة بدستور الجمهورية التركية وبمبادئ اتاتورك مصرة على تطبيق النظام العلماني في اطار الديمقراطية وهي ليست بحاجة لدروس في هذا الموضوع من أي شخص"[2].

لقد حذرت الحكومة التركية مرات عديدة من تدخُّل إيران في مجال دعم التنظيمات في تركيا مادياً ومعنوياً حيث كانت إيران تساند كل الحركات التي هي ضد تركيا[3] ومنها منظمة حزب الله [4]، ونسبت الصحف التركية الصادرة في 18 كانون الثاني 1987 الى مصادر حكومية قولها أنّ توركوتاوزال استدعى السفير الإيراني في انقرة، وحذره من الاستمرار بهذا الأسلوب. وذكرت صحيفة (حريت) (Hurriyet) التركية بأنّ الحكومة الايرانية وضعت خطة تهدف الى القيام بعمليات ارهابية واسعة في تركيا وذلك من أجل اثارة حفيظة الامن التركي لكي يقوم بطرد اللاجئين الايرانيين الذين وصل عددهم حوالي مليون نسمة[5].

وبالرغم من عقد اتفاقيات عدة في المجال الاقتصادي وحول عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين ومنها الاتفاق المبرم بين رئيسي وزراء البلدين في انقرة في شباط 1988، فإنّ ذلك لم يمنع المصادر التركية الحكومية من تكرار اللوم لإيران بالتورط في دعم نشاطات المنظمات الاسلامية التركية المتطرفة وتدريب عناصرها في معسكرات ايرانية[6].

(1) الناصري، التطورات المعاصرة ...، ص246.

(2) السبعاوي، اثار ممارسات نظام ...، ص ص191-192.

(3) التقرير الصحفي للسفارة العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية العراقية في 10/10/1989.

(4) العزاوي، القضية الكردية في تركيا، ص262.

(5) احمد، تركيا والحرب العراقية-الايرانية، ص ص106-114.

(6) معوض، المصدر السابق، ص218.

شهدت الفترة التي اعقبت نهاية الحرب العراقية-الايرانية في اب 1988 حوادث عدة أدّت الى تأزم في العلاقات التركية-الايرانية حتى صيف 1989، لتعود وتتحسن بعد ذلك. وكانت معظم تلك الحوادث تدور حول ما اعتبر تدخلات ايرانية في الشأن الداخلي التركي من جهة، وعدم احترام بعض الرموز الوطنية التركية من جهة أُخرى. ففي تشرين الثاني 1988 رفضت السفارة الايرانية في انقرة أن تحذو حذو السفارات الأخرى في تركيا بتنكيس الاعلام بمناسبة الذكرى الخمسين لوفاة اتاتورك. وقد أشارت احدى الصحف التركية الى ذلك بأنه (وقاحة لا تغتفر)[1]. وتزامناً مع ما سبق ايضاً كان هناك حادث آخر في تشرين الثاني 1988 وهو حادثة (صندوق السيارة) عندما حاول وكلاء الحكومة الايرانية خطف عضو بارز في المعارضة الايرانية من تركيا. وقد اكتشفت العملية فيما كان الرجل ينقل عبر الاناضول في صندوق سيارة الخاطفين. وقد اتهم اعضاء السفارة الايرانية في انقرة بالتورط في هذه الحادثة، كما دلّت هذه الحادثة على أنّ وكلاء إيران كانوا منتشرين في تركيا[2].

وفي أعقاب قضية كتاب (الايات الشيطانية) لسلمان رشدي في ربيع 1989، صدرت اهانة جديدة من إيران بحق تركيا بتشبيهها رئيس الجمهورية كنعان ايفرين بسلمان رشدي[3]. وفي حزيران 1989، وبعد يومين من تعليمات رئيس الوزراء توركوتاوزال بتنكيس جميع الاعلام التركية احتراماً لمناسبة وفاة الخميني، هاجمت الحشود الايرانية السفارة التركية في طهران[4].

وفي السنة نفسها أي (1989) حدث توتر آخر بسبب تدخل إيران في الشأن الداخلي التركي مرة اخرى. ففي ذلك الحين اتخذت المحكمة الدستورية في تركيا قراراً بمنع ارتداء الحجاب داخل الجامعات التركية وقد برز صراع بالتالي بين توركوتاوزال الذي يدعمه الاسلاميون، الذين عارضوا القرار، وبين الرئيس كنعان ايفرين الذي كان مدعوماً من الجيش وغالبية المثقفين، الذين أيدوا ذلك القرار من ناحية ثانية[5]. وقد تدخلت إيران في هذا الأمر من خلال

---

(1) روبنسن، المصدر السابق، ص71؛

Cetinsaya, Turkish-Iranian Relations, p. 15; Narli, Op. Cit., p. 12.

(2) روبنسن، المصدر السابق، ص71.

(3) Yazar, A.G.E., s. 107.

(4) روبنسن، المصدر السابق، ص71.

(5) Yazar, A.G.E., s. 62;

روبنسن، المصدر السابق، ص71.

دعمها للمجموعة الأولى، ومن خلال انتقادات السفير الإيراني في انقرة منوشهر متقي الموجهة ضد السلطات التركية بطريقة لا تتناسب مع مكانته الدبلوماسية ومنها ايضاً مشاركته في المظاهرات الايرانية ضد تركيا حول مسألة الحجاب[1]. بل أنه ذهب، على حد ذكر أحد المصادر، بأنّ إيران تنظر في إعلان عقوبات اقتصادية ضد تركيا. وعند ذلك قامت الحكومة التركية باستدعاء سفيرها في ايران[2]. كما تمّ طرد السفير الإيراني متقي في نيسان 1989[3].

والجدير بالذكر، أنّ التدخل لم يقتصر على السفير الإيراني وحده في الشؤون الداخلية التركية، بل أنّ انقرة كانت غير راضية عن دبلوماسيين ايرانيين اخرين في موضوع حجاب المرأة. كما أنّ الصحافة التركية كتبت بأنّ القنصل الإيراني في ارضروم علي اصغر شافعي قد قام بتوزيع نسخ من تهديد الخميني بالموت ضد سلمان رشدي على المفتين في المحافظات الشرقية في تركيا لتوزيعها ونشرها هناك[4].

على أية حال، يبدو أنّ ردة فعل تركيا الحازمة نحو السلوك الإيراني في موضوع نزع الحجاب قد حال دون مزيد من التدخلات الايرانية. كما أنّ العقوبات الاقتصادية الايرانية بحق تركيا لم تقرر، وتمّ تعيين سفير ايراني جديد في تركيا وهو محمد رضا باقري، وهو اذربيجاني ناطق باللغة التركية، وقد وصل الى انقره في بداية حزيران 1989، كما عاد السفير التركي في إيران الى طهران في الوقت نفسه. ويفسر روبنسن هذا التحسن في العلاقات بقوله "ويمكن تفسير خفض هذا التوتر بوفاة الخميني، وانتخاب علي اكبر هاشمي رفسنجاني، وهو عملي واقعي، رئيساً للجمهورية الاسلامية الايرانية، وتعديل الدستور الإيراني لجعل الرئاسة تنفيذية في صلاحياتها، وابعاد عدد من الاسلاميين الراديكاليين المتشددين عن المراكز العامة. ولعل النزف الذي حل بايران بفعل الصراع والعزلة كان بمثابة الحافز لتحسين العلاقات على نطاق واسع"[5].

---

(1)Gürkan, Op. Cit., p. 7; Yüksel, Op. Cit., p. 7.

(2) روبنسن، المصدر السابق، ص72.

(3) Aras, A.G.E., s. 189.

(4) Olson, Op. Cit., p. 30; Yazar, A.G.E., s. 62.

(5) روبنسن، المصدر السابق، ص72.

الفصل الرابع

العلاقات الاقتصادية التركية –الايرانية 1979- 1989

المبحث الأول :العلاقات التجارية

يُعدُّ الموقع الجغرافي من اهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في تحديد مكانة الدولة ومدى قوة علاقاتها السياسية والاقتصادية، فبخصوص موقع تركيا فهي احدى دول جنوب غربي اسيا تقع في نصف الكرة الشمالي بين قارات العالم الثلاث (اسيا – افريقيا – اوربا)، وهي تمتد بين دائرتي عرض (36-42°) شمالاً وخطي طول (26-44°) شرقاً، وتبلغ مساحتها نحو (780,000) كم²[1].

أمّا إيران فإنّها تتمتع بموقع جغرافي مهم جداً، كان له تأثيره على اوضاعها السياسية والاقتصادية[2]، فهي تقع جنوب غرب اسيا بين دائرتي عرض (27-40°) شمالاً وبين خطي طول (44-36°) شرقاً، وذات مساحة تقدر بحوالي (1,150,000) كم² ويقرب عدد سكانها من (60) مليون نسمة، أي ما يمثل نسبة 38٪ تقريباً من مجموع سكان غرب اسيا، وتُعدُّ أكبر دولة من حيث المساحة بعد المملكة العربية السعودية في جنوب غرب اسيا، كما تحتل إيران المرتبة الثانية بانتاج النفط بعد المملكة العربية السعودية في منطقة الشرق الاوسط، ويمثل النفط أهم الثروات المعدنية المستغلة فيها، لهذا تتمتع إيران بمواصفات تعمل على تشجيع العلاقات الخارجية التركية معها[3].

ومما لاشك فإنّ الموقع الجغرافي لتركيا ونجاحها في تحقيق تطور تنموي مميز في المنطقة وحاجتها الى الصادرات النفطية الايرانية له أثر في قيام واستمرار العلاقات الاقتصادية بين البلدين، إلا أنَّ التعاون الاقتصادي بينهما لم يتخذ شكلاً منظماً تحكمه اتفاقية خاصة إلا بعد عام 1964 عندما تمَّ تأسيس منظمة التعاون الاقليمي للتنمية (R.C.D) التي ضمت كُلاً من تركيا وايران وباكستان والتي هدفت الى اقامة علاقات اقتصادية وثيقة ومتطورة بين اعضائها ولاسيّما

---

(1) قاسمي، بشين، ص ص1-4.

(2) ابو مغلي، إيران ....، ص19.

(3) رواء زكي يونس الطويل، اهمية العلاقات التجارية التركية – الايرانية للمدة 1980-2002، متابعات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، س1، ع2، 2004، ص2.

في مجالات الصناعة والبتروكيمياويات والنقل والمسائل المصرفية والسياحة والاصطياف، إلاّ أنّ هذه المنظمة لم تنجح في تغيير أو تطوير أدوار أعضائها وتوثيق التعاون الاقتصادي بينهم، إذ بقيت إيران خلال هذه الفترة تمثل المجهز لهذه الدول بالنفط الخام وبالمنتجات النفطية، وظلت العلاقات احادية الجانب بحيث احتلت إيران دور المصدر الرئيس[1].

بعد قيام الثورة في إيران سنة 1979 وسقوط نظام الشاه[2]، واعتراف تركيا بالحكومة الايرانية الجديدة في 13 شباط 1979،عقد لقاء بين مهدي بازركان رئيس الوزراء الإيراني والسفير التركي تورغوتتولومن في طهران في 22 شباط 1979، وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وفي هذا الصدد قال رئيس الوزراء الايراني: "علينا استثمار وحدة العمل الاقتصادي بين البلدين مستقبلاً"[3].

وبعد قيام مجموعة من الطلبة الايرانيين بالاستيلاء على السفارة الامريكية في طهران في 4 تشرين الثاني 1979، قامت الولايات المتحدة بفرض العقوبات على ايران، وابلغت تركيا بقطع علاقاتها مع إيران إلاّ أنّ الحكومة التركية رفضت السير وفق مخططات الولايات المتحدة الامريكية في هذا المجال[4].

وفي هذه المناسبة اشاد الخميني بالموقف التركي، وكان السبب وراء عدم مشاركة تركيا في الحظر الاقتصادي على ايران، هو أنّ التجارة الخارجية وتدفق النفط الإيراني كانا يشكلان اهمية حيوية بالنسبة لتركيا التي كانت في وقتها تعمل من اجل اصلاح اوضاعها الاقتصادية[5].

شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تطوراً ملحوظاً في ظل الحكومة الايرانية الجديدة قياساً لما كانت عليه في عهد الشاه تغيرت على اثره طبيعة العلاقات بين تركيا وايران والتي كانت تتسم بضيق آفاقه وميل ميزانه لصالح إيران في فترة حكم الشاه الى وجهة جديدة تتميز بتطوير تلك العلاقات وتنوعها وشمولها لعديد من الجوانب الاقتصادية بموجب الاتفاقيات الاقتصادية التي ابرمت بين البلدين والتي شملت مجالات مختلفة كالزراعة والصناعة

---

(1) للمزيد من المعلومات، ينظر: شيخ حسني، بشين، ص ص132–134.

(2) Altinkas, Op. Cit., p. 4

(3) Tülümen, A.G.E., s. 68.

(4) Gundogan, Op. Cit., p. 3.

(5) C etinsaya, Turkish-Iran Relation, p. 145.

والتجارة والنقل والمواصلات وغيرها مما يدلل على التطور النوعي الذي طرأ على العلاقات بين البلدين[1].

بعد قيام الحرب العراقية – الايرانية شكّلت هذه الحرب عامل دفع قوي في زيادة العلاقات التركية – الايرانية وبشكل خاص العلاقات التجارية[2]، وحرصت تركيا على اقامة علاقات مع إيران تؤمن لها مصالحها، فعلى الرغم من موقع تركيا الحساس بين إيران والعراق وما يخلفه من مشكلات نتيجة الحرب بين البلدين، إلا انها حافظت على علاقاتها السياسية والاقتصادية مع كل من إيران والعراق[3].

ففي 1980 حدث تطور واضح وبارز في العلاقات الاقتصادية بين البلدين تمثل بزيادة حجم التبادل التجاري، خاصة بعد التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري بين تركيا وايران عام 1980، وقد نصّت بنود الاتفاقية على تسهيل ابرام العقود طويلة الاجل بين المؤسسات والشركات والعمل على تطوير التبادل التجاري وتهيئة كافة مستلزمات نجاح الاتفاقية المذكورة وعلى كافة المستويات والانشطة الاقتصادية في كلا البلدين[4]، وكان من نتائج هذه الاتفاقية زيادة صادرات تركيا الى ما قيمته (701) مليون دولار، وازدياد استيرادات إيران من تركيا حيث بلغت (257) مليون دولار[5].

إنّ معظم قيمة السلع التي استوردتها إيران تضمنت ما يلي:

1- الحليب المجفف واغذية الاطفال.
2- البذور الزراعية.
3- اطارات السيارات وسيارات الجيب.
4- الاقمشة والانسجة الصوفية.

---

(1) نهى عبد الكريم فرحان، التطورات الراهنة للعلاقات الاقتصادية التركية – الايرانية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، (بغداد، 1985) ، ص1.

(2) صبرية احمد لافي، افاق تطور العلاقات الاقتصادية التركية – الايرانية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، (بغداد، د.ت) ، ص33.

(3) الناصري، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط، ص190.

(4) مجلة التقرير الشهري، العلاقات الاقتصادية الايرانية – التركية للفترة 1975–1982، ((بغداد)) ، مركز البحوث والمعلومات، ع2، س2، شباط 1983، ص73.

(5) المصدر نفسه، ص ص74–75.

5- الادوات الاحتياطية لمختلف المكائن الصناعية.

6- مكائن حفر الابار.

7- الثلاجات والمدافئ والمبردات واللوازم الكهربائية[1].

والملاحظ على العلاقات التركية – الايرانية انها تطورت بعد الثورة الايرانية عام 1979، ويمكن في هذا الصدد الاشارة الى سببين لهذا التطور في العلاقات هما:

1- رغبة تركيا في تنويع صادراتها الى إيران والاستفادة من السوق الايرانية المجاورة لها لتسويق منتجاتها خاصة وان إيران لديها القدرة الكبيرة على الدفع بالنفط الخام أي الاستفادة من نظام المقايضة في هذا المجال.

2- قيام الحرب العراقية – الايرانية اذ كانت السبب الرئيس في زيادة حجم التجارة التركية سواء مع إيران أو مع العراق[2].

بلغت قيمة استيرادات تركيا من النفط الإيراني في سنة 1980 اكثر من (800) مليون دولار بخلاف الاعوام التي سبقتها 1976، 1977، 1978. فإنَّ مجموع قيمتها لم يكن يتجاوز (762) مليون دولار، أمّا صادرات تركيا الى إيران ففي الوقت الذي لم تتجاوز فيه قيمة هذه الصادرات (128) مليون دولار للاعوام الثلاثة السابقة نفسها ارتفع هذا الرقم الى ما قيمته (233) مليون دولار عام 1980[3].

وكذلك في عام 1980 حدث تطور بارز في العلاقات التركية – الايرانية خاصة بعد اجتماع وزيري خارجية البلدين، حيث أعلن وزير الخارجية الإيراني أثناء الاجتماع بأنَّ إيران ستقوم بتقديم قروض الى تركيا بقيمة (500) مليون دولار لغرض شراء النفط الخام والمنتجات النفطية ويتمُّ تسديده بصادرات تركيا من المنتجات الزراعية والمواد الغذائية والمنتجات الصناعية ومنتجات اخرى[4].

استمر التطور في العلاقات الاقتصادية خلال عام 1981 خاصة بعد زيارة وزير التجارة التركي لإيران على رأس وفد من المسؤولين في وزارتي التجارة والصناعة في نيسان 1981

---

(1) مجلة التقرير الشهري، ص ص75-76.

(2) ابراهيم، العلاقات التجارية التركية الايرانية...، ص28.

(3) احمد، تركيا والحرب العراقية – الايرانية، ص94.

(4) فرحان، المصدر السابق، ص ص3-4.

وإجراء مباحثات مع الجانب الإيراني لغرض تنظيم التعاون التركي – الإيراني في عدد من المجالات الزراعية والصناعية والتجارية، وبالفعل تمّ التوقيع على بروتوكول في شهر حزيران من العام نفسه، وبمقتضى هذا البروتوكول تقرر أن يتمّ تبادل الطاقة الكهربائية بجانب تزويد تركيا باحتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي وبالمقابل تقرر أنْ تقوم تركيا بتزويد إيران بـ (250) الف طن من القمح، و (100) الف طن من الشعير، و(16) الف طن من اللحوم، و (300) الف طن من السمنت، و (20) الف طن من الجبن، و (500–800) جرار زراعي، كما نص البرتوكول على زيادة القرض البترولي الإيراني لتركيا[1].

وفي الخامس من اذار عام 1982، زار نائب رئيس الوزراء التركي توركوتاوزال إيران على رأس وفد ضمّ مجموعة من رجال الاعمال الاتراك وكان الغرض من الزيارة هو زيادة حجم التجارة بين البلدين[2]، وبحث موضوع زيادة حجم واردات تركيا من الغاز الطبيعي من إيران. وأسفرت المباحثات التي جرت في طهران عن توقيع اتفاقية للتعاون الصناعي والفني والتجاري لم يسبق لها مثيل من قبل بين البلدين تتعلق بالنفط الخام، والمنتجات الزراعية والصناعية، المواصلات والاتصالات والمصارف الأمر الذي عكس رغبة البلدين في الإفادة من الأوجه المختلفة في اقامة نوع من التكامل الاقتصادي، وتمّ التوقيع على هذه الاتفاقية في 20 اذار 1982 من جانب نائب رئيس الوزراء التركي والوزير الإيراني للشؤون التنفيذية من خلال عملية مقايضة وبناءً على رغبة إيران لافتقارها الى العملات الصعبة[3]. وبلغت قيمة الصفقة مليار دولار تقوم بمقتضاها تركيا بتصدير منتجات زراعية وغذائية ومنتجات صناعية ومعدنية، بضمنها (250) الف طن من القمح، و (300) الف طن من الشعير، و (300) الف طن من السكر، و (25) الف طن من لحوم المواشي، و (12) الف جرار زراعي، وغير ذلك من المنتجات التي تحتاج اليها ايران، ومقابل ذلك تحصل تركيا على (4) ملايين طن من النفط الخام الإيراني خلال عام 1982[4].

إنّاهم ما تضمنته هذه الاتفاقية هو وضع أُسس تعاون فعال ومتطور بين البلدين وعقد اول اجتماع بين اللجان الوزارية المشتركة وتقرر أن تجتمع سنوياً في طهران أو انقرة لغرض بحث

---

(1) فرحان، المصدر السابق، ص4.

(2) Narli, Op. Cit., p. 14; Cetinsaya, Op. Cit., p. 146.

(3) Yazar, A.G.E., s. 55.

(4) فرحان، المصدر السابق، ص5.

تطوير العلاقات الاقتصادية. كما تمّ التوقيع على عقود تجارية مع رجال الاعمال المرافقين لنائب رئيس الوزراء التركي والتي قدرت قيمتها بـ (550) مليون دولار يتعهد تجار القطاع الخاص بموجب هذه العقود تجهيز إيران بمختلف السلع[1].

وفي النصف الثاني من عام 1982 قام وزير الخارجية التركي بزيارة رسمية الى إيران واجرى خلالها مباحثات تجارية واقتصادية، وصرح بأن من بين الامور التي بحثت بين الطرفين هو موضوع اتفاقية انبوب الغاز الطبيعي. كما اتفق الطرفان على اقامة معمل للسمنت في اردبيل ومعمل الانابيب المغلونة في مراغة فضلا عن معمل تصفية النورة في ازار شهر، وتعهد الاتراك بتجهيز المعدات والالات والمعونات الفنية لتلك المشاريع[2].

كذلك تم التوقيع على اتفاقية لشؤون النقل والمواصلات والترانزيت في 8 ايلول 1982 التي تضمنت تطوير وتوسيع النقل البري وتنظيم عمليات الترانزيت[3].

شهد عام 1983 استمرار تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فقد زار وفد ايراني برئاسة وزير الصناعة الإيراني تركيا في بداية شهر نيسان من عام 1983 لغرض إجراء مباحثات مع المسؤولين الاتراك بهدف تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية، حيث وقّعَ الطرفان على عدة عقود واتفاقيات اقتصادية[4].

ثم عقدت اللجنة الاقتصادية التركية –الايرانية المشتركة سلسلة من الاجتماعات الاخرى في انقرة برئاسة وزير التجارة التركي ووزير الصناعة الإيراني وتمخضت هذه الاجتماعات عن توقيع الاتفاقية التجارية الفنية بين البلدين واعتبرت هذه الاتفاقية طفرة نوعية وكبيرة في مجال زيادة وتوسيع حجم التبادل التجاري بين البلدين، حيث اتفق الطرفان على زيادة حجم تجارتهما بنسبة 25٪ عما كانت عليه عام 1982، وقد تضمنت الاتفاقية عدداً من العقود التي تمّ ابرامها بين البلدين منها قيام تركيا بتجهيز إيران بما تحتاج اليه من المواد الغذائية والزراعية والمنتجات الصناعية وكما ياتي:

1- (300) الف طن من السكر بقيمة (100) مليون دولار.

---

(1) المصدر نفسه، ص5.

(2) مجلة التقرير الشهري، المصدر السابق، ص72.

(3) فرحان، المصدر السابق، ص5.

(4) Ahmedov, A.G.E., s. 57.

2- (200) الف طن من الحنطة بقيمة (31) مليون دولار.
3- (200) الف طن من الشعير بقيمة (25) مليون دولار.
4- (4000) طن من لحوم الدجاج بقيمة (5) مليون دولار.
5- (1600) طن من لحم السمك بقيمة (800) الف دولار.
6- مكائن زراعية بقيمة (160,5) مليون دولار.
7- مواد كيمياوية بقيمة (50) مليون دولار.
8- مصنوعات بلاستيكية بقيمة (30) مليون دولار. ومقابل هذا تقوم إيران بتجهيز تركيا بمقدار (5) ملايين طن من النفط الخام وكميات من النحاس والزنك كما نصت الاتفاقية ايضاً على أنّ تؤمن تركيا تسهيلات في الدفع الايراني[1].

بعد قيام انتخابات عام 1983 في تركيا وفوز حزب الوطن الام برئاسة توركوتاوزال حيث تمّ تكليفه بتشكيل حكومة جديدة برئاسته، وبالفعل تمّ تشكيلها في 24 كانون الاول 1983، لتكون بذلك أول حكومة مدنية وصلت الى الحكم عن طريق الانتخابات بعد الانقلاب العسكري في 12 ايلول 1980 [2].

مع تولي اوزال رئاسة الحكومة التركية شهدت العلاقات السياسية تقدماً ملحوظاً يضاف الى ما شهدته تلك الفترة من تقدم من الناحية الاقتصادية بين البلدين[3]، حيث عدّ اوزال الروابط الاقتصادية والتجارية العمود الفقري لعلاقات تركيا مع إيران[4]، وبدأت تركيا تصبح الشريك التجاري الاكبر لايران[5].

وفي السياق نفسه تقرر اقامة تعاون مشترك قائم على أسس سليمة في مجالات المواصلات والاتصالات الهاتفية وخطوط سكك الحديد وتأجير وصيانة البواخر، كما أصبح في مقدور

---

(1) فرحان، المصدر السابق، ص6.

(2) للمزيد من المعلومات عن حكومة اوزال، ينظر: الجبوري، المصدر السابق، ص ص46-48.

(3) Yilmaz, Op. Cit., p. 142.

(4) Patricia Carley, Turkey's Role in the Middle East, United States, Institute of Peace, (N.D) p. 12.

(5) Narli, Op. Cit., p. 14.

سائقي الشاحنات التركية الحصول على كمية قدرها (400) لتر من المازوت بعد تفريغ حمولتها في إيران وعودتها الى تركيا[1].

في بداية عام 1984 طرأت على الساحة انذاك بعض الاحداث السياسية أدّت الى انزعاج الجانب الايراني، منها حدوث تطور ملحوظ في علاقات بعض الدول العربية مع تركيا كان منها على سبيل المثال المملكة العربية السعودية من خلال الزيارات المتكررة التي جرت بين مسؤولي البلدين[2]، الأمر الذي أقلق الحكومة الايرانية من تقرب تركيا الى الدول العربية[3]، مما أدّى بالتالي الى انخفاض حجم التبادل التجاري ما بين تركيا وايران[4].

ثم بدأت العلاقات بين البلدين تتحسن شيئاً فشيئاً خاصة بعد زيارة وزير الخارجية التركي (وحيد خلف اوغلو) الى إيران في اذار 1984[5]، والتي التقى خلالها برئيس الجمهورية الايرانية (علي خامنئي) [6]ورئيس الوزراء (حسين الموسوي) ووزير الخارجية الايرانية (علي اكبر ولايتي)، وجرت خلال تلك اللقاءات محاولات لتقريب وجهات النظر بين البلدين، وقد كانت للمحادثات واللقاءات التي أجراها وزير الخارجية التركي مع مختلف الاوساط الايرانية الدور الكبير في تحسين العلاقات ما بين البلدين، وعدت زيارة وزير الخارجية التركي بمثابة حدث مهم في تلك الفترة[7].

---

(1) فرحان، المصدر السابق، ص7.

(2) Ahmedov, A.G.E., s. 59.

(3) Cetinsaya, Op. Cit., p. 147.

(4) Ahmedov, A.G.E., s. 59.

(5) Cetinsaya, Op. Cit., p. 147.

(6) علي خامنئي: هو احد علماء الدين المقربين من الخميني، وأحد المؤسسين لحزب الجمهورية الاسلامية الذي أعلن عن انشائه عام 1979، تولى خامنئي منصب امام الجمعة في طهران، ثم عُيّنَ مساعداً لوزير الدفاع في حكومة مهدي بازركان، كما عُيّنَ عضواً في مجلس الدفاع الاعلى الإيراني في بداية الحرب العراقية – الايرانية، ثم عُيّنَ سكرتيراً عاماً لحزب الجمهورية الاسلامية، ثم أصبح رئيساً للجمهورية في عام 1981. ابو مغلي، دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة، ص55.

(7) Ahmedov, A.G.E., ss. 59-60;

الحمداني، العلاقات الايرانية – التركية ....، ص33.

وفي نيسان عام 1984 زار وفد تركي برئاسة رئيس الوزراء (توركوتاوزال) ضمَّ (200) شخصية تركية بين مسؤول ورجال اعمال[1]، أسفرت عن تلطيف الاجواء بين البلدين بعد الفتور الذي طرأ على العلاقات بينهما، حيث التقى اوزال برئيس جمهورية ايران، وجرى خلال اللقاء مباحثات واتخذت القرارات اللازمة التي تخدم البلدين[2].

كانت نتيجة الزيارة عقد سلسلة من الاتفاقيات للتبادل التجاري (استيراد وتصدير)، كان من ضمنها عقود لشراء ما قيمته (758) مليون دولار من السلع التركية لايران[3]، وهي:

1- المنسوجات.
2- منتجات كيمياوية وبلاستيكية.
3- مكائن والات.
4- منتجات صناعية خفيفة.
5- ورق واخشاب.
6- اجهزة كهربائية والكترونية.
7- مواد معدنية.
8- منتجات زراعية (قمح، شعير، سكر).
9- حافلات.
10- (1000) ماكنة زراعية أي (تراكتورات) تدفع ثمنها فور تسليمها.
11- (500) ماكنة زراعية تدفع اثمانها خلال سنة[4].

ازدادت اهمية إيران الاقتصادية بالنسبة لتركيا وازدادت رغبة الاتراك في المزيد من العلاقات الاقتصادية مع ايران، وجاءت زيارة رئيس الوزراء التركي الى إيران هذا الغرض واستند هذا التحرك التركي الى اعتبارات عدة، اهمها:

1- لا يمكن لتركيا أن تتجاهل السوق الايرانية في التجارة الخارجية.

---

(1) مجلة التقرير الشهري، نتائج زيارة رئيس وزراء تركيا لايران، ((بغداد))، مركز البحوث والمعلومات، س3، ع7، تموز 1984، ص146.

(2) Ahmedov, A.G.E., s. 60.

(3) مجلة التقرير الشهري، المصدر السابق، ع7، ص146.

(4) فرحان، المصدر السابق، ص ص7-8.

2- اعتماد تركيا على النفط الايراني.

3- سعي تركيا للحصول على عقود اقتصادية جديدة من ايران[1].

وقال وزير الدولة التركي اسماعيل اوزدغلر الذي رافق رئيس الوزراء اوزال في زيارته أنّ الصادرات التركية لإيران يمكن أن تصل الى (1,5) مليار دولار[2]، وقال وزير الصناعات الثقيلة الإيراني بأنّ العراقيل التي كانت تقف في طريق تطوير التعاون التركي – الإيراني قد تمت ازالتها[3].

وخلال هذه الزيارة اتفق الطرفان على أن ترسل إيران خبراء الى تركيا لمساعدتها باستكشاف واستغلال النفط وكذلك في تشغيل معامل البتروكيمياويات، على أن تساعد تركيا إيران بتطوير صناعات المكائن والتعدين والمنتجات الزجاجية[4].

واتفقت كل من انقرة وطهران على زيادة حجم التبادل التجاري بينهما الى (3) بليون دولار والسماح لتركيا باعادة تصدير السلع الغربية، وعلى أثرها أفادت الشركات التركية من تلك العملية وأدّت الى ارتفاع صادرات تركيا لايران[5].

وفي اواسط عام 1984 بدأ العمل في بناء جسر كبير يربط الاراضي التركية بالاراضي الايرانية في المنطقة الجبلية، وانتهى العمل به في اواسط 1985 وسمي بجسر (قطور)، ووصل وزن البضائع التي تم نقلها عبر هذا الجسر في عام 1985 ما يقرب من ثلاثة ملايين طن. وقد استطاعت تركيا بفضل هذا الجسر زيادة صادراتها الى إيران بمعدل (500) بالمائة منذ وصول الخميني الى السلطة[6].

وأعلنت إيران بأنّها ستعطي الاولوية للكوادر والمهندسين الاتراك بالعمل لتنفيذ هذه المشاريع الجديدة، كما أبدت إيران استعدادها لارسال الخبراء الفنيين من إيران الى تركيا في مجال المعادن[7].

---

(1) الناصري، السياسية الخارجية التركية ...، ص193.

(2) مجلة التقرير الشهري، المصدر السابق، ع7، ص ص146-147.

(3) احمد، تركيا والحرب العراقية – الايرانية ...، ص95.

(4) مجلة التقرير الشهري، المصدر السابق، ع7، ص147.

(5) Yüksel, Op. Cit., p. 80.

(6) احمد، تركيا والحرب العراقية – الايرانية ...، ص95.

(7) فرحان، المصدر السابق، ص8.

اما فيما يتعلق بالتعاون في مجال المصارف والنقل فقد تمّ التوقيع عام 1984 على بروتوكول بين البلدين يتم بموجبه فتح حساب لدى المصارف المركزية في كلا البلدين يمثل أحدهما الحساب المدين والآخر الحساب الدائن ويتمُّ تسويتها سنوياً وفي نهاية هذه الزيارة تم التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدين فضلاً عن عقد صفقات تجارية بحوالي (400) مليون دولار بين شركات ايرانية وممثلي الدولة والقطاع الخاص في تركيا[1].

واشتمل التعاون الاقتصادي بين تركيا وايران مجالات النقل البري وتجارة الترانزيت، حيث كانت الشاحنات التركية تنقل سنوياً ما لا يقل عن ثلثي تجارة الترانزيت الايرانية من الموانئ التركية المطلة على البحر الاسود (طرابزون – هوبا – صامسون) الى إيران عبر الطريق البري بين البلدين، وبلغت واردات إيران من الدول الأخرى عبر هذه الموانئ (308,000) طن عام 1987[2].

وخلال الفترة 1984-1985 وصلت قيمة التجارة التركية – الايرانية الى (230) مليون دولار جاعلة من تركيا ثالث ابرز واهم شريك تجاري لايران، ووازنت إيران تجارتها من خلال بيع (100,000) برميل نفط يومياً الى جارتها[3].

في بداية عام 1985 وقّعَ الجانبان الإيراني والتركي على بروتوكول للتبادل التجاري بقيمة (3) مليارات دولار، وتأملت تركيا أن يؤدي البروتوكول الى تصدير ما قيمته (1,5) مليار دولار من السلع والمنتجات خلال تلك السنة[4].

وامتد التعاون الاقتصادي التركي – الإيراني الى مجالات أُخرى منها الاتفاق الذي ابرم في 27 كانون الثاني عام 1985 بين الحكومة التركية وشركات النقل البحري التركية لنقل النفط من جزيرة (خرج) الايرانية الى تركيا، وقالت صحيفة (ملليت) التركية أنَّ الاتفاق يأتي بعد مطالبة شركات النقل البحري التركية بزيادة اجورها نتيجة للمخاطر التي تتعرض لها اثناء نقل النفط من إيران [5].

---

(1) المصدر نفسه، ص ص8-9.

(2) معوض، تركيا والحرب العراقية – الايرانية، ص94.

(3) Altinkas, Op. Cit., p. 9.

(4) نبيل الحيدري، تركيا- دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945، ط1، (د.م، 1986) ، ص120؛
Narli, Op. Cit., p. 14.

(5) الناصري، التطورات المعاصرة ...، ص230.

وفي 28 كانون الثاني 1985 وبمبادرة من إيران تأسست منظمة اقتصادية جديدة ما بين دول (R.C.D) وسُميت المنظمة الجديدة باسم Economic Cooperation Organization(ECO) وتم تشكيل مجلس دائمي للدول الاعضاء، وهي (تركيا - باكستان - ايران) لتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بينها[1]. وفي عام 1987 وبسبب الظروف الاقليمية والدولية قررت إيران رفع المستوى التمثيلي للدول الاعضاء من وكلاء وزراء الخارجية الى وزراء الخارجية لضرورة تشكيل وحدة اسلامية وتحقيق تعاون اكثر لدول العالم الثالث[2].

أمّا أبرز اهداف منظمة (ECO)، هي:

1- تحسين الظروف الاقتصادية للدول الاعضاء من خلال تحسين المستوى المعاشي وتوظيف الامكانيات الاقتصادية.

2- اتخاذ التدابير اللازمة لإزالة العقبات التجارية للمنظمة والعمل على زيادة التجارة الاقليمية والعالمية.

3- العمل على التعاون في المجالات الأخرى (الاجتماعية والثقافية والفنية والعلمية) بين دول الاعضاء.

4- التسريع في تنمية البنية التحتية للنقل والمواصلات التي تربط دول اعضاء المنظمة بعضها ببعض وبالعالم الخارجي.

5- تهيئة برنامج مشترك بهدف تنمية الموارد البشرية.

6- تسهيل التعاون في مجال البيئة.

7- تقوية العلاقات التاريخية والثقافية بين شعوب المنظمة، فضلاً عن توسيع النشاط السياحي بين الدول الاعضاء[3].

وعبر ولايتي وزير الخارجية الإيراني من جانبه عن رغبة حكومته بتوسيع مجالات التعاون مع تركيا لاعتبارات دينية وتاريخية، والتقى الوزير التركي آنف الذكر بوزير الصناعات الثقيلة الإيراني بهذاد بنوبي وتباحث الطرفان بشأن تعزيز العلاقات بينهما. واكد وزير الدولة

(1) Turk-Iran Iliskilerinin..., s. 108.

(2) شيخ حسني، بيشين، ص20.

(3) للمزيد من المعلومات، ينظر: شيخ حسني، بشين، ، ص ص149-180.

التركي بأنّ: "تركيا مستعدة لاقامة مشاريع توليد القوة الكهربائية في ايران"، وذلك في مقابلة مع وزير الطاقة الإيراني حسن نوري، ورد الوزير الإيراني قائلاً: "تركيا هي الشريك التجاري الاول لإيران خلال الربع الاول من هذه السنة 1985"، واضاف أن إيران ستشتري البضائع التي تحتاج اليها من تركيا وبالمقابل تزود تركيا ببعض احتياجاتها"، وتوصل الطرفان الى اتفاقية للتفاهم المتبادل[1].

وفي 20 كانون الاول عام 1985 قام رئيس الوزراء الإيراني حسين الموسوي بزيارة الى انقرة وخلال لقائه برجال الحكومة التركية أكّد استعداد حكومته لعقد اتفاقية من شأنها زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وبالفعل تمّ توقيع بروتوكول بين البلدين بزيادة عملية التبادل التجاري، وقبل مغادرة الموسوي انقرة أدلّى بتصريح قال فيه: "إنّ الدولتين إيران وتركيا سيسعيان الى تفعيل عملية التبادل التجاري بينهما"[2].

وفي تشرين الثاني 1985 قام وزير الدولة التركي للشؤون الاقتصادية (مصطفى تيتز) بزيارة إيران على رأس وفد، وأجرى مباحثات مع وزير الخارجية الإيراني (علي اكبر ولايتي) وعبر المسؤول التركي عن ارتياحه للتطور الذي شهدته العلاقات الاقتصادية بين البلدين ودعا الجانب الإيراني الى توسيع العلاقات فيما يتعلق بالجوانب العلمية والتكنولوجية[3].

وفي 25-30 كانون الثاني 1986 اجتمع الطرفان التركي والايراني في طهران واسفر الاجتماع عن اتفاق بالاجماع بزيادة حجم التجارة بين البلدين الى 3 مليار دولار واشار (مصطفى تيتز) وزير الدولة التركي أنّ تركيا ستصدر خلال العام الحالي ما يبلغ قيمته(17) مليون دولار من المنسوجات، و (100) مليون دولار من البلاستك والمنتجات الكيمياوية، و(50) مليون دولار من الادوات واللوازم الكهربائية و (296) مليون دولار من الجرارات الزراعية وقطع الغيار و (47) مليون دولار من الورق والمنتجات الورقية، و (135) مليون دولار من الحنطة والشعير والمواد الغذائية الأخرى، كما ستصدر تركيا لإيران (2) مليون طن من المنتجات الفولاذية[4].

---

(1) المصدر نفسه، ص95.

(2) Ahmedov, A.G.E., ss. 62-63.

(3) احمد، تركيا والحرب العراقية – الايرانية، ص95.

(4) جريدة اضواء الانباء (التركية) ، العدد2، 10 كانون الثاني 1986.

ومرة أخرى تمّ التأكيد على تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال زيارة توركوتاوزال رئيس الوزراء التركي الى إيران في 3 كانون الاول 1986، وركزت المباحثات بشكل أساس على المسائل الاقتصادية ووسائل زيادة حجم التجارة بين البلدين والحصول على عقود جديدة للشركات التركية في إيران[1].

حيث أدلى رئيس الوزراء اوزال لدى عودته من إيران بتصريح اوضح فيه أنّ حجم التبادل التجاري الذي بلغ العام الماضي 2,600 مليار دولار بين البلدين سوف يصل هذا العام الى ثلاثة مليارات دولار وأشار الى أنّ إيران تحتل مكانة هامة في سياسة تركيا الخارجية، كما اشار في تصريحاته الى زيادة حجم التبادل التجاري واقامة تعاون في المجال الصناعي ومجال الاتصالات حيث تمّ التوصل الى اتفاق خلال المباحثات التي أجراها مع المسؤولين الايرانيين حول انجاز مشروع قمر صناعي مشترك بين إيران وتركيا. وركزت المباحثات على المسائل الاقتصادية الأخرى وزيادة حجم التجارة بين البلدين والحصول على عقود جديدة للشركات التركية في إيران[2].

بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية عام 1988 تراجع حجم التجارة بين إيران وتركيا من (2,5) مليار دولار الى (600–700) مليون دولار[3].

أمّا المكاسب التركية الأخرى فكانت تتم عن طريق توريد الأسلحة الى ايران، فبخصوص موقف تركيا من تسهيل توريد السلاح الى ايران، تحدث صحفيان أحدهما بلجيكي والاخر فرنسي عن عملية نقل الأسلحة الى إيران عن طريق تركيا، وذكر أنّ مصنع (اورليكوف بوهري) السويسرية أسهم بدور كبير في هذه العملية وأنّ مسؤولي هذا المصنع التقوا مع المسؤولين الاتراك ومنهم وزير الدفاع التركي (ارجان اورال)[4].

كما طلبت وزارة الاعمار الايرانية من السفارة التركية في طهران مساعدتها في إجراء اتصالات مع الشركات التركية العاملة في ميدان صناعة القوارب السريعة، وكانت إيران تحتاج هذه القوارب ومحركاتها في الهجوم على الناقلات والمؤسسات النفطية[5].

---

(1) Ahmedov, A.G.E., s. 65.

(2) جريدة اضواء الانباء (التركية) ، العدد2، 10 كانون الثاني 1986.

(3) Yazar, A.G.E., s. 58.

(4) الناصري، السياسة الخارجية التركية ...، ص192.

(5) الناصري، التطورات المعاصرة ...، ص233.

المبحث الثاني :العلاقات في مجال النفط والغاز

بالنسبة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين في مجال النفط فقد احتلت مكانة بارزة ومهمة، وبدأ التعاون في هذا المجال بشكل واضح عام 1979 عندما وافقت إيران على تزويد تركيا بكميات من النفط الخام والمنتجات النفطية وبلغت قيمة الصادرات النفطية الايرانية لتركيا (175) مليون دولارللعام نفسه [1].

وفي عام 1980 عملت وزارة النفط الايرانية على تحديد معدل انتاج النفط بنحو (3) مليون برميل يومياً، إلا انّ الخلافات التي ظهرت حول أسعار النفط والازمة المفتعلة مع الغرب وعلى وجه الخصوص مع الولايات المتحدة الامريكية فرضت على السلطات الايرانية تخفيض الانتاج الى (2) مليون برميل يومياً[2].

وأثناء الحرب العراقية – الإيرانية تطورت العلاقات بين تركيا وايران اكثر من قبل حيث احتلت إيران المرتبة الثانية بعد العراق في تصدير النفط الخام الى تركيا[3]. ففي عام 1980 جهزت إيران تركيا بمقدار (3) مليون طن من النفط الخام بمعدل (60,000) برميل يومياً[4].

وبعد أ شعرت إيران بالخسائر التي بدأت تواجهها نتيجة الحرب مع العراق والفوضى الاقتصادية التي عانت منها أخذت تتطلع لحو الدول النامية لإيجاد أسواق جديدة لشراء نفطها، وكان من بين الدول التي تعاقدت معها من أجل تصدير النفط الخام اليها هي تركيا[5].

أبرمت الحكومة التركية في عام 1981 اتفاقاً مع نظيرتها الايرانية يقضي بشراء (70,000) برميل يومياً وأشارت التقارير الاقتصادية الى أنّ استيرادات تركيا من النفط الخام الإيراني بلغت (1,75) مليون طن في العام نفسه، وبلغت قيمته اكثر من (490,6) مليون دولار[6].

وفي عام 1982 وبعد زيارة وفد تركي برئاسة نائب رئيس الوزراء توركوتاوزال الى طهرانتم بحث العلاقات الاقتصادية بين البلدين حيث ناقش الطرفان مد انبوب الغاز الإيراني

(1) فرحان، المصدر السابق، ص9.
(2) مجلة التقرير الشهري، المصدر السابق، ع3، ص79.
(3) معوض، تركيا والحرب العراقية – الايرانية، ص93.
(4) فرحان، المصدر السابق، ص9.
(5) مجلة التقرير الشهري، المصدر السابق، ع3، ص79.
(6) المصدر نفسه، ع3، ص79.

بتامين حصة من النفط الخام للجانب التركي بأسعار تفضيلية[1]، وجرى في هذا اللقاء اعداد الدراسات الاولية لمشاريع ثلاثة، وهي:

1- المشروع الاول يتعلق بمد انبوب لنقل الغاز الطبيعي من إيران الى تركيا ومنها الى اوربا.
2- المشروع الثاني يتعلق بمد انبوب لنقل النفط الخام من الاحواز في جنوب غرب إيران الى مينائي الاسكندرونة أو مرسين على البحر المتوسط في تركيا.
3- المشروع الثالث يتمثل في ربط خطوط انابيب الغاز الطبيعي الإيراني بالشبكة التركية لسد حاجاتها المحلية[2].

وفي اذار من السنة نفسها تمّ التوقيع على اتفاقية ثنائية بين تركيا وايران، تقرر بموجبها أن تقوم إيران بتزويد تركيا بما يتراوح بين (60,000) الى (100,000) برميل من النفط الخام يومياً، وعُدّت هذه الاتفاقية من أكبر الاتفاقيات التي عقدتها إيران مع دولة خارجية[3].

وفي السنة نفسها اصبحت اتفاقيات المقايضة النمط المميز لعلاقات إيران التجارية، ومن جملة الاتفاقيات التي عقدتها إيران وعلى اساس المقايضة هي الاتفاقية المعقودة مع تركيا والتي نصّت في بعض بنودها على ما يلي: قيام الجانب التركي بشراء (4) ملايين طن من النفط الخام الإيراني سنوياً خلال عام 1982 مقابل تجهيز إيران بكميات من السكر واللحوم والقمح والمواد الاولية والمكائن والمعدات الصناعية بما قيمته (600-900) مليون دولار[4].

أمّا في عام 1983 فقد حاولت تركيا تأمين احتياجاتها من خلال الاتفاقيات السنوية التي تضمنت شراء كميات كبيرة من النفط الخام الإيراني خلال الزيارة التي قام بها وزير الطاقة التركي في عام 1983 الى طهران، ولكن هذه الزيارة كانت محدودة النجاح وخاصة فيما يتعلق بمشتريات تركيا النفطية فطموح الوزير التركي كان التوصل الى اتفاق لشراء عدة ملايين من الاطنان من النفط الإيراني الخام، لكن ما حدث كان عكس طموح الوزير فلم يحصل إلاّ على (500) الف طن سنوياً وبسعر مرتفع[5].

---

(1) ابراهيم، المصدر السابق، ص26.
(2) فرحان، المصدر السابق، ص10.
(3) الناصري، السياسة الخارجية التركية، ص190.
(4) مجلة التقرير الشهري، المصدر السابق، ع3، ص79.
(5) لافي، المصدر السابق، ص35.

وفي بداية عام 1984 ابرمت تركيا اتفاقية مع إيران حول شراء (6) ملايين طن من النفط الخام بسعر (29) دولار للبرميل الواحد، وحسب هذه الاتفاقية تم التوصل الى دفع ثمن النفط المستورد بالاقساط، وفي نهاية الشهر ايار من العام نفسه تمّ التوصل ايضاً الى اتفاقية مبدئية حول شراء (5) مليار $م^3$ من الغاز الطبيعي الايراني[1].

كما وقّعت تركيا مع إيران بروتوكولاً في بداية عام 1985 والذي بموجبه تتلقى تركيا (6) مليون طن من النفط الخام والمنتجات النفطية في إيران في العام نفسه، كما أبرمت تركيا في كانون الثاني من العام نفسه بروتوكولاً آخر مع إيران نصَّ على إنشاء خطي أنابيب للبترول والغاز الطبيعي يربطان تركيا بالحقول الايرانية[2].

وفي عام 1986 وعلى أثر انخفاض أسعار البترول في الاسواق العالمية[3]، شرعت تركيا بأجراء مباحثات مع إيران للاتفاق على زيادة التبادل التجاري والاتفاق كذلك على أسعار جديدة للنفط الإيراني المصدر الى تركيا[4].

وخلال زيارة اوزال عام 1986 الى إيران أجرى مباحثات مع المسؤولين الايرانيين طلب فيها من الحكومة الايرانية خفض أسعار النفط، لأنَّ سعر البرميل الواحد من النفط الإيراني المصدر الى تركيا كان يفوق أسعار نفط الخليج، إلا أنَّ طهران رفضت الاستجابة لمطالب انقرة مما دفع بتركيا الى خفض استيراداتها من النفط الإيراني من (6) الى (4,1) مليون طن سنوياً ومن دون استشارة الايرانيين[5]. وقد دفع هذا الاجراء رئيس الغرفة التجارية الايرانية لأن يعلن عن: أنهم(الايرانيين) لن يقبلوا العلاقات التجارية مع تركيا بعد الحرب[6].وفي عام 1987 وقّعَ البلدان اتفاقية حول الاسعار، ووقعا ايضاً اتفاقاً لانشاءخط انابيب النفط يربط الحقول الموجودة في جنوب إيران بميناء الاسكندرونة يبلغ طوله (1860) كم منها (1020) كم في الاراضي الايرانية و (840) كم في الاراضي التركية[7].

---

(1) فرحان، المصدر السابق، ص11.

(2) لافي، المصدر السابق، ص37.

(3) Gundogan, Op. Cit., p. 7.

(4) ابراهيم، المصدر السابق، ص28.

(5) لافي، المصدر السابق، ص36.

(6) Gundogan, Op. Cit., p. 7.

(7) حسن، المصدر السابق، ص ص81–82.

وفي اطار محاولات إيران لتنويع سبل تصدير نفطها في ظل الهجمات الجوية العراقية التي كانت تشنُّ على موانئ ومنشآت تصدير النفط عبر الخليج العربي، جرت في النصف الاول من عام 1988 مباحثات بين المسؤولين الايرانيين والاتراك بشأن مشروع مد انبوب لنقل النفط الإيراني من الاحواز الى مصفاة دورت يول التركية[1].

ففي 26 اب 1988 قام وزير الخارجية الإيراني بزيارة الى تركيا وفور وصوله ادلى بتصريح ذكر فيه أنَّ زيارته الى تركيا تأتي في اطار علاقات الصداقة والاخوة بين البلدين واوضح أنَّ الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين في الماضي نجحت في اكتشاف وبلورة محاولات التعاون المشترك بين البلدين[2].

وفي 27 اب 1988 تم التوقيع على اتفاقية تتعلق باقامة التعاون المشترك بين تركيا وايران في مجالات النفط والغاز الطبيعي، ووقع على الاتفاقية من الجانب التركي وزير الدولة (كاظم اوقساي) ومن جانب إيران وزير البترول الإيراني (غلام اغا زادة)، وفي تصريح ادلى به الوزير اوقساي خلال التوقيع على الاتفاقية قال بأنَّ تركيا ستستورد 6 ملايين طن من النفط الإيراني خلال العام القادم، ويمكن زيادة ونقصان هذه الكمية بنسبة 15٪ وان سعرها سيكون حسب الاسعار الحالية للنفط.

وصرح الوزيران بان مجالات التعاون والاستثمارات بين البلدين هي:

1- انشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية في منطقة شرق الاناضول تعمل بالغاز الطبيعي.
2- انشاء محطة للطاقة في الاسكندرونة تعمل بالغاز الطبيعي الذي سيجلب من ايران.
3- نقل الغاز الطبيعي الإيراني الى الدول الاوربية بواسطة الانابيب عبر الاراضي التركية[3].

وبعد ذلك انعقد في طهران اجتماع بين السفير التركي لدى إيران اقبل ووزير المالية الإيراني محمود جواد ايرداني وبحضور الملحق التجاري التركي لدى إيران وتم خلاله بحث العلاقات الثنائية وسبل التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين الصديقين، وقال اقبل انه لم

(1) الناصري، التطورات المعاصرة ...، ص227.
(2) جريدة اضواء الانباء (التركية) ، العدد 35، اب 1988.
(3) المصدر نفسه، العدد 36، ايلول 1988.

تظهر أي مشكلة كبيرة بين تركيا وجارتها إيران منذ قرون مؤكداً على ضرورة ارساء العلاقات الاقتصادية بينهما، وأعلن عن رغبة تركيا في تحقيق مشاريع طويلة الاجل مع إيران مثل خط انابيب الغاز الطبيعي واقامة مؤسسات الطاقة والبتروكيمياويات.

أمّا وزير المالية الإيراني محمود ايرداني فذكر من جانبه أنّ حجم التبادل التجاري لإيران بعد الثورة الاسلامية، مع تركيا زاد 15 مرة نتيجة السياسة الجديدة المتبعة من جانب المسؤولين في طهران واعرب عن امله في أنّ تستورد تركيا منتوجات اخرى من إيران غير النفط الخام[1].

لقد أفادت تركيا كثيراً من الناحية الاقتصادية من الحرب العراقية – الايرانية واشتملت تلك الفوائد على المجالات التالية:

1- نقل منتجات النفط من كل من العراق وايران الى شتى انحاء العالم.
2- نقل المواد الغذائية والسلع وبخاصة الاقمشة التركية المنشأ الى إيران والعراق.
3- نقل المعدات المصنوعة في تركيا الى كل من العراق وايران على الطرق البرية.
4- في ظل حالة الأمن النسبي التي كانت سائدة في الحدود المشتركة بين إيران وتركيا والعراق راجت تجارة غير رسمية عن طريق التهريب، وقد شكّل هذا ايضاً مصدراً آخراً من العوائد المادية لتركيا خصوصاً من تجارة الأسلحة وقطع الغيار[2]

لذلك فإنّ موقف تركيا تمثل في عدم رغبتها في الاسراع في حل النزاع بين العراق وايران وانهاء الحرب بين الطرفين لأهداف ذاتية وسياسية، منها الحاجة لإضعاف أكبر قوتين منافستين لها في الشرق الاوسط[3]. والجدولان الاتيان يبينان حجم التبادل التجاري بين تركيا وايران.

وتجدر الاشارة الى أنّ حجم التبادل التجاري بين تركيا وايران بعد انتهاء الحرب العراقية-الايرانية انخفضت نسبيا عما كانت عليه في سنوات الحرب[4].

---

(1) جريدة اضواء الانباء (التركية)، العدد 53، كانون الاول 1988.

(2) الناصري، السياسة الخارجية التركية، ص194.

(3) المصدر نفسه، ص194.

(4) محمد هادي فلاح زادة، تركية، مؤسسة فرهنكي مطالعات وتحقيقات بين المللي ابرار معاصر تهران، (تهران، 1384) (2005)، ص69.

جدول رقم (1)[1]

تطور التبادل التجاري بين إيران وتركيا عامي 1981-1988

الاعوام	الصادرات التركية الى ايران			الواردات التركية من ايران		
	اجمالي	القيمة	النسبة٪	اجمالي	القيمة	النسبة٪
1981	4,702,9	233,7	4,9	8,933,4	514,2	5,7
1982	5,746,0	791,1	13,7	8,842,8	747,7	8,4
1983	5,727,7	1,087,7	19,0	9,235,1	1,122,1	13,2
1984	7,033,7	750,9	10,6	10,756,9	1,565,7	14,6
1985	7,958,1	1,078,9	13,6	11,343,5	1,264,7	11,1
1986	7,456,7	564,4	7,6	11,104,8	221,3	2,0
1987	10,190,0	439,7	4,3	14,164,7	947,6	6,7
1988	2,802,8	103,5	3,7	3,493,7	154,9	4,4

(1) معوض، تركيا والحرب العراقية – الايرانية، ص93. والقيمة بملايين الدولارات.

جدول رقم (2)[1]

قائمة المواد المصدرة من تركيا الى ايران

المواد	الملحقات				
1- الاغذية	اللحوم والاسماك	منتجات الالبان	الحبوب	السكر، القهوة الشاي، الكاكاو، البهارات	الخضراوات والفواكه
2- المواد الخام	المطاط الخام	الخشب والفلين	الياف النسيج ومخلفاته	السماد الخام	المنتجات المعدنية والمعادن المهذبة
3- الوقود المعدني والشحوم	النفط	المنتجات النفطية	الغاز الطبيعي والمصنع	-	-
4- الزيوت النباتية والحيوانية	الزيوت الحيوانية والسمن	السمن النباتي المهدرج والزيوت النباتية	المنتجات الزيتية والدهنية والحيوانية والنباتية	-	-
5- الكيميائيات	الكيميائيات العضوية واللاعضوية	مواد الدباغة والاصباغ	المنتجات الطبية والصيدلانية	اللدائن	الكيمياويات
6- البضائع المصنعة	الجلود	الصناعات المطاطية	الفلين والصناعات الخشبية	الورق والالواح الورقية	الحديد والفولاذ
7- المكائن وحافلات النقل	المكائن ومولدات الطاقة	العربات (المقصورات)	الاتصالات	مكائن التشغيل المعدنية	المكائن الكهربائية
8- ادوات مصنعة متنوعة	مواد البناء الجاهز	مواد الزينة والتجميل	ادوات التصوير	الحقائب	الاحذية

(1) الطويل، المصدر السابق، ص ص14-22.

الباب الثالث

حربي الخليج الثانية والثالثة وأثرها في العلاقات التركية الايرانية

الفصل الأول

تركيا وإيران وحرب الخليج الثانية

اندلعت حرب الخليج الثانية في 17 كانون الثاني من العام 1991 على أثر دخول القوات العراقية الكويت في الثاني من آب العام 1990، وأسهمت عوامل عدة في دفع الولايات المتحدة والتحالف الغربي الى شنّ هذه الحرب تحت غطاء الشرعية الدولية، بل أنّ الولايات المتحدة وحلفاءها سعت جاهدة لإجهاض الحلول السياسية الممكنة ودفع الاوضاع نحو الحرب لتحقيق أهداف دولية واقليمية عدة، تتمثل الأهداف الدولية في استكمال حلقات الهيمنة على الصعيد العالمي لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة، وأفول نجم الاتحاد السوفيتي، ورغبة الولايات المتحدة في استثمار نتائج الانسحاب السوفيتي من اوربا الشرقية بفرض الأمر الواقع على مناطق حيوية في العالم، واخضاع القوى الاقتصادية الجديدة والصاعدة (اليابان و اوربا الموحدة)،والحد من تطلعاتها نحو تحقيق النمو المتسارع في اقتصادها وقدراتها العلمية عن طريق السيطرة على منطقة الخليج العربي، والتي تمثل عصب الطاقة لاسيما وأنّ هذه القوى تفتقر الى هذه المصادر، ويتوقف انتاجها على ما تستورده من الخليج العربي.[1]

ولهذا فإنّ بقاء القوات العراقية في الكويت كان يعني كما يقول وزير الخزانة الامريكي نيكولاس برادي "أنّ العراق يسيطر الآن على 20 في المائة من احتياطات النفط العالمية المعروفة، ولو استولى على العربية السعودية فسيسيطر على 40 في المائة.. أنّ (صدام حسين) يستطيع بمجرد 20 في المائة من النفط العالمي أنّ يتحكم في الاسعار، ويضع الولايات المتحدة تحت رحمته، وسيؤدي ارتفاع أسعار النفط الى زيادة التضخم مما يؤدي الى تفاقم الصورة الكئيبة أصلا للاقتصاد الامريكي".[2]

وسعت الولايات المتحدة عن طريق هذه الحرب الى تكريس قواعد النظام الدولي الجديد الذي بشّرت به الادارة الامريكية حلفاءها، والذي يقوم على تكريس فكرة الشرعية الدولية

---

(1) عبد الاله، بلقزيز، حرب الخليج والنظام الدولي الجديد والوطن العربي الى اين؟، دار الطليعة للطباعة والنشر، بغداد، 1993، ص 17-19؛ للمزيد من المعلومات ينظر: حسن علي خضير علاوي العبيدي، تركيا ودول الجوار الشرق اوسطي 1988-1998، دراسة في العلاقات السياسية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2010.

(2) بوب وود ورد، القادة، ترجمة محمد مستجير، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992، ص 281.

كجوهر للنظام الدولي، وعن طريق تفعيل مجلس الأمن وبعض هيئات الأمم المتحدة لخدمة لمصالحها ومصالح حلفاءها، وتحقيق أهدافها الكبرى على حساب مصالح الشعوب الصغيرة ووحدة كياناتها القومية.[1]

أمّا الأهداف الاقليمية فإنّها تتمثل في التالي:[2]

1. ضرب القوة العسكرية العراقية التي تنامت خلال حقبة الحرب مع إيران.
2. حماية الأمن الصهيوني من أي أخطار عسكرية محتملة، وتهيئة المناخ الملائم لتسوية الصراع العربي- الصهيوني ويمثّل أمن الكيان الصهيوني التزاماً مستمراً من قبل الادارات الامريكية المتعاقبة.
3. السيطرة على منابع النفط بهدف التحكُم في أسعار الطاقة وحجم توزيعها عالميا، والتحكم في اقتصاديات الدول الحليفة التي تعتمد على الطاقة.
4. ادخال المنطقة في نظام أمن اقليمي بعد تفكك رابطتها القومية، ودمجها في روابط اقليمية أخرى تؤمن شروطا أفضل للسيطرة على المنطقة.

ويمكن دراسة موقف تركيا وايران من حرب الخليج الثانية عن طريق المحاور الاتية:

أولاً: الموقف التركي الايراني من حرب الخليج الثانية

منذ سبعينات القرن الماضي بدأت تركيا تبحث عن سبل دخول منطقة المشرق العربي وكان ذلك نتيجة لضغط ازمة النفط العربي، وارتفاع اسعاره التي اعقبت حرب تشرين الاول 1973، وكانت مضطرة الى دفع ثلاثة الى اربعة بلايين دولار سنويا لشراء احتياجاتها النفطية، وكان هذا المبلغ يؤلف 50٪ من قيمة مجموع ما تصدره الى الخارج، وكانت الولايات المتحدة قد شجعت هذا الاتجاه لكي تحمل دول الخليج العربي قسطاً من عبء مساعدة تركيا، وازداد هذا التشجيع بعد سقوط حليفها نظام شاه ايران، وكان من أهداف انقلاب العام 1980 توسيع الانفتاح التركي على العالمين العربي والاسلامي.[3]

---

(1) للمزيد من المعلومات ينظر: محمد حمزة حسين الدليمي، الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي 1989-2000 دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2012، ص ص 142-143.

(2) المصدر نفسه، ص 20-25.

(3) محمد خليفة، تركيا وازمة الخليج مجلة مستقبل العالم الاسلامي، ع2، مركز الدراسات العالم الاسلامي، مالطة، 1991، ص 113-114.

ولهذا كانت أولى الخطوات التي أعقبت انقلاب العام 1980 المشاركة في منظمة المؤتمر الاسلامي بعضوية تامة بعد أنْ كانت تكتفي بصفة المراقب، رافقها تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع الكيان الصهيوني وتقليص تعاونها الاقتصادي والسياسي معه، واتساع نطاق تعاونها مع ليبيا ومصر والسعودية ودول الخليج العربي وإيران في مجالات عدة عسكرية واقتصادية وثقافية، وسمحت السلطات التركية الجديدة بإعادة بعض المظاهر الاسلامية وحصلت تركيا على فوائد سريعة من وراء هذه الخطوات، إذ تدفقت الاستثمارات الخليجية ونشطت التجارة مع ليبيا، وحصلت على قروض كبيرة من هذه الدول.[1]

ومع نهاية الثمانينات والتي أشّرت بداية انهيار حلف وارشو، وتخلي الاتحاد السوفيتي عن سياسته السابقة لم تَعُد مسألة تحوّل تركيا نحو المشرق العربي مجرد خيار أو رهان، بل صار أمراً حتمياً نتيجة لحاجتها الى دور إقليمي يحفظ لها مكانتها في الاستراتيجية الغربية، ومارست تركيا سياسة مزدوجة تجاه الدول العربية، فمن جهة كانت تحاول تعزيز علاقاتها ببعض الدول العربية عبر القنوات الامريكية، ولاسيما مصر والسعودية، ومن جهة أخرى كانت تحاول الضغط على سوريا والعراق عن طريق التحكم بمياه نهري دجلة والفرات، وفي الوقت نفسه روجت لمشروع شامل للمنطقة لتصدير المياه التركية الى دول الخليج العربي وفلسطين المحتلة بالاتفاق مع الكيان الصهيوني، والولايات المتحدة على أمل أنْ يصبح الماء شرياناً حيوياً يدخلها المنطقة، ويمنحها دوراً أساسياً في التسوية السياسية بين الكيان الصهيوني والوطن العربي كنتيجة طبيعية لمرور أنابيب السلامْ من تركيا الى الدول العربية.[2]

ويمكن القول أنْ الحقبة الواقعة بين نهاية الحرب العراقية – الإيرانية في آب من العام 1988، واندلاع حرب الخليج الثانية في 17 كانون الثاني1991، شهدت فتوراً واضحاً في العلاقات التركية–العراقية، بسبب عدم الشعور بالرضا من جانب تركيا تجاه بروز العراق كقوة

(1) المصدر نفسه، ص 114.
(2) المصدر نفسه، ص 115.

اقليمية،[1] إذ أكّدت المؤسسة العسكرية التركية أنّ نتائج الحرب قد مهّدت للعراق في أنْ يصبح قوة عسكرية ضارية في المنطقة، وكانت هذه القوة موضع قلق من قبل تركيا.[2]

وسعى العراق لاستثمار هذا الواقع على صعيد علاقاته مع تركيا، ففي كانون الثاني من العام 1990، برزت قضية المياه بقوة، حيث أخذ العراق يشير الى أنّ ما اتخذته من خطوات حول هذه القضية لم يكن ممكناً لولا إنشغال العراق بحرب الثماني سنوات، وظهر قلق تركي متزايد بشأن التحسن النوعي في الأسلحة العراقية وازدياد عددها، وجاء تطوير العراق في مراحل الحرب الأخيرة مع إيران للصواريخ البعيدة المدى لتضع أنحاء كثيرة في تركيا تحت نطاق الصواريخ العراقية، مما جعل تصور خطر العراق على تركيا كبيراً.[3]

وهكذا يبدو أنّ تركيا استندت الى تقويم اوضاع المنطقة التي أخذت في الظهور في العام 1990، وتوصلت الحكومة التركية الى أنّ الحكومة العراقية قد فهمت خطأً بأنّ التطورات التي حصلت في بداية التسعينات، ونجمت عن انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي كانت تعني في الوقت نفسه بأنّ حلف شمال الاطلسي لم يعد ذلك الحلف الذي يحسب له حساب، هذا الموقف العراقي دفع مؤسسات الأمن والدفاع التركيين على اعادة تقويم الوضع الجديد الذي انبثق في العام 1990.[4]

وتوصلت هاتين المؤسستين الى أنّ تركيا تواجه تهديداً أقل قوة مقارنة بالاتحاد السوفيتي، ولكنه أكثر خطورة لوحدة أراضيها، ويأتي من الجنوب (العراق وسوريا ومن الغرب اليونان وقد مثل ذلك حافزا لتركيا للوقوف الى جانب الولايات المتحدة عند ابتداء أزمة الخليج في العام

(1) خليل علي مراد، الموقف الاقليمي من الحركة الكردية المسلحة 1984-1998، مجلة دراسات اقليمية، س2، ع2، 2005م، ص 35-36.

(2) محمود علي الداود، العوامل المؤثرة في علاقات العراق مع تركيا وايران، مجلة دراسات الشرق الاوسط، العدد5، مركز دراسات الشرق الاوسط، الجامعة المستنصرية، شباط، 1998، ص 279-280.

(3) فيليب روبنس، تركيا والشرق الاوسط، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوزيع، قبرص، 1993، ص 79.

(4) ابراهيم خليل العلاف، دور تركيا في تحقيق الأمن الاقليمي، اوراق تركية معاصرة، ع18، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ربيع 2002، ص 4.

1990، وحث حلفاءها الاطلسيين على التعامل مع الأزمة بسرعة لعودة الوضع القائم قبل الحرب.[1]

لقد تحكّم في الموقف التركي عاملان داخليان مضافان لعوامل التأثير الخارجي، ويتمثل هذان العاملان في النزوع لاستعادة دور ضائع، أي استعادة مكانة لم تكن قائمة من جهة، ورغبة تركيا في أنْ تقدم نفسها نموذجا بديلاً للنظم السياسية في المنطقة من جهة أخرى، والقيام بدور جيوسياسي كدولة فاعلة في النطاق الاقليمي،[2] فضلاً عن طموح تركيا في الحصول على العضوية التامة في السوق الاوربية المشتركة، ولاسيما أنَّ طلباتها المتكررة قد رُفضت بهذا الشأن، وكان آخرها قد سبق أزمة الخليج بالتحديد في العام 1990.[3]

ومن هذا المنطلق أصدرت تركيا في اليوم الأول للأزمة بياناً رسمياً دعت فيه العراق الى سحب قواته من الكويت فوراً بلا قيد ولا شرط، وتشاور الرئيس (اوزال) مع الرئيس الامريكي (جورج بوش الاب[4] George H. Bush 1989-1992)، وأدركت الأطراف المختلفة أهمية تركيا ودورها، لاسيما وأنّها اصبحت طريق العراق الى العالم وفي الوقت نفسه أدركت تركيا ذلك، واتبعت سياسة الابتزاز في اتخاذ القرارات والخطوات المطلوبة منها من جميع

---

(1) ارسين كلايس اوغلو، السياسة الخارجية التركية ازاء الأمن الاقليمي والتعاون في الشرق الاوسط، العلاقات العربية التركية الى اين؟، في مجموعة باحثين، العرب وجوارهم الى اين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 238-239.

(2) سعد البزاز، حرب تلد اخرى: التاريخ السري لحرب الخليج، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1993، ص 287-288.

(3) خليل ابراهيم الناصري، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط للمدة 1945-1994، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1995، ص 201.

(4) ولد عام 1924 في مدينة ميلتون في ولاية ماساشوسيتس، تخرج من اكاديمية فيليبس في اندوفير في الولاية نفسها عام 1948، انضم الى الحزب الجمهوري في عام 1962 واصبح رئيس مقاطعة هارس كاونتي، وفي عام 1966 انتخب بوش ممثلا عن مقاطعة هيوستن في مجلس النواب الامريكي، انتخب رئيسا للولايات المتحدة الامريكية عام 1988 فاصبح الرئيس (41) للولايات المتحدة الامريكية،
John R. Greene, The Presidency of George Bush, (USA, 1997), pp.22-55.

الأطراف[1]، إذ امتنعت عن اتخاذ المبادرات المضادة للعراق قبل الحصول على وعد من الولايات المتحدة بتعويضها عن الخسائر الاقتصادية التي ستتعرض لها إذا ما اتخذت مثل هذه المواقف.[2]

وتفهمت الولايات المتحدة الطلب التركي، لأنّ الاخيرة تربطها مصالح اقتصادية مشتركة مع العراق قبل الثاني من اب 1990، اذ يصدر العراق نسبة 54٪ من نفطه عبر المنافذ التركية، وبمعدل مليون ونصف برميل يوميا[3]، ولهذا تعهدت الولايات المتحدة بتعويض تركيا عن خسائرها التي تنتج من إغلاق انبوبي النفط، ومن توقف تجارتها مع العراق، كما تعهدت حكومتا الكويت والسعودية بتحمل جزء منها، وتوفير حاجة تركيا النفطية بسعر اقل من مستوى السوق، فضلاً عن المساعدات المالية والعسكرية والتقنية التي حصلت عليها تركيا من الولايات المتحدة لقاء الموافقة على استخدام القواعد الجوية في الاراضي التركية.[4]

وكانت تركيا أول دولة غير عربية توجّه اليها العراق بعد الثاني من اب 1990، لمنع انضمامها الى تحالف سريع التشكيل ضد العراق، إذ زار وفد رسمي برئاسة النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي السابق طه ياسين رمضان، وحمل رسالة الى الرئيس التركي يدعوه الى نظرة شاملة للعلاقات بجذورها التأريخية ولوحدة الأمن الاقليمي، والمصالح المشتركة، والتجارة الواسعة، وأشار الوفد العراقي الى أنّ دخول القوات العراقية الكويت هو شأن عربي، ولن يكون له أية نتائج سلبية على تركيا، والتي تعتمد على النفط العراقي في تلبية احتياجاتها غير أنّ الرئيس اوزال كان ينظر الى الأمور من زاوية أخرى ذات أبعاد ثلاثة:[5]

1. إنّ الولايات المتحدة اوعزت الى حلفاءها الاغنياء في السعودية والكويت لتعويض تركيا عن خسائرها في حالة اغلاق انبوب النفط العراقي، والبالغة مليار دولار سنوياً.

---

(1) خليفة، المصدر السابق، ص 116.

(2) Bruce R.Kuniholm, Turkey and the West, Foreign Affairs, Vol. 1, No. 2, Spring, 1991, p. 36.

(3) Ibid, p. 36.

(4) وجيه كوثراني، موقع العلاقات العربية التركية في اطار العالم الاسلامي، في اورهان كولوغلوا واخرون، العلاقات العربية التركية، حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص454-455.

(5) البزاز، المصدر السابق، ص279-280.

2. إنَّ استمرار بقاء القوات العراقية في الكويت سيؤدي الى اتساع دور العراق على حساب تركيا، والتي كانت قد باشرت ببناء علاقات اقتصادية وسياسية واسعة مع الدول العربية في الشرق العربي ومنطقة الخليج.
3. إنَّ تركيا رأت في انضمامها الى التحالف ضد العراق فرصتها النادرة في تأكيد استمرار أهميتها الجيوسياسية للعالم الغربي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

وطلب المبعوث العراقي من الرئيس التركي أنْ تتخذ بلاده موقفاً محايداً اقرب الى موقفها خلال الحرب العراقية- الايرانية، وأن تلتزم بالاتفاق حول تشغيل انبوب النفط المار عبر اراضيها، مؤكدا أنَّ العراق سينظر الى هذا الموقف بامتنان، ولن ينساه في المستقبل، وكان جواب (اوزال) بأنَّ بلاده ملتزمة بقرارات مجلس الامن.[1]

وأوضح الرئيس (اوزال) للوفد العراقي بأنَّ بلاده تواجه ضغوطا لكنها لا يمكن أنْ تفرط بمصلحتها ومصيرها، وان سياستها تستند الى الحياد تجاه النزاعات والخلافات التي تحدث في المنطقة، وهي حريصة على أن تسهم في احلال السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، واضاف أنَّ العراق اذا ما انسحب من الكويت فبالامكان إيجاد حل سياسي، ذلك أنَّ دخول القوات العراقية الى بلد مجاور أثار حفيظة جيرانه، رغم أنَّ هذا الدخول لا يبدو موجها بصورة مباشرة الى تركيا.[2]

وبعد مغادرة المبعوث العراقي اندفعت الكتيبة الأولى من الدبابات التركية عابرة من قواعدها في مدينة (ازمير) في اتجاه الحدود مع العراق ثم تلاها بيومين قيام وزير الخارجية الامريكي السابق جيمس بيكر بزيارة الى تركيا في 8 اب من العام1990 وأبلغه (اوزال) بأنّه رفض عرض العراق للوقوف على الحياد.[3]

ودعمت حكومة (اوزال) العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق (قرار مجلس الأمن 661 في 6 اب من العام 1990)، فأوقفت خط الانابيب الذي كان ينقل مليون وخمسمائة ألف برميل يومياً وسمحت لطائرات التحالف بشنِّ عمليات ضد العراق من قواعدها،

---

(1) المصدر نفسه، ص 280.
(2) ابراهيم خليل احمد، تركيا وحرب الخليج الثانية، دراسات تركية، العدد4،مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، كانون الاول 1993، ص 7.
(3) البزاز، المصدر السابق، ص283.

وأجازت لقوات أجنبية التمركز على اراض تركية، وشدد (اوزال) على أنَّ خارطة الشرق الاوسط ستتغير كلياً بعد الازمة.[1]

واستطاع اوزال اقناع المجلس الوطني التركي الكبير في 11 اب من العام 1990 تخويله الصلاحيات العسكرية، وهي إعلان الحرب وإرسال الجنود الى دولة أخرى، وقبول جنود دولة أخرى في تركيا، عن طريق القرار 105 وباغلبية 216 صوت مقابل 151 صوت، وكان طموح اوزال تحويل تركيا الى قوة اقليمية كبرى من خلال عبارته الشهيرة (اخسر واحد واربح ثلاثة)[2]، ودخل اوزال في نزاع مع قيادة الجيش ما لبث أنْ تتوج باستقالة رئيس هيأة الاركان (نجيب تورمتاي) في كانون الأول من العام 1990، بسبب خلافات كبيرة حول الأزمة.[3]

وأدركت الحكومة العراقية أنَّ القوات التركية قد تعبر الحدود لاحتلال اجزاء من العراق مستغلة انتشار الجيش العراقي في الكويت وعلى الحدود السعودية، ولذلك أصدرت تعليمات محددة الى منظومات العمل العسكري في شمال العراق لوضع خيارات لتحركها في الدفاع والهجوم للتعامل مع احتمال من هذا النوع بعد أن جرى تعزيز الجيش التركي الثاني على الحدود، والمؤلف من فرقتين فضلاً عن قوات حرس الحدود.[4]

ومع بدء العمليات العسكرية في 17 كانون الثاني من العام 1991، طالب رئيس الوزراء (اكبولوت) المجلس الوطني التركي الكبير صلاحيات جديدة لحماية الحدود إذا دعت حاجة تركيا لذلك، وطالب (اكبولوت) تخويل الحكومة سلطة استخدام القوات المسلحة في الداخل، والقواعد الاجنبية في تركيا، وقد وافق المجلس على ذلك بموجب القرار (126)، وقد أيّد القرار(250) نائب، وعارضه (148)نائب، وامتنع عن التصويت (52) نائباً، وأبلغ (اكبولوت) المجلس الوطني "إنَّ جارنا العراق خارج عن القانون وعدائي، ونحن لسنا على استعداد لقبول هذا"[5]، وعملت الحكومة على وضع كافة أجهزة الاعلام تحت الرقابة، وشددت هجماتها

---

(1) فواز جرجيس، امريكا والاسلام السياسي، صراع الحضارات ام صراح المعالج، ترجمة: غسان غصن، دار النهار، بيروت، 1998، ص 208-209.

(2) الناصري، المصدر السابق، ص 203.

(3) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة: فاضل جكتر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص207.

(4) البزاز، المصدر السابق، ص 284-285.

(5) الناصري، المصدر السابق، ص 206.

الاعلامية ضد العراق، ودعت تركمان العراق للثورة ضد الحكومة العراقية، ومنعت الأحزاب المعارضة من التعبير عن ارائها حول العراق وبادرت بإغلاق انبوب النفط العراقي واغلاق الحدود.[1]

وعلى صعيد العمليات العسكرية فقد انطلقت الطائرات الامريكية من قواعدها في (انجرليك) و(باطمان) لتضرب أهدافها في شمال العراق، وكان معدل الطلعات الامريكية طلعة واحدة كل خمس دقائق، وعلى مدار ثلاثة واربعين يوماً، وكانت المسافة التي تقطعها الطائرات الامريكية للوصول الى أهدافها لا تتجاوز 150 كم، وتوزعت الأهداف التي استهدفتها الطائرات بين المحطات الاذاعية والتلفزيونية، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، ومراكز الاتصالات، والمقرات المحتملة لوجود الرئيس العراقي السابق، ومصافي النفط، فضلاً عن المواقع المدنية التي استهدفت أيضاً،[2] كما استخدمت الموانيء والمطارات التركية لمصلحة الجهود العسكري الامريكي، ومن المياه الاقليمية التركية أطلقت البوارج والغواصات صواريخها على العراق.[3]

وكان للرئيس التركي (توركت اوزال) الدور الأكبر في توجيه السياسة التركية باتجاه الاسهام في العمليات العسكرية ضد العراق، عن طريق دوره المهيمن في صنع القرارات، وإدراكه لمصالح بلاده، وأمنها القومي وأساليب تحقيقه[4]، لاسيما وأنّه عُرف بخلفيته المتعاطفة مع الولايات المتحدة بوصفه مستشاراً مالياً سابقا لبنك (تشيس منهاتن)، ورئيس فرعه في استانبول، وخبيراً مالياً معروفاً في البنك الدولي.[5]

وطالب الرئيس (توركت اوزال) الحكومة التركية بإعطاء القوات المسلحة فرصة لغزو العراق من الشمال بهدف السيطرة على الموصل وكركوك، وتحقيقاً للأحلام لطورانية،[6] وأسهم ذلك في تعزيز دعوات الأحزاب القومية المتعصبة لقيام تركيا العظمى، ولاسيما حزب (العمل

---

(1) محمود علي الداود، "الدور التركي في ام المعارك"، دراسات الشرق الاوسط، العدد4، مركز دراسات الشرق الاوسط، الجامعة المستنصرية، 1997، ص 78-79.

(2) البزاز، المصدر السابق، ص 286.

(3) الداود، الدور التركي في ام المعارك، ص 79.

(4) جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 27.

(5) الداود، الدور التركي في ام المعارك، ص 77.

(6) المصدر نفسه، ص 79.

القومي) ولم يخفِ الرئيس التركي رغبته في الحصول على ثمن كبير لمواقفه في ازمة الخليج حين أبلغ الصحفيين في أثناء جولة له في جنوب البلاد إنَّ على الغرب انَّ لا ينسى دور تركيا.. فنحن من حكم هذه المنطقة لسنوات طويلة ومن حقنا اليوم أنْ تكون لنا حصة عظيمة"[1] وذلك يعني المطالبة بجزء من أرض العراق.

وشنّت تركيا عقب ذلك حملة دعائية واسعة في اتجاه استعادة مناطق الموصل وكركوك، والتي لا يزال البعض يُعدُّها تركية، رغم معاهدة حزيران في العام 1926 بين العراق وتركيا وبريطانيا، والتي حسمت نهائياً الخلاف التركي العراقي واعتراف تركيا بالحدود الحالية بينها وبين العراق ومن ثم الاعتراف بالموصل وكركوك جزء من الأراضي العراقية.[2]

واستقبلت الحكومة التركية وفود عسكرية واستخباراتية امريكية وبريطانية وضعت الأسس للتعاون اللوجستي ضد العراق، وأسهمت الاتفاقيات العسكرية التي وقعتها الولايات المتحدة مع تركيا ليس في استخدام القواعد الجوية في العمليات العسكرية ضد العراق فقط، بل السماح للولايات المتحدة وحلفائها بالتمركز الدائم في جنوب تركيا تحت غطاء حماية الاكراد من هجمات القوات العراقية.[3]

إنَّ الموقف التركي في هذه الحرب كان مرتبطاً برغبة تركيا في الحصول على معونات خليجية وغربية لتعويض الخسائر الناشئة عن الحظر على العراق، فضلاً عن تقدير اوزال للمصالح القومية لبلاده، والمتعلقة بحماية أمنها القومي من المخاطر الكامنة نتيجة لتعاظم قدرات العراق العسكرية، حيث صرح في 16 شباط 1991 إنَّ العراق كان يشكل تهديدا كبيرا لجيرانه، وسيضرب سوريا وتركيا بعد إيران والكويت وكان تصرفنا حكيماً في مساندة القضاء على هذا التهديد، ولهذا وافقنا على السماح لقوات الولايات المتحدة باستخدام قاعدة

---

(1) العلاف، المصدر السابق، ص 3.

(2) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الحضارات، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1997، ص 244.

(3) الداود، الدور التركي في ام المعارك، ص 79.

المجرليك[1]، فضلا عن ذلك كانت تركيا تسعى الى تحقيق مكاسب اقتصادية لها، وتمكينها من الاسهام في الترتيبات الاقليمية بعد الحرب واستعادة اهميتها للتحالف الدولي.[2]

وهكذا يبدو أنَّ الموقف التركي لم يكن مفاجئاً وغريباً بل يأتي في سياق ينسجم مع طبيعة التوجهات التركية، والتي تشعر انها حكمت العراق لأكثر من ثلاث قرون، يقابله قلق عراقي مستمر من تركيا حتى أصبح وصف العدو المحتمل عنواناً لتركيا حيثما وردت في الملفات العسكرية والاستخباراتية وهو ما جعل الموقف الذي اتخذه اوزال في تركيا قابلاً للاستيعاب، إذ أنَّ العراق يرى نوعين من عوامل الاستقطاب في تركيا وهما متساويان في القوة أحدهما في إتجاه اشاعة مناخ العداء والتنافس مع العراق، والآخر في إتجاه إشاعة روح التفاهم والتعاون، وكلما اختلت الموازنة في قوة العاملين كان على العراق أنْ يعيد الامور الى نقطة التوازن للمحافظة على حيادية جزء من حدوده المتوترة على أكثر من جزء.[3]

أمّا الموقف الايراني في التعاطي مع حرب الخليج الثاني فقد اقسم في بدايته بالإرباك، لأسباب عدة اهمها أنَّ إيران قد فوجئت بدخول القوات العراقية الكويت في الساعات الأولى من صباح يوم الثاني من اب من العام 1990، فضلاً عن الأبعاد التي يمكن أن يتركها ذلك الحدث واهدافه ودور القوى الكبرى فيه، والنتائج التي يمكن أنْ تنتهي اليه، كلها عوامل زادت من الارباك الايراني في اتخاذ موقف محدد وسريع تجاه الحرب، وفي الوقت نفسه فإنَّ إيران نظرت الى القضية من منظار آخر، إذ أنَّ استمرار الوجود العراقي في الكويت يشكل خللاً في التوازن الاقليمي الخليجي، لاسيما في مجال اعطاء العراق منفذ أكبر على الخليج، وزيادة قدراته الاقتصادية عن طريق سيطرته على نفط الكويت.[4]

ويبدو أنَّ الموقف الايراني كان متأثراً باعتبارين أساسيين، أولهما يتمثل في أنَّ الوجود الاستراتيجي العراقي في تلك المنطقة يخلق عوائق اضافية وقوية أمام الدور الايراني فيها، وثانيهما يتجسد في أنَّ انضمام إيران الى الحلف الامريكي ضد العراق سوف يقابل بعوائق

---

(1) هيثم الكيلاني، تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية، مركز الامات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1996، ص 55-56.

(2) معوض، المصدر السابق، ص 27-28.

(3) البزاز، المصدر السابق، ص 286.

(4) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الايرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 226-227.

عقائدية عدة، الأمر الذي قد يحرجها إزاء الشعب الايراني قبل الشعوب الأخرى، ولهذا أدانت إيران دخول القوات العراقية الى الكويت، وفي الوقت نفسه عارضت الوجود الاجنبي في منطقة الخليج العربي، ودعت الى الجهاد المقدس ضده[1]، إذ دعا آية الله (علي خامنئي) الى الجهاد ضد الغرب قائلاً "إنَّ النضال ضد العدوان،والجشع، والمخططات،والسياسات الامريكية يُعدُّ جهاداً، ومن يقتل على الطريق يُعدُّ شهيداً"[2].

وقد ترافق هذا الموقف مع موقف رسمي إيراني أعلن فيه الرئيس الإيراني السابق (رفسنجاني) عن وقوف بلاده على الحياد رغم معارضته لاستمرار الوجود الايراني في الكويت والوجود الامريكي والغربي في الجزيرة العربية، وهو الموقف الذي استمرت القيادة الايرانية في إنتهاجه رسمياً بعد بدء العمليات العسكرية، والذي حقق لها ما عجزت إيران عن تحقيقه طوال حرب الثمان سنوات.[3]

وجاء قرار الادانة الايرانية للوجود العراقي في الكويت من قبل الرئيس الايراني السابق (هاشمي رفسنجاني) فور وقوعه، وأصدرت الخارجية الإيرانية بياناً عدّت فيه دخول القوات العراقية للكويت نتيجة للدعم الدولي للعراق، ودعا البيان الى الانسحاب الفوري غير المشروط من الحدود الدولية المعترف بها، والى تسوية الخلاف الحدودي العراقي الكويتي بالوسائل السلمية، كما أكّد البيان احترام سيادة الدول وعدم التدخُّل في شؤونها.[4]

وفي الوقت نفسه صرح وزير الخارجية الايراني السابق(علي اكبر ولايتي)، في 8 اب من العام1990، بأنَّ بلاده لا تقبل أي تغيير أو تعديل في الحدود الكويتية سواء في البر أو في البحر، ثم تطور الموقف باتجاه التشدد نحو العراق، إذ صرح ولايتي في10 اب من العام نفسه: "إنّ بلاده

(1) هاني الياس خضر الحديثي، "موقف تركيا وايران والباكستان من ازمة وحرب الخليج"، في مجموعة باحثين، حرب الخليج، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، تشرين الاول 1992، ص 69.

(2) صموئيل هانتجيتون، الاسلام والغرب آفاق اصطدام، ترجمة: مجدي شرشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص 33.

(3) الحديثي، المصدر السابق، ص 70.

(4) مسعد، المصدر السابق، ص 227.

ترفض أية تسوية في الخليج تمكّن العراق من الاحتفاظ بجزيرتي 'دوربة' و'بوبيان' الكويتيتين، لأنّ ذلك سيكون بمثابة دفع فدية للعراق، وسيكون استسلاماً للابتزاز.'[1]

أمّا فيما يخص أسلوب الحل فقد دعا (ولايتي) الى ضرورة التوصل الى حل يقوم على التعاون الاقليمي بكونه الحل الوحيد الذي يضمن الأمن في الخليج وأشار الى انّ أي تغيير في الوضع الجيوسياسي في المنطقة يُعدُّ من وجهة نظر إيران ذا نتائج خطره على امنها القومي، في حين أعلن الرئيس الايراني السابق رافسنجاني في 12 آب1990 'إنّ وجود القوات الاجنبية في المنطقة أحدث توتراً فيها وأنّ إيران هي البلد الوحيد الذي يستطيع العالم أن يعتمد عليه للدفاع عن امن منطقة الخليج ومواردها النفطية.'[2]

وسعت الولايات المتحدة الى التأثير في الموقف الايراني عن طريق زيارة الرئيس السوري الراحل حافظ الاسد، ولكن الرئيس رافسنجاني أوضح له 'أنّ الخطر الأعظم يتمثل في الوجود الاجنبي في الخليج... وليس الوجود العراقي في الكويت...'[3].

وأعلنت إيران بأنّ مجيء القوات الاجنبية الى المنطقة قد عقد الامور، فلا يمكن للعراق أنّ ينسحب بدون انسحاب القوات الاجنبية، فمن الذي يضمن للعراق في حالة انسحابه من الكويت ألاّ تطلب حكومتها بقاء قوات أجنبية على أراضيها، وأن يضع الغرب شروط عدة مقابل انسحاب قواته، كتحجيم قوة الجيش العراقي، أو تجريده من أسلحته المهمة، أو حتى عزل الرئيس العراقي نفسه.[4]

وأعقب ذلك إعلان الحكومة الايرانية رفضها النقاط التالية:[5]

1. أي شكل من اشكال التعاون السياسي والعسكري مع القوات الاجنبية ضد العراق.
2. ارسال قوات ايرانية رمزية الى السعودية.
3. افشاء اسرار عن العراق تكون قد توافرت لها عن طريق حربها معه.

---

(1) احمد ثابت، أيران ما بعد الحرب .. مكاسب الواقع وازمة الاختيار، مجلة مستقبل العالم الاسلامي، العدد2، مركز دراسات العالم الاسلامي، مالطا، ربيع 1991، ص 64-65.

(2) المصدر نفسه، ص 65.

(3) احمد محمود كامل، انفجار الخليج، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص 81.

(4) المصدر نفسه، ص 81-82.

(5) المصدر نفسه، ص 82.

وانقسم الموقف الايراني حيال الازمة الى وجهتي نظر، الأولى تبناها الرئيس الايراني السابق (رفسنجاني) وترى أنّ تحرير الكويت له الاولوية على انهاء الوجود الاجنبي، لأنّ هذا التحرير لا يتحقق إلاّ عن طريق الوجود الاجنبي، امّا الأخرى والتي تبناها المرشد الاعلى (علي خامنئي) فقد أعطت الاولوية لإنهاء الوجود الاجنبي، ليس لتهديده الأمن القومي الايراني بشكل مباشر فقط، ولكن لأنّ هذا الوجود إنّما جاء ليبقى[1]، ونجح الرئيس الايراني السابق (رفسنجاني) في مقاومة كل الضغوط الداخلية والخارجية لجر بلاده الى المواجهة مع قوات التحالف، كما رفض طلب البلدان الخليجية لإرسال قوات ولو رمزية الى السعودية، ولكنه حرص على تاكيد الحضور الاقليمي الايراني، وذلك عن طريق تقديمه مبادرة وصفت بالمبادرة الاسلامية، وتضمنت المبادرة النقاط التالية:[2]

1. الانسحاب المتزامن للقوات العراقية من الكويت والقوات الاجنبية من السعودية والدول الأخرى.
2. تشكيل قوة عسكرية من كل الدول الخليجية باستثناء الكويت والعراق، لتحل محل القوات العراقية في الكويت والقوات الاجنبية في السعودية.
3. تعاون الدول التي ساعدت العراق ضد إيران بشكل جماعي من أجل اعادة بناء الاقتصادين العراقي والايراني ومساعدتهما دون مقابل.
4. اسقاط ديون العراق تجاه الدول العربية وغير العربية.
5. توقيع جميع دول المنطقة على اتفاقية عدم اعتداء.

ثانيا:انعكاسات حرب الخليج الثانية على العلاقات التركية-الايرانية:

اقترن الاسهام لتركيا بحرب الخليج الثانية بالرغبة في تحقيق أهداف عدة: أولهما: الحصول على مكاسب اقتصادية كتعويض عما لحق بها من أضرار نتيجة لموقفها المساهم في الحرب. وثانيهما: السعي الى تحييد المخاطر الامنية التي تتوقعها من الجنوب، واستثمار نتائج الحرب للقيام بدور جيوسياسي كدولة فاعلة في النطاق الاقليمي.

---

(1) عبد الله فهد النفيسي، ايران والخليج ديالكتيك الدمج والنبذ 1978-1998، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تموز 1999، ص 62.

(2) مسعد، المصدر السابق، ص 231.

وعلى صعيد الهدف الأول المتمثل بالمكاسب الاقتصادية، فقد دفعت الكويت مليار دولار الى تركيا، في حين وعدت السعودية بالمحافظة على العلاقات التجارية والمالية المتميزة، والتي حققت منذ العام 1985 نموا سريعا بموجب اتفاق اوزال مع وفد سعودي كبير على قيام السعودية بتمويل برنامج تصنيع طائرات (F16)، وتقديم مساعدات مالية سريعة لمنع انهيار اقتصادي وشيك نشأ بعد سلسلة الاجراءات التي اتخذتها حكومة اوزال، حينما لم يستوعب الاقتصاد التركي التحول المفاجيء والسريع الى اقتصاد السوق، وقدمت الولايات المتحدة دعمها السياسي والعسكري لتركيا، إذ أطلقت يد تركيا للتحرك ضد الاكراد، وفتحت قبالتها مصادر التصنيع العسكري من المخازن الامريكية والاوربية على السواء.[1]

ووفرت حرب الخليج الثانية الفرصة للرئيس (اوزال) لوقوف تركيا على نحو قاطع مع الولايات ضد العراق رغم الاعتراضات من بعض الدوائر العسكرية والمدنية، وابتغى (اوزال) أن تدين الولايات المتحدة بفضل تركيا في سبيل دعم التنمية الاقتصادية والتقنية لبلاده ومن اجل تحديث قواتها المسلحة وفي رأي (اوزال) أنَّ اسهام تركيا في حرب الخليج الثانية وفر لبلاده فرصة الافلات من التهميش، واعادة إحياء دورها كقوة اقليمية والذي نظرت اليه إيران بعدم الرضا سواء على صعيد اصطفاف تركيا مع الولايات المتحدة، أو تصاعد الدور الاقليمي التركي.

وخلال زيارة اوزال الى الولايات المتحدة في 24 ايلول من العام 1990 حصل على موافقة الادارة الامريكية على اعتمادات مالية تصل قيمتها الى بليون دولار لتمويل خطة لانتاج مائتي طائرة مروحية امريكية في تركيا، بالتعاون مع شركة (سيكورسكي) كما حصلت على موافقة أولية على مشروع لانتاج طائرات (F16)، في المصانع التركية، وحق تسويقها للدول الحليفة للولايات المتحدة (مصر وباكستان)، كما طلبت تركيا إعفاءها من الديون العسكرية أسوة بمصر، ووعدت الولايات المتحدة بالبحث في الطلب التركي ايجابياً، وتعهدت باعفائها من جزء من الديون.[2]

---

(1) البزاز، المصدر السابق، ص 282.

(2) خليفة، المصدر السابق، ص 19-20.

ووافق البنك الدولي على أعادة جدولة الديون التركية، ومنحت كل من (السعودية والامارات) تسهيلات كبيرة لتركيا لشراء النفط، وعززت تركيا مركزها في الاتحاد الاوربي عن طريق قبول انضمامها الى اتفاقية التعريفة الكمركية الاوربية.[1]

وبخلاف ذلك فقد أسهمت العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق في اب من العام1990، للتأثير في مستويات التعامل التجاري مع العراق، ففي الوقت الذي شهدت فيه حقبة الثمانينات تصاعد مستويات التعامل التجاري مع العراق والذي بلغ 1,29 مليار دولار عام 1980، في حين كان حجم التبادل التجاري لتركيا مع الولايات المتحدة 0,57 مليار دولار ومع اليابان 0,15 مليار دولار، ومع السعودية 0,12مليار دولار ومع فرنسا 0,54 مليار دولار فقد انخفض معدل التعامل التجاري مع العراق حتى وصل الى 0,21 مليار دولار في العام 1991، في حين كان متوقعا أن يصل التعامل التجاري مع العراق الى (10 مليار دولار)، في ذلك العام[2]، وانعكس ذلك على التبادل التجاري التركي –الايراني، اذ ازداد حجم التبادل التجاري بينهما من 557 مليون دولار في العام 1991، الى 830 مليون دولار عام 1992، ثم 956 مليون دولار في العام 1993 ووصل الى 1,103 مليون دولار في العام 1996.

وقد قدرت الخسائر التركية من جراء العقوبات الاقتصادية على العراق من 7 مليار دولار الى 10 مليار دولار، نجمت عن إغلاق انبوب النفط العراقي المار عبر أراضيها والذي يؤمن 60٪ من احتياجاتها النفطية وايقاف حركة التعاملات مع العراق والذي يُعدُّ ثالث شريك تجاري لها[3].

أمّا على صعيد الهدف الثاني والمتمثل بتحييد المخاطر الامنية التي تهدد تركيا من الجنوب، والسعي الى اداء دور اقليمي فاعل في المنطقة، فقد سعت تركيا الى الحصول على تعهد من حلف شمال الاطلسي لمد نطاق عملياته على كل الاراضي التركية إذا تعرضت لأي هجوم من العراق أو غيره، وكان هذا الطلب قد قُدِّم قبل أن تظهر أي بادرة على احتمال دخول

(1) الداود، الدور التركي في ام المعارك، ص 80-81.

(2) رواء زكي يونس الطويل، وصال نجيب العزاوي، تركيا دراسات في السياسة والاقتصاد، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الموصل، 2002، ص 99.

(3) هاني ارسلان، تركيا وامن الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد 105، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تموز 1991، ص 104.

القوات العراقية الكويت، وفي السياق نفسه ألقى الامين العام لحلف الاطلسي في نهاية العام 1989 محاضرة في انقرة ذكر فيها "أنّ تركيا تطالب ونحن نؤيد بأن يلتزم الحلف بالدفاع عنها ليس في وجه التهديدات السوفيتية كما كان الامر دائماً بل يشمل تهديدات دول الشرق الاوسط"[1].

ووافق حلف شمال الاطلسي في الاجتماع الذي عُقد في 18 اب من العام1990 على الالتزام بالدفاع عن تركيا عسكريا في حال تعرضها لأي اعتداء من أية جهة بما في ذلك العراق، وبذلك حصلت تركيا على أول قرار من نوعه في تأريخ الحلف يقضي بقيامه بدور خارج نطاق مجاله الاوربي، والذي نشأ أساساً للدفاع عنه وأصبحت تمتلك غطاء دولياً لأي مواجهة حربية تحصل بينها وبين احدى الدول المجاورة لها بما فيها ايران، العراق، سوريا وهو ما أقلق إيران وعدّته بمثابة اصطفاف جديد وعمق من نظرتها الى تركيا كحليف للولايات المتحدة والغرب في مواجهة دول المنطقة.[2]

لقد اتاحت حرب الخليج الثانية لتركيا الفرصة لتعزيز عودتها الى دائرة الشرق الاوسط، والسعي الى أداء دور كانت تأمل في أن يصبح مهما،وأكثر فاعلية في شؤون المنطقة الامنية، وإدارة أزماتها، وفي بنية نظام أمنها، وأن تكون لها القدرة على استثمار المشاريع المائية على حساب الحقوق المشروعة للدولتين الجارتين سوريا والعراق[3]، إلاّ أنها أخفقت في التخفيف من مصادر التهديد الأمني لتركيا، بل زادتها تفاقماً لاسيما في إطار الصراع على السلطة في شمال العراق، وأسهم في هجرة أعداد كبيرة من الاكراد العراقيين الى تركيا، وفرضت عملية توفير الاطمئنان لهؤلاء إقامة منطقة يمنع فيها تحليق سلاح الجو العراقي فوق المناطق التي يقطنها الاكراد، وتشكيل فريق مراقبة متعدد الجنسيات الى الشمال من خط العرض 36.[4]

ومع انتهاء العمليات العسكرية عرض (اوزال) دور آخر لبلاده للتشجيع على تقسيم العراق، وتقوم هذه الخطة التي عرفت بـ(خارطة اوزال) أو اصلاحات (اوزال)، على تقسيم

---

(1) خليفة، المصدر السابق، ص 118.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 119-120.

(3) هيثم الكيلاني، "هموم الأمن القومي العربي مع جوارهم"، مجلة شؤون عربية، العدد77، الامانة العامة لجامعة الدولة العربية، تونس اذار 1994، ص 27.

(4) اوغلو، المصدر السابق، ص239.

العراق الى ثلاث دويلات على أساس عرقي (عربية وكردية وتركمانية) ضمن إتحاد فيدرالي، واستخدم الرئيس التركي مصطلح (الشعوب العراقية).[1]

وبحلول عام 1992، قادت الاوضاع التي خلفتها حرب الخليج الثانية الى ظهور فراغ السلطة في شمال العراق، وخلق أرض خصبة لقيام قوى سياسية جديدة، والصراع بينهما للسيطرة على تلك المنطقة، مما أسهم في تغلغل (حزب العمال الكردستاني) في شمال العراق، وشارك في الصراع على السلطة، وقام الحزب بمهاجمة قوى الدفاع والامن التركي، وكذلك مهاجمة تجمعات مدنية في تركيا منذ عام 1984، إلاّ أنّ عملياته أخذت منحى آخر بعد عام 1992، والتي تميزت بنجاحه في تجنيد شرائح كبيرة من الجماهير الكردية المتأثرة بأوضاع المنطقة، لاسيما وأنّ منطقة جنوب شرق تركيا هي الاكثر تضرراً من الحصار الاقتصادي المفروض على العراق.[2]

وقد استخدم ذلك كمبرر لسماح تركيا للقوات الامريكية والقوات المتحالفة معها للمرابطة في اراضيها باسم قوات المطرقة المتأهبة،والتي جاءت تحت ذريعة مساعدة اكراد شمال العراق، واسداء المعونات الانسانية لهم، وقدم (جون ميجر) (رئيس الوزراء البريطاني السابق) مقترحاً في مؤتمر القمة للقادة الاوربيين الذي عقد في لوكسمبرك في 8 نيسان من العام 1991، على أثر إنتهاء حرب الخليج، والذي تضمن إيجاد ما سُمي بـ(الملاذ الامن) (Safe Haven) لأكراد العراق، وتحت ذريعة حمايتهم من الاضطهاد، والذين غادروا اماكنهم في العراق الى تركيا وايران، ووضعهم تحت إشراف الادارة القنصلية للأمم المتحدة، وتمّ قبول هذا المقترح من قبل المؤتمر المذكور، ونتيجة لذلك طلبت الولايات المتحدة من العراق في 10 نيسان من العام 1991، وقف نشاطاته العسكرية في شمال خط عرض (36) كما حذرته من استخدام القوة ضد اللاجئين الاكراد.[3]

وقد تكونت هذه القوة من القوات الامريكية والبريطانية والفرنسية، والتي استقرت في جنوب شرقي الاناضول في قاعدتي (انجرليك وبرنجليك)، وابتداءً من العام 1991، ضمّت هذه

---

(1) نور الدين، المصدر السابق، ص 244.

(2) اوغلو، المصدر السابق، ص 239.

(3) احمد نوري النعيمي، "تركيا والقوة المسماة بالمطرقة المتاهبة"، مجلة العلوم السياسية، العدد 21، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تموز 2000، ص 28-29.

القوة أربعة الآف الى خمسة الآف تركي وبريطاني وفرنسي وايطالي وهولندي، واصبح مقر القوة البرية لها في (سايلوبي) والقوة الجوية في (انجرليك)، والسوقية في (باطمان).[1]

لقد مثّلت الاوضاع التي تلت حرب الخليج الثانية وتطوراتها قلقا لتركيا من احتمال ظهور كيان كردي في شمال العراق وانعكاسات ذلك على الحركة الكردية المسلحة في تركيا، حيث تمّ تشكيل حكومة وانتخاب برلمان وتشكيل جيش نظامي واعلان دولة فيدرالية في 4 تشرين الاول 1992[2]، وأسهم ذلك في تصاعد الشعور التركي بضرورة التعاون مع إيران ودول الجوار الجغرافي (سوريا) للوقوف بوجه التطورات الجديدة، إذ عقدت الدول الثلاث خمسة اجتماعات على مستوى وزراء الخارجية، ثم عقدها في المدة 1992-1994 لمعالجة تداعيات مثل هذا الوضع، وتنسيق المواقف المشتركة بينهما.[3]

وقادت هذه الأوضاع جميعها الى تغيير في سياسة تركيا إزاء العراق لاسيما منذ عام 1994، تختلف كثيراً عن موقفها خلال الحرب، فضلاً عن رفض الحكومة التركية السماح للطائرات الامريكية والغربية باستخدام قواعدها لتوجيه ضربات عسكرية للعراق خلال مسالة تحريك الاخيرة لقواته باتجاه الجنوب في تشرين الاول من العام 1994، وبدأت الاوساط السياسية بما فيها الرئيس سليمان ديميريل بالمطالبة برفع الحظر الاقتصادي المفروض على العراق،لاسيما وأنّ هذا الحظر ألحق بتركيا خسائر اقتصادية كبيرة.[4]

وفي أواخر العام 1997 قام أحد الدبلوماسيين الاتراك بوصف هذه المواجس قائلاً ينطوي اتفاق الحزبين الكرديين على خطر ايجاد كيان كردي، وهو أمر غير مقبول بالنسبة الينا، وإذا أقدمنا على تدمير كل منهما للآخر، كما هو حال الوضع الان، فإنّ من شأن القتال أنْ يتيح لحزب العمال الكردستاني فرصة تعزيز وجوده في المنطقة، ونحن راغبون في أن تعود بغداد الى المنطقة، ولكن الولايات المتحدة معارضة كليا[5].

---

(1) المصدر نفسه، ص 29.

(2) الكيلاني، تركيا والعرب، ص 55-58.

(3) كرامر، المصدر السابق، ص 210.

(4) معوض، المصدر السابق، ص 136.

(5) كرامر، المصدر السابق، ص 220.

ويمكن فهم التحول في الموقف التركي على أنه محاولة من جانب تركيا لتحقيق هدفين، أولهما الحصول على تعويضات لهذه الخسائر من الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، وثانيهما تقديم مبررات مقبولة للخطوات التركية اللاحقة الهادفة الى استئناف جزئي للتجارة بين البلدين، إذ قام وزراء اتراك بزيارات الى العراق خلال عامي 1994و 1995،وتم توقيع بروتوكول للتعاون التجاري والصناعي، وتشكيل غرفة تجارة مشتركة، فضلاً عن استمرار المباحثات النفطية بين البلدين لإعادة تشغيل انبوب النفط العراق.[1]

وبالمقابل مثّلت حرب الخليج الثانية فرصة لإيران للحصول على مكاسب كبيرة، وتأتي في مقدمتها مبادرة الرئيس العراقي السابق في 15 اب من العام 1990 والموجهة لإيران، والتي تضمنت النقاط التالية:[2]

1. يعيد العراق كل الاراضي التي احتلها خلال حربه مع ايران.
2. الاعتراف من جديد باتفاقية عام 1975 حول شط العرب، والتي كان الرئيس العراقي السابق قد رفضها من جانبه، وكانت سبباً لاندلاع الحرب بينهما.
3. موافقة العراق على عودة الاسرى الايرانيين الى إيران.
4. موافقة العراق على تزويد إيران بكميات يتفق عليها من النفط.
5. موافقة العراق على تحجيم دور المعارضة الايرانية العاملة في العراق (منظمة مجاهدي خلق).
6. اعلان العراق استعداده لدفع التعويضات لإيران.

واسهمت الحرب في تصاعد النفوذ الايراني في العراق عن طريق قدرتها على اثارة الاضطرابات، كما احتفظت بـ(148) طائرة مدنية وعسكرية عراقية كانت قد لجأت اليها واستخدامها كورقة ضغط في أي مفاوضات قادمة.[3]

ومثلت هذه النتائج مكاسب لإيران دون أي تنازلات في المقابل، أو دون أي شرط من قبل العراق سوى المراهنة الخاسرة على إنضمام إيران الى الجهد العراقي في مواجهة الوجود

---

(1) السيد ياسين محررا، التقرير الاستراتيجي العربي 1994-1995، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1995، ص 130.

(2) النفيسي، المصدر السابق، ص 62.

(3) خلدون ناجي معروف وكريم سيد كنبار، ايران-اسرائيل: دراسة في تغيير موازين القوى بعد حرب الخليج، نشرة دراسات دولية، ع1، مركز البحوث الجمهورية، بغداد، تشرين الاول 1992، ص 15.

الاجنبي في الخليج، والعمل على توحيد الجهود العراقية - الايرانية لإرساء نظام أمني إقليمي بقيادتهما في مواجهة الدول الخليجية، لاسيما السعودية.[1]

وهيأت حرب الخليج الثانية الفرصة لإيران للتخلص من خصم عنيد، إذ نتج عن الحرب تحطيم قوة العراق، ثم تبعه الحصار الاقتصادي، والذي شلَّ القدرة العراقية، وما رافقه من السكوت عن تنامي قوة إيران اقتصادياً وعسكرياً، وجاء الضغط الامريكي على مجلس الأمن لعدّ العراق هو البادئ بشن الحرب على إيران، وما يرافق ذلك من تحميل العراق ديون إضافية، وكان الهدف الامريكي من وراء ذلك هو التقرب من إيران.[2]

وكانت هناك خشية إيرانية من أن يؤدي تدمير العراق بأكمله الى حد تفتيته من استغلال بعض الدول المجاورة لذلك، ولاسيما تركيا التي انطلقت منها الطائرات الامريكية في تنفيذ مهماتها في العراق، كما خشيت من توسع الدور التركي بعد الحرب، والذي يمكنها من السيطرة على المناطق الغنية بالنفط في شمال العراق (كركوك، والموصل).[3]

كما أفادت إيران من موقفها الحيادي في الحرب للتأهل للدخول الى النظام العالمي الجديد، وسعت لان يعترف لها هذا النظام بدورها الاقليمي المسيطر في الخليج العربي، وأسهم موقفها أيضاً في انفتاح الغرب عليها، إذ بادرت الجماعة الاوروبية الى إلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران بين العامي 1980-1988، وذلك في تشرين الاول من العام 1995،كما أعادت الشركات الفرنسية بناء محطة التكرير الرئيسة في جزيرة (خرج) الايرانية.[4]

إنّ حرب الخليج الثانية قد أفرزت واقعاً جديداً في المنطقة حيث أصبحت الولايات المتحدة مهيمنة على اقليم الشرق الاوسط، عن طريق وجودها العسكري المباشر في أهم منطقة فيه وهي (الخليج العربي) والمحيط الهندي، فضلاً عن وجودها في تركيا، وبذلك أحكمت تطويق قلب الشرق الاوسط بهدف ردع القوى الاقليمية التي حاولت عرقلة هيمنتها العالمية على المنطقة، والحفاظ على الامدادات النفطية في المنطقة[5].

---

(1) ثابت، المصدر السابق، ص 70.

(2) مظفر الخميسي، من سيحكم العراق http://www.sotalirag.com\

(3) ثابت، المصدر السابق، ص 75-76.

(4) المصدر نفسه، ص 75.

(5) حسيب عارف العبيدي، ايران والتطورات السياسية في الشرق الاوسط، نشرة الدراسات الدولية العدد الاول، دار الجماهير للصحافة والنشر، بغداد، 1992، ص 22.

ومثّل ذلك الوجود عائقا في وجه تطور العلاقات لتركية -الايرانية واضفت على ذلك الوجود غطاء شرعياً عن طريق المعاهدات التي وقعتها مع الكويت في 4 ايلول من العام 1991 والتي تقضي بتأمين التسهيلات للقوات الامريكية في الموانىء الكويتية، وتخزين معدات حربية وتنظيم مناورات مشتركة لمدة عشر سنوات.[1]

وانتقدت إيران الترتيبات الامنية التي أقامتها الدول الخليجية مع الغرب، وأبدت استياءها من التجاهل الخليجي المتعمد لأي دور ايراني في ترتيبات الأمن في الخليج العربي، حيث دأبت إيران على النظر الى مسألة أمن الخليج بكونه مسئولية مشتركة، وأنّ لغيران الدور الاكبر فيه، وأعلنت أنّ أي ترتيب من هذا النوع لا يمكن أن يكون حقيقياً ومتكاملاً ما دامت هي ليست عضواً فاعلاً فيه نظراً لامكانياتها الجيوبولتيكية الواسعة.[2]

وعدّت إيران الاتفاق يتعارض مع مصالح الدول المجاورة لإيران، ودعت الصحف الايرانية الى ايجاد تحالفات اقليمية من أجل التصدي للتوسعية المتنامية للولايات المتحدة في المنطقة، وبناء على ذلك تعهدت إيران ودول مجلس التعاون الخليجي في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية على تسوية النزاعات بالطرق السلمية واعتراف بعضها بحدود البعض الآخر، والسعي الى اقامة اطار عمل لتقوية الروابط بينهما.[3]

ومما تقدم يبدو أنّ الموقف التركي – الايراني من حرب الخليج الثانية، قد ارتبط بشكل أساس برغبة كل منهما في تحقيق أهدافه ومصالح، سواء كانت الاقتصادية منها كما هو الحال مع تركيا، والتي سعت من خلالها الحصول على المساعدات من دول الخليج العربي والولايات المتحدة والدول الغربية، على حسب ارتباطاتها التاريخية والاقليمية، لاسيما علاقات الجوار والمصالح الاقتصادية والتجارية التي تربطها بالعراق، وإذا كانت تركيا قد حصلت بالفعل على بعض المكاسب الاقتصادية، إلاّ أنّ ما خسرته تركيا اقتصادياً من جراء الحرب وفرض الحصار الاقتصادي على العراق في السنوات اللاحقة التي أعقبت الحرب كانت أكبر بكثير مما حصلت عليه من تلك الدول.

---

(1) افراح ثائر جاسم، "موقف إيران من حرب الخليج الثانية والثالثة"، دراسات اقليمية، العدد3، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، حزيران 2005، ص 115.

(2) ظافر ناظم سلمان، أيران وامن الخليج العربي في التسعينات"، مجلة دراسات سياسية، العدد6، بيت الحكمة، بغداد، صيف 2001، ص 27.

(3) العبيدي، المصدر السابق، ص 22.

فضلاً عن الأهداف السياسية التي سعت الى تحقيقها كل من تركيا وإيران، والتي كان لها تأثير على العلاقات التركية-الايرانية حيث أكّدت الحرب أهمية تركيا الاستراتيجية للولايات المتحدة بشكل خاص والعالم الغربي بشكل عام، فضلاً عن أنّ الحرب قد كشفت عن تعاظم الدور التركي في المنطقة، وهو ما يتناقض مع طبيعة التوجهات الايرانية، والتي ترى في الدور التركي في المنطقة اختزالا للدور الايراني، وأنّ التحالف التركي الغربي موجها ضدها بالدرجة الاولى، وعدّ ذلك عاملاً محدداً للعلاقات التركية-الايرانية، وبالمقابل هيأت حرب الخليج الثانية الفرصة لإيران للتخلص من جار قوي طالما ارتبطت معه بعلاقة عداء، حيث استنزفت حرب الخليج الثانية امكانات العراق الاقتصادية والعسكرية، فضلاً عن اعاقة دوره السياسي في المنطقة.

وإذا كان التطلع لدور تركي كبير في العراق، وتصاعد الدور الايراني في العراق والذي نجم عن حرب الخليج الثانية، قد ترك أثره في العلاقات التركية- الايرانية، وأثار مخاوف الدولتين، فإنّ ما افرزته حرب الخليج من تداعيات في النسيج الداخلي العراقي، لاسيما تجاه تزايد الاهتمام الامريكي بموضوع الاكراد، وسعيها الى ايجاد الحلول المناسبة وما يمكن أن تؤديه مثل هذه الحلول الى ايجاد دولة كردية في المستقبل، دفع الدولتين الى ضرورة التشاور لتنسيق مواقفهما حول هذا الموضوع، وكان ذلك دافعاً باتجاه تعاون تركي ايراني لا يقتصر حدوده عند الدولتين بل امتد الى دول الجوار الأخرى مثل سوريا، والتي تشترك مع الدولتين في الشعور بالقلق تجاه هذا الموضوع.

الفصل الثاني

تركيا وإيران وحرب الخليج الثالثة

مع انتهاء الحرب العراقية – الايرانية وما ترتب عليها من نتائج، لاسيما في مجال امتلاك العراق لجيش كبير، ومخزونات كبيرة من الاسلحة، وتطوير قدراته القتالية، والسعي الى استثمارها على الصعيد الاقليمي، بدأت الولايات المتحدة الامريكية تفكر واقعيا في تغيير النظام العراقي واسقاطه، واستثمرت دخول القوات العراقية الكويت في الثاني من اب عام من العام 1990، لتحقيق ذلك الهدف على أثر عمليات التحالف الدولي في 17 كانون الثاني من العام 1991.

بيد أنّ متغيرات عدة حالت دون ذلك، بسبب ادراك الولايات المتحدة أنّ تغيير النظام سيسمح بوصول قوى دينية راديكالية لا تتفق توجهاتها مع النهج الامريكي، ولهذا اكتفت العمليات العسكرية الامريكية بهدف اخراج القوات العراقية من الكويت، إلاّ أنّها لم تتخل عن هدفها في اسقاط النظام العراقي.

ولهذا بادرت الى تضييق الخناق على الحكومة العراقية، وفرض حصار اقتصادي على العراق لمنعه من اعادة بناء قدراته العسكرية أو تطوير بنيته الاقتصادية، ثم تبنت رسميا هدف اسقاط الحكومة العراقية حينما صادق الرئيس الامريكي السابق (بيل كلنتون [1] Bill Clinton 1993–2000) في 31 كانون الثاني من العام 1998 على قانون تحرير العراق وطبقا للمادة الثالثة من القانون فإنّ هدف سياسة الولايات المتحدة يتمثل في ازالة (صدام حسين) من السلطة كما نصّ القانون على تقديم مساعدات للمعارضة العراقية قدرها 97 مليون دولار.[2]

---

(1) هو وليام جيفرسون كلنتون ولد بتاريخ 19 آب 1946، تخرج من جامعة جورج تاون عام 1968 محامياً، تولى منصب رئيس الولايات المتحدة الامريكية مرتين بين عامي 1993–2000، ويُعدُّ من ابرز اعضاء الحزب الديمقراطي، آسس بعد نهاية ولايته مؤسسة (وليام جي كليتون) لتعزيز الوقاية ضد الامراض مثل العلاج والوقاية من مرض الايدز، في عام 2004 اصدر سيرته بعنوان (ماي لايف My Live)، ينظر: مروان بشارة، بيل كليتون: الحملة الادارة، والسياسة الخارجية، دار الساقي، ط1، (بيروت، 1993)، ص 17–41.

(2) Gokhan Bacik-Havva Karakas Keles, the Iraqi Question in the International Context and it's Domestic Reflections, the Turkish Year Book of International Relations, No. XXX11, Ankara, 2001, p. 86.

واستغلت الولايات المتحدة حجة عدم تعاون العراق مع اللجنة الدولية المكلفة بمراقبة اسلحة الدمار الشامل في العراق (انموفيك) لتبرير احتلالها للعراق في نيسان من العام 2003.

لقد خططت الولايات المتحدة بعد احتلالها العراق للبقاء فيه لمدة طويلة، واعتمادها استراتيجية جديدة تقوم على نقل مركز ثقلها العسكري في الخليج العربي الى العراق، لمواجهة مهمات جديدة نجمت عن متطلبات ما بعد الحرب الباردة، ولاسيما في اطار الرد على احداث الحادي عشر من ايلول 2001، وجعل العراق ركيزة اساسية لوجودها العسكري، ليس في منطقة الخليج العربي فقط بل وفي منطقة الشرق الاوسط، وفي منطقة المربع الاستراتيجي والذي يقع العراق في القلب منه، والتي تضمّ الخليج العربي وشمال غرب اسيا واسيا الوسطى والشرق الاوسط مما يتيح لها مواجهة الدول المعادية لها وهي بالتحديد (ايران،وسوريا) وتعديل ميزان القوى في دائرة الصراع العربي الصهيوني، من خلال الاطاحة بنظام حكم معادي للولايات المتحدة، فضلاً عن السيطرة على النفط العراقي إذ قال نائب وزير الدفاع الامريكي السابق "بول وولفويتز"بأنّ السبب الأساس في غزو العراق على حين التعامل مع كوريا الشمالية دبلوماسيا هو أنّ العراق يسبح على بحر من النفط."[1]

أولاً: الموقف التركي الايراني من حرب الخليج الثالثة:

يتمتع العراق بأهمية كبيرة في المنظور التركي والايراني، ففي المنظور التركي تعود الاهمية للأسباب التالية:[2]

1. إنّ منطقة الموصل وكركوك العراقيتين كانت ضمن خريطة تركيا التي أقرّها المجلس الوطني التركي الكبير في جلسة سرية بتأريخ 28 كانون الثاني من العام 1920 في (استانبول)، وهو ما عرف بـ(الميثاق الوطني)، وخلال مناقشات المجلس الوطني التركي الكبير عشية معاهدة (لوزان) 1923، اضطر الاتراك الى التخلي عن ولاية الموصل وكركوك لمصلحة العراق بعد ضغوط بريطانية، وكان موقف (اتاتورك) أنّ استعادة الموصل وكركوك يكون ممكناً عندما تكون تركيا قوة فاعلة وعندما تكون

---

(1) سعد حقي توفيق، الخيارات الامريكية في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد29، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تشرين الاول 2004، ص 1-4.

(2) محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركيا، في احمد يوسف واخرون، احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004، ص 405-408.

الاوضاع الدولية مناسبة، وعلى الرغم من تخلي تركيا عن الموصل وكركوك رسمياً بموجب معاهدة حزيران العام1926، بين تركيا وبريطانيا والعراق، إلاّ أنّها بقيت راسخة في العقل السياسي التركي، وعبر عن ذلك بوضوح خلال حرب الخليج الثانية.

2. إنّ تركيا بلد غير نفطي، وتشكل استيرادات الطاقة عبئا ثقيلا على الاقتصاد التركي، وتشكل غنى منطقتي الموصل وكركوك بالنفط حافز لاهتمام تركيا بهذه المنطقة،سواء عبر خطوط نقل النفط (كركوك- يومار طاليق)، أم عبر وضع اليد عليها عن طريق تغيير خارطة العراق أو الحصول على افضلية نفطية مع نظام جديد في بغداد.
3. وجود اغلبية تركمانية في منطقة كركوك الغنية بالنفط،[1] يقدر عددها بـ 400 الف الى مليون نسمة، تساعد حالة التفكك الراهنة في العراق على قدرة تركيا لاستخدامها كورقة ضغط عند الضرورة.
4. يُعدُّ هاجس التفكك أحد الهواجس التي يعانيها النظام التركي والذي نتج عن اتفاقية (سيفر) في اب 1920 والتي دعت الى اقامة دولة ارمينية في شرق الاناضول ومنطقة حكم ذاتي كردي في جنوب شرق الاناضول، وفي المنظور التركي يُعدُّ الاكراد أشد خطراً من الارمن لثلاثة أسباب:

أ-أنّ الاكراد لهم وجود كثيف في مناطق جنوب شرق تركيا بنحو (10-12) مليون كردي.

ب- أنّ الاكراد خاضوا غمار ثورات وتمردات لم تنقطع منذ عام 1925.

ج- وجود كتلة كردية الى الجنوب من تركيا، وبالتحديد في شمال العراق يبلغ تعدادها خمسة ملايين نسمة، وتُعدُّ امتداد لأكراد تركيا، ومما يزيد من خطورتها أنّ اكراد العراق قطعوا أشواطاً في سبيل تجسيد هويتهم الثقافية وشخصيتهم القومية،

---

(1) على الرغم من أنّ قضية التركمان تُعدُّ قضية، مهمة وان تركيا تعد احد اللاعبين الفاعلين في شمال العراق بعد حرب الخليج الثانية الا أنّ التركمان استبعدوا من الجهود الامريكية التي عملت على حماية الاكراد، ورفضت حكومة اقليم كردستان العراق علنا مطالب التركمان بمساواتهم مع الاكراد، ومن وجهة نظر التركمان فإنّ حكومة الاقليم عدتهم اقلية، وعاملتهم بطريقة مشابهة لتعامل الحكومة العراقية السابقة. معهم للمزيد من التفاصيل ينظر:

Keles, Op. Cit, P. 19

لاسيما بعد حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من تشكيل حكومة مستقلة وبرلمان وما الى ذلك من مؤسسات الدولة.

5. يمثل شمال العراق اليوم قاعدة أساسية لـ(حزب العمال الكردستاني)، والذي انكفأ في الشمال العراقي، لاسيما بعد هزائمه العسكرية في نهاية التسعينات واعتقال زعيمه (عبد الله اوجلان) في شباط من العام 1999، وتقوم القوات التركية بين الحين والاخر بعمليات عسكرية في الاراضي العراقية لمنع أي محاولات تسلل من شمال العراق الى جنوب تركيا.
6. يمثل العراق اهمية اقتصادية بالغة الحيوية، وحجم التجارة الخارجية التركية مع العراق يمثل ضعف حجمها الكلي مع الدول العربية، وقدرت خسائر تركيا بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق عقب حرب الخليج الثانية بنحو(50 مليار دولار)، ولهذا عملت تركيا على خرق الحصار الاقتصادي لتعويض بعض خسائرها، وترتبط الشركات التركية بعقود واستثمارات كبيرة في العراق، وتأمل الحكومة التركية في اداء دور اقتصادي واسع في حالة رفع الحظر الاقتصادي على العراق.
7. أنّ تركيا كانت مهتمة بمدى تطوير العراق لقدراته العسكرية، والذي يؤثر في الأمن القومي التركي.

وكانت الحكومة التركية برئاسة بولند اجاويد قلقة ازاء الموقف الامريكي من العراق، لاسيما في تسعينات القرن الماضي وبداية القرن الحالي، واتهم (اجاويد) الولايات المتحدة بالافتقار الى سياسة محددة، وكانت تركيا تفضل اجراء المفاوضات في التعامل مع الحكومة العراقية، غير أنّ تركيا كانت معنية بالحفاظ على علاقاتها معها، بسبب مصالحها الحيوية مع الولايات المتحدة مثل خط باكو-جيهان واستمرار التعاون العسكري بينهما، والتفهم الامريكي للمشكلة القبرصية، والتغاضي الامريكي عن السياسة التركية المتشددة تجاه الاكراد، واستخدام القوة ضدهم.[1]

وركّزت الحكومة التركية اهتمامها على ما يمكن أن تحصل عليه من دعم مالي من الولايات المتحدة، ودعم اتفاقياتها مع صندوق النقد الدولي للحصول على قروض مالية تصل

(1) كرامر، المصدر السابق، ص 218-219.

الى الستة عشر مليار دولار، في وقت تجاوزت قدرتها على تسديد خدمة ديونها السابقة، والتي تضاربت التقديرات حولها ما بين (120-230) مليار دولار، وتعلق تركيا اهمية كبيرة لدعم جهودها بالانضمام الى الاتحاد الاوربي، والذي لم ينفك عن تأكيد شكوكه حول قدرتها على تحقيق المعايير السياسية والاقتصادية للاتحاد الاوربي، إلاّ أنّ سياسة حكومة (اجاويد) تجاه العراق عكست اراء مجموعات الاعمال التركية، والتي طالما عدّت أسباب تدهور الاقتصاد التركي الى استمرار الحصار الاقتصادي على العراق، كما عكست مخاوف المؤسسة العسكرية من المخططات التي تستهدف العراق والمنطقة، واقامة كيان كردي في شمال العراق.[1]

وتركزت مخاوف الاتراك من احتمال تفاقم أزمات بلادهم الاقتصادية مع تنفيذ الولايات المتحدة لضربتها العسكرية للعراق، وفقدان تركيا ما يقارب المليار دولار سنوياً وهو حجم التجارة البينية غير المنتظمة مع العراق، والتي كان من المقرر أنّ تصل الى ثلاثة مليارات في نهاية عام 2003، كما أنّ تركيا ستخسر تجارتها مع الخليج العربي عبر الاراضي العراقية مع وقوع الضربة الامريكية.[2]

وفي باديء الامر أعلن رئيس الوزراء التركي بولند اجاويد يوم 7 تشرين الثاني من عام 2001، عن أنّ بلاده لن تدعم اية حملة عسكرية ضد أي من جارتيها العراق وايران في اطار الحرب الامريكية ضد الارهاب، لأنّ لبلاده مصالح وعلاقات وثيقة مع كل منهما كما نصح اجاويد الولايات المتحدة بعدم توسيع الحرب ضد الارهاب لتشمل الدولتين، لأنّ ذلك من وجهة نظرها سيكون عملا مرفوضا، ولن تسانده تركيا على الاطلاق، وفي 21 تموز2001 حذر رئيس الوزراء التركي(اجاويد) الولايات المتحدة من مغبة الدخول في حرب طويلة، اذا ما قررت شن حملة عسكرية ضد العراق لإسقاط الحكومة العراقية مشيرا الى انه لا يمكن مقارنة المستوى العسكري والتقني والاقتصادي في العراق بالدول الأخرى التي خاضت الولايات المتحدة حروبا ضدها في السابق مثل فيتنام وافغانستان، ثم أكّد في مناسبة أخرى بأنّ بلاده لا

---

(1) نبيل محمد سليم، في ضوء الانتخابات التركية: الواقع والابعاد، مجلة الراصد الدولي، ع68، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ايلول، 2002، ص 13-14.

(2) بشير عبد الفتاح، العلاقات الامريكية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد150، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تشرين الاول 2002، ص 137.

تريد افتعال ازمات أو الصدام مع الولايات المتحدة، مثلما لا تريد أنْ تشهد المنطقة حرباً جديدة.[1]

ومع تصاعد الازمة بين العراق والولايات المتحدة في اب من العام 2002، والتي اتخذت ابعاد جديدة وصلت الى حد التهديد باستخدام القوة ضد العراق، كان لتركيا موقفها الخاص والذي اختلف عن موقفها عام 1991، ويتضح ذلك في تصريحات عدد من المسئولين الاتراك، "إذ اكد سليمان ديميريل على رفضه التام لاستخدام الولايات المتحدة القوة ضد العراق.. وأنَّ تركيا ليست مع تغيير نظام الحكم في العراق، وقال أيضاً إنَّ العراق يجب أنْ يكون في اطار المجتمع الدولي، ونحن مع وحدة واستقلال العراق."[2]

وتحدث حسين اكينجي النائب الاول لحزب الطريق الصحيح في 22 آب 2002 عن اهمية مشاركة دول الجوار في الرأي حول عدم الاتفاق مع المخططات الامريكية لضرب العراق، واضاف اكينجي "حدثت مشكلات بين العراق وتركيا إبان حرب الخليج الثانية، وكان من نتائجها أنْ الحقت اضرار كبيرة للطرفين.. نحن كحزب أعطينا اهمية للعلاقات التركية-العراقية، وفي حالة وصولنا الى الحكم سنولي اهتماما بها."[3]

واشار نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري "اينال باتو" الى انه "في حالة قيام هجوم امريكي على العراق سوف لن نقدم دعما للولايات المتحدة، وبإمكان العراق الاعتماد علينا في هذا المجال"[4].

وخلال زيارة نائب وزير الدفاع الامريكي السابق "بول وولفويتز" الى تركيا في تموز من العام 2002، طلب (وولفويتز) من تركيا المشاركة في الحرب، وفتح جبهة شمالية أخذاً بنظر الاعتبار المطالب التركية، والتي اجاب عنها كما يلي: ستحافظ الولايات المتحدة على وحدة العراق، وستعارض دولة كردية مستقلة، وستساعد تركيا اقتصاديا للتعويض عن أية خسائر

(1) المصدر نفسه، ص 140.
(2) احمد نوري النعيمي، "العلاقات العراقية-التركية الواقع والمستقبل" مجلة العلوم السياسية، العدد 29، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تشرين الاول 2004، ص 28.
(3) المصدر نفسه، ص 28.
(4) المصدر نفسه، ص 29.

محتملة من جراء الحرب، وستلحظ الولايات المتحدة الوضع الخاص للتركمان، وستضمن استمرار مساعدات صندوق النقد الدولي.[1]

وتكررت زيارة (وولفويتز) الى تركيا ثانية في كانون الاول من العام 2002، أي بعد استلام حزب العدالة والتنمية للسلطة على أثر الانتخابات النيابية في تشرين الثاني من العام 2002، فالزيارة الاولى كانت في عهد(بولند اجاويد)، والذي كان من اشد المعارضين للحرب الامريكية على العراق، أو مشاركة تركيا فيها، ورأت الولايات المتحدة، أنَّ فرصة مشاركة تركيا في الحرب قد تبدو قائمة بعد وصول حزب العدالة والتنمية الباحث عن تغطية دولية امريكية تكرس شرعيتهم الجديدة في السلطة تجاه خصومهم المحليين، ولاسيما المؤسسة العسكرية، ونظرت إدارة الرئيس (جورج دبليو بوش[2] George W. Bush 2001–2008) الى السلطة الجديدة إنموذج مهم جدا لمشاركة دولة مسلمة في الحرب ضد العراق، ولهذا طلبت الولايات المتحدة من تركيا فتح اراضيها لتمركز القوات الامريكية ومرورها، ومشاركة تركيا في الحرب وفتح جبهة شمالية ضد العراق مقابل الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية.[3]

واعلن حلمي ازكوك رئيس اركان الجيش التركي السابق في 8 كانون الثاني من العام 2003 "أنّ بلاده تعارض دخول الحرب ضد العراق، وأنّه يجب أنَّ لا يصور أحد انقرة على أنها "بلطجي المنطقة"، وان خلافات الأمم المتحدة مع بغداد يجب أن تسوى سلمياً وان جهود الحل السلمي يجب أنَّ تمضي حتى النهاية" واضاف "أن للجيش تاثير قوي في الحياة السياسية، وسوف يكون له راي قوي في أي قرار بشان مساندة الولايات المتحدة، والتي تتهم العراق بتطوير اسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية"[4].

وتعرضت تركيا الى ضغوطات متنوعة من عدة جهات اهمها الولايات المتحدة التي طالبتها بالسماح لنحو62 الف جندي امريكي بالعمل في اراضيها مقابل امتيازات اقتصادية وسياسية كما تعرضت لضغط فرنسي –الماني برفض الطلب الامريكي واتخاذ موقف رافض

---

(1) نور الدين ، النتائج والتداعيات تركيا، ص 409.

(2) ولد في 6 تموز 1946، كان حاكما لولاية تكساس بين سنتي 1995–2000، انتخب رئيسا للولايات المتحدة الامريكية الثالث والاربعون من 20 كانون الثاني 2001 الى 20 كانون الثاني 2009. www.ar.wikipedia.org

(3) المصدر نفسه، ص 410–411.

(4) http://www.albayan.com.net\albayan10/1/2003.

للحرب، واغراء تركيا بمساعدتها بالانضمام الى الاتحاد الاوروبي، كما تعرضت لضغط من الحكومة العراقية السابقة التي منحتها النفط مقابل رفض قرار الحرب فضلاً عن معارضة شعبية قوية رافضة للمشاركة في الحرب[1].

وجاء جواب حزب العدالة والتنمية عن طريق زعيمه رجب طيب اردوغان[2] Recep Tayyip Erdogan، والذي اعلن "أنه ضد توجيه ضربة عسكرية امريكية للجارة العراق، وان تركيا ملتزمة بقرارات الأمم المتحدة، كما اكد انه في حالة عودة المفتشين الدوليين بتقارير ايجابية من بغداد فليس هناك من داع لعمل عسكري ضدها، وان حزبه سيعمل على حل ازمة العراق سلميا وسياسيا"[3].

اما (عبد الله كول) نائب رئيس الحزب فقد اشار الى أنَّ موقف حزبه يتمثل في التالي "يعد العراق دولة غنية، ومن اكثر دول المنطقة على مستوى التعليم، في حين أنَّ هناك دول عربية نفطية غنية الا انها لم تصل الى مستوى التعليم العراقي.. ولكن من ناحية أُخرى على العراق أنْ يتخذ اجراءات التحول الديمقراطي"[4].

ولم تكتف تركيا بذلك، بل تحركت بواقعية لمنع الحرب وذلك عن طريق التحرك على الدول التي تملك حق النقض (Veto) في مجلس الامن، لاسيما فرنسا وروسيا الاتحادية، والصين لاقناعها بعدم الموافقة على قرار يجيز استخدام القوة العسكرية ضد العراق، وتعمدت تمديد المفاوضات التي كانت تجري بينها وبين الولايات المتحدة والتأجيل المتكرر للرد النهائي على المطالب الامريكية.[5]

وتحت طائلة العامل الاقتصادي واقناع تركيا بحتمية شنَّ الحرب من قبل الولايات المتحدة، سعت حكومة حزب العدالة والتنمية في نهاية كانون الثاني من العام 2002، الى استمالة المجلس الوطني التركي الكبير الى الجانب الامريكي، ومن هنا جاءت موافقة الحكومة في 31

---

(1) خالد يونس، تركيا الكمالية العلمانية واشكالية هويتها الثقافية: http://www.rezgars.com\

(2) ولد في 26 شباط 1954، تقلد منصب رئيس وزراء تركيا منذ 14 آذار 2003 ورئيس حزب العدالة والتنمية. كان قد خدم قبل توليه رئاسة الوزراء منصب عمدة استانبول للفترة 1994-1998 وهو خريج جامعة مرمرة، كلية الاقتصاد. www.ar.wikipedia.org

(3) سليم، المصدر السابق، ص 14.

(4) النعيمي، العلاقات العراقية-التركية: الواقع والمستقبل، ص 31.

(5) نور الدين، النتائج والتداعيات ، ص 412.

كانون الثاني من العام نفسه، على فكرة مرابطة قوات عسكرية امريكية في الاراضي التركية، وجاء اتخاذ القرار بناء على ضغط مارسه مجلس الأمن القومي التركي على قادة حزب العدالة والتنمية، وفي هذا المجال علق رئيس مكتب صحيفة راديكال في انقرة (مراد يتكن) على ذلك قائلا "لم يعد اصحاب القرار في (انقرة) يبحثون ما اذا كانوا سيؤيدون تدخلا امريكيا ام لا، ما يجري بحثه في الحقيقة هو افضل توقيت للقرار" وفي الشان نفسه صرح رئيس الوزراء السابق عبد الله غول[1] Abdullah Gul "أن تركيا سوف لا تدخل الحرب، وان الجيش التركي لا يكون طرفا فيها، ولكننا نتهيأ لأسوأ احتمالات السيناريو" واضاف "لازلنا نعتقد بفرص السلام بسبب انه لا يمكن الجمع بين التدابير العسكرية عن طريق السماح للقوات الامريكية وفرصة السلام."[2]

وشهد الموقف السياسي التركي تحولات مهمة في النصف الاول من شباط من العام 2003، في اتجاه المشاركة في الحرب، وذكر عبد الله غول "بأنَّ تركيا بذلت كل ما في وسعها، وانه اذا اندلعت حرب خارج ارادة تركيا فيجب الا تعرض مصالحنا الوطنية للخطر، ولا نستطيع القول حينها اننا خارج هذا الشأن، ويتطلب أنَّ نتحرك معا من زاوية مصالحنا الوطنية مع الولايات المتحدة، شريكنا الاستراتيجي وحليفنا" في حين تحدث (رجب طيب اردوغان) "بأنَّ على تركيا الا تبقى خارج المعادلة، فاذا بقينا خارجها لن يكون ممكنا أنَّ نكون في وضع يوجه التطورات في النهاية، وعلى تركيا أنَّ يكون لها دور مؤثر داخل ميكانزم القرار في مرحلة اعادة بناء العراق"[3].

وكانت المفاوضات التي جرت في شهر شباط بين الولايات المتحدة وتركيا معقدة وشاملة تركزت حول شروط المشاركة التركية في الحرب، وتوزعت على ثلاثة محاور اساسية اقتصادية وعسكرية وسياسية، ففي المحور الاقتصادي تم الاتفاق على منح تركيا قروضا ميسرة قدرها (24) مليار دولار وهبة قدرها (6) مليار دولار على أن تكون الهبة تحت اشراف صندوق النقد الدولي، وذلك لتغطية الخسائر المحتملة في حالة اندلاع الحرب، وفي المحور العسكري تم الاتفاق

(1) ولد بمحافظة قيصري في 29 تشرين الاول 1950، تخرج من كلية الاقتصاد ، جامعة استانبول عام 1972، ثم حصل على الماجستير ثم ذهب لجامعة لندن لجمع المادة اللازمة لدراسة الدكتوراه وحصل على شهادة الدكتوراه في تطور العلاقات الاقتصادية، يشغل منصب رئيس جمهورية تركيا منذ 28 آب 2007. www.ar.wikipedia.org

(2) النعيمي، العلاقات العراقية-التركية: الواقع والمستقبل، ص 36.

(3) نور الدين، المصدر السابق، ص 413.

على تمركز 60-70 الف جندي امريكي على الاراضي التركية، ومن ثم عبورها الى شمال العراق، على أنْ يدخل شمال العراق نحو ضعف هذا العدد من القوات التركية من دون أن تشارك في العمليات العسكرية الا اذا اضطرت الاوضاع الى ذلك، امّا المحور السياسي فكان الاكثر تعقيدا حيث طالبت تركيا بعدم تسليح الاكراد بأسلحة متطورة (صواريخ ومدفعية ثقيلة)، وان يكون التركمان كما العرب والاكراد عنصرا مؤسسا في الدستور الجديد وان لا تعتمد صيغة الفيدرالية في العراق الجديد.[1]

بيد أنَّ الولايات المتحدة لم تعط جوابا واضحا يطمئن الاتراك من جهة مستوى تسلح الاكراد وصيغة الفيدرالية، الامر الذي اثار شكوكا لدى تركيا تجاه موقف الولايات المتحدة من الاكراد في اثناء الحرب وموقعهم في العراق الجديد، وأدّى ذلك الى ارباك بين اعضاء مجلس الأمن القومي وبين نواب حزب العدالة والتنمية، لاسيما بعد التظاهرات الكردية الحاشدة في شمال العراق ضد دخول الجيش التركي الى شمال العراق، واتهام الولايات المتحدة بالتحريض على هذه التظاهرات لابتزاز تركيا، ودفعها الى الرضوخ للشروط الامريكية للمشاركة في الحرب.[2]

وبعد ضغوط كبيرة على تركيا، قدمت الحكومة برئاسة عبد الله غول مذكرة الى المجلس الوطني التركي الكبير، للموافقة على نشر القوات الامريكية على الاراضي التركية، وارسال قوات تركية الى شمال العراق، وقد احبط المجلس الوطني التركي الكبير مذكرة الحكومة في الاول من اذار من العام 2003[3]، والتي كان يجب أنْ تسمح لـ 62 الف جندي امريكي باتخاذ الاراضي التركية كنقطة انطلاق للعمليات القتالية ضد العراق، وبذلك فقدت الولايات المتحدة الجبهة الشمالية، وشكل ذلك صدمة للولايات المتحدة، فلا احد في واشنطن توقع بأنْ تركيا سوف ترفض الطلب الامريكي، بسبب ادراكها بان تركيا لن تفرط في حليفها الاول والرئيس في الحرب الباردة،[4] وبرفضها المذكرة خسرت تركيا 6 مليار دولار كتعويضات للحرب، وقروض

---

(1) المصدر نفسه، ص 413-414.

(2) المصدر نفسه، ص 414.

(3) صوت المجلس الوطني التركي الكبير بـ 264 صوت لصلحة المذكرة ومعارضة 251 نائب وامتناع 19 نائبا، ومن ثم لم تتمكن الحكومة من تمرير قرارها، والذي كان يحتاج الى اغلبية مطلقة للمزيد من التفاصيل ينظر: النعيمي، العلاقات العراقية-التركية: الواقع والمستقبل، ص 37.

(4) Henri J. Barkey, Turke's strategic future: http://www.eusec.org, p. 2.

طويلة الامد مخفضة بقيمة 24 مليار دولار قدمت بوساطة الولايات المتحدة لصناع السياسة التركية اخذة بنظر الاعتبار الكلف الاقتصادية منذ حرب الخليج في العام 1991.[1]

ويمكن ايجاز اسباب سقوط المذكرة بالتالي:[2]

1. عدم حصول الاتراك على ضمانات كافية بشان مستقبل الاكراد ودورهم في عراق ما بعد (صدام حسين)، الامر الذي زرع شكوكا لدى مختلف اطراف الدولة التركية في نيات الولايات المتحدة، ودفع المجلس الوطني التركي الكبير الى أن يعكس مناخ الدولة في رهان منع الحرب على قاعدة انها غير ممكنة من دون تركيا، وتجنبا لما قد تسفر عنه من نتائج غير متوقعة وسلبية على تركيا.
2. اخطاء الولايات المتحدة في التعامل مع تركيا حكومة ورأيا عاما، اذ سادت في الايام التي سبقت قرار المجلس الوطني التركي الكبير لغة استعلائية امريكية مست حساسيات تركيا، فعندما استقبل الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش وزيري الخارجية والمال التركيين ياشار ياقيش وعلي باباجان في 14 شباط قال لهما أيها السادة لا شيء تفعلونه على الاراضي التركية اذهبوا الى بلدكم ومرروا هذا الاتفاق في برلمانكم، وفي الوقت نفسه كانت وسائل الاعلام الامريكية تنشر مقالات وكاريكاتيرات تصور تركيا على انها تاجر لا يهمها سوى كسب المال.
3. الانطباع الذي اعطاه اركان الدولة جميعهم من انهم غير مقتنعين تماما بالمشاركة التركية، فقبل يوم واحد من تقديم المذكرة الى المجلس الوطني التركي الكبير، اجتمع مجلس الأمن القومي التركي، ولم يشير الى المذكرة بكلمة، ولا الى ضرورة مشاركة تركيا في الحرب، وعد ذلك اشارة غير قوية من جانب العسكر والحكومة.
4. الحملة التي قادها الرئيس التركي احمد نجدت سيزر[3] Ahmet Necdet Sezer ورئيس المجلس الوطني التركي الكبير (بولنت ارينتش)،

---

(1) Natalie Tocci, Turke's strategic future: http://www.eusec.org, p. 3.

(2) نور الدين، النتائج والتداعيات تركيا، ص 415-416.

(3) سياسي تركي من اصول شركسية ولد في 13 ايلول 1941، تولى رئاسة الجمهورية التركية من 16 ايار 2000 الى 28 آب 207 تخرج من جامعة انقرة كلية القانون عام 1962، وبدأ مسيرته كقاضي في انقرة ثم حصل على الماجستير في القانون المدني من جامعة انقرة عام 1978 www.ar.wikipedia.org

والتي أكدت بأنّ أي مشاركة تركية من دون شرعية دولية يعّد إنتهاكا للمادة (92) من احكام الدستور، وأثر ذلك في عدد من النواب.

5. معارضة 94٪ من الرأي العام التركي المشاركة التركية في الحرب، ومعارضة الشارع الاسلامي باكمله لها.

وعدّ بول (وولفويتز) بان تركيا قد ارتكبت خطأ كبير بعدم تقديم الدعم الكافي للولايات المتحدة في الحرب ضد العراق، وطالب (وولفويتز) الحكومة التركية بالإعتراف بخطأها حتى يتم فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، وكان جواب الرئيس التركي (احمد نجدت سيزر)، ووزير خارجيته (عبد الله كول) قد إتسم بالدبلوماسية، فالمتحدث بإسم (سيزر) تحدث عن الصداقة الوثيقة التي تربط البلدين منذ سنوات طويلة، وانه ليس مطلوباً أن يكون هناك إتفاق بنسبة مائة في المائة بينهما حول الازمة العراقية، مؤكدا أنّ تصريحات (وولفويتز) تعكس اختلاف في وجهات النظر، أمّا (عبد الله كول) فدعا الى رؤية الجانب الأخر من حديث (وولفويتز)، وهو التأكيد على رغبة الولايات المتحدة في تطوير العلاقات، وإعادتها الى سابق عهدها.[1]

وقد انتقدت صحيفة (الوول ستريت جورنال) اخفاق تركيا في إقناع رأيها العام والبرلمان، ذاكرة الفوائد التي كانت ستجنيها تركيا من هذه الصفقة، وأردفت الصحيفة قائلة: الان يجب على الاتراك أنّ لا يتوهموا انهم سيحصلون على حصة من النفط العراقي، وقد أدى قرار المجلس الوطني التركي الكبير الى رد فعل الادارة الامريكية، لأنّ الجبهة الشمالية عند الاخيرة مهمة للغاية، وان قرار كهذا قد يؤدي الى عرقلة المخططات العسكرية في هذه الجبهة، إلا أنّ الولايات المتحدة استعاضت عن ذلك من خلال قدرات النقل الاستراتيجية الخاصة، ولاسيما الطائرات العملاقة (F-17) في تجميع قواتها في شمال العراق، وعن طريق تعاون اكراد العراق معها.[2]

وكان من نتائج قرار المجلس الوطني التركي الكبير حرمان تركيا من المساعدات الاقتصادية الامريكية، وذلك عن طريق الضغط على المجلس الوطني التركي الكبير للتصويت

---

(1) عبد الحليم غزالي، قنبلة وولفويتز وازمة العلاقات الامركية التركية، صحيفة الاهرام، ع537، 24 ايار 2003.

(2) النعيمي، العلاقات العراقية التركية، الواقع والمستقبل، ص 39.

لمصلحة قرار فتح المجال الجوي التركي قبالة المقاتلات الامريكية، اذ صوت المجلس الوطني التركي الكبير في 21 اذار من العام 2003 باغلبية 332 صوتا مقابل 202 صوت، وذلك بناء على ضغوط من رئيس الوزراء (رجب طيب اردوغان) على اعضاء حزبه الممثلين في المجلس.(1)

بالمقابل فإنّ أي موقف ايراني تجاه العراق ينطلق من أنّ الاخير يمثل العقبة الاقليمية الاولى التي تقف قبالة طموحاتها الاقليمية، ولهذا لم تخل حقبة ما من صراع خفي كان ام علني بين العراق وايران، بل أنّ التفاعلات الاقليمية الخليجية تفسر بدلالة المنافسة الاقليمية بين طرفيه العراق وايران، ولهذه الاسباب سعت إيران الى عزل العراق واضعافه.(2)

بيد أنّ الامر مختلف نوع ما مع اندلاع حرب الخليج الثالثة، اذ بادرت إيران الى الاعلان عن موقفها الرافض للحرب،حيث اعلن وزير الدفاع الايراني علي شامخاني في 11 شباط 2002 بان إيران لن تسمح باي انتهاك لمجالها الجوي من قبل الولايات المتحدة في حالة شن الحرب على العراق، كما عد الرئيس الايراني السابق محمد خاتمي أنّ اندلاع هذه الحرب سوف يؤدي الى تنامي العنف، واكد أنّ بلاده تعارض خوض الحرب أو أي تدخل احادي الجانب ضد جارها، أمّا رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام هاشمي رافسنجاني فقد اكد بان الدول المجاورة للعراق ومن بينها إيران لن تسمح للولايات المتحدة بنهب منابع النفط العراقية، وان إيران ستكون من اكثر الدول المجاورة التي ستعاني نتائج حرب محتملة ضد العراق.(3)

واثارت مسالة الحرب على العرق جدلا داخل إيران مثلما حدث في حرب الخليج الثانية، اذ اكد المحافظون على ضرورة الاستمرار في مقاطعة الولايات المتحدة وعدم استئناف العلاقات معها، بل أنّ بعض المسئولين الايرانيين اطلقوا التحذيرات للولايات المتحدة لاسيما المرشد الاعلى للثورة الايراني اية الله (علي خامنئي)، أمّا هاشمي رفسنجاني (رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام) فقد اشار الى دور إيران الاقليمي المحوري الايجابي، والذي لا يمكن تجاهله وتهميشه كما حصل في افغانستان، في حين دعا الاصلاحيون لاسيما في مجلس الشورى الى اجراء حوار مع المسئولين الايرانيين لدرء المخاطر المحدقة بإيران، والقى انصار هذا التيار اللوم على العراق الى الحد الذي دعا فيه بعض النواب الاصلاحيون في12 كانون الثاني 2003

(1) المصدر نفسه، ص 39.

(2) سلمان، المصدر السابق، ص 25.

(3) جاسم، المصدر السابق، ص 117.

وزير الخارجية (كمال خرازي) والرئيس (خاتمي) الى عدم استقبال وزير الخارجية العراقي السابق (ناجي صبري)، وهددت بسحب الثقة من الاول ودفع الاخر الى الاستقالة، ووضع هؤلاء النواب مجموعة من الشروط ودعوا العراق الى تلبيتها قبل الزيارة، ومنها تقديم اعتذار لإيران عن الحرب العراقية-الايرانية، ودفع تعويضات عن تلك الحرب بقيمة الف مليار دولار، واقفال ملف الاسرى، الا أنَّ العراق الغى تلك الزيارة.[1]

وفي الوقت نفسه فإنَّ الحكومة الايرانية دعت العراق الى تطبيق قرارات مجلس الأمن لنزع الذرائع من يد الولايات المتحدة والتي تسوغ لها شن الحرب على العراق، لكنها دعت ايضا الى منح المفتشين الدوليين الوقت الكافي لانجاز مهمتهم بحثا عن اسلحة الدمار الشامل، وصرح الامين العام لمجلس الأمن القومي الايراني حسن روحاني في 15 آذار 2003 قائلا "اذا كان هدف الامريكيين نزع اسلحة الدمار الشامل في العراق، فإنَّ جميع دول المنطقة تؤيد ذلك، لكن اذا كانوا يريدون تغيير النظام فإنَّ ذلك يخالف شرعية الأمم المتحدة، وجميع بلدان المنطقة ترفض ذلك".[2]

وسعت إيران الى اتخاذ موقف الحياد تجاه حرب الخليج الثالثة عن طريق المرتكزات الاتية:[3]

1. لا قتال ضد القوات الامريكية ولا عرقلة لعملياتها.
2. لا مشاركة في العمليات العسكرية ضد العراق.
3. لا قتال الى جانب القوات العراقية.

مع ذلك فإنَّ إيران قد ادانت الحرب ودعت الى عدم حصولها ليس لانسجام ذلك مع مواقف دول المنطقة والعالم فقط، بل مخاوف إيران الحقيقية من تمدد امريكي جديد على حدودها الى جوار منابع النفط وطرق تصديره، بعد التمدد في افغانستان وبعض دول اسيا الوسطى بمحاذاة بحر قزوين وثرواته، ومن المؤكد فإنَّ إيران تدرك مخاطر التهديد المقبل بعد العراق، اذ أنَّ

---

(1) المصدر نفسه، ص 117-118.

(2) طلال عتريسي، (ايران.. الى اين؟)، مجلة المستقبل العربي، العدد 282، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2003، ص 33.

(3) المصدر نفسه، ص 32.

الولايات المتحدة تمهد عن طريق حربها على العراق لتغيير انظمة المنطقة ونشر الديمقراطية والدفاع عن حقوق الانسان، والتي يمكن أن تمثل مبررات للعمل العسكري تجاه ايران.[1]

وعقب احتلال العراق في نيسان من العام 2003، اتخذت إيران في تشرين الثاني من العام نفسه خطوة كبيرة تجاه الولايات المتحدة تمثلت في وقف برنامج تخصيب اليورانيوم، ولكنها وبعد انّ اطمأنت الى نتائج الانتخابات العراقية في كانون الثاني 2005، وعدم وصول قوة عراقية معادية لها الى الحكم متزامنا مع الصعوبات الامريكية في العراق، اتجهت الى استئناف برنامجها في تخصيب اليورانيوم في وقت جاءت فيه الانتخابات الايرانية بالتيار المحافظ في الانتخابات البرلمانية والرئاسية.[2]

ويبدو أنَّ التطورات الداخلية في العراق كانت في مصلحة ايران، سواء من زاوية إستفادة إيران منها في تعزيز وضعها الاقليمي، أو من زاوية كبح جماح نزوع بعض الاجنحة المتشددة داخل الادارة الامريكية باتجاه القيام بعمل عسكري ضد إيران، فقد أفادت إيران من الاحتلال الامريكي للعراق، والذي اطاح بنظام يختلف معها ايديولوجيا ومعاديها من كافة الوجوه، مثلما اسفر من جانب اخر عن وصول قوى سياسية لها علاقات وثيقة بإيران، الامر الذي عزز من نفوذ إيران الاقليمي، ولاسيما بعد أنَّ تحولت إيران بسبب ما تتمتع به من علاقات قوية بفرقاء الساحة العراقية الى رقم صعب في معادلة القوى العراقية، واحد مصادر توازنها واختلالها، وهو الامر الذي من شانه أن يدفع الولايات المتحدة اذا ما ارادت استقرار الاوضاع في العراق الى أنْ تنسق مع إيران أو تطلب مساعدتها ولاسيما في ما يخص منع تسلل المقاتلين عبر حدودها الى العراق للقيام بعمليات عسكرية ضد القوات الامريكية.[3]

وبناءً على ذلك تسعى إيران الى رسم مستقبل العراق بطريقة تؤمن لها حدودها الغربية بصفة دائمة، وتجعل إيران القوة الاقليمية المهيمنة، ويفعل الايرانيون ما باستطاعتهم لتحقيق ذلك الهدف[4]، لاسيما وان العراق يمثل لها مجالاً: ايديولوجيا، لوجود عتبات شيعية مقدسة ترى

---

(1) المصدر نفسه، ص 32.

(2) محمد سيد رصاص، هل من مصلحة للعرب في أنْ تصبح إيران دولة نووية؟ صحيفة الحياة، 15 كانون الثاني 2006،شبكة الانترنيت.

(3) التقرير الاستراتيجي العربي 2005-2006، المصدر السابق، ص 252.

(4) جورج فريدمان، مستقبل العراق، البحث عن توازن تجاه ايران، في ادم روبرتس واخرون، الاحتلال الامريكي للعراق صوره ومصائره، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 168.

أنّ عليها أن تكون قادرة على التحكم في القائمين عليها وتوجيههم بما تقتضيه مصالحها القومية وما يتطلبه نظامها السياسي.[1]

ثانيا: التعاون التركي-الايراني في حرب الخليج الثالثة:

مثّل الادراك التركي لأهمية الحرب على العراق وتأثيراتها الراهنة والمستقبلية ليس في العراق فحسب، بل على الدول المجاورة لها لاسيما تركيا وايران وسوريا، عاملا مهماً في بذل جهود تركية من اجل ايجاد موقف اقليمي موحد قبل اندلاعها، وحتى بعد انتهاءها فإنّ الجهد التركي في هذا المجال لم يتوقف.

وكان لسياسة الادارة الامريكية دور في هذا المجال، والتي بدأت بحملات قوية على عدد من الدول قبل أنْ يستتب لها الامر في العراق، مما اثار قلق تلك الدول، وجعل من مصلحتها عدم تمكين الولايات المتحدة من الاستقرار في العراق، لقد هددت الولايات المتحدة سوريا بحملة عسكرية مشابهة، وشنت حملة تحريض ضد ايران، ومارست ضغوط قوية على السعودية، في حين لم تكن علاقاتها مع تركيا قد استفاقت من النكسة التي المت بها خلال حقبة الحرب، واعتقد مخططو الحرب في الولايات المتحدة أنّ التصعيد مع دول الجوار، ربما يسهم في تعزيز قبضتهم في العراق وهو الاعتقاد الذي تبين خطاه فيما بعد.[2]

وفي هذا الصدد يمكن الاشارة الى المقالة التي كتبها (Linure Gevik) رئيس تحرير صحيفة (Turkish daily news)، والتي جاء فيها أن الدول المجاورة للعراق كسوريا وايران تعارضان استخدام القوة ضد العراق، ونحن نشعر بان هذا قد يؤدي الى أن تكون المنطقة باكملها غير مستقرة، قمنا بمخاطبة بعض الاقطار العربية كي تخاطب لوحدها الولايات المتحدة، أنّ أي نشاط ضد العراق من شانه أنْ يؤثر في بقية دول الجوار لاسيما إيران وسوريا واللتان تجاوران تركيا، وعليه يجب على تركيا مشاورتهما بموجب محادثات عام1994، وعلى العراق أن ينضم اليهما[3].

---

(1) شفيع ابو منيجل، خلفيات المواقف الايرانية تجاه العراق المحتل، محاولة لفهم الدوافع، مجلة المستقبل العربي، العدد 316، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران 2005، ص 66.

(2) احمد رمضان، اعادة صياغة الشرق.. قراءة في المخطط الامريكي http://www.islamonline.net\

(3) النعيمي، العلاقات العراقية-التركية: الواقع والمستقبل، ص 28-29.

وفي لقاء وفد من منظمة الصداقة والسلم والتضامن العراقية الذي زار انقرة في 22 آب 2002 مع كورتكن مدير الشرق الاوسط في الخارجية التركية، اشار الاخير الى انه "لابد من التأكيد على وجود الأمن المشترك لكل من سوريا وايران وتركيا والاردن، والتي لم تشارك الولايات المتحدة في وجهة نظرها ضد العراق، والخاصة بتقسيم العراق الى دول ثلاث، لان ذلك قد يؤثر في دول المنطقة، فضلا عن دول كثيرة خارج المنطقة الاقليمية"، واضاف كورتكن "وهنا لا بُدَّ من الاعتراف بأنَّ العراق دولة متطورة في مجال الصناعة والتعليم والتجارة، "وهناك خطوط مشتركة بين العراق وتركيا تكمن في انابيب النفط، وفي خلال الاحداث السابقة فإنَّ تركيا دفعت الشيء الكثير وبلغت خسائرها ولحد الان 40 بليون دولار، وعليه يجب أنَّ يعم الاستقرار في المنطقة، اذ أنَّ له علاقة بالأمن الاقليمي، وفي حالة قيام الولايات المتحدة بشن الحرب ضد العراق فإنَّ ذلك سيولد ضررا على الأمن الاقليمي على الرغم انها لا تعد حربا محدودة، علما أنَّ العراق يدخل في خانة الدول الصديقة لنا في العلاقات الدولية".[1]

ومن هذا المنطلق دعت تركيا رسميا عدة دول اقليمية مصر، ايران، والسعودية، والاردن، وسوريا للمشاركة في قمة اقليمية في العاصمة التركية انقرة في 23 كانون الثاني 2003، لبحث سبل ايجاد الحل السلمي للازمة بين العراق والولايات المتحدة، واعلنت تركيا مشروعا يدعو لحل سلمي للازمة، وكان من المقرر أن يتوجه الزعماء المشاركون في القمة الى العراق، ويوفدون رئيس الوزراء التركي (عبد الله كول) الى العراق، كما تم تسليم نسخة من البيان الى الرئيس الامريكي (جورج دبليو بوش)، وتضمن البيان الختامي النقاط الجوهرية الاتية:[2]

1. ان يواصل العراق تعاونه مع (انموفيك)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وان يظهر بوضوح موقفا اكثر فاعلية بتقديم جرد تام بكل ما لدى العراق من معلومات ومواد تخص قدراته الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، مع امتثال تام لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المرقم 1441.
2. ان يؤكد التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة فيما يخص عمليات المراقبة والتوثيق المستمرة.

---

(1) المصدر نفسه، ص 29-30.

(2) المصدر نفسه، ص 34.

3. ان يشرع بتنفيذ سياسة من شانها أنْ تشيع على نحو لا لبس فيه الثقة لدى جيران العراق، وان يحترم الحدود المعترف بها دوليا، على وفق المعاهدات والاتفاقيات القائمة، وان يحل القضايا العالقة مع جيران العراق.
4. ان يتخذ خطوات حازمة نحو مصالحة وطنية من شانها أن تحفظ سيادة العراق، ووحدة اراضيه، ونحن مصممون تماما على دعم سيادة العراق ووحدته الوطنية، ويوفر هذا التصميم مقترنا بالضمان المثبت في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ضمانا راسخا للشعب العراقي كي يبني مستقبلا في امان وحرية ورخاء.
5. ان مجلس الأمن يتحرك بالنيابة عن كل اعضاء الأمم المتحدة، بموجب المادة (24) من ميثاق الأمم المتحدة، يتحمل المسئولية الانسانية عن حفظ السلام والامن الدوليين.

وفي مؤتمر قمة شرم الشيخ الذي عقد لمعالجة المسالة العراقية، فإنَّ السوريين بدعم تركي وايراني حاولوا تضمين البيان الختامي للمؤتمر تأكيد عروبة العراق، وان هذا المسعى اصطدم بمعارضة قوية من دول واطراف ممثلة بالمؤتمر، مما دفع مصر التي تستضيف المؤتمر الى حذف العبارة التي تشير الى عروبة العراق من مسودة البيان الختامي، وانه استبدل بالاقتراح السوري القاضي بالترحيب بالدور الذي تؤديه جامعة الدول العربية في تحضير الاجواء للانتخابات العراقية المقبلة.[1]

ويعد هذا الموقف التركي-الايراني تطورا ملفتاً للنظر على صعيد العلاقات الاقليمية، لاسيما وان البلدان اعتادا النظر بحذر وسلبية الى الفكرة العربية، وتجلياتها العملية سواء كان ذلك تجاه مشاريع الوحدة العربية، أو المنظمات الاقليمية، مثل جامعة الدول العربية، وتفاقمت هذه النظرة السلبية عندما تبوأت مصر خلال الخمسينات مركز الصدارة في السياسة العربية، وبدا هذا التطور وكانه يقلل من اهمية تركيا وايران على الصعيد الاقليمي، وتفاقمت النظرة الايرانية السلبية تجاه الفكرة العربية مع اندلاع الحرب العراقية-الايرانية خلال الثمانينات، ومن الممكن الاشارة الى عوامل مهمة دولية واقليمية وراء التطور في موقف تركيا وايران تجاه العروبة، فمع تراجع حدة التوترات في العلاقات العربية-التركية-الايرانية، برزت عوامل المصالح المتقاربة في ميدان السياسة الدولية، فالعروبة اقترنت بالدعوة الى الاستقلال والحرص على الخصوصيات المحلية والاقليمية ذات الطابع القومي والديني، وهذا ما نراه ايضا لدى

---

(1) رغيد الصلح، عروبة العراق التي رفضها مؤتمر شرم الشيخ /http://www.almoharer.net

القيادات الحاكمة في تركيا وايران، كما أنّ ضعف فكرة (العروبة) وتراجع تأثيرها في المستويين الشعبي والرسمي، ومن ثم فإنّ تأييد فكرة (العروبة) لا يرتب على تركيا وايران التزامات ذات شان، ولا يهدد مصالح أي من البلدين، ولا يتضارب مع مشاريع الحكومتين التركية والايرانية في المنطقة.[1]

ان السياسة التركية تجاه العراق قد توصف برغبتها باستمرار الوحدة الاقليمية للعراق، ومعارضتها لمشاريع التقسيم، وبصورة خاصة لإعاقة ظهور دولة كردية مستقلة، وكنتيجة لذلك لم تتردد تركيا على الرد بقوة اذا كان ذلك ضروريا للوقوف بوجه دولة كردية، فالتقسيم الفعلي للعراق ونتائجه يؤدي الى ولادة دولة (كردستان) في شمال العراق، والتي تشكل قوة جذب كبيرة على الجزء الجنوبي الشرقي لتركيا، وفي الوقت الذي تعارض فيه تركيا ظهور دولة كردية، فانها تعارض زيادة نفوذ دولة أخرى مثل ايران.[2]

اما الجانب الايراني فقد تمتع بعلاقات وثيقة مع الأحزاب الكردية العراقية طوال حقبة حكم الرئيس العراقي الاسبق صدام حسين ومع حزب العمال الكردستاني، وبفضل هذه العلاقات تمتعت إيران بضمانة امنية بعدم استخدام شمال العراق منطلق للهجمات عليها، أمّا بعد احتلال العراق فقد تغير الوضع وتغيرت خريطة التحالفات لمصلحة اكراد الشمال العراقي، مما استدعى تقاربا ايرانيا-تركيا سوريا، واكتسبت المسالة الكردية اهمية خاصة في العلاقات التركية -الايرانية-السورية، في ظل مخاوف من منح الاكراد فيدرالية قد تنتهي باستقلال تام، وازدادت تلك المخاوف بعد الكشف عن الدور الصهيوني في العراق، ولاسيما بعد احتلال العراق في العام 2003.[3]

ان التعاون التركي -الايراني بصدد المسالة العراقية كان يحمل في ثناياه عوامل الصراع، والمتعلقة بمحاولة كل طرف لفرض نموذجه الفكري والسياسي على العراق مستثمرا الاوضاع الجديدة المتمثلة بضعف السلطة المركزية، والفراغ السياسي والامني الموجود في العراق، وبدت تركيا متحفزة لطرح نموذجها العلماني على العراقيين، وهي تقدم الحجة على قدرتها في اداء مهمة الربط بين العراق والغرب، عن طريق دعوتها للتضامن والتهدئة في ظل ما يعانيه العراق

---

(1) المصدر نفسه.

(2) Keles, Op.Cit, pp78-79.

(3) عادل صادق، في ظل المشهد العراقي هل سيتشكل المحور التركي الايراني السوري، مختارات ايرانية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، http://www.ahram.org .

من اثار غير محسوبة لتيارات متطرفة واصولية تبحث عن فرص التغيير بأي ثمن، ومقابل ذلك شرعت إيران وبكل ما تمتلكه من قنوات الى طرح إنموذجها، بل وزرعه في مدركات قطاعات واسعة في العراق، ولتغيير الواقع القائم واتسم هذا الانموذج احيانا بالعنف[1]، ويبدو أنّ الادارة الامريكية معنية بتطوير المواقف التركية وتوظيفها لمصلحتها على عكس ما يحصل مع المواقف الايرانية.[2]

ثالثا: نتائج حرب الخليج الثالثة على تركيا واثرها في العلاقات التركية- الايرانية:

لاشك أنّ احد ابرز المكاسب التركية من عدم مشاركتها في الحرب ضد العراق هو تعبير العالم عن احترامه للعملية الديمقراطية في تركيا، أثر قرار المجلس الوطني التركي الكبير في الاول من اذار من العام 2003، والذي رفض مذكرة الحكومة للمشاركة في الحرب ضد العراق على الرغم من الموقف التقليدي لتركيا، والموالي والمنسجم مع سياسات الولايات المتحدة، لاسيما في القضايا المصيرية، كما أنّ عدم مشاركة تركيا في الحرب كان له اثره في الرأي العام العربي وساعد على تطوير العلاقات التركية مع الدول العربية.[3]

ومن جانب اخر كان للحرب اثار سلبية في تركيا تمثلت في عدم قدرتها على تنفيذ الكثير من الوعود التي اطلقتها قبل الحرب، مثل التدخل في شمال العراق في حال دخول الاكراد العراقيين الى مدينتي كركوك والموصل، ورفض وقوع الاقلية التركمانية تحت سيطرة الاكراد، وكانت تركيا على امتداد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وحتى اندلاع الحرب تمتلك حرية الدخول الى شمال العراق لمطاردة مقاتلي (حزب العمال الكردستاني)، في حين أدّت الحرب الى منع الولايات المتحدة دخول الجيش التركي،في شمال العراق من دون التنسيق معها، وخسر الجيش التركي وبشكل تام حرية الحركة التي كانت له سابقا مع بقاء قوات عسكرية على الحدود مع العراق، فضلا عن استبعاد الشركات التركية من عقود إعادة الاعمار التي أبرمتها سلطة التحالف المؤقتة مع الشركات الاجنبية، ووقف خط انابيب (كركوك-يومور طاليق) نتيجة

---

(1) منعم صاحي العمار، العلاقات العراقية مع دول الجوار (تركيا-ايران) ، دراسة في اشكالية الاختلال المتزامنة، مجلة قضايا سياسية، العددان التاسع والعاشر كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، خريف 2005، ص 34-35.

(2) المصدر نفسه، ص 40.

(3) نور الدين، النتائج والتداعيات تركيا، ص 422.

للتفجيرات المتتالية التي تعرض لها بعد الحرب، وادركت تركيا أنّ علاقاتها التجارية والاقتصادية مع العراق تتراجع كثيرا عن ما كانت عليه قبل الحرب.[1]

وكان للحرب تأثير في العلاقات التركية-الامريكية، فتركيا التي مثلت حليفاً وثيقا للولايات المتحدة في الشرق الاوسط والعالم، ولكن الحرب احدثت شرخاً في جدار العلاقات التركية-الامريكية، فضلا عن أنّ جار تركيا الجديد اصبح الولايات المتحدة، وترتب على ذلك بالضرورة فقدان تركيا لدور الوكيل، وللمرة الاولى منذ الحرب الباردة.[2]

وسعت الولايات المتحدة الى اصلاح علاقاتها مع تركيا،ورغبتها في مساعدة تركيا لها في العراق، فقام الجنرال (جون ابو زيد) (القائد السابق للقوات الامريكية في الشرق الاوسط) بزيارة تركيا قائلا للأتراك منذ الحرب الكورية ونحن معا، الان لنكن كذلك،لقد ارتكبنا أخطاء في العراق، وتركيا عنصر اساسي في المنطقة، نحن نحتاج تركيا، ولا نستطيع النجاح بدونها، وندعوكم للجلوس والتفاوض بشان العراق، وكان من نتيجة ذلك موافقة الحكومة التركية على ارسال قوات الى العراق.[3]

وإزاء اتخاذ هذا القرار، صرح (عبد الله كول) (وزير الخارجية التركي) قائلا: "إن قواتنا ليست قوات احتلال،وعندما ذهبنا الى كوسوفو وافغانستان انجزنا مهمتنا، وليس لدينا مدة محددة، نريد أنّ نقدم خدمات إنسانية في مجال الماء والكهرباء، وليس أنّ نؤدي دور الجندرمة في العراق.. إننا سنكون مثالاً للجيرة، ونتمنى أن تنسحب بريطانيا والولايات المتحدة من العراق.."[4].

وتحت ضغط الحكومة: اقر المجلس الوطني التركي الكبير في 7 تشرين الاول من العام 2003، قراراً يؤيد إرسال قوات الى العراق، وأصبح لدى تركيا ما يسمح لها بالتفاوض مع الولايات المتحدة بشان نشر القوات المخطط لها مبدئياً أنّ تكون نحو (10) الاف ندي.[5]

---

(1) المصدر نفسه ، ص 417-418.

(2) صحيفة البينة، العلاقات الامريكية-التركية الدوافع والمنافع http://www.mehrnews.com

(3) النعيمي، العلاقات العراقية-التركية-الواقع والمستقبل ، ص 42.

(4) المصدر نفسه، ص 42.

(5) مؤسسة ستراتفور (سيطرة بالمشاركة: ثمن ذهاب الجيش التركي الى العراق)، مجلة المستقبل العربي، العدد (297)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2003، ص 106.

ان التحول في الموقف التركي يرجع الى الاسباب الاتية:[1]

1. رغبة الحكومة التركية في أداء دور مهم في العراق، وعن طريق هذا الدور تسعى تركيا الى أنّ تكون الحكومة العراقية موالية لتركيا، وان ارسال القوات التركية الى العراق سيسهم في زيادة التأثير التركي في الحكومة العراقية.
2. يخشى الاتراك من أنّ تصبح إيران قوة فاعلة في العراق، أو أنّ تشارك في هذا الدور كحليف للولايات المتحدة، وفي أي من هاتين الحالتين فإنّ النفوذ التركي سيكون مستبعداً، ويبدو الان أنّ إيران في وضع افضل في العراق من الجانب التركي، بسبب روابطها القوية مع الغالبية الشيعية في العراق، ولكي توازن ذلك لابد أنّ تضع تركيا قواتها في العراق.
3. تسعى تركيا الى حل المسالة الكردية على الرغم من أنّ تركيا تقصر هذا الهدف رسميا على إزالة مجموعة حرب العصابات (كاديك KADEK) والتي تعمل جنوب شرق تركيا وشمال العراق، الا أنّ هدفها الاستراتيجي الاوسع يذهب الى ابعد من ذلك، اذ تسعى الى اضعاف القوى الكردية المتشددة في العراق، والحاق هزيمة عسكرية فيها اذا اقتضت الضرورة، ولهذا فإنّ وجودها في العراق سيسهم في كبح الطموحات الكردية.
4. تطمح تركيا في أنّ يكون لها نصيب من ثروة الطاقة المكتشفة في شمال العراق ومساهمة الشركات التركية، وان وجود قوات تركية على الارض العراقية، سيساعد في هذا المجال، وعلى الرغم من أنّ القوات التركية ستنتشر مبدئيا خارج كركوك وحقول نفط الشمال، الا انها من الممكن أنّ توسع نفوذها بحجة تصاعد العنف.
5. ان ارسال قوات تركية الى العراق سيدفع الولايات المتحدة الى تقديم القروض لتركيا، وحث صندوق النقد الدولي على ذلك، فضلا عن الحصول على المعدات العسكرية الامر الذي يسهم في تقوية تركيا اقتصاديا وعسكريا خدمة لأهدافها الجيوسياسية في العراق.

(1) المصدر نفسه، ص 108-109.

6. اعادة التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة، والذي تصدع بعد رفض المجلس الوطني التركي الكبير السماح للقوات الامريكية بالانتشار في العراق وفتح جبهة شمالية ضد العراق في الاول من اذار 2003.

لكن تركيا لم تفلح في ارسال القوات الى العراق بسبب معارضة مجلس الحكم الانتقالي، وبسبب تهديدات المجموعات الكردية بضرب القوات التركية، وجاء التغيير في الموقف التركي بعد أنَّ تعرضت السفارة التركية في العراق الى هجوم في منتصف تشرين الاول من العام 2003، وقال سفير تركيا لدى الولايات المتحدة (عثمان فاروق لوغوغلو) أنَّ بلاده لن ترسل قوات الى العراق دون الحصول على دعوة واضحة من مجلس الحكم العراقي المعين من قبل الولايات المتحدة، والذي عارض بعض اعضائه بقوة هذه الفكرة.[1]

وكان من نتائج حرب الخليج الثالثة خلق فراغ امني جديد شبيها بذلك الفراغ الذي حصل بعد حرب الخليج الثانية، ومثل ذلك مشكلة لتركيا هددت معها بالتدخل في العراق، اذ اعلن رئيس الاركان التركي الجنرال حلمي اوزكوك أنَّ من حق تركيا أن تدافع عن نفسها وتطارد الارهابيين خارج حدودها، مؤكدا أنَّ الجيش التركي لن يتردد في ملاحقة الارهابيين بشمالي العراق، اذا راى ذلك ضروريا من دون أنَّ تستأذن الولايات المتحدة أو أي دولة اخرى، كون ميثاق الأمم المتحدة يعترف لها بمثل هذا الحق[2].

---

(1) http://www.arabic.cnn.com/

(2) صحيفة المشرق العراقية، 26/ 4/ 2006.

المصادر

- احمد نوري النعيمي، "العلاقات العراقية-التركية الواقع والمستقبل"، مجلة العلوم السياسية، العدد 29، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تشرين الاول 2004.
- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1975، صباح محمود محمد، وثائق السياسة الخارجية التركية، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، سلسلة الارشيف والتوثيق.
- اورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني – حياته واحداث عهده، ط1، مكتبة دار الانبار، (الانبار، 1987) .
- بشير عبد الفتاح، "العلاقات الامريكية التركية"، مجلة السياسة الدولية، العدد150، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تشرين الاول 2002.
- جمال محمود حجر، القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989.
- جهاد صالح العمر واسعد محمد زيدان الجواري، إيران في عهد رضا شاه بهلوي 1925-1941، جامعة البصرة، مطابع التعليم العالي.
- جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة: جعفر الخياط، بغداد، مكتبة دار المثنى، 1964.
- حسن محمد جوهر ومحمد مرسي ابو الليل، ايران، القاهرة، دار المعارف، 1961، لنشوفسكي، اسعد محمد زيدان الجواري، سياسة إيران الخارجية في عهد احمد شاه 1909-1925، رسالة ماجستير، (غير منشورة).
- حسين علاء: ولد في طهران عام 1882، أكمل دراسته بلندن، عين سفيراً لإيران فيها أيام الثورة الدستورية، انضمُ الى الوفد الإيراني المرسل الى مؤتمر الصلح في باريس عام 1919. وبعد انقلاب عام 1921 عُيّن سفيراً لإيران في باريس، ثم أصبح مديراً للبنك الوطني، ثم وزيراً للتجارة في عهد رضا شاه، وفي نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح سفيراً لبلاده في
- الحمداني، منهل الهام عبد آل عزو عقراوي، العلاقات التركية- الأتراك 1979-1989، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2008.
- رمضاني، سعد ارزيج ايدام سعيد، العلاقات التركية – الإيرانية 1979- 2006 الواقع والمستقبل، آطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008.
- روبرت اولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية -الايرانية، ترجمة: محمد احسان رمضان، اربيل، دار آراس للطباعة والنشر، 2001.
- سعد حقي توفيق، الخيارات الامريكية في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد29، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تشرين الاول 2004.

- سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005، حسن علي خضير علاوي العبيدي، تركيا ودول الجوار الشرق اوسطي 1988-1998دراسة في العلاقات السياسية، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل.
- سيار الجميل، العرب والاتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة الى العلمنة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
- عبد الرحمن، طارق نافع الحمداني، العلاقات التركية الأتراك في عهد كمال اتاتورك ونظيره رضا شاه بهلوي، ارشيف مركز الدراسات التركية، 1989.
- عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ط6، بيروت، منشورات مكتبة اليقظة العربية، 1982.
- عبد السلام عبد العزيز فهمي، تأريخ إيران السياسي في القرن العشرين، القاهرة، مطبعة المركز النموذجي، 1973.
- عبد المناف شكر جاسم، العلاقات العراقية – السوفيتية 1944- 8 شباط 1963، بغداد، مديرية مطبعة الحكم المحلي، 1980.
- عبد شاطر عبد الرحمن المعماري، سياسة تركيا الإقليمية بين الحربين العالميتين، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل.
- عبدالله العلياوي، كوردستان في عهد الدولة العثمانية من سنة 1851-1914 دراسة في التاريخ السياسي، (السليمانية، 2005) .
- علي منصور: ولد بطهران عام 1887، اكمل دراسته في مدرسة العلوم السياسية. عمل في وزارة الخارجية، ثم اصبح وزيراً للخارجية عام 1921، ثم وزيراً للداخلية. أختير رئيساً للوزراء اواخر اذار 1950، ثم استقال في حزيران 1950، واصبح سفيراً في روما، توفي عام 1973.
- عماد احمد الجواهري، المبادىء الاتاتوركية والعمل الحزبي في تركيا 1923- 1960، مجلة دراسات عربية، 1982.
- فريدون هويدا، سقوط الشاه محمد رضا بهلوي، ترجمة: مركز دراسات الخليج العربي، ط2، جامعة البصرة، مطبعة جامعة البصرة، 1982.
- فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى دراسة في العلاقات العربية- العربية والعربية- الدولية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
- للتفاصيل عن هذه الحقبة، ينظر: حنا عزو بهنان، التطورات السياسية في تركيا1919-1923، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1990.
- محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركيا، في احمد يوسف واخرون، احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004.

- مصطفى عبد القادر النجار وآخرون، تأريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، البصرة، مطبعة جامعة البصرة، 1984.
- المعماري، للمزيد من التفاصيل عن حركة (اغري داغ) واثرها على العلاقات التركية- الأتراك، ينظر: نيزيار نعمان الباجلوري، الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان تركيا 1927-1931 دراسة تأريخية سياسية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة دهوك، 2006. .
- مؤيد ابراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944- 1958، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1992، ونام شاكر غني عطره، موقف الاقطار العربية من ميثاق بغداد 1955-1958، رسالة ماجستير.
- مؤيد محمود حمد، سياسة الأحلاف الغربية وانعكاساتها على الوطن العربي 1945- 1958، مجلة سُرَّ مَن رأى.
- نبيل محمد سليم، في ضوء الانتخابات التركية: الواقع والابعاد، مجلة الراصد الدولي، ع68، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ايلول، 2002.
- وليد رضوان، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، حلب، دار النهج للدراسات والنشر والتوزيع، 2008.

المؤلفون في سطور

- د. فراس صالح خضر الجبوري
- المواليد: محافظة صلاح الدين / الشرقاط / 1973

التحصيل العلمي :

- حاصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ عام 1996
- خريج معهد الخدمة الخارجية عام 1999
- حاصل على شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر من كلية الاداب / جامعة بغداد عام 2002
- حاصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من كلية التربية / جامعة تكريت عام 2012
- الاختصاص الدقيق: تاريخ العلاقات الدولية
- د. منهل الهام عبدالعقراوي
- المواليد: محافظة نينوى / قضاء عقرة / 1974

التحصيل العلمي :

- حاصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ عام 1997
- حاصل على شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر من كلية التربية / جامعة الموصل عام 2002
- حاصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من كلية التربية / جامعة الموصل عام 2008
- الاختصاص الدقيق: تاريخ العلاقات الدولية

د. محمد حمزة حسين الدليمي

المواليد: محافظة نينوى / قضاء الموصل / 1979

التحصيل العلمي:

- حاصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ عام 2005
- حاصل على شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر من كلية التربية / جامعة الموصل عام 2007
- حاصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من كلية التربية / جامعة الموصل عام 2012
- الاختصاص الدقيق: تاريخ العلاقات الدولية





دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول

تلفاكس : 5353402 6 962+
خلـــوي : 95667143 7 962+

ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن
E-mail: darghidaa@gmail.com